جامعة الجزائر 3

كلية العلوم السياسية والإعلام

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

النزاعات في منطقة القرن الإفريقي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة (مع التركيز على السودان والصومال)

مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

إعداد الطالب :

مغريش عادل .

إشراف الأستاذ:

الدكتور/ بوقارة حسين.

أعضاء لجنة المناقشة

د. شنان مسعود..................رئيسا.

د. بوقارة حسين................مقررا.

د.مجدان محمد...................عضوا.

د. ساحل مخلوف...............عضوا.

السنة الجامعية: 2010/2009

بسم الله الرحمن الرحيم

«اقرأ باسم ربّك الذي خلق ۝ خلق الإنسان من علق ۝ إقرأ و ربّك الأكرم ۝الذي علّم بالقلم۝ علّم الإنسان ما لم يعلم»

صدق الله العظيم

«اللّهم هب لنا القوة لتغيير ما نستطيع تغييره من الأمور والحكمة من التمييز بين هده وتلك.

يا رب إذا أعطيتنا مالا فلا تأخذ سعادتنا، وإذا أعطيتنا قوة فلا تأخذ تواضعنا، وإذا أعطيتنا تواضعا فلا تأخذ اعتزازنا بكرامتنا.

يا رب لا تدعنا نصاب بغرور إذا نجحنا، ولا نصاب باليا سادا فشلنا.

يا رب علمنا أن التسامح هو اكبر مراتب القوة، وان حب الانتقام هو أول مظاهر الضعف.

يا رب إذا جردتنا من المال اترك لنا الأمل، وإذا جردتنا من النجاح فاترك لنا قوة العناد حتى نتغلب على الفشل.

يا رب إذا حرمتنا من الصحة فاترك لنا نعمة الإيمان . »

آمين

إهداء

أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع

إلى أرض البطولة والمجد بلدي الحبيبة الجزائر

إلى مثلي الأعلى في هده الحياة ، والذي كان مربيا وحارسا وشغوفا على مستقبلي والدي شريف.

إلى أعز ما أملك في الوجود، والتي ضحت بكل شيء من أجل إسعادي و كانت دعواتها نورا على الدرب، أمي الغالية طاوس، ولو كان بيدي لوسّمتها أي نجاح كتب لي، ومنعت عنها أي سقم، أطال الله في عمرهما لتبقى سر فرحتي.

إلى رفيقة الدرب زوجتي لبيض مليكه ، والتي لم تتوانى بالقيام بأي شيء لمساعدتي.

إلى إخوتي شاكر و سامي و أخواتي الفضليات : ليلى،صباح، نبيلة، وفاء، صورية وأزواجهن على التوالي: نصر الدين، حسان، عبد الحميد، عبد المؤمن،هشام، دون أن أنسى الكتاكيت: إسلام، سيف الدين، آلاء، محمد أمين، لينا، دينا،،ملاك، غفران، وجدان نهال، محمد مهدي.

إلى كل أهلي وأصدقائي دون استثناء : رضا، فاتح، منير، طاهر،........................الخ

وكل زملاء الدفعة والدراسة.

وكل طلبتي بجامعة جيجل.

شكر

الشكر والعرفان لله تعالى أولا وأخيرا

يدعوني واجب الوفاء، أن أسجل جزيل شكري وعميق تقديري إلى كل من أحاطني بتوجيهاته وإرشاداته التي ذللت أمامي الصعاب ومهدت لي السبيل خاصة أستاذي الفاضل الذي كان نعم المرشد والموجه :

الأستاذ الدكتور بوقارة حسين.

كما أسجل شكري لكل الأساتذة الذين ساعدوني من قريب أو بعيد، وزملائي الأساتذة و أخص بالذكر الأستاذ: محمد سمير عياد، ريموش سفيان، صويلح مولود،....الخ.

كما لا يفوتني أن أنسى كل من وقف إلى جانبي في ظل الظروف الصعبة التي مررت بها، وأبوا إلا أن يفرحوا لفرحتي .

باتت النزاعات الدولية في إفريقيا عامة والقرن الإفريقي خاصة –في مرحلة ما بعد الاستقلال– تتسم بالتعقيد الشديد والتداخل بين المتغيرات العديدة الدافعة لها، فهي متعددة من حيث الأبعاد والمستويات، يتمثل تعدد الأبعاد في كونها ظاهرة مجتمعية شاملة تضرب جذور المجتمع الذي أصابته الحرب الأهلية أو النزاع بكافة مؤسساته وأنشطته كما أن ظاهرة النزاع متعددة المستويات من حيث أنها تبدأ من مستوى الجماعات الإثنية الكبرى وصولا إلى مستوى الأفراد العاديين في كل جماعة على حدى... وغير ذلك.

وعلى الرغم من أنّ هذه الظاهرة تعتبر نتاجا طبيعيا لظروف النشأة المشوّهة للدولة الحديثة في إفريقيا والتدخلات الخارجية في شؤون القارة الإفريقية والسياسات الإثنية المتحيّزة التي تبنتها النخب الحاكمة خلال فترة ما بعد الاستقلال في العديد من الدول الإفريقية، إلا أنّ هذه الظروف والمتغيرات توفر الأرضية الخصبة الملائمة لنمو وترعرع ظاهرة النزاع، والتي أثرت مرحلة ما بعد الحرب الباردة على إدارة النزاعات الدولية بحيث أصبح من الصعب الفصل بين ما هو داخلي عن ما هو خارجي.

تتميز النزاعات في إفريقيا بالاستقطاب الإثني الحاد في المجتمع، وتنقسم خلالها الجماعات السكانية على أسس إثنية–عسكرية، كما تتسم هذه النزاعات بغلبة النزعة الإنفصالية عن الدولة الأمّ وتكوين دولة جديدة، بالتالي يمكن لنا تناول حالتين من النزاعات في القرن الإفريقي من هذا النوع وهما: محاولة إنفصال شمال الصومال في اطار ما يعرف بجمهورية أرض الصومال، والحالة السودانية في الجنوب واقليم دارفور.

هذا فضلا عن أنّ تسوية النزاعات في القرن الإفريقي تعتبر واحدة من أعقد القضايا السياسية المطروحة على الساحة الدولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، والتي تواجه الفواعل الدولية: الأمم المتحدة والقوى العالمية والإقليمية على حدّ سواء.

<u>مبررات اختيار الموضوع:</u>

إن وراء اختيار موضوع " **النزاعات في القرن الإفريقي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة بالتركيز على الصومال والسودان**" مبرّرات ذاتية وأخرى موضوعية يمكن إيجازها في التالي:

1 -المبرّرات الذاتية:

ترجع الأسباب الذاتية لاختيار موضوع البحث، بالأساس إلى أن فهم ظاهرة النزاعات في القرن الإفريقي يمكن أن يساعد الباحث في فهم جانب هام من جوانب حركة التفاعلات السياسية الداخلية في الدول الإفريقية المعنية بالدراسة، خصوصا إذا عرفنا أن بلد الباحث هو بلد عربي إفريقي، يتقاطع مع البلدان الإفريقية الأخرى في بعض القواسم المشتركة.

كما أنّ فهم هذه الظواهر يمثّل أمرا حيويا من أجل فهم أسباب إندلاع النزاعات والحروب الأهلية في القارة، حيث أنّ هذه النزاعات شكلت تبديدا واستنزافا هائلا للموارد والطاقات الحيوية لدول القرن الإفريقي، وأدت إلى تقويض هيكل الدولة كما حدث في الصومال والسودان.

2 -المبرّرات الموضوعية:

تعتبر ظاهرة النزاعات من أهم الظواهر السياسية في القرن الإفريقي، فقد بدأت النزاعات تنشب ليس في تلك المنطقة خاصة وإنما في كل أرجاء القارة الإفريقية عقب الإستقلال مباشرة، ووقعت أبرز تلك النزاعات في الكونجو ونيجيريا وتشاد وإثيوبيا وأوغندا وأنجولا والموزمبيق ورواندا وبورندي وليبيريا والسيراليون والصومال والسودان، وتتمثل أهمية هذه الظاهرة في أنها تعتبر نتاجا للعديد من الثوابت والمتغيرات الهيكلية الكامنة في صميم بنية الدول والمجتمعات الإفريقية.

لذلك تعتبر ظاهرة النزاعات في القرن الإفريقي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة ميدانا خصبا للدراسة والتحليل، ولا سيما أن هذه الظاهرة أصبحت واسعة الانتشار ليس في المنطقة فقط وإنما في كامل القارة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة نتيجة التفاعل بين مستجدات وأحداث النظام الدولي والصراعات والتغيرات التي تشهدها المنطقة، وهو ما أدّى إلى إتّساع دائرة الإهتمام بها في الساحة الدولية، في ظل حدّة وكثافة النزاعات التي شهدتها البيئة الدولية.

كما أنه لا يمكن اغفال زيادة الإهتمام بالمنطقة بعد 11 سبتمبر وارتباطها بالأمن والإستقرار في العالم وما يقال عن وجود خلايا القاعدة في الصومال والسودان وتنامي ظاهرة القرصنة التي تهدد اقتصاديات الدول الكبرى.

الإشكاليـــــة:

ليست أهمية ظاهرة النزاعات الدولية في حاجة إلى إثبات، فقد أصبحت هذه النزاعات واحدة من أبرز ملامح السياسة العالمية خلال الربع الأخير من القرن العشرين وبالتحديد في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، حيث لخّص الرئيس الفرنسي السابق فرانسوا ميتران في ربيع 1990 المرحلة التي يمرّ بها المجتمع الدولي حيث قال: "لقد غادرنا عالما غير عادل ولكن مستقرّ نحو عالم نأمل أن يكون أكثرا عدلا ولكن بدون شكّ غير مستقر"، وممّا لا شكّ فيه أنّ مرحلة ما بعد الحرب الباردة قد أثّرت بشكل واضح على خصوصية النزاعات عامة وعلى إدارة النزاعات في منطقة القرن الإفريقي بصفة خاصّة.

فمنطقة القرن الإفريقي عامة أو الصومال والسودان بصفة خاصة، تواجه سلسلة من التحديات هي من الضخامة والجدّية بحيث باتت تهدّد مجمل المنطقة، التي دخلت مرحلة من الضعف والنزاعات الداخلية والإقليمية على حدّ سواء وحتّى التفكّك في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، بحيث بات جليّا بأنّ الإستراتيجيات المضادة ترسم تصوّراتها لمستقبل المنطقة في ظلّ غياب تصوّر بديل نابع من متطلبات المنطقة، لمواجهة هذه الإستراتيجيات.

فعلى ضوء هذه الإستراتيجيات الكونية والتي تستهدف السيطرة على مقدرات وثروات منطقة القرن الإفريقي، **ما هي المتغيّرات المادية والمعنوية التي تؤدّي بنا إلى فهم خصوصية النزاعات في منطقة القرن الإفريقي (وتحديدا الصومال والسودان) في مرحلة ما بعد الحرب الباردة؟ وإلى أيّ مدى أثّرت هذه المرحلة في إدارة وإمكانية حلّ هذه النزاعات؟**

وهذا الإشكال يثير عدّة تساؤلات أهمّها:

- إلى أيّ مدى يمكن أن تؤثّر مرحلة ما بعد الحرب الباردة على ظاهرة النزاعات الدولية؟
- ما هي عوامل وأبعاد التنافس الدولي في المنطقة؟
- ما هي عوامل نشأة ظاهرة النزاعات في منطقة القرن الإفريقي؟
- إلى أي مدى يمكن أن تؤثر ظاهرة النزاعات على أمن واستقرار دولتي الصومال والسودان(دارفور)؟

حدود المشكلـــة:

الحدود الزمانية:

من بين مجالات هذه الدراسة نجد المجال الزماني، والذي يبدأ من مرحلة ما بعد الحرب الباردة، تحديدا بعد الـــثورات الـــثلاث لســـنوات 1989 (تفكـــك المعسكر الشيوعي)، 1990 (انهيار جدار برلين)، 1991 (تفكّك الاتحاد السوفياتي)، لكن الجدّة لا تعني أنّ الخبرة الماضية أصبحت بلا جدوى، فسوف يبقى من الضروري أن يحدّد الباحث دائما ما المستمر المتغير فيما يحيط بالظاهرة، ولذلك فمن الضروري أن تمتد النظرة التحليلية إلى الخلف زمنيا كي تدرس تاريخ الظاهرة في خطوطها العريضة.

الحدود المكانية:

تشمل هذه الدراسة منطقة القرن الإفريقي والتي تتمتع بموقع استراتيجي وجيوسياسي هامّ، وستركّز هذه الدراسة على حالتي الصومال والسودان (دارفور) .

الحدود الموضوعية:

كما هو موضّح في العنوان فإن الموضوع يتمحور حول ظاهرة النزاعات الدولية كوجه من أوجه التفاعلات الدولية، ودراسة خصوصيتها في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، في منطقة مهمّة من القارة الإفريقية ألا وهي القرن الإفريقي، حيث سيتمّ التركيز على الأبعاد الخارجية لتطور النزاع خصوصا في دولتي الصومال والسودان(دارفور) بالتحديد.

فرضـــــيات الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة والتساؤلات تثار الفرضيات التالية:

- كلما زادت حدّة و وتيرة التّحولات الدولية الجديدة كلما أثـــّر ذلك على خصوصية النزاعات الدولية وأساليب إدارتها.
- إن النزاعات التي استوطنت في منطقة القرن الإفريقي، إقليمية كانت أو داخلية، إنما تدور حول مصالح جوهرية مادية من النواحي الاقتصادية والإستراتيجية أو معنوية من الناحية الإيديولوجية أو العرقية.

- كلما زاد التنوع الثقافي والعرقي، إنخفاض شرعية نظام الحكم، ضعف القدرة القمعية للنظام، التدهور الاقتصادي و بساطة أو بدائية التركيب الهيكلي للدولة والمجتمع من مختلف النواحي، كلما أدّى ذلك إلى تعقيد وكثرة النزاعات في القرن الإفريقي.
- تؤدّي عدم قدرة كلّ من الصومال والسودان، في التحكّم في مسار التغيّر في بيئتيهما الداخلية، وعجزهما عن إدارة التكيّف مع بيئتيهما الخارجية، إلى إضمحلال فرص بقائهما كدول.

الإطار المنهجي للدراســــة:

حتّى يتمكن الباحث من الوصول إلى الهدف المنشود ومحاولة الإجابة على الإشكالية، يجب أن يكون عمله متبعا لخطوات البحث العلمي القائم على استعمال مناهج، حيث أنّ المنهج هو طريق الاقتراب من الظاهرة، وهو المسلك الذي يتبعه الباحث في سبيل الوصول إلى ذلك الهدف الذي تحدّد سبقا.

فمن بين المناهج التي يمكن استعمالها في مثل هذه الدراسة، نجد **المنهج التاريخي**، الذي يستخدم للحصول على أنواع من المعرفة عن طريق معرفة الماضي بقصد دراسة وتحليل بعض المشكلات الإنسانية والعمليات الاجتماعية الحاضرة، وذلك لأنه كثيرا ما يصعب علينا فهم حاضر الظاهرة دون الرجوع إلى ماضيها.

وانطلاقا من هذا تحاول هذه الدراسة التركيز على تأثير الاستعمار في خلق التناقضات الداخلية في مجتمعات القرن الإفريقي عامة، وفي دولتي الصومال والسودان (دارفور) بصفة خاصة، ممّا مهّد الطريق أمام اندلاع النزاعات بداخلها، والحقيقة أنّ هناك إجماعا واضحا في الأدبيات السياسية على الدور الذي لعبه الاستعمار في خلق ظاهرة النزاعات في إفريقيا.

كما نجد **منهج دراسة الحالة**، وهو المنهج الذي يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأية وحدة سواء أكان فردا أو مؤسسة أو نظاما اجتماعيا أو مجتمعا محليا أو مجتمعا عاما، وهو يقوم على أساس التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها، وذلك بقصد الوصول إلى تعميمات علمية متعلقة بالوحدة المدروسة وبغيرها من الوحدات المشابهة لها.

كما يستعين الباحث في دراسته بالإقترابات، وهي أطر تحليلية تؤخذ كأساس عند دراسة الظاهرة السياسية، فنجد **الاقتراب القانوني** وهو أهم مدخل منهجي استخداما لأنه يركز في دراسته للأحداث على مدى التزام تلك الظواهر بالمعايير والضوابط المتعارف عليها.

ويستعين الباحث أيضا بـــ **الاقتراب النسقي**، سواءا كما جاء به دافيد إيستون David Easton من خلال دراسة البيئتين الداخلية والخارجيـــة، أو كما طوّره الباحث أوران يونغ Oran Young في كتابـــه A Systemic Approach To International Politics، حيث يعرّف يونغ النسق على أنّه مجموعة الفواعل ذات العلاقات الدائمة والاعتماد المتبادل والمترابطة فيما بينها (بنية)، والمتفاعلة وفقا لقواعد متعارف عليها (العمليات)، وتشكّل موضوعا لمختلف السياقات، بحيث أنّ كلّ تغيير في أحد المكوّنات سيؤثّر حتما على بقية العناصر (الفواعل، البنى، العمليات، السياقات).

بالإضافة إلى التركيز على الدولة والأبنية والمؤسسات الرسمية، يجب التركيز أيضا على العمليات والنشاطات والتفاعلات، أي الانتقال من التركيز على الدولة فقط إلى التركيز على الجماعة، كل ذلك من أجل تسهيل دراسة موضوع البحث وهذا بالإستعانة بـــ **إقتراب الجماعة** Group Approach.

أخيرا، تمّ الاستفادة من **إقتراب الأزمـــــــــة** الذي طوّره مجموعة من الباحثين أمثال "لوسيان باي Lucien Pye" الذي قسم الأزمات إلى ستة أنواع هي أزمة الهوية وأزمة الشرعية وأزمة المشاركة وأزمة التوزيع وأزمة التغلغل وأزمة الاندماج، و"روبرت جراو Robert Grew" الذي قسمها إلى أزمات أولية وأزمات ثانوية و"أورجنسكي Organski (A.F.K.)" الذي ربط الأزمة بمجموعة من المراحل التي تمر بها المجتمعات خلال نموها وتطورها وأجملها في أربع مراحل هي مرحلة التوحد البدائي ومرحلة التصنيع ومرحلة الرفاه ومرحلة الوفرة. على أن الاقترابات السابقة الذكر تندرج كلها ضمن أبحاث ودراسات التنمية السياسية، ولهذا سيحاول هذا البحث الاستناد إلى رأي آخر من خارج مجال التنمية السياسية لملئ الفراغ الذي قد يشوب هذه النظريات في تفسير بعض الجوانب من التحولات، وهو رأي "صامويل هانتنجتون "Samuel Huntington" الذي يرى أنها تندرج ضمن الموجة الثالثة من التحول الديموقراطي التي بدأت بانهيار الاتحاد السوفييتي وانتهاء الحرب الباردة بين المعسكرين.

أدبيات الدراســـة:

من بين أدبيات الدراسة التي اقتربت من موضوع البحث قيد الدراسة يمكن ذكر كتاب عبد القادر رزيق المخادمي، المعنون بـــ "**النزاعات في القارة الإفريقية: انكسار دائم أم انحسار مؤقت**" والصادر عن دار الفجر للنشر والتوزيع سنة 2005، حيث ركز الكاتب فقط على النزاعات الحدودية في إفريقيا، هذا بعد تناول تاريخ وجغرافية القارة والنضال في المستعمرات الإفريقية، منتهيا بدراسة الآثار السلبية للنزاعات في القارة وآليات حلّها.

ويمكن ذكر أيضا كتاب صلاح الدين حافظ، بعنوان"صراع القوى العظمى حول القرن الإفريقي"والصادر عن سلسلة عالم المعرفة للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بالكويت، العدد 49 لسنة 1982 ،والدي تناول فيه العلاقات التاريخية العربية الإفريقية ومحاور الصراع الاستراتيجي في منطقة البحر الأحمر والقرن الإفريقي، و أسباب التنافس الدولي والإقليمي في المنطقة.

كما تطرق الكتاب لأهم الصراعات والنزاعات المسلحة في القرن الإفريقي ودور القوى العظمى في التغيرات في ميزان القوى والتحالفات، وتبادل المواقع بتغيير التحالفات بين القوتين العظميين وانعكاسات دلك على المنطقة، ليخلص الكاتب بإيضاح التأثير الاستراتيجي المتبادل بين القارة الإفريقية والمنطقة العربية في صراع القوتين العظميين.

ومن بين الدراسات الأجنبية يمكن ذكر كتاب بيتر وودورد ،بعنوان "القرن الإفريقي: سياسات الدولة والعلاقات الدولية" Peter Woodward, The Horn Of Arica : state politics and international relations .(London, I.B Tauris Publishers ,1996).

والذي أكّد فيه أن المنطقة أصبحت مسرحا للنزاعات الأهلية والإقليمية والدولية غاية في الخطورة، وخلفت بدورها العديد من المشاكل والأزمات. وتطرق الكتاب للمشاكل الداخلية والحدودية في المنطقة، وكيف تم تجاوز مبد أ قدسية الحدود الموروثة عن الاستعمار من طرف منظمة الوحدة الإفريقية عقب الإعتراف باستقلال إريثيريا و أثر ذلك مستقبلا على أغلبية الدول الإفريقية خاصة السودان.

و أكّد كذلك ان فشل أنظمة الحكم في تحقيق الديمقراطية وحل مشاكلها الداخلية عزّز الشعور لدى القوى الدولية والإقليمية بضرورة لعب دور في المنطقة لتفادى الإنعكاسات المحتملة

لنزاعات المنطقة على الأمن والسلم الدوليين والذي يتقاطع تعريف تهديده مع مصالح تلك الدول.

كما نذكر الندوة التي ترجمها الأستاذ الدكتور كاظم هاشم نعمة، المنعقدة بجامعة الأخوين، معهد الدراسات الدولية لجنوب إفريقيا، وزارة الشؤون الخارجية والتعاون المغربية في 3 و4 يوليو 2003، تمحورت الندوة حول: "**إفريقيا بعد 11 سبتمبر: إستراتيجيات الانخراط والتعاون**"، لكن الملاحظ أنّ جميع المداخلات تمحورت حول ظاهرة الإرهاب فقط، فنجد مثلا غريج ميلز تحدث عن: "**الإرهاب والحروب الجديدة**"، كريستوفر كلافلام: "**الإرهاب في إفريقيا: مشكلات التعريف والتاريخ والتطور**" ، مايكل ويلز: "**الإرهاب الجزائري: الجذور المحلية والصلات الدولية**" ، جونتان أبو نهايمر: "**الإستراتيجيات الأساسية لتقليص الأرض المنتجة للإرهاب: دور الأعمال والتنمية الاقتصادية**" ، علي محمدي: "**الأبعاد القانونية للكفاح ضد الإرهاب الدولي وموقف المملكة المغربية**" ، جاك كالبكيان: "**الجوانب الفنية للإرهاب**" ، إينلي بوثا: "**تطوير استراتيجيات ضد الإرهاب في إفريقيا**"....إلخ

كما نذكر عبد السلام إبراهيم بغدادي في كتابه المعنون بـــ "**الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا**" ، ونذكر كذلك كتاب نيفين مسعد "**الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي**"، ودراسة علي حيدر ابراهيم وميلاد حنا حول "**أزمة الأقليات في الوطن العربي**"، برهان غليون في كتابه "**المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات**" .... والمتأمل لهذه الكتب والدراسات يجد أنها ربطت بين متغيرين فقط وهما الإستقرار السياسي وظاهرة الأقليات، وقد أغفلت إلى حدّ كبير تأثير بقية المتغيرات.

ومن بين أهمّ أدبيات الدراسة، نجد كتاب أحمد إبراهيم محمود حول: "**الحروب الأهلية في إفريقيا**" المنشور في سنة 2001، فبالرغم من أنه تطرق إلى الحالتين اللتان ينوي الباحث دراستهما، إلاّ أنّه ركز على دور الإثنية في الحروب الأهلية في إفريقية، هذا ناهيك عن أنّ الحروب الأهلية والنزاعات ظاهرتين مختلفتين في العلاقات الدولية، وهما يكن الأمر فقد تطرق الكاتب إلى عوامل نشأة الحروب الأهلية في إفريقيا وأشكال وتطورات الحروب الأهلية ونتائجها على المستويات الداخلية والإقليمية والعالمية.

كما نجد كتابات كلّ من: إجلال رأفت، **السودان على مفترق الطرق بعد الحرب قبل السلام** والمنشور عن مركز دراسات الوحدة العربية في 2006، ونادية محمود مصطفى في كتابها **ملامح النزاع في دارفور: الأزمة والأفق المستقبلي** ، المنشور في 2005، وكتاب محمد البخال، المعنون بـــ: **قضية دارفور أمام مجلس الأمن: التدويل، المحاكم والمصالح السياسية** الذي نشر في 2005.

مثلما أشار الباحث سلفا، فإنّ المتمعّن لكلّ تلك الكتابات يمكن له أن يستشف أنّها ربما ركّزت على جانب واحد وأهملت بقية الجوانب، فهي إما تركّز على التنافس الدولي على المنطقة خلال فترة الحرب الباردة، أو تختزل هذا التنافس كمسبّب رئيسي لعدم الإستقرار، ومن هنا تأتي دراسة الباحث لتحاول الإستفادة من الدراسات السابقة، و توضّح التداخل بين التفاعلات الداخلية والخارجية في تحديد حالة الإستقرار أو النّزاع في منطقة ما .

والدراسة من خلال تحليلها للنّزاع في دولتي السودان والصومال هي بذلك لابد أن تستند إلى تغطية الجانب النظري لمسألة النزاعات من حيث تبيان نظريات تفسيرها، إدارتها وحلّها، ولا يمكن بأي حال من الأحوال إهمال الأهمية الجيواستراتيجية لمنطقة القرن الإفريقي، تداخل العوامل الداخلية والخارجية في تأجيج النزاعات في المنطقة، وكذا الرؤى الإستراتيجية للقوى الكبرى للمنطقة، هذا ناهيك عن عدم فصل القضية عن إطارها التاريخي والسوسيولوجي والسياسي كذلك، ومن ثم إمكانية التنبؤ بمستقبلها كظاهرة في العلاقات الدولية بصفة عامة وخصوصيتها في السودان والصومال خاصة.

تقسيم الدراسة:

لبلوغ الأهداف العلمية والعملية ارتأينا تقسيم بحثنا هذا إلى ثلاث فصول رئيسية:

حيث تناولنا في الفصل الأول الإطار النظري لدراسة ظاهرة النزاعات وذلك بتقديم مفهوم النزاعات ، تعريفها ، طبيعتها، مراحل تطورها وتصنيفاتها. ثم حاولنا إبراز أهم نظريات النزاع الدولي من تفسير وحل النزاعات، لنبرز في الأخير خصوصية النزاعات في مرحلة ما بعد الحرب الباردة وتأثيرها على تحليل ظاهرة النزاعات خاصة في إفريقيا.

أمّا في الفصل الثاني قمنا بإبراز أهم العوامل الداخلية لنشأة النزاعات في منطقة القرن الإفريقي فعرفنا الأهمية الإستراتيجية للمنطقة من خلال تحديد الموقع الجغرافي وإبراز أهمية

المنطقة وارتباطاتها بالمناطق الأخرى، واستعرضنا دور متغيري : الإختلافات الإثنية في السودان وأزمة دارفور ، وعلاقة انهيار الدولة في الصومال بالرهانات السلطوية، باعتبار الدراسة تركز على هاتين الدولتين.

أمّا الفصل الثالث والأخير فخصصناه لدراسة العوامل الخارجية لنشأة النزاعات في منطقة القرن الإفريقي. وعرضنا فيه دور القوى الخارجية في النزاع السوداني في دارفور، وفي الصومال من خلال عرض تأثيرات البيئة الإقليمية، البيئة العالمية والمنظمات الدولية في كل منهما.

عرفت الجماعات البشرية علاقات ترابطية على مر التاريخ، أفضت الى تنظيم للحياة الإنسانية بدءا من الأسرة الى القبيلة ، لتتطور الى تنظيمات أعقد ،حاولت التقريب بين الإختلافات الطبيعية للمصالح وتوفير حد أدنى من الإستقرار والأمن، والإبتعاد عن التنازع والصراع في العلاقات بين مختلف الافراد والجماعات. لكن مع ذلك بقي النزاع سمة بارزة مع التطورالبشري، بل وفي أغلب الحالات محرّكا مفصليا مؤثرا في حركيّة التاريخ .

المبحث الأول: مفهوم النزاعات الدولية

ينظر الكثير إلى النزاعات على أنها ظاهرة إجتماعية شملت الإنسانية منذ القدم، ووجدت في المجتمعات البدائية واستمرت عبر القرون وحتى ظهور المدنية ونضوج العقل البشري الذي يميز بين الخير والشر، وهي ما زالت للآن وسيلة تلجأ إليها الدول في عالمنا المتمدن لتحقيق أهدافها المختلفة تماما، كما كان الحال قبل تنظيم المجتمع الدولي ووضع القوانين التي تحكم العلاقات الدولية.

المطلب الأول: طبيعة النزاع

يعتبر النزاع ظاهرة معقدة، متعددة الأبعاد ومتداخلة الأسباب والمصادر، متشابكة التفاعلات في المستويات والتأثير من حيث المدى والكثافة والعنف، لهذا ليس هناك تعريف محدد ووحيد للنزاع الدولي، ومع ذلك، يعرّف على أنه تنازع الإرادات الوطنية، والتنازع ناتج عن الاختلاف في دوافع الدول وفي تصوراتها وأهدافها وتطلعاتها وفي مواردها وإمكاناتها ممّ يؤدي في التحليل الأخير إلى اتخاذ القرارات وانتهاج سياسات خارجية تختلف أكثر ممّا تتفق[1].

و مفهوم النزاع يختلف لدى الباحثين و المختصين الأجانب خاصة الأنجلوسكسون الذين يميزون بين مفهومين هما **(Conflict)** و**(Dispute)**، فالنزاع بمفهوم (Conflict) يعرفونه بأنه متابعة لأهداف متضاربة بواسطة جماعات متعددة تستخدم فيها الوسائل السلمية أو القوة المسلحة، و يميزون بين النزاع بمعنى(Dispute) و الذي يعني نزاع حول مصالح يمكن التفاوض حولها و تسويتها بعقد صفقة محددة [2].أما في الدراسات الفرونكوفونية و الاسكندينافية

---

[1]- اسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية. الكويت: جامعة الكويت، ط1، 1986، ص.213.

[2]- محمد أحمد عبد الغفار، فض النزاعات في الفكر و الممارسة الغربية : الدبيلوماسية الوقائية و صنع السلام : مقدمة في علم النزاعات و نظام الإنذار المبكر. ج1، دار هومة، الجزائر، 2003، ص.337.

فهناك إستخدام مصطلح واحد هو النزاع (Conflict) لكن التمييز المفاهيمي يكمن من حيث العناصر و الخصائص التي يتميز بها و يعبر عنها بعبارات أخرى، فقد تختلف من حيث الشدة و الأدوات المستخدمة و حتى عدد الضحايا الذي يخلفه، فنقول نزاع عنيف أو ذات شدة منخفضة.[1]

في الموسوعة السياسية، النزاع هو تنافس أو صدام بين إثنين أو أكثر من القوى أو الأشخاص الحقيقيين أو الاعتباريين، يحاول فيه كل طرف تحقيق أغراضه وأهدافه ومصالحه ومنع الطرف الآخر من تحقيق ذلك بوسائل وطرق مختلفة، والصراع ظاهرة طبيعية في الحياة والمجتمعات الإنسانية وفي كل الميادين، وقد يكون مباشرا أو غير مباشر، سلميا أو مسلحا واضحا أو كامنا[2].

وهو تعارض أو تصادم بين اتجاهات مختلفة أو عدم توافق في المصالح بين طرفين أو أكثر مما يدفع بالأطراف المعنية مباشرة إلى عدم القبول بالوضع القائم ومحاولة تغييره، ويكمن النزاع في عملية التفاعل بين طرفين إثنين على الأقل[3].

كما يعرّف بأنّه وضع خطير ناشئ من اصطدام وجهات نظر بين دولتين أو اكثروتعارض مصالحهما بشكل تعذّرت معالجته بالطرق الدبلوماسية، وصار يهدّد بلجوئهما أو إحداهما إلى القوة المسلحة في سبيل دعم مطالبهم.

ويرى القانونيون أن النزاع الدولي هو الخلافات التي تكون الدول أو أشخاص القانون الدولي من غير الدول، أطرافا فيه [4]. أو هو خلاف على نقطة قانونية أو واقعية، أو تناقض وتعارض الإدعاءات القانونية والواقعية فيما بين دولتين.

وهو خلاف ينشأ بين دولتين حول موضوع قانوني أو سبب طارئ أو إجراء تتخذه إحداها ويثير تعارض في مصالحها الاقتصادية أو العسكرية أو السياسية، ويؤدي إلى تعديل رئيسي في الأوضاع الراهنة، ويسعى كل طرف إلى إثبات حقه في هذه الادعاءات، وقد يتجسد

[1]- عدنان السيد حسين، العرب في دائرة النزاعات الدولية. ط1، مطبعة سيكو، بيروت، 2001،. ص ص.19-20.
[2]- عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية. ج3، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط3. 1997، ص.613.
[3]- ناصيف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية. بيروت: دار الكتاب العربي، ط1، 1985، ص.293.
[4]- محمد نصر مهنا، العلوم السياسية بين الحداثة والمعاصرة. الإسكندرية: منشأة المعارف، 202، ص.597.

هذا الإثبات من خلال عمليات مسلحة مما يؤدي إلى ضرورة تسوية النزاع بإحدى الوسائل السلمية الجاري العمل على إعتمادها[1].

كما يستعمل القانونيون مصطلح النزاع كمرادف للنزاع المسلح الذي هو عبارة عن حالة قانونية دولية تنشأ بين قوات سيادية متميزة، لأن قواعد القانون الدولي لا تهتم إلا بالعلاقات بين الدول التي يمكن اعتبارها أحد أشخاص القانون الدولي العام، والتي لها الحق في تكوين القوات المسلحة للدفاع عن حقوقها وسيادتها و وحدة ترابها الوطني[2].

إن النزاع كحالة قانونية ما هي إلا صراع بين القوات العسكرية لدولتين متنازعتين، وهي وسيلة قهرية تلجأ إليها الدولة لحماية ما تدعيه من حق أو لدفع اعتداء واقع عليها، فالنزاعات المسلحة بهذه الصورة هي استمرار للإجراءات السياسية مع مزيج من الوسائل الأخرى غير السياسية، مزيج من الوسائل العنيفة بين الدول أو غيرها من أشخاص القانون الدولي العام الأخرى[3]، يكون الغرض من ورائه تحقيق مصالح ذاتية خاصة بها متى اتجهت إرادتها إلى قيام حالة الحرب، وما ستتبعه من تطبيق قانون النزاعات المسلحة الدولية[4].

أما توماس شيلينغ (Thomas Schelling) فيعرف النزاع على أنه مواجهة، يسعى كل طرف أثنائها جاهدا لتحقيق الربح، عندئذ يوصف سلوك الخصم بواسطة ألفاظ مثل: واعي سليم، رفيع... ويتجه الأطراف في هذه المواجهة إلى البحث عن قواعد تسمح لهم بضمان أفضل نجاح[5].

ويقول جون بورتون(John Burton) أن النزاع يدور حول إختلافات موضوعية من اجل المصالح، ويمكن تحويله إلى نزاع له نتائج إيجابية، وهي التعاون على أساس وظيفي من أجل استغلال الموارد المتنازع عليها[6].

[1]- كمال سعداوي ، التسوية السلمية للنزاعات الحدودية الإفريقية: دراسة نظرية وتطبيقية . (مذكرة ماجستير غير منشورة)، جامعة قسنطينة: قسم القانون الدولي، 1996-1997، ص.43.

[2]- علي صادق أبو الهيف ، القانون الدولي العام. الاسكندرية: منشأة المعارف، 1995، ص.345.

[3]- صفاء محمد، الحـــــرب. بيروت: دار النفائس، د.س.ن. ص.9.

[4]- رسلان أحمد فؤاد، نظرية الصراع الدولي: نظرة في تطور الأسرة الدولية المعاصرة . القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1986، ص.7.

[5]- نفس المرجع السابق ، ص.7.

[6] John Burton, Deviance, Terrorism and War. Oxford: Mant in Naberst on Company, 1979, p.228.

كما تثير ظاهرة النزاع الدولي عن موقف ينشأ من التناقض في المصالح أوالقيم بين أطراف تكون على وعي وإدراك بهذا التناقض في المصالح، مع توفر الرغبة لكل منها للاستحواذ على موضع لا يتوافق، بل وربما يتصادم مع رغبات الآخرين، فهي تناقض في أحد أبعاد الوجود البشري، يؤدي إلى الصدام بين الأطراف وإدارته وحله[1].

وهناك تعريف آخر للنزاع الدولي مقدم من طرف مشروع أسالا لبيانات النزاع المسلح الكبير على أنه: توافق متنازع عليه يتعلق بحكومة أو أرض تقع فيه نتيجة استخدام القوة المسلحة بين القوات العسكرية لفريقين أحدهما على الأقل هو حكومة الدولة، يسفر عن وفاة 1000 شخص على الأقل في سنة واحدة[2].

ولعل أوضح ما قيل في تعريف ظاهرة النزاع المسلح هو أنها قتال بين المجتمعات الإنسانية كان يجري قديما بين المجتمعات المتوحشة وأصبح الآن بين الدول المتمدّنة، أي عملية صدام وحشي يقتتل فيها البشر محطمين بعضهم ببعض جسديا، قصد تحقيق أهداف محددة[3].

مهما تعددت التعاريف و الإختلافات يمكن القول بأن النزاع الدولي حسب مختلف المدارس و الإتجاهات في علم المنازعات الدولية، يعرف على أنه :

« تنازع و تصادم إرادات و مصالح الدول الوطنية و هذا التنازع يكون ناتجا عن الإختلاف في دوافع الدول و تصوراتها و أهدافها و في مواردها و إمكانياتها مما يؤدي إلى تصرفات و سياسات تختلف أكثر مما تتفق »[4].

ويستخدم النزاع عادة للإشارة إلى وضع تكون فيه مجموعة معينة من الأفراد سواءا قبيلة أو مجموعة عرقية أو لغوية أو ثقافية أو دينية أو اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية أو أي

[1] - مصطفى بخوش، التحول في نظريات الصراع الدولي بعد نهاية الحرب الباردة. (مذكرة ماجستير غير منشورة)، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2004-2005، ص.13.

[2] - ميكائيل أركون وآخرون، "تعريفات معطيات الصراع ومصادرها والمنهجيات الخاصة بها"، في التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي. استوكهولم: معهد استوكهولم لأبحاث السلام الدولي، ط1، 2003، ص.229.

[3] - شفيق منير، علـم الحـرب. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط3، 1993، ص.7.

[4] - حسين بوقارة، تحليل النزاعات الدولية : مقاربة نظرية. رقم1، مخبر البحوث و الدراسات في العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية و الإعلام جامعة الجزائر، دار هومة،الجزائر، 2008، ص.7.

شيء آخر، تنخرط في تعارض واع مع مجموعة أو مجموعات أخرى معينة، لأن كلا هذه المجموعات تسعى لتحقيق أهداف متناقضة فعلا أو تبدو كذلك[1].

إذن تتميز العلاقات الدولية بتصرفات تقوم بها بعض الفواعل الدولية، قد لا تثير تناقضات مع أهداف وسلوكات بقية الفواعل، هذا الجانب تحكمه أهداف القانون الدولي العام الذي هو قانون الأمن والسلم، أما النوع الثاني من التفاعلات والتصرفات، فهي التي يمكن أن تثير أشكال تعارضها مع إرادات وأهداف فواعل أخرى، فتتناقض وتتعارض، ومن ثم ينشأ النزاع الدولي.

والنزاع عبارة عن ظاهرة معقدة وفريدة من نوعها، فهي معقدة من حيث أبعادها (اقتصادية، سياسية، إيديولوجية، قانونية، عسكرية.....)، والأسباب المؤدية إليها، ومن حيث أطرافها (خفية أو ظاهرة، ثنائية أو متعددة، داخلة أو خارجية)، ومن حيث النتائج المتمخضة عنها (تغيير البيئة الداخلية أو الخارجية).

وبالرغم من هذا التعقيد، إلا أن الكثير من المتخصصين يعتبرون النزاع ظاهرة طبيعية تماما مثل حوادث الطرق، فبعض علماء النفس، وحتى أرسطو، يعتبرون النزاع ظاهرة طبيعية لطبع الإنسان الأناني، وهناك اتجاه يرى أن ذلك يعزى إلى شخصية كاريزمية، وما يمكن أن تحمله العقد النفسية، وهو نفس الشيء الذي أكد عليه مدخل الحكومة العالمية (جون بورتون) حيث يعتبر النزاع ظاهرة طبيعية، ويشبهه بظاهرة الزواج في الأسرة، فالنزاع آلية تنتج الحركية والتجديد في العلاقات الدولية.

لهذا اهتم رواد الفكر السياسي بظاهرة النزاع، حيث تناوله كل مفكر انطلاقا من رؤيته الخاصة أو استجابة للإطار الحضاري الذي عاش فيه.

إذا كانت الدراسات الغربية قد أولت اهتماما للنزاع انطلاقا من المدرسة الواقعية في عصر النهضة الأوروبي، حيث يرجع جل المنظرين أصول هذه المدرسة إلى **ميكيافيلي(Makiavel)** في القرن السادس عشر و**كلاوزفيتش (Clausewitz)** ، وهما من بين

[1] - جيمس دوروتي، روبرت بالتسغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية. ترجمة وليد عبد الحي، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 1985، ص140.

أهم ما كتبوا حول هذه الظاهرة [1]، فإنّ الشرق القديم، عرف الفكر النزاعي قبل أوروبا بآلاف السنين، إذ رأى الفيلسوف الصيني **هان في تسو(Han Fei Tzu)** أن جوهر المجتمع هو القوة وأن الناس جبناء والخوف هو الذي يخلق الشر ويدفعهم إلى العمل درءا للعقاب، وانتهى إلى القول أن القوة هي القانون العام الذي يجب أن يحكم العالم، فهي الأسلوب الذي يتواءم مع الطبيعة البشرية، وذلك من خلال توزيع الثواب والعقاب على الناس وفقا لما يحبون ويكرهون[2].

وفي اليونان القديمة، قدم **هيراكليتس(Herakulaids)** ملاحظاته عن استقرار الأشياء، واعتقد أن النزاع هو قانون العالم المرئي والحرب تضم كافة أنواع النزاعات البشرية، فهي بذلك أب وأم كل نزاع، وفي نفس الإطار عالج **ليونتيني(Liontini)** ، أحد فلاسفة المدرسة السفسطائية ظاهرة النزاع، واعتبر الإلمام بقوانين النزاع شرط أساسي للقضاء على الوهم الذي يسيطر على عقل الإنسان. وقد اعتبر **السفسطائيون** وجود تعارض بين القانون والطبيعة، وأن العدالة هي في الواقع مصلحة الأقوى، وأن الطبيعة هي حكم الأقوى، والعدالة في المنطق القانوني إن هي إلا حق الإنسان الأقوى، ويعتبر القانون –حسب اعتقادهم– هو حامي الضعفاء من الأقوياء، كما يعطي **الأبيقوريون** تفسيرات حول النزاع، باعتبار الكائن البشري كان ضاريا كالحيوان المفترس في بدايته الأولى، وأن التحول من البداوة إلى الحضارة ناتج عن صراعه مع الطبيعة، وأن الهدف من سن القوانين هو تأمين المجتمع من الظلم والقيام بكل لاستعدادات لحماية الأفراد مع تحقيق الأمن[3].

ويعتبر **بوليب** (polypes) أول فيلسوف غربي قدم تفسيرا شاملا للمجتمع على أساس مفهوم النزاع، إذ تصور مثله مثل **أفلاطون،** أن الكارثة العظمى قد أهلكت كل المجتمعات البشرية، لكنها تركت بعض الأفراد، وبما أن الإنسان مثل الحيوان في عدم قدرته العيش بمفرده، اتجه نحو تشكيل مجتمعات في شكل ملكيات مطلقة يسود الحكم فيها للأقوى حيث تعد أول شكل للجماعة البشرية، كما قام المجتمع –حسب بوليب– في إطار الحراك الاجتماعي إلى التحول من

---

[1]- Peter Wallensteen, War and Peace and the Global System. Edition: illustrated, reprint, 2002, p.14.in http://books.google.fr/books?id=8SsDQJ9oWkUC&printsec=frontcover&dq=paul+stern+daniel+Druckman&source=gbs_similarbooks_r&cad=3_2#PPA8,M1, consulté le 6 Mars 2009.

[2]- بكر مصباح تيزة، تطور الفكر السياسي في العصور القديمة والوسطى. طرابلس: منشورات جامعة قار يونس، 1994، ص.125.

[3]- عدار محمد، دور المقاربة القيمية في الصراع الدولي. (مذكرة ماجستير غير منشورة)، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2005، ص.92.

الملكية المطلقة إلى الملكية الدستورية المؤسسة على العدالة وحكم الأغلبية، وما يترتب على ذلك من الإلتزام بتحقيق السلام والعدل وتأكيد حق الأغلبية[1].

من جهته أولى **ابن خلدون** أهمية كبرى لظاهرة النزاع، وهي مؤسسة على مجموعة افتراضات ثلاثة هي[2]:

- ضرورة اجتماع البشر واستحالة معيشتهم منفردين.
- ضرورة وجود الوازع للشر
- إمكان دفع العدوان سطوة الملك.

ويعتبر ابن خلدون أن العصبية مفهوم محوري ومساعد على تفسير منشأ النزاع الاجتماعي والسياسي في الدولة أو بين الدول، ومصدر العصبية هي الطبيعة البشرية بالإضافة إلى القرابة في الحياة الاجتماعية حيث أن صلة الرحم طبيعية في البشر، ويعتقد أن العصبية تفقد قوتها في الحياة الحضرية، ويمثل هذا المفهوم جوهر التفكير باعتباره الخاصية المميزة للمجتمع، إذ يرى أن العصبية تحمل الأفراد على التناحر، التعاضد في المدافعة، الحماية والمقاتلة، وأنها ضرورية في كل أمر يحمل الناس عليه[3]. والسلطة السياسية عند ابن خلدون هي هدف النزاع، والعصبية هي منشأ هذا النزاع في الدولة.

وقد كان ميكيافيلي أول مفكر غربي يجعل من مفهوم النزاع محورا مركزيا للحركية السياسية في أوروبا في مطلع القرن السادس عشر، حيث انطلقت كافة أفكاره ونظرياته السياسية، والمعبر عليها في كتابه الأمير من عدة افتراضات حول الطبيعة البشرية والتي تعتبر أنانية، وأن هناك دافعان يحددان الحركة السياسية في المجتمع، ويصيغان شكل النزاع فيه وهما:

- الرغبة في تحقيق الأمن من جانب الجماهير.
- الرغبة في الاستحواذ على القوة من جانب الحكام.

[1]- Claude Mosse, Histoire des Doctrines Politiques Grece. Paris : P.U.F. 1969, P.111.

[2]- عدار محمد، مرجع سابق، ص.93.

[3]- عبد الرحمن ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون. بيروت: دار صادر، 2000، ص.103.

ويعتقد ميكيافيلي أن الإنسان شرير بطبعه، وهو على استعداد لإظهار طبيعته السيئة عندما تتاح له فرصة للتعبير عن هذه الطبيعة [1]، كما اعتبر أنّ استمرار الدولة هو عبارة عن نوع من التوازن بين القوى المتنازعة، وأن تحقيق التوازن هو المصدر الحقيقي لاستقرار الدولة واستمرار وجودها.

أما **جون بودان** (**Jean Boudin**) ، فيعتقد أن تكوين الدولة ناتج عن نزاعات بين العائلات، إذ أن هذه الأخيرة أخذت تكون جماعات، حتى تكونت الدولة بشكلها المعروف [2]، وظاهرة النزاع هي بمثابة أمر ضروري، وأنه في الوقت نفسه، افتقار المجتمع لهذه الظاهرة ضار جدا.

والسيادة عند جون بودان هي السلطة غير المحدودة لصنع القانون، وأن الوظيفة الرئيسية للسيادة هي وضع القانون، وقد أيد نظام الحكم المطلق المستند على الملكية الوراثية التي رأى فيها القدرة على القضاء على النزاعات الطائفية كما أنه في اعتقاده أصلح نظام لمعالجة أزمات علاجا حاسما.

وتقوم أفكار **توماس هوبز** (**Thomas Hobbes**) حول ظاهرة النزاع على افتراض أن الفعل البشري قائم على الخلود، الرغبة المستمرة في الاستحواذ على القوة، حيث يذكر أن الملوك بقوتهم المتعاظمة يوجهون جهودهم نحو تأكيد هذه القوة داخل دولهم عن طريق القانون وخارج حدودها عن طريق الحروب [3]. وعند دراسته للحياة الإنسانية، توصل هوبز إلى اعتبار القوة هي المحرك الأساسي في التفاعلات الاجتماعية، وأن الفرد غير اجتماعي بفطرته، فهو لا يحترم حقوق الآخرين، إلا إذا ضمن هو احترام حقوقه، وبالتالي الدولة تتأسس نتيجة الحاجة لحماية الذات[4].

إن الفرد في نظر **دافيد هيوم** (**David Hume**) ملزم بالقوانين الاجتماعية كضرورة وبحكم مولده وانتمائه لأسرة وبحكم تفاعلاته مع بقية الأفراد داخل المجتمع، وعلى هذا الأساس

---

[1]- فاروق سعد، تراث الفكر السياسي قبل الأمير وبعده. ط.12. بيروت: دار الآفاق الجديدة، 1989، ص.248.

[2]- Julian H. Frank, Jean Bodin et la Naissance de la Théorie Absoluste. Paris : P.U.F., 1993, p.40.

[3]- عبد الغني بسيوني، النظم السياسية. القاهرة: منشأة المعارف، 1991، ص.73.

[4]-G. Mosca et Bout Houl, Histoire des Doctrines Politiques. Paris : Petite Bibliothèque Payot, 1965, p.149. نقلا عن: عدار محمد، مرجع سابق، ص.94.

يسعى الفرد لإقامة مجتمع سياسي من خلال سعيه لتحقيق العدالة، ويعتقد هيوم أن واجبات الحكومة تنحصر في الحفاظ على ثلاثة حقوق، هي[1]: المصلحة العامة ، القوة ، الملكية الخاصة.

بالتالي فالنزاع بين أفراد المجتمع أمر طبيعي ماداموا يتساوون في القوة العقلية والجسدية، إلا أنه في الأخير من الضروري وتحت تأثير الحاجة المتبادلة تجعلهم ينصاعون لسلطة أمره، ونشير إلى أن هناك عديد من المفكرين الذين اعتبروا النزاع هو ضرورة اجتماعية طبيعية، فقد اعتبر آدم فيرجسون (**Adam Ferguson**) أن أهم المؤسسات الاجتماعية ترجع نشأتها للقوة.

وإذا كانت نظرية النزاع قد ارتبطت –خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر– بدائرة الاهتمامات للعلوم السياسية، فإن هذا الارتباط قد تحول في القرن الثامن عشر ليهتم بظاهرة النزاع من منظور اقتصادي، حيث كانت النظرة التقليدية لتفسير النزاع تجعل من الدولة هدفا مركزيا للتحليل، إذ اعتبرتها (الدولة) بمثابة مؤسسة موازنة نتيجة للنزاعات بين الأفراد والجماعات، أما بظهور **المدرسة الطبيعية** (الفيزيوقراط) تحول التركيز نحو ظاهرة النزاع من أجل ضرورات الحياة باعتبارها ظاهرة مركزية في المجتمع البشري، وقد أضافت المدرسة الاقتصادية بعدا جديدا للنزاع البشري، حيث جعلت المنافسة الاقتصادية أداة لتحقيق الكفاية الانتاجية وتوفر الاحتياجات الضرورية للإنسان.

ويعتقد **الماركسيون** أن الحروب الكبيرة في المجتمع الدولي هي التي أدت إلى البحث عن أنظمة دولية جديدة، فالخلاف موجود دائما بين من يمتلك وسائل الإنتاج، ومن لا يمتلكها بين المسيّر المهيمن، والمهيمن عليه، والنزاع يبحث دائما عن مخرج، بالتالي نجدهم يرجعون النزاع إلى أسباب كالتوزيع غير العادل للثروة.

أما **الوظيفيون**، يعتبرون النزاع الدولي مرتبط بطبيعة النظام الدولي، فكلما اتسم بالفوضى،اتسمت العلاقات الدولية بعدم الاستقرار وبكثرة النزاعات، فإذا أردنا إصلاح هذا الوضع، يكفي تقوية دور المنظمات الدولية.

[1]- Jean-Jacques Chevalier, Les Grandes Œuvres Politiques. Paris : Armond Colin, 1996, p.28.

المطلب الثاني: مراحل النزاع الدولي

تستدعي الضرورة المنهجية التطرق إلى بعض المفاهيم التي ترتبط بظاهرة النزاعات والتي يمكن التعبير عنها بالخصومة تارة، وعدم تماثل أو تعارض الإرادات والمصالح تارة أخرى، إلى استعمال العنف كوسيلة لتنفيذ أهداف السياسة الخارجية، ويجب الإشارة إلى أن هناك بعض الدارسين لظاهرة النزاع الدولي يدرجون هذه المفاهيم كمراحل النزاع الدولي، والتي من بين هذه المفاهيم والمصطلحات يمكن ذكر:

– **مفهوم الاختلاف:**

والذي يشير ببساطة إلى اختلاف الرؤى والتصورات اتجاه قضايا أو مواقف أو حالات دولية.ولا ينبغي بالضرورة ان يؤدي الى مواقف نزاعية مادامت المصالح بعيدة عن التاثيرات المباشرة والآنية.

–**مفهوم التوتر الدولي:**

وهو ذلك القلق النفسي الذي يسود بين طرفين أو أكثر، وينشأ عن أسباب متعددة تهدد السلام وينذر بحرب محلية أو إقليمية، وهو أيضا عبارة عن مواقف نزاعية لا تؤدي مرحليا على الأقل إلى اللّجوء إلى القوة[1].

بالتالي يمكن القول بأن التوتر يعتبر المرحلة الأولى التي تؤدي إلى السلوك النزاعي، حيث أن صانعي القرار تنتابهم لحظات من الشك اتجاه سلوك الآخرين، مما يجعلهم يتصرفون بطريقة قد تستفز الدول الأخرى، لتحدث بذلك شرخا في العلاقات بين طرفي الموقف أو الحالة.

– **مفهوم الأزمة:**

لا يوجد اتفاق بين المحللين السياسيين والاستراتيجيين على تعريف واحد لمصطلح الأزمة ويرجع ذلك الاختلاف في جزء كبير منه إلى افتقاد العلم الاجتماعي لنظرية تفسيرية

---

[1]- مارسل ميرل، سوسيولوجيا العلاقات الدولية. ترجمة حسن نافعة، القاهرة: دار المستقبل العربي، ط1، 1986، ص499.

عامة لظاهرة الأزمة الدولية، فقد استخدم مصطلح الأزمة للدلالة عن معان عديدة وعلى مستويات متعددة، وقد امتد المصطلح اليوم ليشمل كافة المواقف المضطربة[1].

وهي مواجهة متوترة بين مجموعات معبأة معنويا قد تصل إلى درجة التهديد والصدام الظرفي، وتمهد هذه الأوضاع إلى حرب أهلية وشيكة أو انهيار عام للقانون والنظام السائد وتكون عندما يجعل أحد الأطراف فجأة الطرف الآخر في وضع لا يطاق ويقتضي منه اتخاذ قرارات سريعة والقيام بردود أفعال عنيفة إذا كان قابل بفقدان قيمتة[2].

والأزمة الدولية حسب تشارلز ماكليلاند (**Charles McClelland**) هي عبارة عن تفجيرات قصيرة وتتميز بكثرة وكثافة الأحداث فيها، كما تتميز الأزمات الدولية بالسلوك المتكرر، أي أن كل أزمة تأخذ مسارا مماثلا لغيره [3]. ومن خصائص الأزمة الدولية السرعة أي ضيق الوقت وعنصر المفاجأة.

أما جلين سنايدر (**SCHNEIDER Glen**) ، فإنه يعرف الأزمة الدولية بقوله: "هي موقف للنزاع الحاد بين الحكومات المتنازعة، سببه محاولة طرف من الأطراف تغيير الوضع الراهن لطرف آخر الذي يجابهه بالمقاومة، الأمر الذي يجعله يدرك باحتمال قوى اندلاع الحرب"[4]، ويرى أن كل أزمة تحدث، تكون فريدة ومختلفة في نمطها وظروفها عن الأزمات الأخرى، ولهذا لا يمكن أن تكون هناك أساليب وطرق يمكن تطبيقها على كافة أنواع الأزمات الدولية بنفس الأساليب والأدوات، ومن هنا فإن الضرورة تتطلب تشخيص طبيعة الأزمة وأسبابها والظروف التي أدت إلى اندلاعها والتفاعلات الدولية المحيطة بها.

-**مفهوم الصدام:**

هو مفهوم اجتماعي معارض للنظرية الوظيفية في البناء الاجتماعي، وينطلق من الواقع التاريخي الذي يشير إلى أن التضارب في القيم والمصالح يشكل ظاهرة عضوية في الأشكال والعلاقات الاجتماعية، وينشأ الصدام الدولي نتيجة الاختلاف والتناقض في القيم والمصالح، كما

[1]- ولاء البحيري، إدارة الأزمة، سلسلة مفاهيم، القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، فبراير 2008، ص.09.
[2]- عبد العزيز جراد، العلاقات الدولية. الجزائر: موفم للنشر، 1992، ص.97.
[3]- جيمس دورتي، روبرت بالتسغراف، مرجع سابق، ص. 122.
[4]- ناظم عبد الواحد جاسور، موسوعة علم السياسة. عمان: مركز الدراسات العربي، ط.1. 2004، ص.50.

يكون نتيجة عدم توافق المطالب المادية والمعنوية للفاعل الدولي مع محدودية الموارد وتوزيع الثروة وكذا القوة في النظام الدولي.

-**مفهوم العدوان:**

ورد ذكره في المادة 39 من الميثاق الأممي وذلك في صدر الباب السابع الذي ينظم التدابير الجماعية ضد صور تهديد السلم أو الإخلال به أو أعمال العدوان[1].

عرفته لجنة القانون الدولي عام 1951 بأنه كل استخدام القوة أو التهديد بها من قبل دولة أو حكومة ضد دولة أخرى، أيّا كانت الصورة وأيّا كان نوع السلاح المستخدم وأيّا كان السبب أو الغرض وذلك في غير حالات الدفاع الشرعي الفردي أو الجماعي أو تنفيذ قرار أو أعمال توصية صادرة من إحدى الأجهزة المختصة بالأمم المتحدة[2].

-**مفهوم الحرب:**

يعرفها ماو تسي تونغ (**Mao Tsé Toung**) على أنها أعلى أشكال الصراع لحل التناقضات بين الطبقات أو الأمم أو الدول أو المجموعات السياسية، عندما تتطور تلك التناقضات إلى مرحلة معينة، وقد وجدت هذه الظاهرة منذ بزوغ الملكية الفردية وتكون الطبقات.

ويرى هنري كيسنجر(**Henry Kissinger**) أنها عمل سياسي شامل يلجأ إلى القوة المسلحة في مرحلة من مراحل تحقيق هدف معين لا يستدعي بالضرورة كسر إرادة الخصم أو فرض مشيئة المنتصر كاملا.

أما المفكر الاستراتيجي كلاوزفيتش فيرى بأن الحرب هي امتداد للسياسة بوسائل أخرى، أي يعتبرها إحدى الخيارات السياسية المتاحة أمام صانع القرار لخدمة أهداف الوحدة أو المجموعة التي يمثلها[3].

[1] - المادة 39: يقرر مجلس الأمن ما إذا كان قد وقع تهديد للسلم أو إخلال به أو كان ما وقع عملاً من أعمال العدوان، ويقدم في ذلك توصياته أو يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير طبقاً لأحكام المادتين 41 و42 لحفظ السلم والأمن الدولي أو إعادته إلى نصابه.

[2] - عبد الخالق محمد عبد المنعم، الجرائم الدولية: دراسة تأصيلية للجرائم ضد الإنسانية والسلام وجرائم الحرب. القاهرة: دار النهضة العربية، 1989، ص.272.

[3] - Philippe Le Marchand, L’Europe Centrale et Balkanique, Bruxelles : Edition Complexe, 1995, p.27.

ويعتبر برتراند راسل (**Bertrand Russell**) الحرب بمثابة نزاع بين مجموعتين تحاول كل واحدة قتل أو تشويه أو تعطيل أكبر عدد ممكن من المجموعة الأخرى للوصول إلى هدف تعمل له.

ويرى كارل دوتش (**Karl Deutsch**) في الحرب درجة عالية من العنف المنظم تحضر له وتقوم به الدولة معتبرة ذلك عملا شرعيا يدخل في إطار أبسط حقوقها، ويكون هذا العنف المنظم موجها ضد دولة أخرى أو ضد إحدى الوحدات السياسية غير الدولة كالمنظمات والحركات الوطنية والسياسية.

والحرب عند ماليفسكي و ويبر(**Malinowski**) هي نزاع مسلح بين وحدتين سياسيتين مستقلتين عن طريق اللجوء إلى القوة المسلحة والمنظمة[1].

ويميز ريمون أرون (**Remon Aron**)الحروب باعتبارها الأساليب العنيفة للتنافس بين الوحدات السياسية –في كتابه الحرب والسلام بين الأمم– ثلاث أنواع من الحروب وهي[2]:

1 –الحروب الكاملة وتكون بين وحدات سياسية يكون بينها اعتراف بالوجود والشرعية.

2 –حروب فوق الدول أو حروب امبريالية وهي التي يمثل موضوعها أو منشؤها أو نتيجتها في القضاء على بعض المتحاربين وتكوين وحدة من مستوى أعلى.

3 –حروب تحت الدول أو تحت الامبريالية ويتمثل رهانها في الحفاظ على تفكك وحدة سياسية وطنية أو امبريالية.

ويتم الانتقال من حرب بين الدول إلى حرب امبريالية عندما يقوم أحد فاعلي النظام الدولي راضيا أو لا، ببسط هيمنته أو إمبراطوريته على منافسيه في حال الانتصار[3].

---

[1]- للمزيد من التفاصيل إرجع إلى:
-Raymond Aron, Etudes Politiques, Paris : Editions Gallimard, 1972, p.385.

[2]- Goodby James E., Regional Conflicts : The Chalenges To US-Rusian Co-operation, Sweden: S.I.P.R.I, Oxford University Press, 1995, p.14.

[3]- Chaliand Gérard et Rageau Jean-Pièrre, Atlas Stratégique : Géopolitique des Nouveaux Rapports de Force dans le Monde l'après Guerre Froide, Bruxelles : Edition Complexe, Aout 1994, p.42.

-مفهوم الإرهاب الدولي:

لا يوجد إجماع بين الباحثين والمختصين على تعريف محدد ودقيق للإرهاب، مع ذلك ينظر الدكتور صلاح الدين عامر إلى الإرهاب على أنه الاستخدام المنظم للعنف لتحقيق هدف سياسي، وبصفة خاصة مجموعة أعمال العنف التي تقوم منظمة بممارستها على المواطنين لخلق جو من عدم الأمن، كأخذ الرهائن واختطاف الأشخاص وقتلهم، ووضع المتفجرات أو العبوات الناسفة في أماكن تجمع المدنيين أو وسائل النقل العامة والتخريب[1].

والإرهاب عند أسامة الغزالي حرب هو فعل أو أفعال العنف البدني الذي يستهدف إيذاء الكيان الإنساني جسديا إلى حد القتل، وينطوي هذا الفعل على انتهاك عمدي للقواعد الأخلاقية والعرفية والقانونية للسلوك الإنساني، بغرض بث الشعور بالخوف وعدم الأمن، ويتصف هذا الفعل بالطابع الرمزي، بمعنى أنه يحمل رسالة ما إلى كافة الضحايا المحتملين الآخرين ليزرع الرعب في قلوبهم، ويستهدف هذا الفعل التأثير على السلوك السياسي للدولة أو للدول التي ينتمي إليها الضحايا[2].

ونجد مدلوله عند نومي غال (Noemi Gal) أنه طريقة عنيفة أو أسلوب عنيف للمعارضة السياسية، يتكون من العنف والتهديد به، قد يتضمن التهديد أو العنف البدني الحقيقي أو ممارسة العنف النفسي، وقد يمارس الإرهاب ضد أبرياء أو ضد أهداف لها ارتباط مباشر بالقضية التي يعمل الإرهابيون من أجلها[3].

أما عن المساهمات الجماعية، فنذكر على سبيل المثال لا الحصر تعريف إتفاقية جنيف الخاصة بمنع وقمع الإرهاب لعام 1937، وإتفاقية واشنطن بشأن مقاومة ومعاقبة الإرهاب لعام 1971، والإتفاقية الأوروبية لقمع الإرهاب لعام 1977، وكذا الإتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب في 22 أفريل 1998 وذلك خلال الجهود العربية الجماعية والصادرة عن مجلس وزراء الداخلية والعدل العرب، حيث تنص المادة الأولى في فقرتها الأولى على تعريف الإرهاب على أنه: هو كل فعل من أفعال العنف أو التهديد أيّا كانت بواعثه أو أغراضه، يقع تنفيذا لمشروع إجرامي فردي أو جماعي، يهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس، أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو

[1]- صلاح الدين عامر، المقاومة الشعبية المسلحة في القانون الدولي العام. القاهرة: دار الفكر العربي، 1977، ص.4.
[2]- معوض جلال عبد الله، "ندوة العنف والسياسة في الوطن العربي"، في المستقبل العربي. ع.101. جويلية 1987، ص.171.
[3]- Noemi Gal, International Cooperation : Supper Terrorism, London : Room Helm, 1985, p.02.

حريتهم أو أمنهم للخطر، أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة، أو احتلالها أو الاستيلاء عليها أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر[1].

بعض استعراض بعض المفاهيم المشابهة للنزاع الدولي، والتي قد تشكل في حدّ ذاتها مرحلة أو بعض مراحل النزاع، يمكن ذكر المسار الذي قد يأخذه النزاع الدولي والذي قد يتطور حسب المراحل التالية:

1-مرحلة الملامح الأولية:

تبدأ هذه المرحلة عندما يمس سلوك دولة معينة بصفة مباشرة أو غير مباشرة مصالح دول أخرى، فالدول التي مسّت مصالحها تلجأ للردّ على هذا السلوك، ولردّ الفعل هذا مجموعة من الخيارات والاستراتيجيات المتوقّرة لدى الطرف الثاني، وقد تحدّد مصير النزاع.

ففي هذه المرحلة، تبدأ الدولة في المواجهة الخاصة بالحجج والأدلة وتبيان الأسباب وإقناع الأطراف الخارجية بكافة الطرق السلمية، والنزاعات في هذه المرحلة تختلف من حالة لأخرى ومن منطقة لأخرى، ويمكن حلّها في غالب الأحيان.

ويعتبر مارسيل ميرل(**marcel merle**) أن التوتر يعتبر المرحلة الأولى من السلوك النزاعي، حيث أن صانعي القرار تنتابها لحظات من الشكّ اتجاه سلوك الآخرين، ممّا يجعلهم يتصرفون بطريقة تستفزّ الدول الأخرى[2].

وللدبلوماسية دور أساسي في هذه المرحلة، فهي تعبر عن مسلك سياسي لحلّ النزاعات الدولية، جوهره عملية التفاوض، فهو عملية تهدف أطرافها من ورائها إلى التوصل لاتفاق يمكن أن يوجّه وينظم سلوكهم، بمعنى التوصل إلى اتفاق يرضي الطرفين، وهو يتم إذا ما انتهج الطرفان أو الأطراف المتفاوضة مبدأ أو منهج المصلحة المشتركة أو ما يعرف بمباراة "اكسب واكسب"، حيث يكون التركيز هنا على ما يحقق صالح الطرفين، وهنا لا بدّ أن تساعد الأطراف

[1]- محمد محي الدين عوض، "واقع الإرهاب واتجاهاته"، في مكافحة الإرهاب. الرياض: أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، 1999، ص.14.

[2]- محمد نصر مهنا، العلوم السياسية: دراسة في الأصول والنظريات. د.م.ن. المكتب الجامعي الحديث، 2005، ص.601.

بعضها البعض على العمل معا وبصورة ابتكارية للوصول إلى اتفاقات محدّدة يستفيد منها الجميع[1].

2-مرحلة الحملة الدعائية:

عند فشل المساعي الدبلوماسية، تقوم الدولة بحملة إعلامية دعائية، تهدف إلى إضفاء الشرعية والعقلانية على موقفها، وإبراز الطرف الآخر كطرف عدواني واعتبار مطالبه على أنها غير شرعية، وتكون الحملة الدعائية داخلية وخارجية، يتم التركيز فيها على عدوانية الخصم.

عموما تستعمل الدعاية لتحقيق **هدفين أساسيين** وهما: تشويه والمساس بسمعة الطرف الآخر وجعل أهدافه وتصوراته كأنها غير أخلاقية وغير قانونيةمن جهة وكسب الرأي العام الداخلي والخارجي وكسب التأييد لسلوك مستقبلي من جهة اخرى.

وهناك عّدة اشتراطات يجب توافرها حتى تصبح الدعاية على اكبر قدر من الفعالية في خدمة أهداف السياسة الخارجية للدول، وتتمثل في[2]:

- عنصر البساطة.
- قدرة الدعاية على جذب الانتباه وإثارة الاهتمام .
- قابلية الدعاية للتصديق.
- صلة الدعاية بالجمهور الذي توجه إليه.
- توافق الدعاية وعدم تناقضها.
- التكرار والترديد المستمر.

[1]- حسن محمد وجيه، مقدمة في علم التفاوض الاجتماعي والسياسي. في سلسلة عالم المعرفة، ع.190، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، أكتوبر 1994، ص.ص.77-78.

[2]- اسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات. القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1991، ص.ص.448-452.

3-**مرحلة الإجراءات السلمية:**

تبدأ كل دولة في القيام ببعض الإجراءات السلمية، كسحب الإعتراف بالحكومة، قطع العلاقات التعاونية أو الدبلوماسية وهي واحدة من الوسائل التي أقر ميثاق الأمم المتحدة في مادته 41 إمكانية استخدامها من طرف مجلس الأمن كوسيلة للضغط على الدول المهددة للأمن والسلم الدوليين[1]، والهدف من ذلك هو التأثير على الطرف الآخر ودفعه إلى تغيير موقفه للوصول إلى اتفاق يفيد إدارة النزاع. ناهيك عن قطع العلاقات الاقتصادية، أي رفض شراع السلع التي تنتجها الدولة المعادية، أو تطبيق سياسات وتدابير اقتصادية ضد الدولة الأخرى كالتركيز على سياسات الرسوم والضرائب الجمركية.

ويمكن لأحد الأطراف المتنازعة أن تمارس التأثير ضد الأطراف الأخرى كالتهديد بالعقاب، والذي يقسمه هولستي إلى قسمين[2]:

-**تهديدا إيجابيا:** وذلك حينما تهدد دولة أولى على سبيل المثال بزيادة التعريفات الجمركية أو قطع العلاقات الدبلوماسية أو فرض حظر أو مقاطعة ضد التجارة مع الدولة الثانية.

-**التهديد بالحرمان:** وذلك حينما تقوم الدولة الأولى بالتهديد بسحب المساعدة الخارجية أو إيقاف المكافأة أو أية فوائد تمنح للدولة الثانية.

4-**مرحلة تدخل طرف ثالث:**

يتدخل طرف ثالث إما لحلّ النزاع أو لمؤازرة طرف من بين الأطراف المتنازعة يعتقد أنه مظلوم، وبدخول طرف ثالث هدفه إقامة التوازن ومنع حدوث الحرب بشرط أن يكون التدخل تدخلاً سياسيا سلميا، فمثلا يحق لمجلس الأمن أن يدعو أطراف النزاع إلى استعمال الوسائل السلمية لحلّ نزاعاتهم كالمفاوضة والوساطة والمساعي الحميدة والتسوية القضائية...إلخ

---

[1]- محمد الأخضر كرام، "قطع العلاقات الدبلوماسية: المفهوم والأسباب"، في المجلة العربية للعلوم السياسية. ع.16، أكتوبر 2007، ص.146.

[2]- للمزيد عن التفاصيل حول طرق التأثير عند هولستي ارجع إلى:
Holsti K.J., « The Concept of Power in the Study of Ibternational Relations », in Bruce L. Sanders and Alan Durbin, Contemporary International Politics: Introductory Redings. U.S.A: John Wiley and Sons, 1972, p.p.90-100.

5-مرحلة الحرب:

أي الوصول إلى استعمال القوة المسلحة في إطار حدود النزاع الدولي، وقد تم التطرق إلى تعريفات هذا المفهوم فيما سبق، وقد ذهب كلاوزفيتش إلى القول بأن الحرب هي نشاط اجتماعي تضطلع به الدولة كعنف منظم تشنّه لمصلحتها وضدّ دولة أخرى، وأنها نشاط تدفع ثمنه الشعوب بكم هائل من القتلى وأكداس من المال دون حساب[1].

وتكون الحرب دائما من أجل قضايا ذات حساسية كبرى سواءا اقتصادية أو سياسية، تهدف كل دولة إلى محاولة تغليب وجهة نظرها حولها وبالتالي تخرج منتصرة من هذه الحرب، ولا يتم استعمال القوة دون إبراز التبريرات والأسباب، لأنها تجعل اللجوء إلى الحرب أمرا غير مشروعا، بل لا يجوز حتّى التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى وهو ما أكّدت عليه الأمم المتحدة في ميثاقها، فنصّت أنه على واجب الدول بالإمتناع من استعمال القوة أو التهديد باستعمالها في العلاقات الدولية، وكان ذلك من خلال الميثاق الأممي في:

المادة 2 الفقرة 4: تؤكد على عدم جواز تدخل الدول في الشؤون الداخلية للغير

إذ تمنع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من اللجوء للتهديد واستعمال القوة في علاقاتها ضد الوحدة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأية دولة.

المادة 2 الفقرة 7: وتنص على أنه ليس في هذا الميثاق ما يسوغ للأمم المتحدة أن تتدخل في الشؤون التي تكون من السلطان الداخلي لدولة ما" ،فهي تنص على عدم جواز تدخل الأمم المتحدة ذاتها في الشؤون التي تعد من صميم اختصاصات الدولة الداخلية[2].

إلا أنه وردت إستثناءات على قاعدة عدم التدخل وبالتالي يمكن للحرب أن تكون شرعية وهي:

-في حالة الدفاع الشرعي:

أكد على حق الدفاع الشرعي للفرد أو الجماعي عن النفس في المادة 51 من الميثاق الأممي، التي تسمح بتوظيف القوة المسلحة دفاعا عن عدوان مسلح ضد إقليم دولة، لذا أدان

---

[1]- ابراهيم أبو الخزام، الحروب وتوازن القوى. عمان: دار الأهلية للنشر والتوزيع، 1999، ص.17.

[2]- ميثاق الأمم المتحدة، من الموقع الإليكتروني : http://www.un.org/arabic/aboutun/charter/chapter1.htm.

مجلس الأمن بالإجماع الهجوم الإسرائيلي وقنبلة مفاعل تموز النووي العراقي في 1981 بحجة ممارستها "حق الدفاع الشرعي" وبأنه "عمل وقائي" للدفاع المشروع عن النفس، وتوخيا للهجمات الممكنة ضدها، غير أن مجلس الأمن اعتبر ذلك خرقا صريحا للميثاق الأممي وضوابط السلوك الدولي، مما ينزع كل شرعية للتدخل بقوة في ممارسة حق الدفاع الشرعي والوقائي، أو حماية المصالح الحيوية، لكونها مجرد واجهات مقنعة لتبرير العدوان[1].

يكون الدفاع الشرعي كذلك جماعيا، من خلال المنظمات الجهوية كمنظمة حلف الشمال الأطلسي OTAN التي تأسست وفق المادة 51 من الميثاق الأممي، التي تمنحها حق الدفاع الشرعي على النفس، وليس وفق الفصل الثامن الذي يسمح بتشكيل منظمات إقليمية، لكن لا يمكنها اللجوء للقوة المسلحة ضد أية دولة اعتدت على أحد الأطراف في المنظمة دون الحصول مسبقا على الضوء الأخضر من قبل مجلس الأمن، وإلاّ عدا عملها، عملا عدوانيا وليس دفاعا مشروعا عن النفس.

-المحافظة على السلم والأمن الجماعي:

يوظف الميثاق الأممي صراحة عبارة تطبيق القمع المنصوص عليه في الفصل السابع، وفي تدابير الأمن الجماعي" ،التي تتخذ عند التهديد للسلم وللأمن الدوليين أو الإخلال به، أو وقوع عدوان .فالإطار القانوني الذي يسمح بتدخل الأمم المتحدة، هو ما ينص عليه الفصل السابع من ميثاقها.

ولدى مجلس الأمن اختصاصين في مجال حفظ السلام والأمن الدوليين، إذ يسمح له بالتدخل بصفة غير مباشرة لتسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية، وفي هذه الحالة يعد تدخله إجراءا وقائيا، يهدف إلى كبح نزاع أو لمنع استمرار تفاقمه، كما يسمح له بالتدخل بصفة مباشرة لقمع الأعمال المهددة للسلم والأمن الدوليين، بعد استنفاذ الوسائل السلمية لتسوية النزاع، وفي هذه الحالة يعد تدخله عملاً علاجيا أو تأديبيا[2].

عموما تتضمن الحرب -شرعية كانت أو غير شرعية- تحقيق الأهداف التالية:

[1]- محمد تاج الدين الحسيني، "التدخل وأزمة الشرعية الدولية"، في أكاديمية المملكة المغربية، هل يعطي التدخل شرعية جديدة للإستعمار؟ . الرباط: مطبوعات المملكة المغربية، 1992، ص 46.

[2]- محمد المجذوب، الوسيط في القانون الدولي، بروت: الدار الجامعية للطباعة والنشر، 1999، ص 699.

-وضع أهداف أطراف النزاع موضع التطبيق.

-تطمين حماسة الرأي العام في الداخل بشرعية الأهداف المعلنة والتأكيد على أن هذه الأهداف التي يقاتل من أجلها ذات قيمة كبرى.

-الحصول على موقف ملائم من الدول المحايدة كلما كان ذلك ممكنا والعمل على منع انتقال المحايدين إلى الجبهة الأخرى، إذا كان من الصعب الحفاظ على موقف الحياد على الأقل.

-إقناع العدو وسكانه بالإضافة إلى حكومته وجيشه بأن البديل في إقامة السلام هو أفضل بكثير من استمرار الحرب[1].

المطلب الثالث: تصنيف النزاعات

تصنف النزاعات حسب معايير متعدّدة أهمّها:

1-معيار وعي الأطراف:

حسب هذا المعيار تقسم النزاعات إلى **كامنة** و**ظاهرة**، فالنزاع الكامن لا يعني بالضرورة أن أطرافه لا تعي التعارض بينها، فقد يتوفر الوعي ولا تتوفر القدرة والنية لدى الطرف الضعيف على إحداث تغير لصالحه في بنية الصراع.

2-معيار عدد الأطراف:

حسب الأطراف المشتركة في النزاع، نجد نزاعات **ثنائية** وأخرى جماعية أو **متعددة**، والملاحظ أنه قلما نجد نزاع ثنائي صرف، إذ لا يمكن إهمال الأطراف غير المباشرة والمسؤولة عن الدعم والتأييد لأحد أو كلا الطرفين، وبالتالي يدور النزاع بين معسكرين، وقد يتكون هذين المعسكرين من طرف واحد، وقد يتكون أحد أو كلا المعسكرين من أطراف عدة، فنكون أمام نزاع جماعي أو متعدد الأطراف، وتظهر التحالفات بشكل واضح في هذا النوع من النزاعات[2].

---

[1]- سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية. الأردن: دار وائل للنشر، 2001، ص.212.
[2]- مصطفى بخوش، مرجع سابق، ص.ص.33-34.

3-معيار المستوى:

حسب مستوى النزاع يقسم إلى نزاعات **محلية** و **إقليمية** و **عالمية**، أو نزاعات **دولية** وأخرى **غير دولية**، حيث:

-**النزاع الدولي** هو النزاع الذي ينشب بين الدول، وقد أضيف إليها النزاعات التي تكون حركات التحرير طرفا فيها، وفقا لنص الفقرة الرابعة من المادة الأولى من البروتوكول الأول لعام 1977 الملحق باتفاقيات جنيف الأربع لعام1949.

-**النزاع غير الدولي** هو النزاع القائم في دولة واحدة بين الحكومة المركزية ومجموعة أو مجموعات متمردة، ويخضع هذا النزاع إلى القانون الداخلي ولا تنطبق عليه أحكام القانون الدولي، ما لم يهدد الأمن والسلم الدوليين.

لكن الملاحظ أن العالم قد تغير بسرعة بعد نهاية الحرب الباردة، حيث شهد تفكك نظم سياسية وصعود نظم أخرى[1]، كما أن هذه التحولات قد ألغت ما هو داخلي عن ما هو خارجي، فيمكن أن يوجد نزاعا هو داخليا بتعريف القانون الدولي لكن له ارتباطات إقليميا إن لم تكن عالمية، مهما يكن الأمر، إذا كان النزاع على مستوى نظم فرعية، سمي نزاعا إقليميا، وإذا كان على مستوى النظام العالمي، سمي نزاعا عالميا.

4-**معيار المضمون:**

تنقسم النزاعات حسب هذا المعيار إلى نزاعات **قومية** و **اقتصادية** و **دينية** و **لغوية** و **إثنية** و **إيديولوجية** و **سياسية** و **قانونية** و **جغرافية**..... ، وقد تكون **مباشرة** أو **غير مباشرة**[2] أي بالنيابة أو بالوكالة، وقد تتطابق كلها فيصبح النزاع شاملا، ويتحول إلى صراع.

5-**معيار رشاد الأطراف:**

هناك **معارك**، و**مباريات** و**مناظرات**، حيث يرى أناتول ربابورت(**Anatol Robert**) أن نمط المعركة هو نمط من النزاع يتدهور فيه ضبط النفس والضبط المتبادل للفاعلين بسرعة،

---

[1]- Paul C strern, Daniel Druckman, International Conflict Resolution after The cold war. National Academic Press, 2000, p.1.
[2]- Serge Sur, Les Relations Internationales. Paris : Montchrestien, 1995, p.427.

لأن أفعال كل منهم تعمل كنقطة بداية لأفعال مضادة متشابهة من الفاعل الآخر، إذ يصبح مستوى تسليح دولة أو إنفاقها على التسليح هو نقطة الأساس لدولة ثانية تصمم على أن تتخطاها بهامش ما لكي تشعر بالأمن، ولكن هذا المستوى الجديد الأعلى من التسلح للدولة الثانية، يصبح أساسا لحسابات الأمن للدولة الأولى، وهكذا في تتابع من التصعيد حتى يستنفذ أحد أو كلا الطرفين قدراتهم أو تنشب الحرب أو يحدث تغيير غير محتمل في سياسة أحد الطرفين[1].

أما في المباريات، تضبط الأطراف سلوكاتها على نحو رشيد، قياسا لقوانين اللعبة بالرغم من أن الأطراف لا تتحكم في النتائج، ويكون لكل لاعب نظام هرمي من المنافع، وله مدى من الاختيارات للقيام بالفعل أو رد الفعل.

والمناظرة هي النزاع الذي يسعى فيه أحد الأطراف إلى تغيير دوافع وقيم الطرف الآخروبالتالي هو أقرب إلى إيجاد الحل المقبول والمقيد، فهي عملية تحديد مواقف الأعداء وإيجاد وسائل للإقناع[2].

6-**معيار السمة العامة للنزاع:**

تقسم النزاعات حسب هذا المعيار إلى نزاعات **كبيرة** ونزاعات **صغيرة** حيث:

-**نزاع دولي كبير:** هو عبارة عن نزاع مفتوح يضم أطراف رئيسية عديدة، يتسم بشدة مرتفعة ولا يمكن احتواؤه إلا في إطار حل شامل

-**نزاع دولي صغير:** وهو غالبا ما يمثل النزاعات الحدودية التي يمكن التوصل إلى حلها بالطرق الدبلوماسية والسلمية، أو بوساطة إقليمية أو تدخل دولة كبرى عن طريق ممارسة أسلوب الضغط[3].

-**نزاع داخلي كبير:** مثل الثورات والحروب الأهلية الواسعة النطاق، قد يتحول إلى نزاع خارجي باجتذاب أطراف خارجية للنزاع، يتطلب جهدا كبيرا سياسي وعسكريا لاحتوائه.

---

[1]- أحمد يوسف ومحمد زيادة، مقدمة في العلاقات الدولية. القاهرة: مكتبة الأنجلومصرية، 1985، ص.153.
[2]- نفس المرجع، ص.35.
[3]- ناصيف يوسف حتي، مرجع سابق، ص. 324.

-**نزاع داخلي صغير:** أعمال العنف المحدودة وغير المتكررة، ويتم احتواؤها بسهولة، وهي تقسم إلى نزاعات سلمية ونزاعات عنيفة، حيث يعتبر علماء النفس والاجتماع أن النزاع الداخلي هو كل تنافس بين الأفراد والمجموعات داخل المجتمع، فالنزاع الداخلي السلمي يتحقق عندما تتحقق المصالح والمطالب المتعارضة باستخدام آليات مقننة ومضبوطة، حيث يصبح النزاع سلميا، ومن هذه الآليات الدساتير والقوانين والتكوين الأسري والعشائري ونظم التحاكم والأحكام الدينية، تسمى هذه الضوابط مجتمعة: نطاقات السلام، فتمنع تلك التناقضات من أن تتحول إلى نزاع عنيف ومدمّر. لكنّ النزاع يتحول إلى نزاع عنيف عندما تتخلى الأطراف عن الوسائل السلمية، تحاول السيطرة أو تدمير قدرات الطرف المخالف لها من أجل تحقيق أهدافها ومصالحها الخاصة، فالنزاع لا يحدث إلا في ظل توفر ظروف موضوعية أو شخصية محددة[1].

7-معيار التفاعل:

إن النزاع مفهوم أساسي في السياسة الدولية، يدل على صفة التعارض بين طرفين دوليين أو أكثر، مما يدفع بالأطراف المعنية إلى عدم القبول بالوضع القائم والاتجاه نحو تغييره ويشكل هذا التفاعل معيارا أساسيا لتصنيف النزاعات، حيث يمكن القول أن هناك ثلاثة أنواع عامة من النزاعات:

-**النزاع الدبلوماسي:** وهو النزاع الذي يحصل ضمن القنوات الإجرائية، باعتبارها وسائل وآليات التفاعل الدبلوماسي والتي حددتها ونظمتها اتفاقيات وقوانين وأعراف دولية، وقد يتجسد هذا النوع من النزاع في الهيئات العالمية والإقليمية.

-**النزاع غير المؤسسي:** وهو الذي يحصل خارج القنوات المتعارف عليها والمعمول بها ولكنه لا يشكل نقيضا لهذه القنوات ولا يتسم هذا النوع من النزاعات بالعنف، كاللجوء إلى قطع العلاقات الدبلوماسي، فرض العقوبات....

-**النزاع المسلح:** هو الذي يلغي القنوات الرسمية القائمة، ويستبدلها بآليات ووسائل أخرى تتم بالعنف، ويندرج مفهوم الحرب في هذا السياق، ولو أن الكثير من الباحثين يفضلون استعمال

[1]- راشد الغوثي، "أنواع الصراع ومفهومه"، من الموقع الإليكتروني: http : // www. al ahram.org. eg/edec، تاريخ الدخول 20 مارس 2007.

مفهوم النزاع المسلح على مفهوم الحرب لشمولية المفهوم الأول [1]. بالتالي يتحقق هذا النوع من النزاعات عندما تتخلى الأطراف عن الوسائل السلمية وتحاول السيطرة أو تدمير قوات المخالف لها لأجل تحقيق أهدافها ومصالحها الخاصة، حيث تحكمها أربع عناصر هي[2]:

-المسائل الجوهرية وتكون في احتدام الجدل بشأن التنافس على الموارد الطبيعية والسيطرة على الحكم وتحديد صلاحيات الأقاليم والأيدويلوجيات.

-الأطراف أو مجموعات النزاع سواء كانت عرقية أم دينية أم سياسية، داخلية أم خارجية.

-أنواع القوة المستخدمة وطرق الإكراه مثل الأسلحة التقليدية أم المتطورة، انتهاك حقوق الإنسان أو تطهير عرقي...

-الفضاء الجغرافي الذي يدور فيه النزاع داخل إقليم الدولة أو خارجها.

المبحث الثاني: نظريات تحليل النزاع الدولي

بداية يجب الإقرار بأن نظريات النزاعات الدولية لا توجد كمنظومة فكرية مستقلة بذاتها، فهي تغطي مجموعة من المجالات والمدارس والمناهج في العلاقات الدولية، حيث يمكن إيجاد بعض الأسس لهذه النظريات في تلك الدراسات التي تحقق الأمن والسلم مثل المدرسة المثالية، كما نجد أسسا لها في تلك الدراسات المهتمة بتحسين سلوك الفاعل الدولي أو الدولة بصفة خاصة، وتطوير أدائها عند تبني استراتيجية معينة أو اتخاذ قرار وهذا ضمن مدرسة اتخاد القرار، كما نجد أسسا لها في بعض الدراسات التي تأخذ قاعدة سوسيولوجية، فلسفية واقتصادية مثل نظرية جان غالتونغ، وكذا في النظريات الكبرى في العلاقات الدولية مثل المدرسة الواقعية والدراسات الاستراتيجية، بالتالي يمكن أن تستقي هذه النظريات التي تعنى بفهم حقيقة النزاعات الدولية، من جلّ نظريات العلاقات الدولية، أما كجزء مستقلّ فهي غير موجودة لحدّ الآن، إذ يمكن للدارس الاستفادة من بعض الحسابات في نظريات العلاقات الدولية كاللعبة

[1]- ناصيف يوسف حتي، مرجع سابق، ص. 293.

[2]- Findlay Trevor, « Multilateral Conflict Prevention, Management and Resolution », in SIPRI YearBook, Oxford University Press, 1994, p.42.

والمساواة الاستراتيجية، الردع، اتخاذ لقرار، الأنساق، التكامل... وغيرها، وهي تستمد روحها من العلوم الدقيقة.

المطلب الأول: نظريات تفسير النزاعات الدولية

يمكن تقسيم البحوث في إطار النزاعات إلى ثلاثة أصناف:

-الصنف الأول:

نزاعات تحدث على المستوى الداخلي تأخذ طابعا سوسيولوجيا، يعتمد على معرفة طبيعة وتطور النزاعات الداخلية، ثم تطبيقها على النزاعات الدولية.

-الصنف الثاني:

تبدأ من جانب العلاقات الدولية الأكثر شموليا، حيث يحاول هذا الفريق من الباحثين فهم النزاع في البيئة الدولية غير المهيكلة اقتصاديا ولا اجتماعيا ولا سياسيا ولا قانونيا، والبحث بالتالي عن أسباب النزاع في محيط أوسع،والإجابة على تساؤلين مركزيين، هما: ما هي الطرق التي تسلكها الوحدات السياسية عند حدوث نزاع دولي؟ وما هو هذا التصرف الذي تتخذه الوحدة السياسية عند شعورها بتهديد مصالحها؟

-الصنف الثالث:

هو موقف وسط بين المجموعتين، يحاول الاستفادة من التحاليل الجزئية التي توصلت إليها المجموعة الأولى والتحاليل الكلية للمجموعة الثانية، وهذا معناه الدمج بين الفرد والدولة،وتحاول تكوين نظرية مكتملة للنزاع الدولي.

وينتج من هذه النظريات مستويات متعددة للتحليل حيث نجد:

1-مستوى تحليل جزئي:

بحيث يمكن فهم حقيقة النزاعات بالرجوع إلى الفرد أو إلى المجتمع، أي ما دون الدولة، حيث:

-مستوى الفرد:

يقوم الباحث في هذا المستوى التحليلي بالبحث في عملية صنع القرار، حيث أن هذه العملية، ينجم عنها إما النزاع الدولي أو التعاون الدولي، فالنزاع حسب هذا المستوى يكون نتيجة سلوك الفرد أو الأفراد والذي يتكون بدوره حسب إدراك المشكل أو الموقف أو الحالة الدولية وكذا إدراك حقيقة البيئتين الداخلية والخارجية[1].

والمقصود بالبيئة، هو طبيعة النظام والمحيط الذي يعمل في إطاره صانع القرار، وهل يستمد هذا النظام اتجاهاته الرئيسية من فوق (قائد، زعيم، حزب، إيديولوجية مهيمنة) أو من تحت (رأي عام، جماعة ضاغطة، تدخل شخصيات سياسية ممثلة لقوى في المجتمع)[2].

-المستوى المجتمعي:

يكون فيه النزاع الدولي داخل إطار النظم الاجتماعية والسياسية، ودراسة البنيات الحكومية والتجمعات الخاصة، فتنحصر دراسة النزاعات عموما في نماذج للترتيبات الاقتصادية والسياسية داخل الجماعات[3].

وقد اهتم الفلاسفة الذين اعتبروا أنّ البنية المجتمعية كمصدر للنزاع بثلاث مصادر فرعية: البنية السياسية، البنية الاقتصادية، البنية الاجتماعية، واعتبر مفكري عصر النهضة أمثال إيمانويل كانت وجيرمي بنتام وتوماس باين، أنّ الجمهوريات ذات المؤسسات التمثيلية تميل للسلم، من الملكيات المطلقة والنظم الاستبدادية،وأن النخب الأرستقراطية الحاكمة لها ميل للنزاعات والحروب.

ومن جهة أخرى اعتبر علماء الاجتماع أمثال سميث، سان سيمون، هربرت سينس، أنّ الغزوات التي تهدف للربح الاقتصادي أو المادي هو من سمات المجتمعات الزراعية الفقيرة كما

---

[1]- عبد القادر محمودي، النزاعات العربية-عربية وتطور النظام الإقليمي العربي. الجزائر: المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، 2002، ص.35.

[2]- جيمس دوروتي، روبرت بالتسغراف، مرجع سابق، ص. 314.

[3]- مصطفى بخوش، مرجع سابق، ص.26.

نجد الدور الذي تلعبه العقيدة كمصدر للنزاع حيث تعتبر وسيلة للتعبئة الجماهيرية الشعبية، ونجد كذلك مفهوم الامبريالية الذي يعني سيطرة الشعوب الغنية على الشعوب الفقيرة[1].

2-<u>مستوى تحليل كلي</u>:

أي فهم حقيقة النزاعات الدولية بالرجوع إلى الدولة أو إلى النظم الفرعية أو الإقليمية، او بنية النظام الدولي العالمي حيث:

-مستوى الدولة كوحدة لتحليل النزاع:

يرى هيجل أن الدولة هي حقيقة موضوعية ذات وجود منفصل عن وجود شخصية مواطنيها، والتي من أولى واجباتها الحفاظ على ذاتها، وهناك بعض التيارات الفكرية أمثال المدرسة الواقعية، يرون أن الدول في الغالب تتضارب مصالحها إلى الدرجة التي تدفع بعضها للقيام بالحرب، حيث تسعى الدولة لزيادة قوتها اتجاه محيطها والتنافس بين الدول لزيادة القوة يجعل منها أعداء محتملين، مما يدخلهم في علاقات نزاعية.

-مستوى النظام الإقليمي:

يكون التحليل بالتركيز على النظم الإقليمية، وهو المرتبط ببروز المدرسة الإقليمية التي جاءت لمواجهة المدرسة العالمية، حيث ظهرت دول جديدة، كما تضاعف التباين بين مختلف الوحدات الدولية. وأصبحت لبعض المناطق خصوصيتها الجغرافيا والسياسية، كما أصبح من الصعب إرجاع بعض ظواهر العلاقات الدولية إلى خصوصية البيئة الداخلية أو البيئة العالمية وإنما إلى القواسم المشتركة على المستوى الإقليمي.

والأصل في مفهوم النظام الإقليمي أن له مقومات ثلاث أساسية تتمتع بقبول عريض لدارسي العلاقات الدولية، وهي:

-التعبير عن منطقة جغرافية معينة.

-الاتساع كحدّ أدنى لعضوية ثلاث دول تتشابه في ظروفها الثقافية والاجتماعية والتاريخية.

---

[1]- ناصيف يوسف حتي، مرجع سابق، ص.ص. 313-316.

-كثافة التفاعل وتنوع أنماطه فيما بين الوحدات .

وهناك عدّة أسباب لاعتماد النظام الإقليمي كأداة تحليل في السياسة الدولية [1]:

-يساهم هذا المفهوم في تعميق دراسة العلاقات الدولية من حيث تقديمه مستوى متوسط للتحليل بين المستوى الدولي ومستوى الوحدات الأطراف في النظام الدولي.

-هناك أحداث كثيرة لا يمكن ردّ أسبابها إلى المستوى الدولي بل هي نتاج عوامل إقليمية.

-يساعد هذا المفهوم أخصائي المناطق الذين يهتمون بدراسة الدول بأن يوسعوا مجال دراستهم لتشمل السمات المشتركة بين الدول على المستوى الإقليمي.

-يساعد في القيام بالدراسات المقارنة لسياسة دولة على المستوى الإقليمي والدولي.

-يساعد في الدراسات المقارنة بين منطقتين مختلفتين لاستخراج عناصر وسمات التشابه.

-**<u>مستوى النظام الدولي</u>:**

يركز هذا المستوى من التحليل على بنية النظام الدولي العالمي، وعلى المنظمات العالمية فوق قومية [2]، وطريقة توزيع القوى في هذا النظام الدولي والتي تؤثر على سلوكيات وحدات أعضاء النظام، فكلما زاد الاندماج ازداد الاعتماد المتبادل، كما يزداد الاتصال في مختلف الميادين، فتزداد معها احتمالات النزاع، فالاحتكاك بين هذه الدول ذات المصالح المتفقة حينا والمختلفة المتناقضة حينا آخر، لا بدّ وأنم تولّد النزاع.

وفي هذا الصدد يرى المفكر جورج ليسكا أن طبيعة النظام الدولي والضغوطات التي تنتج عنه، تدفع بالدول إلى المحافظة على قوتها أو زيادتها، ويؤدي ذلك إلى ظهور السياسات التوسعية ممّا يولّد نزاعات وحروب.

وعلى هذا الأساس يمكن تقسيم النظريات التي تحاول تفسير النزاعات الدولية إلى نظريات جزئية والتي تبحث عن أصل النزاع في الذات الإنسانية، في حين أن النظريات الكلية تحاول البحث في المؤسسات وفي النظام الدولي.

---

[1]- ناصيف يوسف حتي، مرجع سابق، ص.56.
[2]- مصطفى بخوش، مرجع سابق، ص.26.

1-**النظريات الجزئية:**

والتي تركز على سلوك الأفراد باعتباره محور والاصل لكل عدوان والمصدر الرئيسي للنزاع، سواء كانت هذه الأسباب متأصلة في الطبيعة البشرية لعوامل بيولوجية ونفسية أو ناجمة عن الإضطرابات الحاصلة في علاقته بالعالم الخارجي والنسق التفاعلي لهذا الفرد .

أ-النظريات النفسية:

تحتلّ النظريات النفسية مكانة بارزة في مختلف الدراسات التي تتناول بالتحليل والمعالجة ظاهرة النزاع في العلاقات الدولية، بل يذهب دعاة هذه النظريات بعيدا أحيانا في تصويرهم لأهمية العامل النفسي، حتى يكاد يخيل للباحث أن عقدة النزاع الدولي وجذوره ومسبباته تكاد تنبع كلها من حقائق نفسية بحتة. وعموما هناك بعض الاتجاهات الهامة في علم النفس حول تفسير النزعة العدوانية عند الإنسان، وهي:

حسب **سيغموند فرويد** ناتجة عن طاقة عدوانية كامنة وغير واعية في داخل الإنسان أي أنّ السلوك العدواني هو ناتج عن الأزمة النفسية التي تتولد عن مشاعر الإحباط وخيبة الأمل فالنزاع الدولي حسب فرويد يعتبر الفرصة المثلى لإرضاء دوافع الإنسان والنزاعات الكامنة في الطبيعة البشرية ذاتها، وعلى هذا الأساس فإن ظاهرة النزاع الدولي هي أمر ضروري لبقاء الجماعات والشعوب[1].

اما **هادلي كانتريل** فركّز على ما يعرف بـــ "النفسية التعاملية" في مجال علم النفس السياسي، فظاهرة النزاع الدولي هي ناتجة عن التصور القومي القائم على مجموعة من المعتقدات تؤدي إلى الاحتفاظ بفكرة نمطية ثابتة عن الأمم الأخرى، وأن هذا التصور القومي المسبب للنزاع الدولي بدوره ناتج عن خلاصة النظرة التاريخية لشعب دولة ما بخصوص دولة أخرى.

[1]- Alescander Droma, Fondement de la Psychologie Politique. Paris : P.U.F, 1998, p.125.

في حيث رآى **فيستنجر** أن النزاع مرده إلى ميل الإنسان نحو محاولة الإقلال من الإختلاف والتنافر الذي يعتري معلوماته فيما يتعلق بقيمة بيئته وسلوكه[1].

ب-نظرية الإحتياجات الإنسانية Human Needs:

الإحتياجات الإنسانية هي الأساسيات المتعددة لمعيشة الأفراد ويتطلبها بقاء الإنسان للعيش، من مأكل وملبس وأمن وهوية وتحقيق الذات، وهذه الإحتياجات قد تختلف من مجتمع لآخر، وهذه الاحتياجـــات تشمل الأشياء الماديـــة وغير الماديـــة، ويـــرى جـــون بورتون أن هذه الاحتياجات عالمية ويجب أن تلبّى بداية من الاحتياجات الأمنية والإعتراف والتوزيع العادل للموارد، ويجب أن تتاح الفرصة لكل فرد حتى يحققها، لأن الطبيعة البشرية تفرض ذلك[2].

إن للأفراد والجماعات بعض المطالب (الحاجات) إن لم يستطيعوا أن يحققوها أو يحصلوا على هذه الحاجات على المستوى الجماعي أو الفردي أو حتى المجتمعي، فإن ذلك سوف يؤدّي بهم إلى سلك طريق العنف والتمرّد، ومنه تحدث النزاعات[3].

وقدم جون بورتون مفهوما للإحتياجات الإنسانية الأساسية، حاول من خلالها التوصل إلى تحليل النزاعات وطرق حلّها، ويرى أنّ أبرز الاحتياجات لفهم النزاعات المدمّرة هي الهوية والاعتراف والأمن، ويميل إلى أن النظم القائمة تسعى لتلبية مطلب الحاجة إلى الهوية بوصفها المصدر الرئيسي للنزاعات القومية والإثنية، ويؤكد بأن هذا المطلب يوفر أساسا موضوعيا يتجاوز المحلية السياسية والثقافية لفهم مصادر النزاعات وتصميم عمليات حل النزاعات داخل الدولة الواحدة[4].

وتنشأ النزاعات العنيفة وغير العنيفة عندما لا تلبّى حاجات الأفراد (غير المادية)، حيث تحدث حالة الإحباط وعدم الإرتياح، وأهم هذه الحاجات هي الهوية والأمن والمشاركة، وهي بخلاف المصالح المادية غير قابلة للتفاوض والتنازل عنها مهما كلف الأمر.

---

[1]- لويد حسن، تفسير السياسة الخارجية. ترجمة بن احمد مفتي ومحمد السيد سليم، الرياض: عمادة شؤون المكتبات، 1989، ص.20.

[2]- Cordula Reimann, "All you needs is love…and what about Gender", center for conflict resolution(department of peace studies), university of BRAD FORD, January 2002, in: http://www.bard.ac.UK/acad/confres/paper.htm, consulté le : 15-04-2007 .

[3]- J.W. Burton, « World Society and Human Needs », in Margot Light and A.J.R. Groom, International Relations. London: Frances Pinter, 1985, p.49.

[4]- Richard. E, Robeston, « basic human needs, the nest in theory », journal of peace studies, in: http://www.gmu,edu/academic/jips/vol g-1 Robeston, html, Consulté le 23-05-2007.

ومقترح جون بورتون حول حل النزاعات، يتمثل في ورشات العمل لحلّ المشاكل أو العمليات التحليلية لحلّ المشاكل، أي عقد لقاءات تأخذ شكل موائد مستديرة يقوم خلالها فاعلون من الدبلوماسية غير الرسمية، سواء أشخاص نافذين في المجتمع المدني أو باحثين في مؤسسات أكاديمية أو حتّى شخصيات دينية بمساعدة أطراف النزاع على إيجاد حلول توفيقية لنزاعاتهم[1].

ج-نظرية صناعة القرار:

تركز هذه النظرية على عملية صنع القرار السياسي الخارجي كأساس لتفسير السياسة الخارجية ومن ثمّ تقديم تفسير علمي لظاهرة النزاعات الدولية، حيث تقتضي دراسة النزاع الدولي التركيز بصفة أساسية على صنع القرار في السياسة الخارجية، والتي تقوم على أساس حساب دقيق لأبعاد الموقف قبل وبعد اتخاذ القرار، أي حسابات الربح والخسارة، بالتالي النزاع الدولي حسب هذه النظرية هو عبارة عن حركة قرارية.

وتعتبر قرار الدولة هو قرار الرسميين فيها لأن صناع القرار هم مجموعة أفراد يملكون سلطة الفعل في مختلف الشؤون وأنّ أفعال الدولة هي أفعال وحركة أولئك الذين يتحركون باسمها. وتصبح ظاهرة النزاع الدولي وليدة إرادة الشخصيات الصانعة والمؤثرة في السياسة الخارجية للدول، وعليه يجب فهم الموقف كما تمّ تحديده بواسطة صناع القرار بتحليل سلوك هؤلاء الرسميين.

والنزاع الدولي وفق للنسق الفكري لصاحبه **ريتشارد سنايدر** تحدّده متغيرات ثلاثة رئيسية:

- المتغير الأوّل: يتمثل في كون أن مدركات صانع القرار وفقا للمعلومات والأخبار التي تصله من خلال النظام القراري.
- المتغير الثاني: مرتبط بالدوافع باعتبارها اتجاهات وأطر مرجعية يجب توصيلها من خلال النظام القراري حتى يمكن تحقيق حدّ أدنى من الاتفاق على الأهداف، تحقيق

[1]- John Burton , « conflict resolution: The human needs dimensions », journal of peace, vol 3, N°1, 1988. in: http://www,gnu.edu/academic/jips/vol 3-1, Burton, html, Consulté le 23-05-2007.

الإندماج للمدركات ومن ثمّ التوصل إلى وجود تعريف متفق عليه بين صناع القرار للموقف الدولي.

- المتغير الثالث: يرتبط بتأثير الدوافع في صناعة القرار وفقا لمجال اختصاص صانع القرار ومدى قوته وعلاقاته وتدريبه ومهاراته، وتزداد أهمية هذا المتغير وفقا لطبيعة شبكة الاتصالات في النظام القراري وشكل القيادة والقواعد التي تحدد شكل وهيكل الاختصاص في صنع قرار السياسة الخارجية[1].

إذن بحسب نظرية صناعة القرار، فإنّ النزاع الدولي هو نتيجة حركة صناع القرار في الدول نتيجة لإدراك الموقف أو الوضع أو المشكلة، ويتحدّد مسار الحركة وفقا لتعريف صناع القرار للموقف في علاقته بالمشكلة التي تواجهه وأهدافه.

بالتالي لفهم النزاع الدولي يكفي تحديد الأشخاص المسؤولين عن صنع وإتخاذ القرار ومن ثمّ الدراسة الموضوعية للخلفيات التاريخية لهؤلاء الأشخاص وكل ما يرتبط بها، وفي الأخير وباعتبار القرار هو خاتمة للموقف السياسي ونتيجة لصراع الفكر والمصالح، لا يخرج من النماذج الثلاث التالية[2]:

- قرار التأجيل: بمعنى أن القرار يعني و التهرب من حسم الموقف.
- القرار القاطع: يعني تصفية نهائية للنزاع ولو في الأمد القصير.
- القرار التوفيقي: هو قرار غير حاسم لأنه لا يواجه الموقف مباشرة ، ولكنه يتضمن نوعا ما من التصفية لحالة التوتر المرتبطة بموضوع القرار.

د-النظريات الاقتصادية:

- <u>النظرية الماركسية:</u>

الفرضية التي يقوم عليها هذا التفسير ترجع في أساسها إلى التفسير المادي للتاريخ والتي ترجع عوامل التغيير بما فيها ظاهرة النزاع الدولي إلى دوافع اقتصادية، وترى بأن هذا

[1] محمودي عبد القادر، مرجع سابق، ص. 34.
[2] عدار محمد، مرجع سابق، ص.38.

التفسير مثلما هو صالح في نطاق النظام السياسي وأطروحة الصراع الطبقي بين طبقتي البرجوازية والبروليتاريا الممهد السبيل لدكتاتورية البروليتاريا، فهو يصلح أيضا بين الدول وذلك لدوافعها الرأسمالية وتحت الضغط الشديد للمنافسة الممهدة للنزاعات المسلحة[1].

إذن ترى الماركسية في البنية الاجتماعية الاقتصادية المحرك الأساسي لسلوك الدولة وتكون السياسة الخارجية بهذا الشكل انعكاسا لمصالح وصراعات الطبقات داخل الدولة، أي أن النزاعات الدولية لا تجد مصدرها إلا في الصراعات الطبقية داخل الدول المعنية، وعلى المستوى الدولي، فالماركسيون يعتبرون أن الرأسمالية هي التي تسببت في النزاع الدولي، وأنه لا يمكن التخلص من هذه الظاهرة إلا بتخلص البروليتارية الموحدة من النظام الرأسمالي.

بالتالي، فالماركسية لا تعتبر ظاهرة النزاع الدولي ظاهرة مستقلة، ولمنها تعكس طبيعة العلاقات الاقتصادية السائدة في المجتمع الدولي.

– النظرية الليبرالية:

يعتبر **هوبسون** أن ظاهرة النزاع الدولي يمكن إرجاعها إلى الامبريالية، التي تعرف بشكل عام كالتوسع بهدف الهيمنة والسيطرة على مجتمعات ودول مما يخلق النزاع مع دول أخرى أو مع الدول والمجتمعات التي تجري محاولة الهيمنة عليها[2].

إن سوء توزيع الثروة وزيادة الادخار الأوتوماتيكي للطبقة الثرية والذي يتجّه لبناء مشروعات صناعية، تزيد القوة الإنتاجية في الدول الرأسمالية وتزيد كميات المنتجات من دون زيادة الطلب بمقدار هذه الزيادة في الإنتاج، فتظهر الاختلالات والأزمات التي يعاني منها النظام الرأسمالي، وللحصول على التوازن، يتجه الاستثمار نحو الخارج، والنتيجة التي تسفر عن ذلك هو الظاهرة الاستعمارية. وهذه النظرية تلتقي في خطوطها الرئيسية مع النظرية اللينينية في تفسير ظاهرة النزاع[3].

---

[1]- ثامر كامل الخزرجي، العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات. الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتزيع، 2005، ص.241

[2]- ناصيف يوسف حتي، مرجع سابق، ص.316.

[3]- إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية. مرجع سابق، ص.240.

إن الليبرالية ترفض الفكرة الطوباوية التي تقول أن هناك انسجام في المصالح بين الأفراد والجماعات في المجتمع [1] وينطلق الليبراليون في تحليلهم للنزاعات الدولية من ثلاث مستويات: الفرد، البيئة الداخلية وطبيعة النسق الدولي، وتعتبر نظرة الليبرالية نظرة تفاؤلية، فهي تنطلق من تصور لوك بأنّ الإنسان خيّر بطبعه، ويرى الليبراليون أن الفرد هو الفاعل الأساسي وأنّ اهتمامات الإنسان والدولة قالب لمجموعة مختلفة من الشروط الداخلية والدولية[2].

د-النظرية الديمغرافية:

تذهب هذه النظرية إلى أن الضغط السكاني يشكل الدافع لشن حرب عدوانية ضد دولا أخرى للحصول على مجال حيوي كاف لعمليات النمو والتفاعل والتوسع.

ويعني التركيب السكاني في الواقع الخصائص الطبيعية المتعلقة بالعمر والنوع والسلالة والخصائص الاجتماعية مثل التركيب المهني والحالة العملية والتركيب اللغوي والديني، وقد أظهرت النظرية الديمغرافية أنّ هناك ارتباط بين التركيب السكاني وظاهرة النزاعات الدولية.

وهناك علاقة بين التركيب العمري وظاهرة النزاع الدولي، فالنمو السريع للشباب يمكن أن يضعف بعض التجمعات السياسية خالقا نوعا من عدم الاستقرار، كما أن الطبقات الشابة الواسعة عادة ما يتمّ جذبها نحو اتجاهات معينة، ومصارعة أنظمة الحكم المستبدة، بالإضافة إلى أن معظم الشباب ليسوا مسؤولين نحو أسرهم، أو أي نوع من الأعمال، ولهذا يمكن تجنيدهم بسرعة في أي نزاع[3].

كما يعتبر الدين عنصر مهم في تركيب السكان، وذلك من حيث توزيع الأديان داخل الإقليم، وحجم التعدد في المذاهب والمعتقدات، وللدين دور كبير في قوة الدول ويعد عنصرا تكوينيا هاما في الأمة، كما تزداد خطورة الانقسام الديني في حالات السعي لتسييس الدين، فيما عرف بالصراع بين المطالبين بالدولة الدينية في مقابل المتمسكين بالدولة العلمانية.

---

[1]- Andrew Moravicsik, « Taking preferences seriously : a liberal theory of international politics » , in: http://www. Prio,no/page/Publication-details/, consulté le 04-06-2007

[2]- Harvard Hager, « The limits of the liberal peace », international peace research institute, also (PRIO),June 1999, in: http://www.Prio,no/page/Publication-details/, consulté le: 18-05-2007.

[3]- Jack A. Goldstone, Population and Security: How Demographic Change Con Lesd to Violent Conflict, Journal of International Affairs, vol 56, N°1, 2002, p.10, in: http://Sipa.columbia.edu/PDE, Consulté le: 17-03-2007.

والتركيب اللغوي يمكن أن يشكّل أحد مصادر النزاع، خاصة من طرف الأقليات اللغوية، بحيث تسعى إلى الظهور ومحاولة ربط تراثها، وفكرها بلغتها، فإذا لقيت معارضة من قبل جماعة معينة، أو السلطة الحاكمة، فإن هذه الجماعة ستحاول بكل الوسائل فرض وجوده من خلال هذا المكون الأساسي لشخصيتها، وبالتالي قد يكون سبب أو محور النزاع الانفصال، ومنه تلجأ هذه الجماعات لاستعمال العنف، وقد تلقى الدعم من أطراف خارجية تتكلم نفس اللغة خاصة التي يكون لها قرب جغرافي.

كما يعدّ العامل العرقي من أبرز المكونات التي تؤدي إلى الانقسام الداخلي، وخاصة في الدول التي تتعدد فيها العرقيات، ولكن يجب الإشارة إلى أن نشوب النزاعات داخل الدولة أو بين الدول على المستوى الإقليمي، لا يكون بسبب العرقية في حد ذاتها، بل هو ناتج عن التلاعب السياسي، والاستقطاب الاجتماعي، والقهر والحرمان الذي تعاني منه هذه العرقيات، وغياب سيادة القانون، واستخدام النخبة السياسية الإيديولوجية السياسية كوسيلة للوصول إلى السلطة[1].

وبالرغم من كون هذه الحركات داخلية إلاّ أنّه كثيرا ما تنتج عنها آثارا دولية هامة حيث ينتقل النزاع من الدولة إلى المجال الإقليمي عندما تدخل عرقية معينة في مواجهة ضد عرقية أخرى في دولة ثانية، فإن نفس العرقية في الدولة الثانية تقدم لها الدعم ماديا وسياسيا[2].

2-النظريات الكلّية:

وهي التي تتخذ من الوحدات الكلية كأساس للتحليل مثل الدولة أو النظام الدولي [3] أو الجماعات (إثنيات، طبقات إجتماعية) وترى بالدوافع الموضوعية: الإقتصادية، السياسية الإجتماعية أو الإيديولوجية المنطلق المحوري لتفسير النزاعات .

---

[1]- Julie Merttus, « The role of Racism as a Cause or Factor in War and Civil Conflict", Geneva, international conciel on human rights policy, December 3.4- 1999, p 02,in : http:// www. international-council.org/public/print. php, Consulté le: 22/05/2007.

[2]- Michael Edward Brown, Nationalism and ethnic conflict. Edition: 2, revised Publié par MIT Press, 2001, p.p.3-26.

[3] - Dario Battistella, Théories Des Relations Internationales (Paris: Presses de sciences 2003),pp.410,411.

- الواقعية:

هي من أوائل المحاولات التنظيرية في العلاقات الدولية، حيث برزت هذه الدراسات الأكاديمية في الولايات المتحدة الأمريكية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، كرد فعل على المثالية الويلسونية وعلى النزعة الأخلاقية الإنعزالية للجمهوريين[1].

ويعتقد هانز مورغانتو أن الواقعية السياسية مثلها مثل الحياة الاجتماعية العامة تحكمها السنن الموضوعية التي تنبع من الطبيعة البشرية، وأن السياسة الدولية كأية سياسة أخرى هي صراع من أجل السلطة، وطالما كان هذا التطلع إلى السلطة هو السمة المميزة للسياسة الدولية كأية سياسة أخرى، فإن عبارات السلطة هي التي تفصح حتما عن السياسة الدولية[2].

وتتميز العلاقات الدولية عند الواقعيين بالصراع من أجل الحصول على القوة، والذي يأخذ شكلين أساسيين هما المعارضة المباشرة اوالتنافس.

ويعتبر الواقعيون أن الدولة هي الوحدة المركزية في التحليل، وينظرون إلى السياسة الدولية على أنها ذات طبيعة تنافسية، وأن الدول تتعامل من منطلق الأنانية الذاتية[3].

ولا يؤمن الواقعيون بفضائل الطبيعة البشرية ولا بالعمل السايسي الذي يتم بوحي منها فقد حدّدوا مجموعة من المبادئ التي تقوم عليها السياسة الدولية، هي:

-الكائن الإنساني شرير في جوهره، وهو يميل إلأى ارتكاب الذنوب.

-الرغبة في القوة والسيطرة جزء من غريزة الإنسان.

-هذه الرغبة تتجلى في النزاعات والحروب والصراع من أجل السلطة[4].

والدولة -على هذا الأساس- تسعى بصورة مستمرة لحماية وتنمية المصالح القومية وهذا المسعى هو بمثابة الدافع المحرك لسياسة الدول الخارجية، و ذلك لمضاعفة موارد الدولة

---

[1]- Jean-Jacque Roche, Théories Des Relations Internationales. 2eme ed. Paris : Montchrestien, 1997, p.19.

[2]- عامر مصباح، الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006، ص.117.

[3]- Stephen.G.Brooks, Duelling Realism In International Relations, International Organization, Vol, 51 no03, Summer 1997,In: http:/www.Mitholyoke,edu/ acad /Intel/ books,htm, Consulté le: 16-03-2007.

[4]- عبد العزيز جراد، العلاقات الدولية. الجزائر: موفم للنشر، 1992، ص.45.

من القوة، وعلى هذا الأساس يكون النزاع على القوة هو الركيزة الأساسية التي تستند عليها المصلحة القومية.

وترى الواقعية أن الدول في الغالب تتضارب مصالحها إلى الدرجة التي يقودها إلى النزاع والحرب، كما أن الامكانيات المتوفرة في الدولة تلعب دورا هاما في تحديد نتيجة النزاع الدولي، وقدرة الدولة في التأثير على سلوك الآخرين، بحيث تعتمد الدولة على قوتها في تحقيق أهدافها وغاياتها، التي غالبا ما تتحقق من خلال التعاون، ولكن احتمال قيام النزاع يبقى قائماً[1].

وامتدادا للواقعية التقليدية ظهرت الواقعية الجديدة أو البنيوية أو النسقية كما يطلق عليها، من أهم روادها **كينيث والتز وروبرت جيلبين** وغيرهما، حيث ترى الواقعية الجديدة أنه بالتركيز على الأسباب الرئيسية للنزاع، نجد أنها تكمن في الطبيعة البشرية وناتجة عن الأنانية في التعامل، ومنه فتفادي النزاعات يكون بالإهتمام بالفرد وتحقيق وجوده الاجتماعي-الفيزيائي[2].

وترتكز الواقعية البنيوية في تفسيرها للحياة الدولية على النزاع والتنافس في النظام الدولي لغرض تحقيق الهيمنة، لذا لجأت لبناء نماذج نظرية وأدوات تحليلية لتفسير ظاهرة الهيمنة الدولية سواء من حيث نشوئها أو زوالها، وفي هذا الإطار يعتبر مفهوم "توزيع القوة" المتغير الذي يبدو أكثر أهمية في محاولة تفسير، التنبؤ أو مراقبة الظواهر الدولية بما فيها ظاهرة النزاع الدولي، وهو واحد من بين ثلاث متغيرات أساسية هي:

-طبيعة النظام الذي يتخذ شكل الفوضى.

-الاختلاف الوظيفي وهو متغير زائل لفقدانه سبب وجوده.

-المتغير المحدد وهو توزيع القوة، وهو ميكانيزم هام في المحافظة على الوضع القائم من خلال بناء توازن قوى معين[3].

---

[1]- John Baylis and Steve Smith, The Globalisation of world politics: an introduction to International Relations. oxford university press,2003,p07.

[2]- عامر مصباح، مرجع سابق، ص. 216.

[3]- Richard Little, « Structuralism and Neo-Realism », in Margot Light and A.J.R. Groom, Op.Cit, p.p.74-85.

- نظرية توازن القوى:

تفترض هذه النظرية أن النزاع الدولي هو ظاهرة اختلال في ميزان بين الدول، وتستمد هذه النظرية أطرها النظرية من التكافؤ الموجود في العلوم الطبيعية والاجتماعية حيث يعتبر التكافؤ شرط مسبق لتحقيق التوازن، كما تفترض هذه النظرية أن السّمة السائدة في حركة التفاعل الدولي تتمثل في النزاع، وظاهرة النزاع الدولي هي الحالة التي يظهر فيها اختلال في ميزان القوى، كما أن النزاع لا تمليه عوامل الاختلاف في المصالح القومية فحسب، وإنما ينطلق في الجانب الأكبر منه من محاولة كل دولة زيادة قوتها على حساب غيرها من الدول[1].

ويوجد عاملان يتحكمان في عملية توازن القوى على الصعيد الدولي، هما: التنوع والتعدد في العناصر التي يتكون منها المجتمع الدولي.والعداء بين العناصر المؤلفة للنظام الدولي.

وللحفاظ على التوازن بين الدول في النظام الدولي، يقتضي التقليل من قوة الدولة ذات الوزن الثقيل أو زيادة القوة للدولة ذات الوزن الخفيف، وذلك يتم عبر وسائل متعددة، وتستوجب الدراسة العلمية لنظام توازن القوى تحديد ثلاث متغيرات: الوحدات المتفاعلة في النظام، طبيعة العلاقات المتفاعلة والمتداخلة فيه، أغراض الوحدات المتفاعلة (صناع القرار)[2]

- نظرية النظام الدولي:

تفترض أن النظام السياسي الدولي المرتكز في أساسه على مبدأ السيادة القومية، يشكل المصدر الرئيسي لكل أشكال الفوضى والنزاعات الدولية، وأن القضاء على هذه النزاعات بصورة إيجابية وفعالة إنما يتطلب تعديل هذا الأساس عن طريق إذابة الإرادات القومية وإدماجها في إرادة واحدة، تتولى التعبير عنها حكومة عالمية تتوفر لها كافة الإمكانيات اللاّزمة لفرض السلام وتدعيم فرص استقراره[3].

ولن تنتهي النزاعات طالما بقي النظام الدولي القائم على تعدد الدول، ولن يتحقق السلام إلاّ بمصادرة هذا التعدد وإعتناق قومية عالمية جديدة.

---

[1]- زايد عبيد الله مصباح، السياسة الدولية بين النظرية والممارسة. بيروت: ط1، دار الكتب العلمية، 2002، 168.
[2]- كاظم هاشم نعمة، العلاقات الدولية. ج1، بغداد: مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، 1979، ص.212.
[3]- إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، مرجع سابق، ص.233..

ويعتبر **ريتشارد روز كرانس** أحد فقهاء النظرية العامة للنظم في السياسة الدولية، الذي استند إلى المادة التاريخية في محاولة بناء نظرية لتحليل ودراسة النظام الدولي، وذلك من خلال الدراسة التي أجراها على تسعة نظم تاريخية من النظم الدولية التي شهدتها أوروبا الغربية خلال الفترة من 1740 إلى 1960[1]، حيث فرق بين النظم الدولية المستقرة التي تتناقص فيها ظاهرة النزاع الدولي إلى الحد الأدنى، والنظم الدولية غير المستقرة والتي تتصاعد فيها الظاهرة النزاعية إلى درجات عليا، ومعيار التفرقة بين النموذجين هو ثلاث عناصر[2]:

-المدخلات الإضطرابية: تشمل بعض العوامل مثل الإيديولوجيات، الخطر الداخلي، التفاوت في الموارد بين الدول، المصالح المتعارضة...

-منظم الحركة: هو سير النظام كرد فعل المدخلات الاضطرابية للحفظ على هيكلته كعصبة الأمم أو الأمم المتحدة...

-القيود البيئية: هي الضغوطات التي يفرضها الوسط الدولي بشأن سلوكات القوى الفاعلة في النظام.

أمّا معيار الحكم على التوازن في النظام هو الإجابة على التساؤل التالي: من الأقوى منظم الحركة أم المدخلات الإضطرابية؟

ومن خلال هذه العناصر قام روز كرانس باختبار وتطوير أربعة عوامل رئيسية في تحديد الظاهرة النزاعية وهي:

-اتجاهات النخبة المحلية، درجة سيطرة هذه النخبة، الموارد المتاحة وطاقة النظام الدولي في احتواء الاضطرابات التي تعتريه.

وفي النهاية خلص إلى أن هناك علاقة عضوية بين استقرار النظام الدولي وظاهرة النزاع الدولي ومدى أمن ورضا وسيطرة النخبة المحلية.

[1]- زايد عبيد الله مصباح، مرجع سابق، ص. 140.

[2]- جيمس دوروتي، روبرت بالتسغراف، مرجع سابق، ص. 121.

- نظرية سباق التسلح:

إنّ التفوق في التسلح ينتج بطبيعته الميل إلى استعراض القوة حتى في النزاعات الدولية التي تقتضي ظروفها التركيز على وسائل التسوية السياسية، والتلويح بالقوة في أي صورة من صور التهديد يؤدي إلى تأزيم النزاعات وشحنها بطاقة أكبر من التوتر والعنف سواء حدث ذلك إراديا أو تم بصورة عفوية.

وتؤدي الثورة التكنولوجية في ميدان إنتاج الأسلحة وما يترتب عليها من إرتفاع معدل التغيير في نظم التسلح، إلى خلق ثغرات في نظم الأمن المعمول بها، مما قد يخلق الحافز لدى بعض الأطراف إلى المبادأة في تصعيد حدّة النزاعات الدولية.

كما أن التسلح الذي يقوم بطبيعته على السرية، يولّد مناخا من الشك والخوف المتبادل، ويولد كذلك نوعا من الشعور بعدم التيقن في ظل التغير المستمر في علاقات القوى بين مختلف الأطراف. ومن جهة أخرى، فالتسلح المستمر يهيئ المجال أمام مجموعات المصالح المختلفة والمرتبطة بصناعات التسليح لكي تواصل ضغوطها على أجهزة صنع القرار حتى تظل بعض النزاعات الدولية ساخنة، لأن ذلك يضمن لها استمرار حصولها على أقصى استفادة مادية ممكنة.

- النظريات الجيوبوليتيكية:

تحاول تفسير النزاعات الدولية من زاوية علاقة النزاع بظروف المكان الطبيعي والضغوط التي يولدها على سلوك الدول الخارجي، أي أنه بالرغم من تعدد النظريات الجيوبوليتيكية إلا أنها تلتقي في نقطة مركزية ألا وهي الضغوط التي تولدها ظروف المكان الطبيعي على عملية النزاع من أجل البقاء والنمو، ومن علماء الجيوبوليتيكس نجد راتزل وألفرد ماهان وديسيفرسكي وسبايكمان وماكندر[1]... وغيرهم.

[1]-Alain Litzellmann, « Halford J. Mackinder, la théorie du pivot », Dans : http://alain.litzellmann.free.fr/Mackinder.htm, Consulté le 20 Mars 2009.

إن المقومات الطبيعية تؤثر على صانع القرار ويمكن أن تشكل أحد مصادر النزاع الدولي، وهي متعددة أهمها[1]:

– الملامح المكانية: الموقع، حجم الدولة، شكل الدولة.

–المظهر الخارجي الطبيعي: التضاريس، المناخ.

–الموارد الطبيعية: الموارد المائية، التربة، الموارد المعدنية، النبات الطبيعي، الثروة الحيوانية.

ما يمكن قوله عن النظريات الجيوبوليتيكية، أنها قد استندت على أسس قديمة نسبيا حيث فقدت كثيرا من سلامة الملاحظة وصدق التنبؤ بسبب دخول عوامل جديدة إلى ميدان الإستراتيجية الحديثة، وبخاصة في مجال غزو الفضاء ومجال الأسلحة النووية، مع ذلك لا تزال في بعض خطواتها الكبرى تجد مجالا للتطبيق وتفسير بعض النزاعات الدولية وإلقاء بعض الضوء على بعض الجوانب من الخطط السياسية والعسكرية والإستراتيجية للدول في العالم.

المطلب الثاني: نظريات حلّ النزاعات الدولية

تنتظم نظريات حلّ النزاعات الدولية بحسب طبيعتها إلى مجموعة متعددة: نظريات دبلوماسية، نظريات قانونية، نظريات استراتيجية، نظريات اقتصادية، وحتى قيمية ثقافية، وهي تأخذ بأسباب وطبيعة النزاعات الدولية، وتحاول تأطيرها نظريا للقضاء على كل مسببات النزاعات الدولية جذريا.

1 النظريات الدبلوماسية:

لا جدال في أن الدبلوماسية هي الأداة الأولى في السياسة الخارجية للدول، ويمكن تعريفها بأنها عملية التمثيل والتفاوض التي تجري بين الدول والتي تتناول علاقاتها ومعاملاتها

[1]- صبري فارس الهيتي، الجغرافيا السياسية. بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، 2000، ص.18.

ومصالحها، والدبلوماسية الفعالة هي التي تدعمها كل أدوات السياسة الأخرى التي تملكها الدولة سواء كانت هذه الأدوات سياسية أو دعائية، اقتصادية أو عسكرية[1].

إذن تبرز الدبلوماسية كوسيلة وكأداة لتنفيذ أهداف السياسة الخارجية، وهي الأسلوب القائم على التفاوض في سبيل الإقناع لحل النزاعات عوضا عن اللجوء إلى أسلوب العنف، وقد قيل في تعريف الدبلوماسية أنها: فن وضع برامج السياسة الخارجية موضع التنفيذ بواسطة التفاوض[2].

هذا وقد أكدت جميع المواثيق الدولية على تسوية وحلّ النزاعات بالطرق السلمية، إذ الزم ميثاق الأمم المتحدة في فقرتيه الثانية والرابعة من المادة الثانية، الدول الأعضاء جميعها بفض منازعاتهم بالوسائل السلمية على وجه لا يجعل السلم والأمن والعدل الدولي عرضة للخطر، وبالإمتناع في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة.

وتناول الميثاق الأمم تلك الوسائل السلمية كالمفاوضات والوساطة والمساعي الحميدة والتوفيق أو اللجوء إلى المنظمات الإقليمية التي ينتمي إليها طرفي النزاع أوغيرها من الوسائل التي يقع عليها اختيارها [3].

ولا بدّ من الإشارة إلى أنّ تسوية النزاعات الدولية بموجب ميثاق الأمم المتحدة يجري وفقا للفصل السادس وطبقا للمادة 33 من الميثاق الأممي التي نصت على وجوب اللجوء إلزاميا إلى طريقة الحلّ السلمي من: مفاوضات، وساطة، تحقيق، توفيق، تسوية قضائية، اللجوء إلى المنظمات الإقليمية... ويحق لمجلس الأمن التدخل في حال قيام نزاع بتهديد الأمن والسلم الدوليين، غما من تلقاء نفسه أو بناءا على طلب أحد أعضاء الأمم المتحدة أو بناءا على مسعى الأمين العام للمنظمة.

[1]- إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية. مرجع سابق، ص.291.

[2]- عدنان السيد حسين، العلاقات الدولية: الحرب والسلم ومفاهيم أساسية. ط.1، بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، 1994، ص.47.

[3]- Peter Wallensteen, Understanding Conflict Resolution : War, Peace and the Global System. Edition: illustrated, reprint, 2002, p.233.

إن ممارسة دور التسوية في مجلس الأمن يقضي المرور بمرحلتين أساسيتين [1]:

-تتمثل المرحلة الأولى في النظر في موضوع النزاع أو الموقف لمعرفة ما إذا كان من شأن استمراره أن يهدد الأمن والسلم الدوليين.

-تتعلق المرحلة الثانية بفحص النزاع أو الموقف وتستدعي قيام مجلس الأمن بإنشاء لجان، وهي التي تظهر في العمل تحت إسم لجان التحقيق والتوفيق، وإن كانت التوصية غير ملزمة قانونا، فإن لها قوة إلزام أدبي لا يستهان بها على أساس أنها تمثل رأي الجماعة الدولية.

هذا ويعتبر جون دافيد لفيت JEAN-DAVID LEVITTE الممثل الدائم لفرنسا في مجلس الأمن في خطابه باسم الاتحاد الأوروبي في 20 جويلية 2000 أنّ أهم دور يمكن لمجلس الأمن القيام به، في سبيل الوقاية من النزاعات هي القضاء على مسبباتها، على من يغذيها ويهيئ ظروف اندلاعها[2].

- التفاوض:

إن التفاوض هو جوهر العمل الدبلوماسي، حيث يعتبر كيسنجر أن الدبلوماسية بالمعنى المتعارف عليه هي عملية تقريب وجهات النظر المتعارضة من خلال المفاوضات، وهي كظاهرة فن ممارسة التفاوض بين ممثلي الوحدات الدولية، أي تقريب وجهات النظر والتوفيق بين المصالح المتباينة لهذه الوحدات في إطار ما تسعى إلى بلوغه من أهداف في حركية التفاعل الدولي[3].

وتعد المفاوضات أفضل الطرق لتسوية النزاعات الدولية وأكثرها شيوعا وهي الطريقة المألوفة لعقد الاتفاقيات، وتتميز بالمرونة والسرية التي تؤدي إلى تضييق شقة الخلافات إذا كانت القوى المتفاوضة متكافئة، و يتوقف نجاح المفاوضات على الروح التي تسود المفاوضات، فإذا كانت الدول المتفاوضة لا تتميز بقوة سياسية متعادلة، فإن الدول الكبرى تفرضعلى الدول الصغرى إرادتها، كما يتوقف أيضا على الاستراتيجية المتبعة من طرف كل طرف مفاوض،

[1]- سعد حقي توفيق، مرجع سابق، ص. 380.

[2]- Jean-David Levitte, Le Role Du Conseil De Sécurité Dans La Prévention Des Conflits Aarmes, dans http://www.un.int/france/eu/speeches/cs/0720F.htm, Consulté le 25 Mars 2009.

[3]- زايد عبيد الله مصباح، الدبلوماسية. بيروت: دار الجيل، 1999، ص.27.

وعلى الأهداف المرسومة والمتوخاة من جراء العملية التفاوضية، وكذا على قدرته في إقناع الطرف الآخر[1].

- المساعي الحميدة:

يقصد بها قيام دولة بمحاولة التقريب بين دولتين متنازعتين، وحثهما على الدخول في مفاوضات لحل النزاع القائم بينهما، كل ذلك دون أن تشترك الدولة مقدمة المساعي الحميدة في المفاوضات بأية وسيلة مباشرة، ويطلق تعبير "المساعي الحميدة" على تدخل دولة ثالثة سواء طلب منها التدخل أو باشرته من تلقاء نفسها بقصد المساعي في تسوية ما بين الأطراف المتنازعة دون أن تقترح مباشرة حل النزاع[2].

إذن هي العمل الودي الذي تقوم به دول ثالثة حيال دولتين متنازعتين، بقصد التخفيف من حدة النزاع بينهما، وإيجاد جوّ أكثر ملائمة لاستئناف المفاوضات والوصول إلى تفاهم فيما بينهما، تفاديا لنشوب نزاع مسلح، أو حلّ النزاع الدولي حلاّ سلميا، بمعنى أن المساعي الحميدة تهدف إلى وضع حدّ لحرب قائمة أو محتملة.

- الوساطة:

يقصد بها سعي دولة لإيجاد حل لنزاع قائم بين دولتين عن طريق اشتراكها مباشرة في مفاوضات تقوم بها الدولتان المتنازعتان للتقريب من وجهات النظر، والدولة التي تقوم بالوساطة، إنما تتدخل من تلقاء نفسها، أو بناء على طلب أطراف النزاع، فبإمكانها تقديم اقتراح باسمها شروطا للحلّ لا تلزم الأطراف ولا تعتمد حتما على اعتبارات قانونية، والدول المتنازعة تكون حرة في قبول الوساطة أو رفضها ولا تعدّ بذلك مخالفة للقانون الدولي.

ومن أجل تجنب الضغط الذي تمارسه الدولة الوسيطة على الطرفين المتنازعين أو تحيز الدولة الوسيطة، برزت ضرورة الالتجاء إلى شخصية مستقلة مؤهلة للقيام بدور الوسيط[3].

[1]- Iyad Rahwan, Peter McBurney , Liz Sonenberg, Towards a Theory of Negotiation Strategy (A Preliminary Report). In : http://homepages.inf.ed.ac.uk/irahwan/docs/gtdt2003.pdf. Consulté le 24 Mars 2009.

[2]- سعد حقي توفيق، مرجع سابق، ص. 360.

[3]- ثامر كامل الخزرجي، مرجع سابق، ص. 259.

تطوّرت الوساطة حاليا، حيث أصبح يختار شخص كفء بدلا من الدولة للقيام بهذه الوساطة، مثل وساطة الأمين العام للأمم المتحدة بين أطراف النزاع في أفغانستان عن طريق إيفاد مبعوثه الأخضر الإبراهيمي والذي استطاع جمع الأطراف المتصارعة في 11 مارس 1999 من أجل تحقيق المصالحة الوطنية. أو منظمة عالمية أو إقليمية، مثل وساطة منظمة الوحدة الإفريقية لإيقاف القتال بين إثيوبيا وإريتيريا في مارس 1999، كل ذلك نتيجة للنزاعات الدولية التي شهدتها مرحلة ما بعد الحرب الباردة[1].

– التحقيق:

في الحالات التي يكون أساس النزاع فيها خلاف على وقائع معينة، يكون من المفيد والمرغوب فيه أن تعين الدولتان المتنازعتان لجنة تحقيق دولية تعهد إليها بفحص وقائع النزاع والتحقيق فيها، وقد أشارت إلى ذلك المادة التاسعة من إتفاقية لاهاي الأولى سنة 1907، وعادة ما تكون لجنة التحقيق بناءا على اتفاق خاص بين الدولتين المتنازعتين، يتضمن هذا الاتفاق الوقائع المطلوب التحقيق فيها والسلطة المخولة للجنة في ذلك ومكان اجتماعها والاجراءات التي تتبعها، وكيفية تشكيلها. وعلى هذا الأساس يؤخذ على نظام التحقيق كما وضعته اتفاقية لاهاي مأخذان:

–إن الرجوع اليه ليس إلزاميا، وأن أمره متروكا لإرادة حكومات الدول المتنازعة ورغبتها في التفاهم وديا بشأن النزاع القائم.

–ليس للجان التحقيق صفة دائمة تسمح بالالتجاء إليها وعلى الفور عند بدء النزاع أو بتقديم خدماتها قبل استفحاله[2].

وتضع اللجنة تقريرها بصورة سرية، وبأغلبية الأصوات مع ذكر أسماء المخالفين، ثم تقرؤه في جلسة علنية وتسلم نسخة منه إلى كل من الطرفين، وهذا التقرير يكتفي بسرد الحوادث

[1]- Jacob Bercovitch, Article Summary of "Mediation in International Conflict: An Overview of Theory, A Review of Practice, in http://www.crinfo.org/articlesummary/10043/, Consulté le 24 Mars 2009.

[2]- علي صادق أبو هيف، القانون الدولي العام. ط1، الإسكندرية: منشأة المعارف، 1992، ص.738.

والوقائع،وليست له صفات القرارات القضائية الإلزامية، ولذلك يتعين على الدولتين اتخاذ الخطط التي ترتئيها والتي تتفق مع مصالحها[1].

– التوفيق:

يقصد به حل النزاع عن طريق إحالته لهيئة محايدة تتولى تحديد الوقائع واقتراح التسوية الملائمة على أطراف النزاع، ويكون قرار هيئة التوفيق غير ملزم لأطراف النزاع، وهذا ما يميزه عن قرار هيئة التحكيم أو القضاء، فللدولة صاحبة الشأن أن تأخذ به أو ترفضه.

ويعرف أيضا بأنه جهد تبذله لجنة دولية تتمتع بثقة أطراف النزاع، حيث تقدم لهم حلا تأمل أن ينال رضاهم وقبولهم، وتعتبر ميزة التوفيق الأساسية هي اختيارية بالنسبة للقرار الذي تتخذه اللجنة، وتعد هذه الطريقة بمثابة تمهيد للتسوية التحكيمية أو القضائية ذات الصفة الإلزامية التي يلجأ إليها الطرفان حكما بعد إخفاق محاولة التوفيق.

2 -النظريات القانونية:

تختلف الحلول لكل من النزاعات القانونية والسياسية طبقا لطبيعة كل منهما، فالنزاعات القانونية تسوى بطريقة التحكيم أو القضاء، استنادا لقواعد القانون الدولي، في حين يتعذر حل النزاعات السياسية إلا بالطرق الدبلوماسية.

– التحكيم:

يعتبر التحكيم من أهم أنواع ووسائل التسويات للنزاعات الدولية، وهو يستعمل دوليا ليس لحل النزاعات القانونية ذات الطابع السياسي فحسب، وإنما أيضا لحل النزاعات التجارية الدولية حيث يعد التحكيم من الوسائل القديمة لحل النزاعات الدولية[2].

[1]- علاء أبو عامر، العلاقات الدولية: الظاهرة والعلم- الدبلوماسية والاستراتيجية. ط.1، الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع، 204، ص.216.

[2]- F.S. Northedge, M.D. Donelan, International Disputes : The Political Aspects. London: Europa Publications, 1971, p.313.

والتحكيم هو النظر في نزاع بمعرفة شخص أو هيئة يلجأ إليه أو إليها المتنازعون مع إلتزامهم بتنفيذ القرار الذي يصدر في النزاع، والتحكيم يكون إجباريا إذا كان الاتفاق على التحكيم سابق على نشوء النزاع، ويكون اختياريا إذا كان الاتفاق لاحقا للنزاع ونتيجة له[1].

ويختلف التحكيم عن الوسائل الدبلوماسية، من مفاوضات ووساطة ومساعي حميدة وتحقيق وتوفيق، ويختلف أيضا عن القضاء الدولي، وإن بدت إجراءاته أحيانا مشابهة لإجراءات القضاء الدولي[2].

- القضاء الدولي:

تأسست محكمة العدل الدولية في 1945، وهي الهيئة القضائية الرئيسية بالأمم المتحدة.

وتتولى المحكمة الفصل طبقا لأحكام القانون الدولي في النزاعات القانونية التي تنشأ بين الدول، وتقديم الفتاوى بشأن المسائل القانونية التي قد تحيلها إليها هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة[3].

يعتبر جميع أعضاء الأمم المتحدة بحكم عضويتهم في المنظمة أطرافا في النظام الأساسي للمحكمة، وتتكون من قضاة مستقلين ينتخبون من بين الأشخاص ذوي الصفات العالية الحائزين في بلادهم على المؤهلات المطلوبة للتعيين في أرفع المناصب القضائية أو من المشرعين المشهود لهم بالكفاية في القانون الدولي.

وتتمثل وظائف المحكمة في إختصاص قضائي، حيث تقتضي الفقرة الأولى من المادة 36 من النظام الأساسي للمحكمة بأن ولاية المحكمة تشمل جميع المسائل المنصوص عليها بصفة خاصة في ميثاق الأمم المتحدة أو المعاهدات والاتفاقات المعمول بها[4].

---

[1]- وليم نصار، "القانون الدولي واللجوء إلى التحكيم"، في المجلة العربية للعلوم السياسية. ع.18، أفريل 2008، ص.97.

[2]- سعد حقي توفيق، مرجع سابق، ص. 370.

[3]- Cour Internationale De Justice, http://www.icj-cij.org/court/index.php?p1=1, Consulté le : 25 Mars 2009.

[4]- تنص المادة 36 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية على ما يلي:

الفقرة 1 - تشمل ولاية المحكمة جميع القضايا التي يعرضها عليها المتقاضون، كما تشمل جميع المسائل المنصوص عليها بصفة خاصة في ميثاق "الأمم المتحدة" أو في المعاهدات والاتفاقات المعمول بها.

الفقرة 2 - للدول التي هي أطراف في هذا النظام الأساسي أن تصرح، في أي وقت، بأنها بذات تصريحها هذا وبدون حاجة إلى اتفاق خاص، تقر للمحكمة بولايتها الجبرية في نظر جميع المنازعات القانونية التي تقوم بينها وبين دولة تقبل الالتزام نفسه، متى كانت هذه المنازعات القانونية تتعلق بالمسائل الآتية:

وتقتصر ممارسة الاختصاص القضائي للمحكمة على النزاعات التي تنشب بين الدول فقط، ويجب الإشارة إلى أن ولاية المحكمة هي ولاية إختيارية قائمة على رضا جميع المتنازعين بعرض أمر النزاع عليها للنظر والفصل فيها، وحكم المحكمة هو حكم نهائي غير قابل للإستئناف.

أما الاختصاص الثاني للمحكمة فهو اختصاص إفتائي، حيث تقضي المادة 96 من ميثاق الأمم المتحدة بقيام محكمة العدل بتقديم الفتوى وذلك بطلب من: الجمعية العامة، مجلس الأمن سائر الفروع والوكالات المتخصصة المرتبطة بالأمم المتحدة ممن يجوز أن تأذن لها الجمعية بطلب الإفتاء[1].

4 نظريات التكامل والإندماج:

يعرف إرنست هاس التكامل بأنه العملية التي يستعد بها الفاعلون السياسيون في الدول لنقل ولائهم وتطلعاتهم وأنشطتهم السياسية إلى مركز جديد ذي مؤسسات تمتلك سلطة الاختصاص على الدول[2]. ويرى ليون لندبرغ بأنه العملية التي تجد الدول نفسها عاجزة عن

(أ) تفسير معاهدة من المعاهدات.
(ب) أية مسألة من مسائل القانون الدولي.
(ج) تحقيق واقعة من الوقائع التي إذا ثبتت كانت خرقاً لالتزام دولي.
(د) نوع التعويض المترتب على خرق التزام دولة ومدى هذا التعويض.

الفقرة 3 - يجوز أن تصدر التصريحات المشار إليها آنفاً دون قيد ولا شرط أو أن تعلق على شرط التبادل من جانب عدة دول أو دول معينة بذاتها أو أن تقيد بمدة معينة.

الفقرة 4 - تودع هذه التصريحات لدى الأمين العام "للأمم المتحدة" وعليه أن يرسل صوراً منها إلى الدول التي هي أطراف في هذا النظام الأساسي وإلى مسجل المحكمة.

الفقرة 5 - التصريحات الصادرة بمقتضى حكم المادة 36 من النظام الأساسي للمحكمة الدائمة للعدل الدولي، المعمول بها حتى الآن، تعتبر، فيما بين الدول أطراف هذا النظام الأساسي، بمثابة قبول للولاية الجبرية لمحكمة العدل الدولية. وذلك في الفترة الباقية من مدة سريان هذه التصريحات ووفقاً للشروط الواردة فيها.

الفقرة 6 - في حالة قيام نزاع في شأن ولاية المحكمة تفصل المحكمة في هذا النزاع بقرار منها.

[1]- تنص المادة 96 من ميثاق الأمم المتحدة على ما يلي :

1. لأي من الجمعية العامة أو مجلس الأمن أن يطلب إلى محكمة العدل الدولية إفتاءه في أية مسألة قانونية.
2. ولسائر فروع الهيئة والوكالات المتخصصة المرتبطة بها، ممن يجوز أن تأذن لها الجمعية العامة بذلك في أي وقت، أن تطلب أيضاً من المحكمة إفتاءها فيما يعرض لها من المسائل القانونية الداخلة في نطاق أعمالها.

[2]- أحمد عباس عبد البديع، العلاقات الدولية: أصولها وقضاياها المعاصرة. القاهرة: مكتبة عين شمس، 1988، ص.272.

إدارة شؤونها الخارجية أو الداخلية الرئيسية باستقلالية عن بعضها البعض، وتسعى بدلا من ذلك لاتخاذ قرارات مشتركة في هذه الشؤون، تفوض أمرها فيها لمؤسسة جديدة.

والتكامل يهدف الى تحقيق الأمن والتعاون، إذن يعتبر التكامل كظاهرة علاج للعلاقات الدولية الفوضوية المتسمة بكثرة النزاعات والحروب، فهو في جوهره –إذن– حلاً للنزاعات أو مخفّف لها.

ويدين دارسو التكامل السياسي بقسط فكري كبير لمفهوم الوظيفية، حيث احتل التحليل البنائي الوظيفي مركزا مرموقا في دراسات العلوم السياسية، واعتمدت المدرسة الوظيفية كثيرا في منطلقاتها على أفكار **هيوغو غروسيوس** في مؤلفه "قانون الحرب والسلم"[1]، لذا تأسست على افتراضات تسعى إلى تحقيق التوافق والانسجام بين مصالح الدول، بحيث حاولت تغيير مزايا الأمن والمصلحة بمزايا السلم والقضاء على النزاعات، الرفاهية والمشاركة كأهداف أساسية وأولوية في العمل الدولي.

ولهذا الغرض ركز الوظيفيون اهتمامهم في الميادين التقنية أملا بأن يؤدي إلى تحقيق التكامل بعيدا عن المصالح أو الحسابات السياسية، وفي هذا الصدد، يعتقد مؤسس الوظيفية التقليدية دافيد ميتراني أن انتشار المشاكل المشتركة بين المجتمعات سوف يتطلب منطقيا إجابات تعاونية بين الدول لإيجاد الحلول، لأن هذه المشاكل الاجتماعية ذات طبيعة غير سياسية (اقتصادية، بيئية، علمية...)[2].

و النظرية المعاصرة للتكامل أساسها النظري من النظرية الوظيفية الدولية Fonctionalism، وهي من أكثر النظريات تفسيرا للأسباب التي تكمن وراء معظم العمليات والحركات الإندماجية في المجتمع الدولي، والمرجع الرئيسي للوظيفية هو دراسة الباحث البريطاني (الروماني الأصل) دافيد ميتراني Mitrany D. الذي وضعها عام 1943 عشية انتهاء الحرب العالمية الثانية[3]، فقد جذب استخدام التكنولوجية الحديثة في التدمير الشامل اهتمام بعض الدارسين في فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية ومنهم ميتراني، الذي عرض نظريته عن

---

[1]- Jean-Jacques Roche, Op.Cit, p.59.

[2]- Paul Viotti, Mark Kauppi, International Relations Theory : Realism, Pluralism, Globalism and Beyoud, 3 ed. London: Allyn Bacon, 1999, p.212.

[3]- ريمون حداد، العلاقات الدولية: نظرية العلاقات الدولية، أشخاص العلاقات الدولية، نظام أم فوضى في ظل العولمة ، ط.1، بيروت: دار الحقيقة، 2000، ص.206.

الوظيفية في أحد كتبه بعنوان "تقدم الحكومة الدولية" سنة 1933، وركز فيه على أهمية الروابط عابرة القوميات التي يمكن أن تؤدي إلى التكامل الدولي والحدّ من المبادئ القومية المتطرفة وبالتالي زيادة فرص السلام والاستقرار[1].

فالطريقة المثلى لحلّ مشكلات السلم والأمن الدوليين، إنما تكون بتعميق أواصر التعاون الدولي في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية. وبعبارة أخرى، فإن النظرية الوظيفية تنظر إلى الصراعات الدولية على أنها تتولّد أساسا عن ضعف التعاون الاقتصادي أو فقدانه بين الدول، ومن ثم فإن التصدي لحلّ هذه الصراعات والتغلب عليها لا يكون ممكنا بغير تهيئة كافة الظروف التي تشجّع الدول على التعاون في كل ما يخدم مصالحها الاقتصادية المشتركة. فمن خلال علاقات التعاون يمكن القضاء تدريجيا على الحساسيات التي تؤثر في سلوك الدول، والتي تنبع في معظمها من تسلط مبدأ السيادة القومية، الذي كثيرا ما يدفع إلى التصلّب ورفض المساومة من منطلق الحلول الوسطى، وهي كلها عوامل تدفع في اتجاه الصراع والعنف أكثر من أي شيء آخر[2].

وكامتداد للوظيفية، اعتمدت الوظيفية الجديدة على إسهامات إرنست هاس Ernest B.Haas وليندبرغ .Lindberg الذين تأثرا بالتجربة الاندماجية الأوروبية [3]، ويرى هاس بأن التكامل هو العملية التي تتضمن انتقال الولاء لمركز دولي جديد تكون لمؤسساته سلطات عبر وطنية تتجاوز حدود الدول الأعضاء، وهو يعتبر أن السلطات عبر الوطنية ضرورية لنجاح التعاون الإقتصادي وأن قيمتها تتجاوز الإلتزام السياسي.

إذن فالفارق بين الوظيفية والوظيفية الجديدة، أن الأولى تضعف من السيادة الموجودة من خلال توزيعها على منظمات دولية متعدّدة، أنا الوظيفية الجديدة فهي تعمل على تفويض السيادة السياسية لمصلحة هيئة جديدة عبر وطنية.

---

[1]- أحمد عباس عبد البديع، مرجع سابق، ص.270.

[2]- اسماعيل صبري مقلد، الإستراتيجية والسياسة الدولية، مرجع سابق، ص.453.

[3]- A.J.R. Groom, Alexis Heraclides, "Integration and Disintegration", in: Margot Light, A.J.R. Groom, Op.Cit. P.175.

المبحث الثالث: تطوّر النزاعات الدولية بعد الحرب الباردة.

المطلب الأول: خصوصية النزاعات الدولية بعد الحرب الباردة.

إن النزاع الدولي هو ظاهرة عدم التوافق و التناقض في المصالح، القيم و الأهداف القومية بين القوى الفاعلة في النظام الدولي الذي يتميز بحتمية التفاعل بين وحداته المتفاوتة في طاقاتها و المتناقضة في منطلقاتها القيمية و الإيديولوجي ة، حيث تتحول ظاهرة التناقض إلى ظاهرة صدام عندما تسعى قوة فاعلة للتدخل في شؤون قوة فاعلة أخرى سواء عن طريق نظامي تسللي أو بفعل سلطات الدولة على شكل عدوان مباشر أو غير مباشر[1].

وقد حملت التطورات والتغيرات التي صاحبت نهاية الحرب الباردة حقيقة ثابثة هي مولد نظام دولي جديد يتميز بالهيمنة الامريكية على الساحة الدولية بعد إنهيار الإتحاد السوفياتي وانتقال العالم إلى القطبية الأحادية، وأعتقد المجتمع الدولي أنه بعد إختفاء عدو واضح و ستنتهي الحرب و يعم السلم و الأمن الدوليين. إلا أن التحولات العميقة في السياسة الدولية أدت إلى ظهور عدو من نوع اخر مخفي داخل المجتمعات ، نتيجة التغيرات الحاصلة في طبيعة الفواعل و النزاع و قد عبرت نزاعات ما بعد الحرب عن وضع فوضوي [2] تجسدت من خلال نزاعات داخلية مسلحة لا تخضع لأي منطق ما عدا منطق العنف إذ نلاحظ أن الحرب في هذا الشكل من النزاعات أصبحت غير مأسسية(Désinstitutionalisè) و ذلك يعود حسب (Didier Bigo) إلى أن العنف غير ممركز (Décentralisè).

و أن أهم ما يميز هذه النزاعات أنها ذات طابع منخفض الشدة لكنها أكثر دموية و وحشية، و من النادر جدا تدخل الجيوش بالمفهوم الكلاسيكي[3] و كما أشار إليه Kalevi Holsti

---

[1]- أحمد فؤاد رسلان، نظرية الصراع الدولي : دراسة في تطور الأسرة الدولية المعاصرة. الهيئ المصرية العامة للكتاب، مصر، 1986، ص172.

[2]- David Charles Philippe, La guerre et la paix : approches contemporaines de la sécurité et la stratégie. Presse de sciences politiques, Paris, 2002. P.153.

[3] - Ibidem.

فهناك إنتقال إلى عصر حروب الدرجة الثالثة [1]، فبعد مأسسة الحرب بعد 1648 تعود مرة أخرى بعد إنهيار حائط برلين إلى ما كانت عليه قبل تأسيس النظام الوستفالي أي حروب ما قبل الحداثة[2] (guerres Prés - modernes) و هي نزاعات حول الهوية بالدرجة الأولى .

و نلاحظ أن الدولة لم تعد تعمل من أجل الحرب و إنما من أجل السلم على الأقل في دول الشمال ، و النزاعات التي سيطرت على فترة ما بعد الحرب الباردة لم تعد تستهدف مواجهة بين الوحدات الدولية وخاصة بين الدول الكبيرة، و إنما بين دول صغيرة [3]، و منه فقد تطورت النزاعات من نزاعات تدور بين الدول–حروب كلاوزيفيشية– نجد أسبابها في النزعات التوسعية و الخلافات الحدودية إلى نزاعات داخلية ما قبل تأسيس الدولة–الأمة نجد أسبابها في الصراع من أجل السلطة و الثروة تحت ستار النزعات العرقية، الدينية و الثقافية[4].

ومع تغير واقع النزاعات لم تعد المواجهة قائمة بين وحدتين دوليتين او اكثر و إنما بين جماعات إثنية، قادة حرب، و بين حكومات و جماعات إثنية ... فتطور طبيعة العنف و التهديد خاصة بعد الحرب الباردة فرض تبني المختصين و المنظرين في هذا المجال بناء و تطوير مناهج و أطر تحليلية ملائمة و ذلك بتكييف المصادر القديمة مع تحديات العالم الجديد، فحسب إعتقاد هولستي (Holsti) التحاليل الكلاوزفيشية غير ملائمة لتحليل هذا النوع من النزاعات بما أن التحاليل التقليدية من الصعب جدا أن تنطبق على دراسة النزاعات الداخلية[5].

وان كانت مختلف التحاليل النظرية التي اعتمدت على طبيعة الدولة كمحور لتحليل النزاعات، التي شهدتها فترة ما بعد الحرب الباردة. فإنّ أغلبية الدول الإفريقية تعاني بما وصفها (Bertrand Badie) "بالسيادة الوهمية"، فالدولة تخضع لتدخل النظام الدولي، كما أنها بنيت

[1]- * حروب الدرجة الأولى تمثلها حروب نابوليون: الحرب الشاملة.
* حروب الدرجة الثانية امتدت بين 1939- 1945: الحروب الدولية.
* حروب الدرجة الثالثة بعد 1989 وتشمل حروب ما قبل الحداثة.

[2] - David Charles Philippe, Op. Cit., P.154.

[3]- Ibid. PP.135, 140.

[4]- محمد أحمد عبد الغفار، فض النزاعات في الفكر و الممارسة الغربية : الدبلوماسية الوقائية و صنع السلام : مقدمة في علم النزاعات و نظام الإنذار المبكر. ج$_1$، دار هومة، الجزائر، 2003، ص.337.، ص.13.

[5]- David Charles Philippe, Op. Cit. P.159.

على أساس إستيراد نموذج الدولة–الأمة من المجتمعات الغربية و تم محاولة تطبيقه على البيئة الإفريقية، فضعف الدولة الإفريقية و عجزها هو السبب في العنف و الحرب[1].

وفي هذه الحالة اذا اخدنا الفرد كوحدة للتحليل بدلا من الدولة نجد أن النموذج التفسيري الفيبيري لا يصلح للتطبيق الدولة الافريقية ، فإشكالية ضعف الدولة الإفريقية في استخدام مبدأ "الإستخدام الشرعي للعنف " تكمن في العلاقة بين الدولة و مواطنيها كونها علاقة مَرَضِيَة ففي إطار الدول المتعددة الإثنيات يضعف إحتكار الدولة للقوة و ولاء المواطنة كما أن السلطة السياسية تعبر عن جماعة فرعية معينة و ليس عن كل الوحدات المكونة للمجتمع الشيء الذي يجعل النزعة الوطنية نسبية. و يرى (Holsti) أن حروب نهاية القرن 20م لن تكون بهدف بناء قوة أو البحث عن القوة و إنما ضعف الدولة هو الذي سيكون سببا للحرب بمعنى آخر فظاهرة العنف الدولي الجديدة لم تعد مرتبطة بمطالب القوى الكبرى و لكن بعجز و ضعف الدولة الضعيفة[2].

اما دراسات (Barry Buzan) حول الأشكال الجديدة للأمن فركزت على دور الدولة الضعيفة في عدم إستقرار العالم لما بعد الحرب الباردة، كما دافع بقوة عن سلطة الدولة باعتبار الدولة القوية –دولة القانون–عاملا مهما و رئيسيا للسلم داخل و بين المجتمعات، إذن فتقوية الدولة و توطيدها هو السبب في اختفاء العنف داخل و بين الدول و منه فهناك علاقة إرتباط بين مرحلة نمو القوة و انهيار الدولة و سقوطها. و قد أعطى هولستي ثلاثة ميزات لنزاعات الدرجة الثالثة أو كما يطلق عليها إسم "حروب الشعوب"[3] وهي :

1) لم تعد نزاعات منظمة بين الدول (Inter-étatiques) و عندما تتخذ هذا الشكل يتعلق الأمر بدول متوسطة و صغيرة القوة تحاول توسيع مجال نفوذها.
2) غياب جبهات عسكرية منظمة.
3) عدم التمييز بين المحاربين أي بين العسكريين و المدنيين، يكون خلالها المدنيون عرضة للعنف الشديد و الهجرة.

[1]- Amadine Gnanguênon, « La régionalisation Africaine ou l’émergence d’un nouveau mode de gestion des conflits ? ». Les champs de mars, Paris, 2ième semestre 2005, P.77.
[2]- Jacques Roche, théories des relations internationales. Montchrestien, Paris, 2004,,PP. 108-109.
[3]- Ibid. P.109.

فاشتداد النزعة الإثنية في إفريقيا و دول العالم الثالث عموما كنزعة محلية ليست نتيجة للعمولة أو السياسة الدولية و لكن على العكس من ذلك فهي نتيجة عن فشل جهاز الدولة إلى جانب مختلف المناورات السياسية المرتبطة بالتحول السياسي، بما أن أغلب نزاعات ما بعد الحرب الباردة تعتمد بالدرجة الأولى على العامل الإثني كمحدد أساسيا، فالدولة تبحث عن مصلحتها الخاصة و تعتمد على تحقيق ذلك من خلال تجزيء الإثنيات، العشائر، العائلات ... لتسود و تحتكر ثروات الوطن[1].

و هناك تصور مشترك عن الدولة الافريقية ،وبرغم الإختلافات داخل هذه الدول فانها في الواقع تقدم صورة متشابهة وفريدة للانحرافات من داخلها قوية وارتباطها بالسياق التاريخي المتشابه الذي ادّى إلى تكوين خاص لمختلف الدول الافريقية.

والميل إلى التعميم حول الدولة الأفريقية نابع من أهمية الخصائص المشتركة للدولة في أفريقيا. جميع الدول الأفريقية تشترك في حالة ما بعد الاستعمار اساس هذا التشابه في مرحلة ما بعد التاريخ الاستعماري هو ' الطبيعة المصطنعة' للحدود في أفريقيا ومفهوم الدولة الغربي المطبق على المجتمعات الأفريقية وهناك نمط من مركزية وتوطيد السلطة من قبل الطبقة الحاكمة الجديدة هي أيضا سمة من الدول الافريقية. وأخيرا ، ارتباط الدول الافريقية المباشر واعتمادها المستمربمستعمريها السابقين[2].

ومن ناحية اقتصادية بحتة يمكن التنوية بحقيقة أن بلدان أفريقيا هي أقل نموا في العالم وتعاني من أعلى مستويات انعدام الأمن البشري ، الحرمان والفقر وقد كان لكل الخصائص المذكورة آنفا تأثير واضح وكبير على أنماط تكوين الدولة في أفريقيا.

والدولة الافريقية ترجع في تكوينها الى مرحلة ما قبل الغزو والاحتلال الأوروبي حيث كانت "عبارة عن فسيفساء من النسب والفئات العشائرية ،المدن،الدول ، والممالك والامبراطوريات والدول التي ليست لها حدود ثابتة ومحددة... "[3]

---

[1] - Amadine Gnauguênon, Op. Cit, P.79.

[2] -Doornbos, M. The African State in Academic Dabate: Retrospect and Prospect. The Modern Journal African Studies. June,1990 .P. 180.

[3] -Ohaegbulam, F.U The Dynamics of the State Boundaries in Post-Colonial Africa: The Prospects for the Future, in State and Society, in Africa: Perspectives on. 1995. P 144.

وكانت فترة الحكم الاستعماري فعالة في أفريقيا ، وخلال هذه الفترة انقسمت المجتمعات الأفريقية القائمة إلى ما يق ارب من 50 وحد ة سياسية ذات حدود واضحة المعالم. وبرغم الاختلافات الثقافية و السياسية و الاجتماعية قام الاستعمار بعملية إدماج الفئات الاجتماعية التي غالبا ما تستند إلى افتراض أن وجود علاقات القربى والدم مع الأعضاء الآخرين في النظام السياسي ، و الدولة التي تأسست على مبدأ السيادة والتي تهدف إلى إنشاء وحدات التحكم السياسي غريبة جدا لمعظم الثقافات الأفريقية "[1] .

وبالتالي ، فإن حدود الدول الافريقية لا تتوافق مع العرقية والتماسك الاجتماعي في كثير من الأحيان ، و نظرا لاصطناعية الحدود التي يتميز بها أغلبية الدول الإفريقية و مساميتها يسهل عملية دعم الحركات المتمردة الداخلية من قبل جماعات إثنية موجودة في الدول المجاورة[2]، لهذا تتخذ النزاعات و الحروب بعدا إقليميا و هنا يبرز لنا عجزها عن تأمين الحدود الشيء الذي ينمي تهديدات و أخطار اللاإستقرار في بيئتها المهددة بانهيارها تماما، وهذا الأمر يهيئ عملية تدخل الأطراف الخارجية لتسوية النزاعات المختلطة و هذا يساهم في عملية تجزيئها و إضعافها ، فتدخل في مرحلة البحث عن الشرعية لتمارس سلطتها [3] وتصبح الحرب بذلك وسيلة شرعية للإستحواذ على السلطة، و يمثل العنف أنجع طريقة لتحقيق ذلك.

ومن جهة اخرى يعتقد الشعب أن المواجهة المسلحة هي أفضل وسيلة للبقاء و الإرتقاء الإجتماعي و من جهة أخرى يرى ذلك أفضل وسيلة للحصول على السلطة و بالتالي الثروة، و منه نلاحظ أن كلا الفاعلين يحاولان الحصول على موضع أو مكان له في ظل اللا إستقرار اليومي ، و لهذا نكون أمام نوعين من الفواعل، فواعل تعتبر الحرب غاية إجتماعية و فواعل تعتبرها غاية سياسية[4]. فاتجاه المجتمع إلى الحرب ينتج بسبب عجز الدولة عن تحقيق الأمن الوطني.

و من خلال ما سبق ذكره نسخلص أن أغلب التحاليل التي ذكرت تجمع على أن أزمة الدولة بمختلف مظاهرها و نتائجها هي السبب و المصدر الرئيسي في حدوث النزاعات التي

---

[1]- Cornwell, R. The Collapse of the African State, in Peace, Profit or Plunder? The Privatization of Security in War-torn Societies .edited by J. Cilliers & P.Mason. Halfway House: Institute for Security Studies.1999.P.62.

[2] - Amadine Gnauguênon, Op. Cit, P.77.

[3] - Ibid, P. 78.

[4] - Ibid, P.81.

تشهدها دول العالم الثالث بعد الحرب الباردة خصوصا الإفريقية منها، و أن أفضل حل لهذه المعضلة هو إعادة النظر في نموذج الدولة و بناء دولة قوية قادرة على تحقيق السلم و احتواء العنف و الحروب بدليل أن الدولة الوسفالية أسست للحد من الحروب [1]، فيجب تكييف نموذج الدولة–الأمة مع خصوصيات هذه المجتمعات، كما ان المدرسة الليبيرالية ربطت مفهوم اللاأمن بالمفهوم الواسع للتنمية و اعتبر أنه للتقليل من النزاع المعلن يجب التقليل من مستويات تخلف الجماعات التي تسعى لإرضاء حاجتها الأمنية و هويتها من خلال النزاع [2]. فالسلام وفق هذا المنظور يعني التنمية بأوسع معانيها.

المطلب الثاني: تأثير مرحلة ما بعد الحرب الباردة على نظريات تحليل النزاعات الدولية في افريقيا

مع نهاية الحرب الباردة، كان هناك تفاؤل واسع النطاق حول مستقبل اقتصادي يسوده التنمية والديمقراطية في معظم أنحاء العالم. ومع ذلك فأن هذه الآمال لم تتحقق. و بدلا من النمو والتنمية والديمقراطية تزايد عدد الدول التى شهدت أزمات حادة ، و حالة الفشل أصبح لديها على نطاق واسع واصبحت ظاهرة في العديد من المناطق ، بما في ذلك أجزاء من الاتحاد السوفياتي السابق ، وآسيا الوسطى و أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

1 – نظرية الدولة الفاشلة

في أغلب الحالات ، كان لتراجع سيطرة الدولة الاساس إلى حدوث العنف السياسي ، و على خلفية هذه التطورات ، فإنه ليس من المستغرب أن الدولة المنهارة والفاشلة تصبح تميز الشعارات الشعبية في الخطاب السياسي حول التنمية في "العالم الثالث".

و الحديث عن الدول الفاشلة و هي استمرارية واضحة للتحليلات السابقة للدول النامية مند الستينات ، ونظرية التحديث التى كانت سائدة والنموذج النظري لتحليل الدولة في العالم الثالث

[1] - David Charles Philippe, Op.Cit., P.164.

[2]- محمد أحمد عبد الغفار، ج$_1$،مرجع سابق،ص.142.

في اطار السياق الغربي، وفي هذه الفترة ،شهدت أغلب الدول النامية بناء الدولة الأمة و التنمية جنبا إلى جنب[1].

وفي العقدين الاخيرين من القرن العشرين ، يبدوا أن التنمية فشلت وقلت أهمية الدولة وسلطتها ، كما أصبح ت تسودها الفوضى والفساد وعدم الكفاءة ، في حين أن المجتمع المدني كان ينظر إليها على أنها لا يمكنها تحقيق الديمقراطية والتنمية إلا إذا تمكنت من الدخول كباقي أنحاء العالم النامي في الليبرالية الجديدة .

كانت النتائج مخيبة للآمال بعد عقدين من عمليات التكيف الهيكلي، وكان من المسلم به أن من المعوقات الرئيسية للنمو في دول العالم الثالث عدم وجود مؤسسات فعالة في الدولة.

من ناحية أخرى ، فإن ظهور الإرهاب الدولي ، لا سيما بعد 11/ 2001/09 ، دفع الدول الغربية الى التأكيد على أهمية بناء الدولة و منع فشل ها من أجل أمنها و بخاصة لمكافحة الإرهاب. باعتبارها تشكل تهديدا للأمن ، وذلك لأن استخدامها يمكن أن تكون ملاذا آمنا للارهابيين الذين يسعون لمهاجمة الدول الغربية.

ولم تكن الولايات المتحدة وحدها من شخّص المشكلة، لأن الأمين العالم للأمم المتحدة "كوفي عنان" حذر من تجاهل هذه الدول، وأشار الرئيس الفرنسي"شيراك" إلى مخاطر ما تحمله هذه الدول على السلام العالمي، وبات واضحا أن قادة العالم اليوم لا يخشون الدول التي تعمل على تجميع وتكريس القوة لكنهم يخشون من غياب مثل هذه القوة.

والآن، فإن مخاطر فشل الدول أصبحت محورا لاهتمام جميع المراقبين للشأن العالمي خاصة بعد أن صار تصدير مشكلاتها أمرا حتميا، سواء تعلقت بالإرهابيين الدوليين أم تجارة المخدرات أم ترسانات الأسلحة...إلخ .

[1] -Jonathan Di John, « CONCEPTUALISING THE CAUSES AND CONSEQUENCES OF FAILED STATES: A CRITICAL REVIEW OF THE LITERATURE » in (Crisis States Research Centre : Crisis States Working Papers Series No.2).January,2008 , P.P1-6.

تعريف الدولة الفاشلة The Failed state :

يعتبر المقياس السنوي للدول الفاشلة، الذي تصدره مجلة الشؤون الخارجية الأميركية بالتعاون مع صندوق السلام، أن الدولة الفاشلة هي "الدولة غير القادرة على القيام بمسؤولياتها السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية على المستويات المحلية والإقليمية والدولية"[1].

ومن الضروري البدء بتحديد علاقة مفهوم الدولة بخطاب الفشل، فيرى ويليام Zartman و روتبر غ Rotberg أن الدولة تقوم أساسا لتوفير الخدمات لمواطنيها ، ولتقوم الدولة بدلك لابد من السيطرة على الحكم والسلطة.

فالدولة وفق هذا المنظور عاجزة عن القيام بوظائفها و التي هي تحقيق الأمن بكل أبعاده، فعدم كفاءة الدولة و هشاشتها جعلها تفشل في الإستجابة للحاجات الإنسانية الأساسية [2] و أداء واجباتها في كافة المجالات الاقتصادية والامنية والسياسية.

وكل من Zartman وRotberg يميزان بين مجموعة متنوعة من الخدمات التي يمكن أن تقدمها الدول ، تتراوح بين الامن وسيادة القانون ، وحماية الممتلكات ، والحق في السياسية والمشاركة ، وتوفير البنية التحتية والخدمات الاجتماعية مثل الصحة والتعليم ، هذه الخدمات تشكل تسلسلا هرميا، فحسب Rotberg توفير الأمن هو اهم الخدمات الأساسية ، بمعنى أن الأمن هو شرط لتوفير جميع الخدمات الأخرى. ثم يستخدم هذا المفهوم كمعيار لقياس فشل الدول[3].

ويصر Rotberg أيضا على ضرورة التمييز بين الدول القوية والضعيفة والفاشلة، وقد تمتلك بعض الدول الضعيفة ميزات الدولة ولكن ليس لها احتكار وسائل العنف ، ولكن لا تستطيع أن تقدم الخدمات الأساسية ، أو الحفاظ على سيادة القانون ، أو القيام بعمل عسكري وهدا لعدم كفاءة هيئاتها البيروقراطية[4].

---

[1] -غازي دحمان ' الدولة الفاشلة مشروع استعماري أبيض: من الموقع الالكتروني: http://www.aljazeera.net/NR/exeres/DF592F53-FC47-4C27-8CDB-BC31FAF93422.htm .
تاريخ الدخول:2010/03/20.

[2] - محمد عبد الغفار، ج$_1$، ص142.

[3] Jonathan Di John, Op.Cit., P. P. 4 - 5 .

[4] - Ibidem.

وهناك فشل ذريع لكثير من الدول في تنفيذ المهام الموكلة له ا كون هذه الدول لا تتمتع بمفهوم السيادة الكاملة او المطلقة ، وحتى قبل انهيارها في الواقع ، كثير من الدول الموصوفة الآن بالمنهارة لم تكن قادرة على أداء المهام الموكلة إليه ا رسميا. وبالتالي هذا الانهيار الحالي ينبغي أن ينظراليه كنتيجة حتمية لعدم اكتمال العملية الأولية لبناء الدولة ، بدلا من انهيار النظام الذي كان قائما في وقت سابق.

وعلاوة على ذلك ، علينا أن نتوخى الحذر على افتراض أن على جميع الدول في مرحلة ما تمتعت بصفة الدولة القوية ، لكن هدا لا يمنع أن جميع أبعاد الدولة عندما تختفي تؤدي الى "إنهيار" أو "فشل" الدولة.

تصنيف الدول :

سوف نشير إلى بعض المعايير التي يمكن استخدامها لتصنيف الدول إستنادا الى الأداء الى الدول منهارة واخرى تحتل مراكز متأخرة ودول قوية. فعلاقة الدولة بالمجتمع والقدرات السياسية والاقتصادية ودرجة التكافل المتبادل والعلاقات الاجتماعية هي محاور أساسية لتصنيف الدول.

الدولة القوية The strong state :

فالدولة القوية تملك القوة والسلطة لتوقيع عقوبات على مواطنيها، وتقوم بتوفير الخدمات الاقتصادية ، الاجتماعية والسياسية. وتتمكن من تحصيل العائدات المتأتية من الضرائب.كما ان "الدول القوية توفر مستويات عالية من الأمان من العنف السياسي والجنائي ، وضمان الحريات السياسية والحريات المدنية ، وخلق بيئة مواتية تحقق فرص النمو الاقتصادية"[1] . أصبح الحكم الراشد واحد من الاحتياجات الاساسية للدول المركزية الحديثة حتى تتمكن من توفير الأمن الوطني والفردي ، والنظام العام وبناء البنية التحتية للاتصالات والتعليم والخدمات الطبية والاجتماعية والمياه والطاقة وحماية البيئة.

باختصار ، هناك ميزات أساسية معينة لتماسك أي كيان السياسي وتكوين دولة قوية[2]

[1]- Rotberg, R.. 'The New Nature of Nation-State Failure', Washington Quarterly, XXV. 2002.P2.
[2] -Jackson, R.. Violent Internal Conflict and the African State: Towards a Framework for Analysis. Journal of Contemporary African Studies, P38.

وهذه الميزات ، وتشكل الأساس لبناء الدولة كما أن مؤشرات أداء الدولة ستوجم قدراتها. ويمكن أن تستخدم هذه المؤشرات في تصنيف الدول وكيفية انتقالها من دول قوية الى دول منهارة،والعكس صحيح[1].

الدولة الفاشلة The Failed state :

كتب روتبرغ في المقالة الرئيسية بعنوان الطبيعية الجديدة لفشل الدولة القومية والمنشورة ضمن ملف Washington Quarterly المذكور يقول أن الدولة القومية تفشل لأنها لم تعد قادرة على توصيل سلع سياسية إيجابية لشعوبها، ويقصد بالسلع السياسية خدمات الأمن والتعليم والصحة والفرص الاقتصادية والرقابة البيئية وإطار قانوني للنظام العام ونظام قضائي لإدارتها ومتطلبات البنية الأساسية الضرورية من طرق واتصالات. ويعد الأمن أكثر السلع السياسية أهمية لحياة الناس وأشهرها الامن[2].

و الدول في طريقها للانهيار تمر بثلاث مراحل هي مرحلة الضعف ثم مرحلة الفشل وأخيرا مرحلة الإنهيار، ويشير إلى أن ما يحدد ما إذا كانت الدولة فاشلة ليس شدة العنف وانما الطبيعة المستمرة لذلك العنف كما هو الحال في دول مثل أنغولا وبوروندي والسودان.

و يشير فشل الدولة إلى الحالات التي تكون فيها "أقل من الانهيار التام"، وتتميز الدول الفاشلة بعدة خصائص، وهي حسب نموذج Rotberg كما يلي[3]:

تنامي الإجرام و العنف السياسي ، وفقدان السيطرة على الحدود ، إرتفاع العدائية الاثنية والدينية واللغوية والثقافية العرقية ، حرب أهلية، إستخدام الارهاب ضد المواطنين ، ضعف المؤسسات وتدهور البنية التحتية أو عدم كفايتها، عدم القدرة على جمع الضرائب ، وإنهيار النظام الصحي، إرتفاع معدلات وفيات الرضع وانخفاض متوسط العمر المتوقع ، عدم القدرة على الالتحاق بالمدارس العادية ، إنخفاض مستويات الناتج المحلي الإجمالي للفرد ، وهناك تفضيل واسع النطاق للعملات غير الوطنية، نقص في المواد الغذائية الأساسية التي تؤدي إلى الموت جوعا ، القادة يدمرون النسيج الاقتصادي والسياسي للبلد ، شرعية مشكوك فيها (Questionable legitimacy) .

---

[1] - أشرف راضي، الحرب على "الإرهاب" ومشكلات التعامل مع "الدول الفاشلة". من الموقع الالكتروني : //www.dr-abumatar.com/boeken/boek-11september/14.htm . تاريخ الدخول: 2010/03/20.

[2]- Rotberg, R.. 'The New Nature of Nation-State Failure', IbId, P2.

[3]- Rotberg, R.I. "Failed States in a World of Terror". Foreign Affairs, 2002,P.132.

وأي حكومة فعالة في وضع يتسم بالخصائص المذكورة أعلاه يكون آملها الفشل، والحكام يعمدون الى العمل على نحو متزايد حصرا لمنفعتهم الخاصة ، وتضعف قدرة الدولة تدريجيا والولاء للدولة يتناقص من الناس الدين يشعرون بالحمان والتهميش على نحو متزايد، والنتيجة هي كما يقول Rotberg هي تفكك "العقد الاجتماعي الذي يربط المواطنين والهياكل المركزية ومصادرة". ولذلك يسعى المواطنون الى أشكال بديلة للهوية ونقل ولاءاتهم الى أمراء الحرب على اسس الطائفية والعرقية.. إلخ ، وهو ما يغذي الفوضى الداخلية .

الدولة المنهارة The Collapsed state:

الدولة المنهارة هي النقيض الكلي للدولة القوية وهي المرحلة الاخيرة في فشل الدولة، و يعرفها Baker[1] بوصفها الدولة التي تفتقر إلى خصائص أساسية لأية دولة وظيفية ، وببساطة إنهيار الدولة يشير إلى الحالة التي عليها هيكل السلطة والنظام السياسي من الشرعية والقانون ونقول دولة تفككت بمعنى عدم قدرة الدولة والمؤسسات على ممارسة السلطة السياسية ، ووفقا لوليام زارتمان يقول انهارت الدولة "عندما تكون الدولة غير قادرة على تنفيد وظائفها الأساسية وبعبارة أخرى ، قد انهارت دولة عندما لم تعد قادرة على توفير الخدمات التي كانت موجودة"[2].

والدولة المنهارة حسب روتنبرغ وهي شكل متطرف للدولة الفاشلة تتميز بغياب تام للسلطة وتصبح الدولة مجرد تعبير عن كيان جغرافي بقعة سوداء غاب فيها المجتمع.

ويسود في الدولة المنهارة إنعدام النظام والسلوك الشاذ وأنواع من طرق التفكير الفوضوية وتجارة المخدرات والأسلحة التي تتكامل مع شبكات الإرهاب.

و الفرق بين فشل أو إنهيار الدولة ان كانت تدار كل منهما بشكل سيء هو سوء الحكم المركز الدي يؤول بالسلطة الى إنهيار الدولة وهو ما يؤدى إلى إنشاء فراغ في السلطة.[3]

[1]- Baker, P.H. & Ausink, J.A.. "State Collapse and Ethnic Violence: Towards a Predictive Model". Parameters, 1996.P.22.
[2]- Jonathan Di John , Ibid, P. 4.
[3]- Zartman, W.I. ed. Collapsed States: The Disintegration and Restoration of Legitimate Authority. Boulder, Colorado: Lynne Rienner Publishers.1995,P.79.

خصائص و مؤشرات قياس فشل الدولة:

قام صندوق دعم السلام بوضع بعض الخصائص لوصف الدولة الفاشلة[1]:

فقدان السيطرة الفعلية على أراضيها.

ضعف السلطة الشرعية في البلاد.

عدم القدرة على تقديم قدر معقول من الخدمات العامة.

عدم القدرة على التفاعل مع الدول الأخرى عضو فعال في المجتمع الدولي.

وأستهل التقرير بالقول بأن إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي لعام 2002 أكدت أن أمريكا تواجه تهديدا حقيقيا جراء إمكانية انهيار العديد من الدول، وليس تهديدا من قوى كبرى تطمح للسيطرة العالمية كما كان سائدا في القرن العشرين مثل ألمانيا واليابان والاتحاد السوفيتي[2].

و أستند التقرير، المشار إليه، في تقييمه للدول، على بعض المؤشرات المختلفة التي تتراوح بين الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وذلك بهدف تقديم إطار شامل للمعايير التي تقيس درجة الاستقرار داخل الدول. وهذه المؤشرات هي[3]:

*** المؤشرات الاجتماعية:**

1- تصاعد الضغوط الديمغرافية (زيادة السكان، وسوء توزيعهم، والتوزيع العمري،... إلخ).

2- الحركة السلبية والعشوائية للاجئين أو الحركة غير النظامية للأفراد التي تخلق معها حالة طوارئ معقدة .

3- الميراث العدائي الشديد الذي يجعل الجماعات المظلومة تنتظر الثأر.

4- الفرار الدائم والعشوائي للناس.

[1] - إبراهيم غالي، دليل الدولة الفاشلة :الفوضى تهدد العالم. من الموقع الالكتروني:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/DF592F53-FC47-4C27-8CDB-BC31FAF93422.htm .

تاريخ الدخول :2010/03/20.

[2] - نفس المرجع السابق.ص،6.

[3] -غازي دحمان ، مرجع سابق.ص ص، 3-5.

*** المؤشرات الاقتصادية:**

5- غياب التنمية الاقتصادية لدى الجماعات المتباينة.

6- الانحطاط الاقتصادي الحاد.

***المؤشراتالسياسية:**

7- فقدان شرعية الدولة "إجرام الدولة".

8- التدهور الحاد في تقديم الخدمات العامة.

9- الحرمان من التطبيق العادل لحكم القانون وانتشار انتهاكات حقوق الإنسان.

10- تشتت الأمن قد يخلق دولة داخل الدولة.

11- تنامي الانشقاقات داخل النخب بالدولة.

12- تدخل دول أخرى أو فاعلين سياسيين خارجيين.

حلول مواجهة الدولة الفاشلة

أكتسبت وضعية الدول الفاشلة أو المنهارة أهمية عظمي في العلاقات الدولية وأصبحت في صلب اهتمامات المجتمع الدولي المنظم وبالتحديد من الأمم المتحدة، وكان عليها أن تتكيف بتبني إجراءات تتناسب مع معضلة الاختيار بين مبدأين في القانون الدولي خاصيينبالشرعية[1]:
الأول : سيادة ومساواة الدول ، والثاني : حق الشعوب في تقرير مصيرها ،ويبدو أن المجتمع الدولي أختار في حالة الدول الفاشلة أن يتجاوز شكلية السيادة فيدولة لم تعد تملك شرعية ولا سلطة لذلك يمكن أن يكون مبدأ حقوق الإنسان وحقوق الشعوب هو الحاسم.

و يخشي البعض أن نظرية الدولة الفاشلة قد تفضي الى الفوضي العالمية خاصة لو أتسع حق التدخل ا لإنساني ، كما أن تعريف الدولة الفاشلة قد يشمل كثيرا من الدول لو أعيد تفسير المفهوم، فقد تعتبر دول مثل مصر والجزائر ونيجيريا وإيران فاشلة لو عجزت عن توفير الحاجات الاساسية ولم تقدم فرصا جيدة للتعليم او العمل ، وهذا تعريف يتجاوز فكرة أن الدولة

[1]- حيدر إبراهيم، الدولة الفاشلة أو المخفقة. من الموقع الالكتروني:
http://www.alsahafa.info/index.php?type=3&id=2147490670 . تاريخ الدخول: 2010/03/20

الفاشلة هي الراعية للارهاب أو العاجزة عن وقفه أو السيطرة عليه لذلك لابد من عدم الإنسياق وراء فكرة التدخل الانساني التي قد تحمل مصالح استراتيجية او اقتصادية، ولكن في نفس الوقت هل يقف العالم متفرجا وهو يري حقيقة المآسي البشرية وانتهاكات الحقوق الفظيعة[1].

ويكشف الجدل حول كيفية التعامل مع الدول الضعيفة والفاشلة عن وجود توجهين أساسيين، فهناك من يمكن اعتبارهم أنصار ما يسمى بالحلول الإمبريالية لمشكلة الدول الفاشلة وأنصار المداخل التنموية[2].

ويمكن القول بأن أنصار التوجهات المختلفة حريصون على التمييز بين الأهداف المطلوب تحقيقها من التعامل مع المشكلات المختلفة التي تطرحها ظاهرة الدولة الفاشلة ، ويميزون بين أهداف طموحة وطويلة الأجل يسميها البعض أهدافا استراتيجية تتصدى للأسباب الرئيسية والجذرية لفشل الدول وتستهدف تمكينها من أن تحكم بطريقة سليمة من جديد وبين أهداف أقل طموحا قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل تستهدف التعامل مع الجوانب الإنسانية المترتبة على فشل الدول.

بداية يصعب القول بوجود خط فاصل بين أنصار المداخل التنموية وأنصار الحلول الإمبريالية للتعامل مع الدول الفاشلة ، بل يلاحظ وجود قدر كبير من التداخل في وجهات نظر الفريقين.

فهناك من بين أنصار المداخل التنموية من يعتقد أن هناك بدائل ملائمة بسبب عدم ملاءمة البدائل الأخرى الخاصة بالتدخل أو لإرتفاع تكلفتها أو عدم جدواها بسبب النظام الدولي الراهن القائم على أساس دول ذات سيادة

والضغوط الخارجية أو القيود التي تقلص الإستقلال الكامل للدولة ليست سلبية بالضرورة ففي ظل غياب القيود الداخلية فان الضغوط أو القيود الخارجية تكون هي القوة الوحيدة المتبقية لفرض النظام، وإذا عجزت القوى الداخلية عن ضبط الدولة فان القوى الخارجية في حاجة لان تضطلع بالمهمة[3].

ويقلل جورج سورنسن أستاذ العلوم السياسية في جامعة أرهوس بالدنمارك في هذا الصدد في ورقة له بعنوان «التنمية في الدول الضعيفة والفاشلة» قدمها للمؤتمر الذي نظمته جامعة بورديو

[1] - حيدر إبراهيم، مرجع سابق،ص،ص .1-4.

[2] –أشرف راضي، الحرب علي "الإرهاب" ومشكلات التعامل مع "الدول الفاشلة"، من الموقع الالكتروني: http://www.dr-abumatar.com/boeken/boek-11september/14.htm تاريخ الدخول: 2010/03/20

[3] - نفس المرجع السابق ،ص. 5.

الأميركية في عام 1999 من أهمية وجدوى المساعدات الخارجية، ويصر على المجتمع الدولي أن يقبل بانفصال بعض الجماعات عن الدول القائمة وقيام دول جديدة على نحو اشد وضوحا من أي حالة سابقة على الآن[1].

أما أنصار الحلول الإمبريالية ينطلقون جميعا من مبدأ عبء الرجل الأبيض الذي يتصور أن هناك مسئولية للدول المتقدمة والغنية عن فرض النظام العام داخل الدول الفاشلة[2].

وركز أنصار الحلول الإمبريالية اهتمامهم على الجوانب المتعلقة بالمشكلات المصاحبة لاستخدام القوة المسلحة في الدول الفاشلة ، ومن هؤلاء جيفري ريكورد أستاذ دراسات الأمن الدولي بكلية الحرب الجوية بالجامعة الجوية في الولايات المتحدة الذي يرى أن هذه الدول أصبحت مصدرا لعدم الاستقرار في النظام الدولي لأنها تستدعي تدخل الدول الأقوى ، فالدول الفاشلة تجتذب بالضرورة التدخل لأسباب إنسانية حتى عندما لا تكون هناك مصلحة استراتيجية.

ويشير ريكورد إلى انه خلال العقد الأخير دعيت وزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون) للتدخل في دول في طريقها لان تكون دولا فاشلة أو في دول فاشلة واحدة تلو الأخرى أو ضدها الصومال وهاييتي والبوسنة وجمهورية الصرب[3].

ومن الواضح أن هذا الاستعداد للتدخل العسكري متوافر، فعلى سبيل المثال قال بول ولفوويتز في 27 فبراير 2002 أمام لجنة القوات المسلحة بمجلس الشيوخ الأميركي في جلسة التصديق على ترشيحه لتولي منصب نائب وزير الدفاع انه في ظل السلام الذي يعم العالم المتقدم فان الصراعات العرقية والعصابات الإقليمية والدول الفاشلة تمثل التحديات الجديدة واهم الانتقادات التى وجهت لهده النظرية هي:

* انها تسمح بتدخل الولايات المتحدة حلفائها في دول أخري إذا رات انها تشكل تهديدا لها.
* مفهوم الدولة الفاشلة غير دقيق يسمح بضم دول تنتهج سياسات غير متوافقة ومصالح الدول الكبرى التي يمكنها استخدامه كستار للانتقام منها او تحقيق اهافها الخاصة.
* عدم احترام مبدأ السيادة يمكن ان يؤدي الى فوضى شاملة على المتوى الدولي.

---

[1] - أشرف راضي، نفس المرجع السابق،ص، 5.
[2] - نفس المرجع السابق، ص،6.
[3] - نفس المرجع السابق، ص،7.

2 الإثنو – واقعية :

لقد هيمنت الواقعية على نظرية العلاقات الدولية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية بالرغم من الانتقادات التي وجهت لها خاصة بعد فشلها في التنبأ بانهيار الإتحاد السوفياتي.

و قد تطورت النظرية الواقعية عبر الزمن لتواكب تطورات واقع ما بعد الحرب الباردة و ما أفرزته من تغييرات تميزت بتعدد الفواعل الدولية و تغير في طبيعتها، و تغير مفهوم التهديد و وتاثير ذلك على مفهوم الأمن.

وهو ماجاء به الإتجاه الجديد للواقعية و المتمثل في المقاربة الإثنو– واقعية و التي حاولت تطوير الإطار التحليلي للواقعية من خلال محاولة تحليل النزاعات الإثنية، و قد حاول الإثنو– واقعيون تكييف النظرية الواقعية ، حيث ركزوا على الجماعة الإثنية كمستوى أساسي للتحليل بدل الدولة و هذا يعبر عن تحول أنطولوجي للواقعية [1] التي تعتبر الدولة كفاعل رئيسي و مستوى للتحليل، وتعتبر المعضلة الأمنية أحد منطلقات النموذج الواقعي و الذي يشير إلى حالة الفوضى و التي تعني حالة الحرب أو كما يسميها (Herbert Butter field) بالخوف الهوبزي (نسبة ل: هوبز) ، كما يعتقد الواقعيون أن الفوضى ميزة للنظام الدولي [2] و هذا يعني غياب سلطة فعلية عليا تضبط و تتحكم في سلوكات الفواعل الدولية لذا قام الإثنو واقعيون تكييف مفهوم الفوضى التي تتميز العلاقات الدولية مع الأوضاع الداخلية للدول التي تعاني النزاعات الإثنية و تركز هذه المقاربة في تفسيرها للنزاع الداخلي الإثني على مايلي:

1 - الخوف والنزاعات الاثنية :

يركز كل من (David Lake) و (Rothchild) على المخاوف الجماعية كمصدر للنزاعات الإثنية إذ يميز لايك بين نوعين من الخوف[3]: خوف من الإندماج (d’être assimilé) كما هو الحال بالنسبة للكيبيك و الإنكليز، والأهم هو الخوف على الحياة و هو خوف مبرر لما تتعرض الأقليات إلى التمييز والتعدي على حقوقها، وخاصة لما يكون هذا التمييز فاضحا مقارنة بالجماعات الأخرى داخل المجتمع .

---

[1] -Christian Geiser, Op.cit , P.29.

[2] - جوزيف س.ناي، المنازعات الدولية مقدمة للنظرية و التاريخ. ترجمة د. أحمد أمين الجمل و مجدي كامل، ط$_1$، الجمعية المصرية لنشر المعرفة و الثقافة العالمية، القاهرة، 1997، ص.18.

[3] - Christian Geiser, Op.cit, P.27.

و تشتد المخاوف أكثر في حالات الفوضى أين يصعب على الدولة التدخل من أجل ضبط العلاقات بين الإثنيات و هذا قد يؤدي كما عبر عنه (John Lederach) الى تقسيم المجتمع الى جماعات "عملية اللبننة" (Libanisation) ، حيث تؤدي هذه الأخيرة إلى فقدان التجانس الهوياتي و تغييب سلطة الدولة المركزية فتصبح سلطة الجماعات هي السائدة ، و هذا يعود إلى تعددية الجماعات من جهة و ضعف الحكومة المركزية إلى جانب الدور الذي قد تلعبه التحالفات فيما بينها، وهو ما يصعب إيجاد آليات تمثيلية لها داخل الدولة ومعرفة القدرات الحقيقية لكل منها ، كما يصعب عمل البنى القرارية[1].

فحسب لايك تؤدي الفوضى إلى انفجار البنية الاجتماعية و هذا ناتج عن غياب إرادة الدولة من فرض النظام، وعدم قدرتها على القيام بدور الوسيط بين الجماعات المتنازعة و حمايتها مما يؤدي الى زيادة مخاوف الجماعات الأخرى على أمنها و تلجأ بذلك إلى العنف من خلال إعداد نفسي لمواجهة الجماعات الأخرى. و كلما طال دلك التصور في الزمن كلما زاد تقليد المتنازعين لبعضهم. بحيث لما يلجأ الطرف الأول إلى إستخدام السلاح بحجج معينة يتبني الطرف الآخر نفس التصور و الإعداد من أجل المواجهة[2] و هذا ما أشارت إليه أعمال كل من(Sumner)، (Robert-ted Gurr)، (Mitchel)، (E.Azar) و آخرون أن عمليات الإقصاء و النزاعات الإثنية إنعكاس عن الخوف و نظم الإعتقاد ذات الصور السلبية على الآخر و القائمة على أساس المعاملة بالمثل و هذا يسبب بدورها العداء بين الجماعات و يعزز النزاعات الإثنية[3] و منه تصبح الكراهية المتبادلة بين الجماعات الإثنية سواءا كانت قديمة أم جديدة مصدرا مغذيا للنزاعات الإثنية، و في هذه الحالة و نتيجة لذلك تتشكل الكراهية و الخوف المتبادل ليصبح الأمر في حلقة من التصعيد، و هذا ما يعرف بالمعضلة الأمنية.

---

[1] - Christian Geiser, Op.cit, P.28.

[2]- محمد أحمد عبد الغفار، ج$_1$، مرجع سابق ، ص161.

[3]-نفس المرجع، ص146.

2- المعضلة الأمنية (Le dilemme de sécurité)

أعتمد الإثنو واقعيون على تكييف مفهوم الفوضى التي يميز العلاقات الدولية على الأوضاع الداخلية للدول التي تعاني النزاعات الإثنية [1]، ونقصد هنا غياب السلطة الشرعية أو السلطة النشيطة[2]، فغياب الدولة يعنى سيادة الفوضى و هو ما يذهب اليه باري بوزان الذى يعتبرأول من طبق مفهوم المعضلة الأمنية على الواقع الإثني ، فحسبه العلاقات الإثنية تؤدي إلى نزاعات لأنها غير خاضعة للسلطة الفعلية للدولة، فعندما تنهار الدولة و تسقط تحل الفوضى الداخلية التي تشبه الفوضى في النظام الدولي فمعضلة الأمن تنطبق على الإثنيات كما هو الحال بالنسبة للدول.

والتخوف وحالة الريب وعدم الثقة للجماعات الإثنية من بعضها البعض يشكل مصدر تهديد دائم لها، و تلجأ الإثنيات إلى إتخاذ إحتياطات دفاعية فتزيد من درجة تسلحها و بالتالي يصبح أمن جماعة إثنية مصدر تهديد ولا أمن لجماعة إثنية أخرى، و بدلك تكون المواجهة الإثنية نتيجة للمعضلة الأمنية أو كما يسميها بوزان بالمعضلة الأمنية الداخلية الإثنية[3] .

فعلى الجماعات الإثنية أن تدافع عن بقائها وفق وسائلها الخاصة ويلجأ في غالب الأحيان إلى الشحن أو التعبئة و غالبا ما تستمد من منطلق إثني[4]. و يرى بوزان (Buzan) أنه توجد أربعة عوامل مفسرة للمأزق الأمني و النزاعات الإثنية[5] و هي :

أ- صعوبة التمييز بين القدرات الدفاعية و الهجومية للجماعات.

ب- أسبقية الهجوم عن الدفاع.

ج- صعوبة التمييز بين تقوية الدولة وفق هوية إثنية، و بين خلق قوة عسكرية أكثر فعالية .

د- عند إنهيار دولة متعددة الإثنيات يعد إدراك الآخر جد حساس: تصرف جماعة معينة يمكن ان يترجم إلى تحرك مقلق لجماعة أخرى .

[1] - Christian Geiser, Op.cit., PP.29-30.
[2] - Ibid., P.30.
[3] - Barry R Posen, "The security dilemma and ethnic conflict".survival, vol25, n1 spring1993, p.p.27-45.disponible sur :http://web.mit.edu/polisci/rsearch/posen/psenparent bosnie.pdf.
[4]- محمد عبد الغفار، ج 1، مرجع سابق، ص. 160.
[5]- Barry .R Posen, "The security Dilmma and Ethnic", Op.Cit, P.31.

و هذا يبرز لنا أهمية نظم الإعتقاد التي تحدث عنها (Gervais) في تفسير ردود الأفعال و سلوكات الأفراد و الجماعات و لعل تصور الآخر كتهديد و الخوف من هجومه سيؤدي بالإعتقاد أن رفاهية و مصلحة الجماعة لا يمكن تحقيقها إلا على حساب الآخرين و إنطلاقا من هنا تدخل الجماعات في سباق تنافسي حيث كل جماعة تريد الحصول على موارد السلطة في الدولة و يؤدي هذا التنافس إلى هجومات وقائية و في هذا الإطار تقوم الجماعة الإثنية برفع قدراتها العسكرية و التقليل من قدرات الطرف الآخر و الجماعة الأخرى.[1]

فمخاوف كل طرف تقود كلاهما إلى إستخدام القوة لتحسين وضعه النسبي، و تتعقد هذه الوضعية أكثر عندما تصل الى حالة التصعيد ، فالمتنافسون يلجأون إلى التحالف مع الإثنيات في الدول المجاورة للحصول على السلاح أو التوسع الإقليمي وحماية و ضم كل الأفراد المنتمين لمجموعاتهم و المتواجدين خارج الحدود ويتأزم الوضع أكثر عندما تتدخل فواعل و قوى خارجية تعمل على الدفاع عن جماعات معينة لتعزيز مصالحها الجيوسياسية، و هو ما عبر عنه (Michel Brown) بالنزاع المعدي الذي ينتقل من منطقة إلى أخرى بسبب وجود جار خطير (le mauvais voisinage).[2]

حلول الإثنو – واقعيون للنزاعات:

يعتبر الشعور باللاأمن هو المفهوم المحوري الذي يفسر النزاعات الإثنية وفقا للمعضلة الأمنية و المصدر الأساسي لإنفجار النزاع، كما أنه في نفس الوقت من جهة و يفسر من جانب آخر فشل الإجراءات المتخذة في إطار مهمات إحلال السلم.

ويركز(Kaufman) علي المعضلة الأمنية الإثنية التي تشكل المعوق لحل النزاعات الاثنية على المدى البعيد ، خاصة في ظل التداخل الجغرافي للجماعات الإثنية الذى يسهل إحتمالية التصادم والانفجار ، كما أنه من المستحيل تغيير الولاء الإثني في النزاعات الإثنية لأن الهوية الإثنية عميقة الإحساس مقارنة بالإيديولوجية الذي يمكن تحويلها في الحروب و النزاعات الإيديولوجية.

[1]- Christian Geiser, Op.Cit, P.32.
[2] - David Charles Philippe, Op.Cit, P.161.

و بما أن النزاعات الإثنية تعمق الإنشقاقات داخل الجماعات تزيد و تنمي من الشعور الهوياتي و بالتالي تقوي المعضلة الأمنية فالحل المناسب في هذه الحالة هو فصل الإثنيات عن بعضها البعض. إلا أن هذا الطرح يخلق مشاكل و أسئلة أخلاقية و هذا يتطلب إستراتيجية على المدى الطويل.

أما على المدى القصير فالحل الذي اقترحه الإثنو- واقعيون هو فرض السلم بالقوة فتواجد قوة دولية عسكرية ضرورية لفصل المتنازعين و ضمان استمرارية إتفاق السلام [1]، لأنه بدون قوة خارجية قد يخلق نتائج غير متوازنة في حالة كسب أحد أطراف النزاع في ميدان القتال. و كما يقول (Robert Jervis) أنه لا يمكن الخروج من المعضلة الأمنية نهائيا باعتبارها بمثابة العامل الرئيسي للوجود و البقاء و نظرا لتعقيد النزاعات الإثنية التي تخلق قيم الكراهية الشديد و الجروح الدائمة فهي عوامل محركة لاستقرار نزاع طويل الأمد.

[1] - David Charles Philippe, Op.Cit, P.365.

شهدت دول القرن الإفريقي منذ استقلالها نزاعات داخلية وبينية عديدة، ترجع أسبابها الرئيسية لنفس الأوضاع السياسية والتاريخية والإجتماعية و الإقتصادية الخاصة بالدول الإفريقية إلا أن الاهمية الاستراتيجية للمنطقة وموقعها المتميز جعل من التغير وعدم الاستقرار السمة البارزة لمختلف انظمة المنطقة بسبب تشابك التفاعلات الداخلية والبينية بين مختلف القوى والتنظيمات الاجتماعية المكونة لهده الدول.

وسنحاول في هدا الفصل إبراز الأهمية الإستراتيجية للمنطقة وارتباطاتها بالمناطق الاخرى، كما سنحاول ابرازالخلافات الاثنية والرهانات السلطوية لدول المنطقة بالتركيز على السودان اقليم دارفور والصومال.

المبحث الأول: الأهمية الإستراتيجية للمنطقة

المطلب الأول: الموقع الجغرافي و تعريف المنطقة

تقع منطقة القرن الإفريقي في الشمال الشرقي للقارة الإفريقية، تمتد من خط الحدود السياسية بين كينيا والصومال إلى حدود جيبوتي الغربية 1، فجغرافيا يمكن تعريف منطقة القرن الإفريقي بأنها تمتد من خليج عدن والمحيط الهندي، حيث أن الساحل الصومالي يمتد من منطقة رحيتا الإريتيرية في خليج عدن إلى رأس غور دفوى، ومنها إلى حدود كينيا لمسافة تزيد عن 2500 كلم، و تبلغ مساحته 450 الف ميل مربع[2] في منطقة تمثل طريقا هاما يربط شرق إفريقيا بالخليج العربي وبالقارة الأسيوية من ناحية وقناة السويس من ناحية أخرى.

وتجدر الإشارة إلى أن المهتمين والمختصين قد اختلفوا في تحديد عدد الدول المكونة لمنطقة القرن الإفريقي، حيث نجد الجغرافيين يحددونها إبتداءا من إريتيريا شمالا إلى خليج عدن

[1]- Gunther Schlee, « Redrawing the Map of the horn : The Politics of Difference”, Africa Journal. Edinbargh University Press, Vol.73, N3, 2003, p.344.

[2]- أنور قاسم الخضري،"أوضاع الصومال في القرن الإفريقي وأثرها على الأمن في إقليم البحر الاحمر"،في مجلة قراءات إفريقية.ع.2(سبتمبر2005)،ص ص1-10 .

شرقا، ومن المحيط الهندي جنوبا (بما فيها إثيوبيا وجيبوتي والصومال) إلى كينيا شمالا ويقصدون بها الارض التى يسكنها الصوماليون وان تعددت اوطانهم[1].

أما الإنثروبولوجيون فيقصدون بالقرن الإفريقي أساسا الأراضي التي تسكنها القبائل الصومالية وإن تعددت أوطانهم سواء في الصومال أو جيبوتي أو إثيوبيا أو كينيا.

أما المنظمات الدولية العالمية والإقليمية، فترى أن منطقة القرن الإفريقي تضم الصومال وإثيوبيا وإريتيريا وجيبوتي، كدول قائمة على الساحل الشرقي للقارة الإفريقية، المطل على المحيط الهندي و خليج عدن ويمتد شمالا الى ساحل البحر الاحمر ،و يسيطر على مداخله بالتحكم في مضيق باب المندب، ومنهم من أضاف إليه السودان وكينيا، لإعتبارات استراتيجية ولتداخل الحدود والأقليات على حد سواء[2].

ومن جهتها، وسعت السياسة الأمركية في المنطقة من الدول التي تحتويها، لتشمل عشرة دول تمتد من إريتيريا شمالا حتى تنزانيا جنوبا، لتضم إثيوبيا وإريتيريا وكينيا وأوغندا وتنزانيا والصومال والسودان وجيبوتي وروواندا وبورندي، تحت إسم القرن الإفريقي العظيم[3].

والمفهوم المعتمد في هده الدراسة هو المفهوم الامريكى الموسع للمنطقة التى ترتبط ارتباطا وثيقا في امنها بالبحر الاحمر والخليج العربي ،وهى نفسها الرؤية الحالية لاغلب الدول الكبرى التى تمر صادراتها عبر المنطقة في ظل تنامي عمليات القرصنة على السواحل الصومالية .

[1]- أنور قاسم الخضري،نفس المرجع السابق ،ص.1 –5 .
[2]- أحمد يوسف القرعي،"الخريطة السياسية للقرن الافريقي"،في السياسة الدولية.(القاهرة مؤسسة الاهرام،ع 45 اكتوبر 1978)،ص 8.
[3] - http:// www.Usaid.gov/regions/Afr/ghai/Strategy-1197.html. consulté le 15 juin 2009.

الخريطة رقم 1 : القرن الافريقي حسب الدراسات الامريكية.

La Corne de l'Afrique



SciencesPo.

in *Questions internationales* n°5, janvier-février 2004,
La Documentation française

Atelier de cartographie de Sciences Po, 2008,
www.sciences-po.fr/cartographie

المطلب الثاني: الأهمية العامة المنطقة وارتباطاتها بالمناطق الأخرى

لا أحد يمكن أن ينكر الأهمية الجيواستراتيجية لمنطقة القرن الإفريقي، ببساطة لأنها تطل على ممرين مائيين مهمين من الناحية الإستراتيجية ، تتحكم في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، والذي يعتبر أحد طريقي مرور ناقلات النفط في الخليج العربي إلى الدول الصناعية مارة بقناة السويس.

كما تطل هذه المنطقة على المحيط الهندي، والذي تتحرك عبره أساطيل القوى الدولية الكبرى باستمرار [1]، وهو ما اكسب دول المنطقة أهمية كبيرة كونها تمثل نقاط ارتكاز برية وبحرية على هذه الممرات المهمة في الإستراتيجية العالمية، وأتاح لها الاتصال بجهات العالم الحيوية باعتبارها تتحكم في طريق الملاحة الدولية شمالا وجنوبا وشرقا،ومن يسيطر عليها تكون الممرات بين مضيق هرمز وباب المندب تحت سيطرته.

هذا وتجب الإشارة إلى أن افتتاح قناة السويس سنة 1869، واكتشاف النفط في الجزيرة العربية، قد جعل منطقة القرن الإفريقي تتداخل أمنيا واستراتيجيا مع بقية المناطق خارج النطاق الجغرافي للقرن الإفريقي، فالبحر الأحمر بحكم موقعه الجغرافي يربط بين ثلاث قارات: آسيا وإفريقيا وأوروبا، وهو بمثابة الرابط بين الدول النامية في آسيا وإفريقيا وبين الدول المتطورة في أوروبا.

إن الوضع الجغرافي للبحر الأحمر يجعله يرتبط ارتباطا عضويا بمنطقة القرن الإفريقي عند جنوبه، وبمنطقة الخليج العربي في شرقه، ومنطقة البحر المتوسط في شماله، وأساس هذا الارتباط يكمن في المدلول السياسي والأمني، حيث تنتقل التفاعلات وبالتالي النزاعات لتلك الدول لتتداخل مع تفاعلات ونزاعات دول البحر الأحمر، ولهذا فإن البحر الأحمر يصبح في قلب الصراع العربي الإسرائيلي، ونزاعات القرن الإفريقي، والصراع الدولي حول الخليج العربي الذي يمثل أهمية اقتصادية بالغة[2].

---

[1]- إجلال رأفت وإبراهيم نصر الدين، القرن الإفريقي: المتغيرات الداخلية والصراعات الدولية. القاهرة: دار النهضة العربية، 1985، ص.143.

[2]- إبراهيم ميرغني، "الصراع الإقليمي في منطقة البحر الأحمر: البحر الأحمر المعطيات الاستراتيجية والمضامين الأمنية"، سلسلة أوراق استراتيجية. ع.1، الخرطوم: مركز الدراسات الاستراتيجية، أفريل 1998، ص.ص.42-43.

وباعتبار منطقة القرن الإفريقي مرتبطة بالبحر الأحمر، وتتشكل معه حلقة محورية في التحكم في حركة المواصلات النفطية وحركة المرور البحري والعسكري ما بين البحر المتوسط والبحر الأسود والمحيط الأطلنطي وبين المحيط الهندي والمحيط الهادي، فإنها ترتبط بمنطقة الخليج العربي تلقائيا بحكم التداخل والترابط بين المنطقتين، خاصة وصادرات الخليج النفطية تمر عبر مضيق باب المندب، الذي تسيطر عليه دول القرن الإفريقي واليمن.

وعلى صعيد آخر يتضح الترابط بين منطقة القرن الإفريقي والصراع العربي الإسرائيلي أثناء حرب أكتوبر 1973، عندما قامت اليمن بالتعاون مع القوات المصرية بإغلاق مضيق باب المندب أمام الملاحة الإسرائيلية إلى إيلات [1]، والتي على إثرها أصبحت منطقة القرن الإفريقي تحظى بأهمية كبيرة من الطرفين وخاصة إسرائيل، كونها أصبحت مرتكزا فاعلا في الصراع العربي–الاسرائيلي وميدانا جديدا للتنافس بين الطرفين.

أما إذا أردنا الحديث عن المقومات الاستراتيجية الداخلية التي تحتويها منطقة القرن الإفريقي، يمكن القول بأنها تعتبر الخزان الرئيسي الذي يزود مصر بالمياه الصالحة للشرب ذلك أن نهر النيل ينبع في جزئه الأكبر من أعماق هذه المنطقة، إذ ترفد إثيوبيا نهر النيل بحوالي 85 % من مياهها، وينبع من إثيوبيا أيضا أنهارا أخرى، مثل نهر القاش الذي يجري إلى إريتيريا وشرق السودان، ونهر أومو الذي يصب في بحيرة توركانا في كينيا، بينما يتجه ثلاثة أنهار شرقا إلى الصومال، وهي داو وشبيلي وجوبا، وكل هذه الأنهار لها روافد داخلية في إثيوبيا[2].

فبالنسبة **للدول العربية** لمنطقة القرن الإفريقي أهمية بالغة، حيث يمكن القول بأنها تشكل عمقا استراتيجيا لها[3]، فترتبط بها جغرافيا وتتداخل معها بشريا، وتتقارب معها حضاريا وتتفاعل معها تاريخيا، وقبل كل شيء هي جزء مهم من العالم العربي، لوجود ثلاث دول فيها تنتمي الى جامعة الدول العربية، وهي: السودان، جيبوتي، الصومال، مما يعني أنها تمثل الحزام الجنوبي للأمن القومي العربي.

[1]- زكرياء محمد عبد الله، "أمن البحر الأحمر والأمن القومي"، شؤون عربية. ع.88، القاهرة: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، ديسمبر 1996، ص.261.
[2]- عبد المالك عودة، دور السياسة المصرية ومياه النيل في القرن العشرين. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 1999، ص.85.
[3]- عز الدين جوهري، "القرن الإفريقي: الأهمية الاستراتيجية والصراعات الداخلية"، في مجلة علوم إنسانية. السنة السابعة، ع 45، من الموقع الإلكتروني: http://www.ulum.nl/E70.html تاريخ الدخول 25 مارس 2010.

كما تمثل منطقة القرن الإفريقي أيضا جزءا مهما من الأمة الإسلامية، فأغلب سكانها مسلمون[1]، وهي أيضا أحد المناطق التي دخل منها الإسلام والحضارة الإسلامية إلى القارةالإفريقية.

إن نهر النيل الذي ينبع من هذه المنطقة، يمد مصر بحوالي 95 % من المياه الصالحة للشرب والري والطاقة، ويمد السودان بحوالي 80 % من احتياجاته السنوية من المياه[2] وهو ما يعني بأن أمن المنطقة العربية مرتبط إلى حد كبير بأن منطقة القرن الإفريقي، ويتقاطع معه في عدة مجالات، من منظور الأمن الاستراتيجي بمفهومه الواسع بالنسبة لكل آسيا العربية ووادي النيل، وأمن النفط والماء وأمن البحر الأحمر، إضافة إلى التقاطع مع الصراع العربي الإسرائيلي، فأوضاع القرن الإفريقي تؤثر سلبا أو إيجابا على استراتيجيات الدول العربية.

كما إن منطقة القرن الإفريقي تعتبر حلقة مهمة في **الاستراتيجية الأمريكية**، بحكم موقعها الجغرافي، الذي يشرف على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، وعلى المحيط الهندي، الذي تمر من خلاله أساطيلها التجارية والبترولية والعسكرية [3]، وتماسها لمناطق بالغة الأهمية بالنسبة لمصالحها، مثل منطقة الشرق الأوسط، مما يجعلها ضمن دائرة الاستراتيجية الأمريكية الموجهة أساسا باتجاه مناطق النفط وممرات تصديره.

وبحسب هذه الاستراتيجية، فإن المصالح الأمريكية في المنطقة تعتبر وثيقة الصلة بمصالحها في جنوب غرب آسيا والمحيط الهندي، وتواجدها العسكري في المنطقة يهدف أساسا إلى حماية هذه المصالح، والتي تشمل الوصول إلى مصادر البترول في الخليج العربي، وتأمين الطرق البحرية في المنطقة، ومن خلال هذه الاستراتيجية تحاول الولايات المتحدة الأمريكية

---

[1]- خالد أبو أحمد، "نظرة على القرن الإفريقي"، مجلة الحوار المتمدن . ع 1285، 13 أوت 2005، من الموقع الإليكتروني: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=43037 تاريخ الدخول 23 ديسمبر 2009.

[2]- د.ك.م، "صراع المنبع والمصب يطل من نهر النيل . . . مصر والسودان تنتقد تقاسم المياه بدونهما"، من الموقع الإليكتروني: http://www.doualia.com/2010/05/15/eaux-du-nil-legypte-rejette-un-accord-entre-quatre-pays-dafrique-de-lest/ تاريخ الدخول: 28 مارس 2010.

[3]- بدر حسن شافعي، "القرن الإفريقي: وجبة أمريكية على الطاولة العراقية"، من الموقع الإليكتروني: http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1169626723552&pagename=Zone-Arabic-News%2FNWALayout تاريخ الدخول 16 جانفي 2010.

السيطرة على المنطقة وإنهاء الاحتكار الأوروبي لها لضمان إنفرادها بالدور الأكبر في المنطقة سياسيا واقتصاديا وأمنيا[1].

و هي مهمة **لأمن إسرائيل،** لأنها مرتكزا رئيسيا في صراعها مع الدول العربية، وهي أيضا حلقة وصل بينها وبين دول القارة الإفريقية، علاوة على العامل الاقتصادي وتجارة إسرائيل مع دول شرق إفريقيا وجنوب آسيا.

لهذا ليس من الغريب أن نجد إسرائيل تحاول إيجاد موطأ قدم لها في المنطقة، لا سيما بعدما اتضح لها أهمية المنطقة لأمنها القومي، خلال حرب أكتوبر 1973، عندما تم إغلاق مضيق باب المندب في وجه الملاحة البحرية الإسرائيلية، ومنذ ذلك الوقت وإسرائيل تعمل ليكون لها تواجد عسكري وسياسي قوي في المنطقة، تستطيع من خلاله تحقيق وحماية مصالحها المختلفة وأيضا إرباك الأطراف العربية، في منطقة تمثل أهمية محورية بالنسبة لأمنهم القومي.

و **الإهتمام الأوروبي** بمنطقة القرن الإفريقي كبير نظرا للروابط التاريخية والثقافية ، فهي تعود إلى الفترة الاستعمارية، لأنها خضعت للاستعمار البريطاني والفرنسي والبرتغالي والإيطالي لفترة من الزمن، أثرت على مختلف نواحي الحياة، ومنذ ذلك الحين ظلت هذه المنطقة من أهم المناطق الاستراتيجية في القارة الإفريقية بالنسبة للدول الأوروبية، سياسيا واقتصاديا وثقافيا.

فهي تمثل أهمية اقتصادية بالنسبة للدول الأوروبية بما تملكه من موارد أولية تخدم الصناعات الأوروبية المختلفة، إضافة على كونها سوق تجارية كبيرة أمام منتجاتها التي تبحث عن أسواق جديدة لتصريفها[2].

أما بالنسبة للدول الآسيوية فللمنطقة أهمية اقتصادية واضحة ، لأنها تتطلع ومنذ انتهاء الحرب الباردة إلى إرساء نفوذها وتثبيت مصالحها في المنطقة، عبر مشاريع التنقيب عن النفط والثروات الأخرى[3]، لاسيما بعد إكتشاف إحتياطات نفطية في بعض دولها كالسودان، وكذلك فتح الأسواق أمام منتجاتها المختلفة، خاصة بعد ظهور إفريقيا كسوق رابحة، وبالذات التقنية

[1]- أحمد عبد الحليم، "أمن البحر الأحمر: الماضي، الحاضر، المستقبل"، دراسات يمنية. ع.2، صنعاء: مركز دراسات المستقبل، صيف 1997، ص.86.
[2]- المرجع نفسه ، ص ص.88-93.
[3]- عز الدين جوهري، مرجع سابق.

الإليكترونية الآسيوية ومن هذه الدول نجد اليابان والصين وحتى إيران، والتي تعمل على اختراق أسواق المنطقة، وتأمين تدفق المواد الخام، زيادة على ذلك تحاول إيران تدعيم اهتمامها على الجانب الثقافي، باعتبار أن معظم سكان المنطقة يدين بالإسلام، لذلك تحاول إيران توظيف هذا العامل ليكون لها دورا في التاثير على بعض القضايا في المنطقة بما يخدم مصالحها.

وعلى اعتبار ان الدراسة ستركز على السودان و الصومال ، نحاول فيما يلي إبراز الأهمية الاستراتيجية لكليهما:

وإذا رجعنا إلى المقومات الاستراتيجية للسودان، فنجد العامل الذي يتبوأ المكانة البارزة هو الجغرافي، من حيث أن السودان تعدّ أكبر البلدان العربية والإفريقية على الإطلاق بمساحة تقدر بـــ2,505,813 كم ^{2} [1] وهي تمثل سدس مساحة الوطن العربي الذي تقدر مساحته بـــ 14,527, 908كم وتمثل في نفس الوقت 8.3 % من مساحة القارة الإفريقية كما أنها تمثل المرتبة 11 عالميا من حيث المساحة.

وإذا كان المناخ في السودان جاف إلى حد ما فان الأراضي السودانية غنية بالمياه إذ يخترق السودان من الجنوب إلى الشمال نهر النيل في طول يبلغ 6700كلم ويتكون هذا الأخير من النيل الأزرق والنيل الأبيض واللذان يلتقيان في العاصمة الخرطوم. وتبلغ حصة السودان من مياه النيل18,5 مليار متر مكعب وتستغل منه السودان 12,2 مليار متر مكعب[2] إضافة إلى البحار الداخلية في الجنوب إذ نجد كل من بحر الجبل وبحر الغزال كما تنتشر المياه الجوفية في أكثر من 50% من مساحة السودان.

وقد ساعد تنوع التضاريس في السودان على تنوع النشاط المهني خاصة الزراعة والرعي كما ساعد على تنوع الأقاليم المناخية وكما لهذا التنوع ايجابيات له سلبيات حيث تقف عائقا أمام الحكومة السودانية لتثبيت سيطرتها على كامل الأقاليم مما أدى إلى ظهور حركات التمرد في كل من الشرق، الغرب، والجنوب.

إقتصاديا؛ يمتلك السودان رصيد هائل من الثروات المعدنية مثل: الذهب، الفضة النحاس، الزنك، الحديد، واليورانيوم، كما لها رصيد لا يقل أهمية من الموارد الطاقوية خاصة

[1]- عبد الله محمد قسم السيد، التنمية في الوطن العربي. ليبيا: دار الكتاب الحديث، 1994، ص. 73.
[2]- أحمد مبارك، العرب و الدائرة الإفريقية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، د،س، ن ، ص. 65.

البترول إضافة إلى الثروة الحيوانية حيث يمتلك السودان أكثر من 130 مليون رأس من الماشية والإبل والظأن وأيضا ثروة سمكية متوفرة بكثرة في المياه العذبة والبحر الأحمر وتمثل الزراعة القطاع الأساسي في الإقتصاد السوداني حيث تساهم بنحو 34% من إجمال الناتج المحلي ويقوم السودان بتصدير القطن والصمغ العربي، حيث يحتل السودان المرتبة الأولى عالميا في إنتاجه إضافة إلى السكر، الحبوب الزيتية، بذرة القطن، الخضر، الفواكه، ويأتي قطاع الثروة الحيوانية في المرتبة الثانية في الإقتصاد السوداني بعد الزراعة [1].

أما عن الصناعة في السودان فإنها تتركز في الصناعات التحويلية التي تعتمد على المنتوجات الزراعية حيث تزداد كل من صناعة النسيج، السكر، الزيوت، والصناعات الغذائية ومن أهم المتعاملين التجاريين مع السودان لدينا : الصين , الهند , دول الخليج الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية.[2]

وغنى المجتمع السوداني لا يقتصر على التنوع الإثني فهو مجتمع يوفر سوقا إستهلاكية واسعة ووفرة اليد العاملة وأيضا قوة عسكرية خاصة في الحروب التقليدية كما انه مجتمع فتي ومثقف حيث أوضح التقرير ما بين 2006ـــ2007 أن نسبة الصغار في سن تبلغ 44 % ووضح برنامج الأمم المتحدة سنة 2007 أن نسبة المتعلمين في السودان حوالي 61.1% غير أن المشكل الذي يعاني منه السودان هو هروب الكفاءات والخبرات إلى الخارج وأيضا غلبة النعرة القبلية على النخبة الحاكمة.[3]

والمجتمع السوداني مجتمع زراعي حيث يزاول 80% من مجموع السكان مهنتي الفلاحة والرعي.[4]

ولقد اكد التقرير الدولي لمنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) التابعة للأمم المتحدة أن هناك 2.36 مليون سوداني ما يزالون بحاجة إلى المعونات الغذائية الطارئة فيما يصنف السواد

---

[1]-برنامج الامم المتحدةالانمائي،الموقع الاكتروني:http/www.rbas.unp.org تاريخ الدخول:11/10/ 2007 . ص. 1.

[2]- Icg good ,Oil and country.changing the logic of war in Sudan. international crisis group.2002 , p29.

[3]- أحمد رفعت و الاخرون، المرجع السابق ، ص.121 .

[4]- التيجاني الطيب، "تشريح الاقتصاد السوداني"، جريدة الأيام. العدد 9051، تاريخ الصدور .2008/03/06، ص.4.

الأعظم من الشعب السوداني على أنه تحت خط الفقر كما جاء ترتيب السودان من قبل البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة سنة 2006 في الرتبة 141 المجموع 177 دولة وإقليم.[1]

وإذا أردنا الحديث عن سطح الأرض الصومالية، فنجد أنه يشكل أشكالاً مختلفة ومتعددة تحكمت في تنوع المحاصيل الزراعية والنبات الطبيعي والتجمعات السكانية وتبلغ المساحة الصالحة للزراعة 14% فنجد الجنوب سهلاً متدرجاً والشمال تغطيه سلسلة جبال (جولس) التي تبلغ ارتفاعها حوالي خمسة آلاف قدم وتمتد هذه السلسلة موازية لخليج عدن وهي امتداد طبيعي للجزء الشرقي لمرتفعات إقليم هرر. وتتناثر امام الساحل الصومالي مجموعة من الجزر الصغيرة اشهرها مجموعة جزر ماجوني وجزر اميط.

وإن اختلاف التضاريس أدى إلى اختلاف وتباين في درجات الحرارة وتباين في طبيعة الأقاليم الصومالية من حيث تنوع المحاصيل الزراعية والنبات الطبيعي وتأثير ذلك على التجمعات الاستيطانية السكانية وتربية الحيوان – الإبل – الأغنام – الأبقار.

وتميز كل إقليم بسمة طبيعته التضاريسية ودرجات الحرارة وكمية الأمطار الساقطة وتوفر المياه السطحية والجوفية وتأثير ذلك في حركة السكان واستيطانهم.

والاقتصاد الصومالي بالأساس قائماً على الزراعة والثروة الحيوانية المتحكم بها طبيعياً وفرة المياه السطحية والجوفية وكميات الأمطار الساقطة دونما إغفال ان المساحة الصالحة للزراعة في الأرض الصومالية تقترب من 13% وتتركز في الأجزاء الجنوبية وتشتهر الصومال بزراعة الموز[2] التي شهدت ازدهاراً عبر الشركات الزراعية الإيطالية وقصب السكر والقطن والذرة والصمغ العربي واللبان.

أما الثروة الحيوانية فتتنوع من الجمال والأغنام والماعز ومناطق الرعي تتركز في الجزء الجنوبي من إقليم مودج وسلسلة جبال جولس وهاود ووديان شبيلي وجوبا والإقليم الجنوبي[3].

[1]- United nations development programme. link between development grouth.usa.january.2000.p12.

[2]- د.ك.م، " الصومال "، أطلس العالم الإسلامي، من الموقع الإلكتروني: http://www.islamonline.net/Arabic/Atlas/Somalia/index.shtml ، تاريخ الدخول: 13 مارس 2010.

[3]- الإدارة، "مساهمة الثروة الحيوانية في الاقتصاد" في غرفة التجارة والصناعة والزراعة الصومالية، من الموقع الإلكتروني: http://www.somalilandchamber.com/arabic/index.php?option=com_content&task=view&id=27 ، تاريخ الدخول: 17 أفريل 2010.

إن التوزيع الجغرافي للماشية في الصومال ترتبط بحياة تكافلية بالمراعي والماء فنجد:

- الأبقار في أقاليم شبيلي وجوبا .
- الجمال تتوزع في اغلب أقاليم الصومال .
- الأغنام والماعز تتركز في الأقاليم الشمالية .

ومع عدم إغفال إنَّ الاقتصاد الصومالي اقتصاداً زراعياً[1] إلا إنَّ الأراضي الصومالية غنية بالمعادن وخصوصاً اليورانيوم وخامات الحديد والألمنيوم والمنغنيز والنحاس والرصاص والزنك والكروم والنيكل وهناك عمليات مسح ودراسات تؤكد على وجود النفط والغاز.

أما الثروة السمكية في السواحل والمياه الإقليمية للصومال فهي غنية بها ولهذا قامت عدة شركات عالمية بالقيام بعمليات الصيد وإقامة مصانع التجميد والتعليب والتصدير وخاصة اسماك التونة التي وصلت الكميات المصدرة للخارج منها لما يقارب 10000 ألف طن سنوياً وخلاصة هذه العجالة للاقتصاد الصومالي بأنه يبشر باقتصاد واعد وأهمية مناجم اليورانيوم جعلته عرضة للحرب من مخططي الكارتلات العالمية عبر هجمات وغزوات وإشعال نار الحروب على ارض الصومال وبقراءة لمواطن الحروب والصراعات نجدها تمتد عبر هلالي آسيا وأفريقيا وتتركز في بلدان الثروات المعدنية / نفط – معادن وشواهد حرب أنكولا النفطية ونيجيريا والصراعات في آسيا الوسطى واحتلال العراق والحروب الأهلية لدليل على ذلك تكالباً على الثروات المعدنية من جمهورية النيجر ودارفور مروراً برواندا وبورندي دونما إغفال صراعات أمريكا اللاتينية عبر جمهوريات الموز.

لذلك فليس غريبا أن تحظى المنطقة عامة، والسودان والصومال بصفة خاصة، باهتمام القوى الدولية المختلفة، وليس غريبا أيضا أن تبرز رؤى وأفكار جديدة تتبناها دوائر وأوساط دولية مختلفة اتجاه دول المنطقة، والتي تتعامل مع مفهوم القرن الإفريقي بمفاهيم جديدة ومتعددة، أهمها توسيع هذا المفهوم ليشمل دول لا تنتسب تقليديا لمنطقة القرن الإفريقي[2].

---

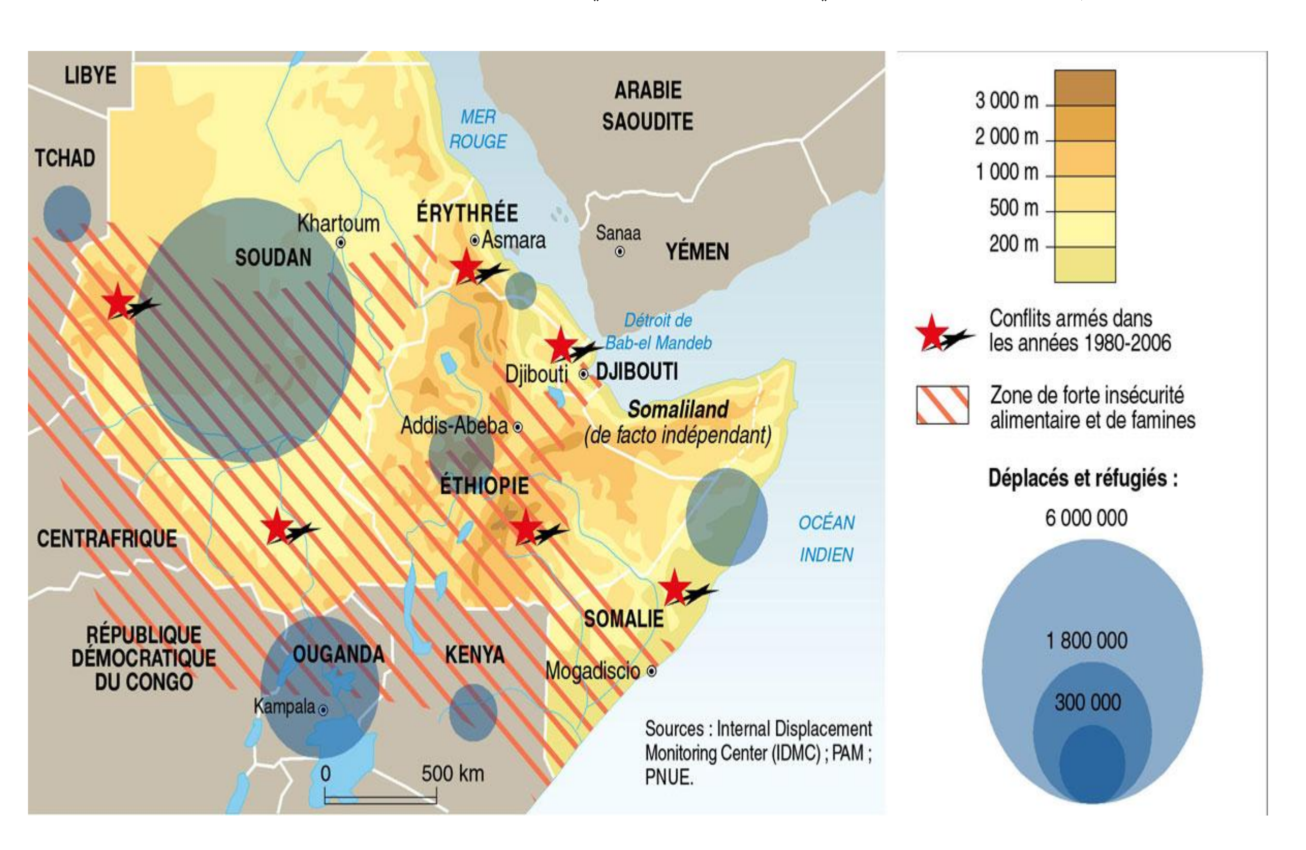
[1]- مركز أنباء الأمم المتحدة، "الأمم المتحدة تقول أن الاقتصاد الصومالي أفضل حالا من دول عديدة في إفريقيا"، الأمم المتحدة. من الموقع الإليكتروني http://www.un.org/arabic/news/fullstorynews.asp?newsID=8594 تاريخ الدخول 2010/3/10.

[2] عارف عبد القادر عبده، سياسة اليمن الخارجية تجاه قضايا القرن الإفريقي 1990-1999. القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2002، ص.106.

المبحث الثاني: الاختلافات الإثنية والرهانات السلطوية.

منطقة القرن الإفريقي مثلها مثل بقية مناطق القارة الإفرقية، يظهر فيها بوضوح التعدد الإثني، فحدود هذه الدول هي موروثة عن الاستعمار، وتم ذلك دون أية مراعاة لأوضاع الجماعات الإثنية، فتداخلت وتعددت الإثنيات بين الدول وداخل الدول، وعند الاستقلال فشلت معظم الدول الإفريقية في التعامل مع الظاهرة الإثنية، ومن تم تحويل الولاء الإثني لهذه الجماعات لصالح السلطة صاحبة السيادة، مما أدى إلى نمو النزاعات ذات الطابع الإثني والسلطوي في المنطقة ومن بينها السودان والصومال.

الخريطة رقم 2: النزاعات المسلحة في منطقة القرن الإفريقي.



فعن الدافع الإثني المسبّب للنزاعات في المنطقة يمكن ذكر **الحالة الإثيوبية** والتي تعبر لنا نموذجا للدولة متعددة الإثنيات، تحتوي بكل بساطة على أكثر من 70 جماعة إثنية من أصول وديانات ولغات مختلفة، فالجماعات الإثيوبية تختلف في حجمها وثقافتها ولغاتها ولهجاتها وانتشارها الجغرافي، حيث نجد على سبيل المثال: الارومو وهي أكبر الإثنيات في إثيوبيا

وتشكل حوالي 40 % من نسبة السكان، الأمهرا بنسبة 35 %، التجرين بنسبة 6%، السيداموا 6%، الشانكيلا 6%، الصوماليون 6%، العفر 4%، الكوراج بنسبة 2%. ونذكر أن القومية الحاكمة هي الإثنية التجرينية وهي أقلية، حيث سيطرت على السلطة بعد سقوط النظام العسكري في أوائل التسعينيات[1].

كما يمكن أن نذكر **الحالة الإريتيرية**، فكانت بحكم موقعها الجغرافي معبرا للأجناس مختلفة منها السامية والحامية والزنجية، نتج عن كل ذلك مجتمع متعدد القوميات، فحتى الجبهة الشعبية لتحرير إريتيريا ترى بأن المجتمع الإريتيري يتكون من تسع قوميات مختلفة ومتفاوتة فيمال بينها[2].

ومن جهتها، **فجيبوتي** تتكون من مجموعتين قبليتين هما الصوماليون وأغلبهم من قبائل العيسى والعفريون أو الدناكل، يشكل الصوماليون الأغلبية ويتوزعون على أربع قبائل هي العيسى والدارود والأباك والغاراسيون، أما العفريون فيتوزعون على قبيلتين هما الادوبامرة ولاسيامره[3]. وتوجد إلأى جانب هاتين الإثنيتين مجموعات أخرى مجموعات أخرى أهمها العرب المهاجرون من اليمن خاصة.

إذا أردنا الحديث عن الدافع السلطوي كمسبب للنزاعات في منطقة القرن الإفريقي يمكن ذكر **الحالة الكينية** كمثال، حيث أن نظام "الهارومبي" يعتبر المحرك الأساس للمجتمع الكيني حيث كان يسعى منذ البداية إلى بناء روابط متينة بين الدولة ورعاياها من جهة، وبينها وبين الهياكل القاعدية للمجتمع المدني الكيني من جهة أخرى، وكان شعار التنمية غداة الاستقلال هو نفسه شعار "الهارومبي" الذي يعني باللهجة المحلية "لنجر معا"، والذي تحول فيما بعد إلى الأيديولوجية التي يقوم عليها النظام الرأسمالي الكيني وتتمثل أساسا في تحقيق جميع العمليات التنموية عبر مساهمة كل المجتمعات الريفية المحلية في التكفل بالتمويل الذاتي لتلك العمليات

[1]- عبد العزيز راغب شاهين، "التنوع والصراع السياسي في بعض مجتمعات حوض النيل: دراسة في الإنثروبولوجيا السياسية"، في إبراهيم نصر الدين وآخرون، الصراعات والحروب الأهلية في إفريقيا . القاهرة: جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، 1999، ص ص.422،423.
[2]- إبراهيم نصر الدين، "إريتيريا ومسار الاستقلال"، في المستقبل العربي. ع.166، ديسمبر 1992، ص.ص.109-111.
[3]- صلاح الدين حافظ، صراع القوى في القرن الإفريقي. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1982، ص.122.

وقد ظهر هذا الإجراء في بعض المناطق الكينية في فترة ما بين الحربين وانتشر بعد ذلك في البلاد كلها، وكان من أهم المنخرطين فيه الفلاحين والنساء خاصة.[1]

كان نظام "الهارومبي" يلعب دورا سياسيا يتمثل في تنظيم الهيئة الانتخابية، إذ أن القواعد التي يستند إليها تقوم أساسا على المذهب التوزيعي الذي يفرض على القادة السياسيين دفع مبالغ مالية معتبرة حتى يتمكنوا من تأسيس قنوات للولاءا ت الأفقية والعمودية، والمحافظة على استمرار الأحلاف المحلية التي اعتاد عليها السياسيي ن منذ عهد الاستعمار البريطاني، الذي حصر الحياة السياسية في كل مقاطعة. وبما أن هذه القنوات لا تسمح بجمع أموال كبيرة، كان ينبغي تطوير قنوات عمودية تربط بين ما هو على المستوى المحلي بما هو على مستوى الدولة حيث تتوفر المصادر الأساسية لتراكم الثروة.[2]

و ساهم نظام "الهارومبي" أيضا في تضاعف هيمنة الدولة على جميع القطاعات والفئات الاجتماعية، ويضمن هذا النظام التحام طبقة سياسية ذات طابع تعاهدي قليلة النقد للمركز وحصر تنافسها السياسي على المستوى المحلي. زيادة على ذلك، فهو يقلص من حجم احتياجات الجماهير للدولة، حيث "تجد أن أكثر من 80% من جمعيات "الهارومبي" لا تحصل على أي دعم من الحكومة، ويقوم بصرف نظر المناقشات السياسية نحو مسائل تتعلق بالتنمية، ويرهن مهمة السياسيين بالنتائج التي يحققونها إذا ما أرادوا أن يعاد انتخابهم من جديد".[3]

إلا أن هذا النظام كان يحمل في طياته بذور الانحرافات السلطوية التي اعتمد عليها الرئيس "أراب موي Arap Moi" بعد توليه الرئاسة في سنة 1978 لتأسيس إطار عمل مكيف حسب رغباته في الوقت الذي كان فيه الوضع الاقتصادي يزداد سوءا يوم ا بعد يوم خاصة بعد المحاولة الانقلابية الفاشلة التي حدثت في سنة 1982، وانتشار الفساد في الأجهزة الإدارية. [4]

---

[1]-James Ngoba, « Centralisation Administrative et Clientélisme: le Développement sans participation au Kenya », Annuaire du Tiers-monde. vol.8, 1984, p.170.
[2]- ibid., p.169.
[3]- Charles Odhiambo-Mbai, « Public Service Accountability and Governance in Kenya », African Journal of Political Science. vol.8, n°1, June 2003, pp.129-130.
[4]- Tony Hawkins, « L'Economie du Kenya », Problèmes Economiques. n° 2139, septembre1989, pp.23-29.

على اعتبار أن الرئيس نفسه يعد من أغنى الأغنياء في إفريقيا فهو يمتلك قسما كبيرا من الصناعة النفطية الكينية وشركة "موبيل أويل".[1]

هناك بذرة أخرى زرعها الرئيس الأسبق "كنياتا" واستغلها الرئيس "أراب موي" بشكل كبير وهي تقوية النزعة الرئاسية للنظام السياسي الكيني، لكن أسلوب الحكم الذي اتبعه "أراب موي" بعد وصوله إلى السلطة ستؤثر بشكل تدريجي على روح العلاقات التي كانت تربط الدولة بالمجتمع وتكون سببا في انفلات السلطة من بين يديه لضعف الإثنية التي ينحدر منها.

وقد حاول إعادة ترتيب التوازنات الإثنية والإقليمية بترقية إثنية "الكالونجا kalenjin"*وإقصاء النخب الحاكمة من إثنية "الكيكويو Kikuyu"* مما ساهم في تفاقم أزمتي الهوية والاندماج حيث زادت من حدة الاستقطابات والولاءات الإثنية مع مرور السنين.[2]

و تم توجيه غضب وسخط الجماهير بسبب فشل التنمية وتفاقم الازمة الاقتصادية نحو زعماء شبكات الولاءات المحلية وخاصة السياسيين المتطرفين منهم والمتواجدين في صفوف النخب الديمقراطية الحاكمة، وقد نجحوا فعلا في التخلص من العديد منهم، الذين لما أدركوا فيما بعد أن حظوظهم ضئيلة في العودة إلى الحزب الحاكم فضلوا تأسيس أحزاب سياسية جديدة والانخراط في صفوف المعارضة، كان من أبرزهم أحد أقدم الوطنيين في الحياة السياسية الكينية هو "جيمس أودينغا James Odinga" الذي همشه "كينياتا" ثم سجنه بعد تأسيسه "الاتحاد الشعب الكيني" في عام 1966، وبعد إطلاق سراحه قام بتأسيس حركة جديدة تسمى "الحزب الوطني الديموقراطي"، وفيما بعد أسس "التجمع من أجل استعادة الديمقراطية Forum of Restoration of Democracy " الذي أعلن عن عدم نية حركته تسجيل نفسها حزبا سياسيا مع مطالبة السلطة بضرورة احترام حرية التجمع والتعبير، غير أن الرئيس "أراب موي" اعتبرها حزبا غير شرعي.[3]

[1]- Jeans Hawkins, « L'Economie du Kenya », Problèmes Economiques, n° 2139, Septembre1989, pp.23-29.

* تمثل نسبة 12% من مجموع السكان.

* تمثل نسبة 22% من مجموع السكان.

[2]- Roberts Buijtenhuijs, Le Mouvement Mau Mau: Une Révolte paysanne et anti-coloniale en Afrique noire. Edition: Mouton, 1971, pp.15-153.

[3]- Daniel-Constant Martin, « Le Multipartisme, pour quoi faire ?: Les limites du débats politique : Kenya, Ouganda, Tanzanie, Zimbabwe », Politique Africaine. n°43, Octobre1991, pp.26-27.

وهكذا تم اتهام 12 شخصا من القادة البارزين للحزب بالمساس بالنظام العام، ودفعت هذه القضية آلاف المناصرين إلى النزول إلى الشوارع في مظاهرات حاشدة في سنة 1990 وطرحت لأول مرة منذ سنة 1982 مسألة التعددية الحزبية بشكل علني، لكن النظام أراد وضع حد لهذه المناقشات مما أثار سلسلة من المظاهرات الشعبية في جويلية راح ضحيتها ما يقرب عن 30 شخصا، وسجنت شخصيتين بارزتين من الأدوار السياسية لجماعة "الكيكويو Kikuyu" بدون محاكمة، واتسع حجم المعارضة التي كانت محصورة على دائرة ضيقة من رجال الكنيسة وبعض القضاة والسياسيين القدامى ، إضافة إلى الحركة اليسارية الخفية المسماة "مواكينيا" Mwakenya* التي بدأت منذ 1982 في فضح عمليات الفساد والتعذيب[1].

ولم يعد النظام الاقتصادي المتبع قادرا على دعم قنوات الموالاة السابقة الذكر. زيادة على ذلك، فإن الهجمات الموجهة للنخب السياسية العليا سمحت بظهور أجيال جديدة من المنتخبين المحليين لا يتحكم المركز فيهم بصورة جيدة، حيث أقامت تلك الأجيال أنماط جديدة من العلاقات السياسية مع منتخبيهم تختلف بصورة جذرية عن الأسلوب التقليدي الذي كان يتبعه الحزب الحاكم، كما أن التحالفات الجديدة للعصب المحلية لم تنجح في اكتساب تأييد المواطنين على مستوى القاعدة، وعلى الرغم من المبالغ المالية الكبيرة الموزعة من قبل مرشحي الحزب سحب جل الأفراد من إثنية "الكيكويو Kikuyu" ثقتهم في الرئيس "أراب موي".[2]

انقطعت الخطوط الرفيعة التي كانت تربط بين النخب الحاكمة والمجتمع خلال انتخابات 1988 والتي مثلت النقطة القصوى التي وصلت إليها النزعة التسلطية للرئيس "أراب موي"، هذه الانتخابات التي زورت بطريقة نظامية تسببت في استيقاظ الطبقة الوسطى التي بدأت تنتقد علانية النظام القائم.

هذه الطبقة كانت من أكبر المستفيدين في فترة ازدهار الاقتصاد الكيني من سنة 1960 إلى سنة 1980 وكانت تضع نفسها فوق أي اعتبارات إثنية أو عرقية رغم تعدد أعراق أعضاءها وتنوع المقاطعات التي ينحدرون منها، فقد وقعت منذ البداية على اتفاق ضمني مع

* بمعنى " الكيني" باللهجة المحلية.

[1]- Joyce Robinson, « Kenya : les appétits s'aiguisent », Politique Africaine, n°25, Mars 1987, pp.116-117.

[2]- Philippe Gibbon, « introduction », in Philippe Gibbon (ed.), The New Local Level Politics in East Africa, Uppsala, The Scandinavian Institute of African Studies, 1994, p.17.

السلطة ينص على تخليها عن لعب أي دور سياسي ومساندة ودعم السلطات الحاكمة مقابل رفع فرص أفرادها في الحصول على الثروة، لكن مع نهاية الثمانينيا ت وازدياد حدة الأزمة الاقتصادية انهار ذلك الاتفاق.

لقد أدت مختلف الأزمات التي مست النظام السياسي الكيني وعلى رأسها أزمة التوزيع بانهيار نظام "الهارومبي" وتصاعد مد الحركات الشعبية والضغوطات الدولية إلى حدوث مجموعة من التحولات السياسية في بداية التسعينيات تمثلت في إقرار التعددية الحزبية.

لكن على خلاف ما كان يؤمله المواطنين، فشلت التجربة الديمقراطية في إعادة نسج روابط متينة بين طبقات وفئات وأفراد المجتمع الكيني، حيث كانت تلك التجربة مجرد عملية إعادة تجميل للنخب الحاكمة ووسيلة تمويهية للبقاء في السلطة. وحتى قادة المعارضة المنشقين عن النظام الحاكم والذين كانوا يدعون التمسك بالمبادئ الديمقراطية لم يستطع أغلبهم التخلص من نزعتهم التسلطية كما يوضح ذلك بجلاء طريقة تسييرهم لأحزابهم، حيث كان أولئك القادة يرون في التعددية الحزبية فرصة لا نظير لها في الحصول على مناصب في السلطة.[1]

وفي انتخابات 1992 لعبت مجموعة من العوامل الهيكلية والتنظيمية دورا بارزا في نجاح حزب KANU، حيث استغلت الحكومة الطابع الرئاسي للنظام وعرف الرئيس كيف يفرض نسقه الخاص على الحملة الانتخابية باستعماله لكل الأجهزة الإدارية بما في ذلك وزارة الداخلية بشكل يضمن فوزه، ولم تتمكن الهيئات المستقلة سواء الدولية منها أو المحلية المكلفة بمراقبة السير الحسن للانتخابات من أداء عملها.[2]

كما تمكن الحزب الحاكم بخبرته التنظيمية وانتشاره الواسع في أرجاء البلاد أن يتميز عن بقية الأحزاب السياسية والنجاح في تعبئة الجماهير وخاصة فئة الشباب منهم وتوزيع العطايا على الناخبين المترددين في ميولهم الحزبي، على خلاف بقية الأحزاب السياسية التي بدت على شكل أجهزة انتخابية تعمل لحساب مرشح وحيد يحمل عاتق تمويلها في قسم كبير، وعجزت عن تنظيم نفسها في هياكل ومؤسسات واضحة وشفافة.

[1]- François Grignon, Hervé Maupeu, Op.cit., p.7.
[2]- Daniel Bourmaud, « Les élections au Kenya : victoire ou répit ? », Politique Africaine. n°49, Mars 1993, pp.141-146.

المطلب الاول: المعضلة الاثنية في السودان

بلغ عدد السكان السودان في 2005 حوالي 36 مليون نسمة[1]، وحسب إحصائيات 2006 حوالي 41.236.378 نسمة، وبذلك هو يمثل سدس سكان الوطن العربي البالغ عددهم 240مليون نسمة.

ورغم كثرة عدد سكان السودان غير أنها لا تتناسب مع مساحته الشاسعة، ويمثل المجتمع السوداني فسيفاء غنية حيث ينتمون إلى 652 قبيلة وتسع عشر مجموعة إثنية[2] وخمس سلالات بشرية ويمثل العرق العربي 40% من مجموع السكان أما الجنوبيون من أصول إفريقية يمثلون 30% أما قبائل غرب إفريقيا فيمثلون 12%، النوباويون 12%، والبجاة 12%، النوبيون 3% والأجانب 3% وينحدر سكان الشمال من أصول حامية وسامية في حين ينتمي سكان الجنوب إلى ثلاث مجموعات سلالية كبرى تتمثل في النيلين الحامين والسودانيين وقد إرتبط التوزيع الجغرافي لهذه المجموعات على الحراك الإقتصادي المعتمد على تعدد وتعايش مجموعة أنماط من اقتصاديات الرعي والزراعة والصيد والتجارة بالإضافة الى الإرث التاريخي في العلاقة بالمكان إجتماعيا وثقافيا حيث يستقر بالشمال المجموعات المنتسبة إلى أصول عربية إضافة إلى بعض المجموعات غير العربية مثل البجاوالنوبيون أما في الجنوب فتستقر القبائل الإفريقية[3].

ويتكلم سكان السودان114 لغة ويمارسون طقوسا دينية متنوعة في إطار كل من الإسلام حيث يعتنق60%من سكان السودان الدين الإسلامي على المذهب السني في حين يعتنق 15% منهم الدين المسيحي أما 25% الباقين فيدينون بالأديان والمعتقدات المحلية وهذا التقسيم لا يخضع للعامل الجغرافي[4].

[1] -SOUDAN , Demographie, dans le site electronique : http://www.studentsoftheworld.info/informations_pays.php?Pays=SDN&Opt=population, Consulté le 23 avril 2010.

[2]- أحمد رفعت و الآخرون ، المرجع السابق ، ص 121.

[3]- نفس المرجع، ص 122.

[4]- أحمد وهبان، الصراعات العرقية و استقرار العالم المعاصر، دراسة في الاقليات والجماعات و الحركات العرقية. الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2000، ص ص165،164.

ورغم ما يطرحه هذا التنوع من إيجابيات حيث يعكس تنوع وغني النسيج المجتمعي في السودان غير أنه في نفس الوقت يفرز عدة مشاكل تهدد إستقرار السودان بسبب النزاعات التي تنشب بين المجموعات الإثنية من حين لأخر مثلما حدث في الجنوب بين المسلمين والمسيحيين فيما يعرف بحرب الجنوب، أو ما يحدث في دارفور وهو ما سنركز عليه في هذه الدراسة:

1 – **خلفيات النزاع في دارفور السودان:**

إن ظاهرة النزاعات الداخلية ظاهرة معروفة في كل دول العالم خاصة الدول النامية، وقد ازدادت وتيرتها بعد استقلال تلك الأخيرة كأحد مخلفات الإستعمار من جهة ونتيجة لسوء تسيير الدول حديثة الإستقلال من جهة ثانية غير أن الملفت للنظر هو تحول هذه النزاعات الداخلية إلي قضايا دولية بدعوى انتهاكها لحقوق الإنسان وتخطيها لقواعد القانون الدولي، وهذا فعلا ما حدث في دارفور.

أ – أهمية الإقليم:

– **دراسة طبيعية لإقليم دارفور**

يقع إقليم دارفور فلكيا بين دائرتي عرض 10 و15 درجه شمالا ضمن نطاق السافانا وبين خطي طول 22 و27 درجه شرقا وهو يمتد على مساحة تقدر ب 549الف كلم2 التي تمثل خمس مجمل مساحة السودان في حين تعادل مساحة فرنسا [1] ولدارفور حدود سياسية مع ثلاث دول إذ يحده من الشمال ليبيا ومن الجنوب الغربي إفريقيا الوسطى على طول يقدر بـــ 857.5 كلم، هذا فضلا عن متاخمته لبعض الأقاليم السودانية مثل بحر الغزال وكردفان من الشرق.ويبعد إقليم دارفور عن العاصمة الخرطوم بحوالي 1600كلم.

ويسود إقليم دارفور ثلاثة أقاليم مناخية، حيث يسود الجزء الشمالي مناخ السافانا الفقيرة والمناخ الجاف في حين يسود الجزء الجنوبي مناخ السافانا الغنية وقد أدى هذا التباين في المناخ

[1]- محمد جمال عرفة، سلطنة دارفور،حصان طراودة لتقسيم السودان.من الموقع الالكتروني: [http/wwwmeshket.net/new/contentsphp] ، تاريخ الدخول:2007/10/06، ص 1.

إلى تباين النشاط الاقتصادي لسكان المنطقة حيث يزاول معظم سكان الشمال حرفة الرعي في حين يزاول سكان الجنوب مهنة الزراعة هذا عن مناخ الإقليم، أما عن التضاريس فيغلب على السطح الدارفوري كثرة المرتفعات الجبلية أهمها جبل مرة حيث توجد أكثر الأراضي الدارفورية خصوبة.

وفقا لتقديرات دولية يساهم الإقليم في الدخل القومي السوداني بأكثر من 25% تتنوع بين الثروة الحيوانية والحبوب والمواد المعدنية والطاقوية [1]. فالأراضي الدارفورية غنية بالمعادن كالحديد والنحاس واليورانيوم الذي صار الحافز الأكبر للصراعات الدولية المعاصرة [2] إضافة إلي المواد الطاقوية التي يختزنها باطن الإقليم وبالخصوص البترول حيث أكدت البحوث الجيولوجية التي أجراها البروفسور كيليش على الجزء الشمالي الغربي من السودان في فترة التسعنيات على غنى هذه المنطقة بالبترول مرتفع الجودة، ويعد إقليم دارفور أكثر هذه المناطق غنى[3].

- **دراسة تاريخية لإقليم دارفور**

لقد قام في دارفور أو ديار الفور نسبة إلي القبيلة الرئيسية التي تعيش فيها مجتمع منظم منذ القرن الثاني عشر ميلادي [4] وقد أسس هذا المجتمع القبائل الوافدة من مراكش –تونس– مصر وقد نشرت هذه القبائل ثقافتها العربية الإسلامية.

ظلت سلطنه دارفور مستقلة عن السودان بحدوده التي شكلت عام 1921 علي يد محمد علي باشا والي مصر إبان الإمبراطورية العثمانية، التي ثار عليها محمد احمد المهدي عام 1881 ليبسط سيطرته على السودان عام 1885 بعد اغتيال الجنرال غوردون حاكم السودان [5].

واندثرت الدولة المهدية في السودان بعد انتصار القوات البريطانية بقيادة كتشنر في معركة أم درمان عام 1898 التي جاءت لهذا الهدف ،وللسيطرة علي منابع النيل وحرمان القوي الاستعمارية الأوروبية الأخرى من ذلك .

---

[1]- حمدي الحسين :أهالي دارفور واقتصاديات البقاع . من الموقع الالكتروني[http/www.islamon line.net:]، تاريخ الدخول: 2008/03/09،ص 1.
[2]- كمال الجزولي ،"الحقيقة في دارفور"، جريدة السفير . العدد67، تاريخ الصدور 2007/10/02، ص 4.
[3]- إجلال رافت و الاخرون ،السودان على مفترق الطرق بعد السلام. لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006 ، ص 165.
[4]- شوقي عطا الله مجمل ، تاريخ المسلمين في افريقيا ومشكلاتهم . القاهرة: دار الثقافة للنشر و التوزيع، 1996، ص 68.
[5]- محمد جمال عرفة ،مرجع سابق ، ص1.

وتمكنت بريطانيا بعد عام من ذلك التاريخ من إقناع مصر بتحمل تكاليف حكم السودان ووقعت معها إتفاقية الحكم الثنائي للسودان التي كانت لبريطانيا اليد العليا فيها [1] وعند إندلاع الحرب العالمية الأولى دخلت بريطانيا في حرب ضد الدولة العثمانية التي كانت تشاركها من الناحية النظرية حكم السودان ونادى السلطان العثماني وقتها بالجهاد ضد البريطانيين في فتوى صدرت في 11 فبراير 1914، فقامت بريطانيا بالقضاء على حكمه وضمت دارفور للسودان عام 1916.

وقد ظل هذا الإقليم مسلما، يدار على أساس الأعراف المحلية والتعاليم الإسلامية في إطار نظام الإدارة الأهلية التي تعتمد على توريث الحكم وحل المنازعات عن طريق الوساطة أو ما يسموه بالجودية وقد عرف هذا النظام بفاعليته في الحفاظ على الأمن والقضاء على النزاعات داخل الإقليم ولكن مع تولي النميري الحكم أطاح بهذا النظام وأستبدله بلجان الإتحاد الإشتراكي 1971[2].

- **دراسة بشرية لإقليم دارفور**

يعيش فوق إقليم دافور كتلة بشرية قدرت بستة ملايين نسمة وهو ما يعادل 23% من سكان السودان. وتعد دارفور موطنا لخليط معقد تظل القبيلة فيه عنصرا أساسيا من عناصر الهوية حيث توجد هناك 36 قبيلة أساسية يزداد عددها مع إزدياد البطون والفروع لتصل إلى 100 قبيلة على الأقل[3] وهذا الخليط يتكون من مجموعتين عرقتين أساسيتين إحداهما ذات أصول سامية عربية والأخرى ذات أصول حامية إفريقية، وهي تعرف محليا بإسم الزرقة ومن أهم القبائل التي ذكرت، نجد الفور التي جاءت تسمية الإقليم منها إضافه إلى: الهلبة، المساليت، المسيرية، المعاليا، الرزقيات، التعايشية، الكبابيش، الداجو، أولاد راشد، القمر، العريقيات، الميما الفلاتة، الميدوب، التلسا إضافة الي بعض القبائل الصغيرة[4] وتمتد جذور بعض هذه المجموعات السكانية إلى دول الجوار خاصة تشاد وجمهورية إفريقيا الوسطى .

---

[1]- محمد علي القوزي، دراسات في تاريخ العرب المعاصر. بيروت:دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1999، ص 298.
[2]- إجلال رافت وآخرون، مرجع سابق، ص 141.
[3]- محمد جمال عرفة، مرجع سابق، ص1.
[4]- الطيب عبد الرحيم فلاتي، الفلاتة في افريقيا ومساهمتهم الاسلامية والتنموية في السودان .الكويت: دار الكتاب الحديث، 1994، ص252.

وتقسيم دارفور تقليديا إلى ثلاث ديار رئيسية: دار الزغاوة في الشمال، دار الفور في الوسط، دار الرزيقات في الجنوب، كما أن للمجموعات الصغيرة ديارها.

وقد ظلت الفرقة الإثنية بين سكان دارفور غائبة حتى عهد الديمقراطية الثالثة في السودان إبان حكم الصادق المهدي 1986،1989 حيث أدت حركة الإستقطاب الحزبي التي جرت بين الحزبين الكبيرين حزب الأمة وحزب الإتحاد الديمقراطي إلى إنقسام القبائل في دارفور حيث إنطوت القبائل العربية تحت مظلة حزب الأمة في حين إنطوت القبائل الإفريقية تحت مظلة حزب الإتحاد الديمقراطي وبذلك ساهمت حركة الإستقطاب في تصعيد الصراعات القبلية في دارفور خاصة بعد قيام الدولة بتجنيد القبائل العربية دون الإفريقية في حربها ضد الجنوب مما أدى إلى نمو النزعة الإفريقية والتي زادت إشتعالا بعد النشاط الذي شهده التجمع العربي الذي تأسس في الستنيات من طرف القبائل العربية و أيضا نشاط الفيلق الإسلامي الذي إنشىء في الثمانينيات بقيادة ليبيا.

ب – جذور النزاع في دارفور

ظل إقليم دارفور تاريخيا منقسم من حيث النشاط الإقتصادي بين القبائل العربية التي تعيش في حالة تنقل تمارس الرعي في حين ظلت القبائل الإفريقية مستقرة تمارس الزراعة[1] وقد كانت هذه الأخيرة تسمح للقبائل العربية ومواشيها بدخول أراضيها لتبادل المنافع حيث تساهم الحيوانات في تخصيب الأراضي الزراعية في الفترة الممتدة من ديسمبر حتى أفريل أو ماي حيث يبدأ موسم الأمطار ليعود بعده الرعاة بمواشيهم إلى مناطق الرعي الطبيعية.

ولكن العامل الأول الذي أدى إلى نشوب النزاع بين الطرفين هو الجفاف والتصحر حيث تضطر القبائل الإفريقية إلى الدفاع عن أراضيها عندما يحاول الرعاة اللجوء إلى المناطق المخضرة هروبا من الجفاف والتصحر وقد ظلت هذه النزاعات تندلع في أوقات الجفاف والجذب الشديد منذ خمسينات القرن الماضي وهذا ما أشار إليه الباحث محمد سليمان [2] حيث أكد بأن النزاع في دارفور مرتبط ارتباطا عكسيا مع كمية الأمطار فعندما تكثر هذه الأخيرة تقل

---

[1]- مصطفى عثمان، ما يجري في دارفور. من الموقع الالكتروني [: http//www.sudatel.com] ،تاريخ الدخول: 2009/10/10، ص 2.

[2]- اجلال رافت و الاخرون،مرجع سابق ،ص137.

الصراعات، وعندما تقل الأمطار تكثر النزاعات .وهو أيضا ما أشار إليه تقرير البنك الدولي عن التنمية سنة 1999[1] ومؤتمر باريس للمياه والتنمية المستدامة عام 1998.

هذا كما أدت السياسة الإقتصادية التي تتبناها جعفر محمد النميرى بتشجيع من الصندوق الدولي التي تقوم على تصدير الإنتاج الزراعي، زيادة عن المجاعة التي شهدتها المنطقة في أيام القحط والجفاف وإنهيار العلاقة الحميمية بين المزارعين والرعاة حيث كان المزارعون يمنعون الرعاة من دخول مزارعهم متخذين عدة إجراءات منها قفل الآبار وحرق القصب المتبقي في نهاية موسم الحصاد والذي كانت تقتات عليه ماشية الرعاة إضافة إلى تراجع محصول القطن الذي يعتبر السلعة الرئيسية في صادرات السودان.

وبمر الزمن تطور النزاع حول الموارد والمراعي ومصادر المياه ،حيث شهدت الفترة ما بين 1980 و 1998 أكثر من عشرين نزاع قبلي . من بين هذه النزاعات لدينا :

- النزاع بين هلبة والرزيقات في عام 1982 في ولاية جنوب دارفور
- النزاع بين البرتي والزيادية ضد الكبابيش عام 1983 في ولاية شمال دارفور
- النزاع بين الفلاتة والقمر عام 1984 في ولاية جنوب دارفور
- النزاع بين الفور وبعض القبائل العربية عام 1987 في جميع ولاية دارفور
- النزاع بين الزغاوة والقمر عام 1988 شمال وغرب دارفور
- النزاع بين الزعاوة والمعاليا عام 1990
- النزاع بين الزغاوة والرزيقات عام 1990
- النزاع بين التعايشة والقمر عام 1990
- النزاع بين الزغاوة والموارين عام 1991
- النزاع بين الميما والزغاوة عام 1991
- النزاع بين الزغاوة والبرقد عام 1991
- النزاع بين الترجم والفور عام 1991

[1]- عدنان السيد حسن ، مرجع سابق، ص2 .

الخريطة رقم 03: مناطق التوتر في دارفور



ولكن هذه النزاعات كانت محدودة ويتم السيطرة عليها وتسويتها من خلال التفاوض المحلي، ثم بدأت تأخذ منعرجا أخر نتيجة تراكم بعض المسببات حيث في بدايتها لم تكن قائمة على أساس التقسيم العرقي فمن بين هذه النزاعات نجد نزاع الرزيقات وبني هلبة وكلاهما قبائل عربية وكذلك بين الرزيقات والمسيرية ، بل نجده في بعض المرات في صلب القبيلة الواحدة كالذي حدث بين زغاوه تشاد وزعاوة السودان سنة 1996.[1]

إلا أن هذا النزاع بدأ يأخذ منعرجا أخر نتيجة تراكم بعض المسببات حيث أدت الحرب الأهلية التشادية في السبعينيات والثمانينيات والتدخل الليبي في هذا الصراع إلى تحول دارفور لساحة خلفية لهذا النزاع بسب التداخل القبلي والجغرافي بينهم مما ساعد على إنتشار السلاح

[1]- إجلال رافت وآخرون، مرجع سابق ، ص 136.

في المنطقة وقد عجزت الحكومات المركزية المتعاقبة من حد هذه الظاهرة بسبب عزلة إقليم دارفور إذ لا يربطه منذ السبعينات وحتى اليوم طريق معبد ببقية أرجاء البلاد وبهذا إزدادت ظاهرة النهب المسلح التي تقول القبائل العربية بأنها كانت تستهدف أنعامها وبالتالي بدأت القبائل العربية تستفيد من التدريب العسكري ومن تدفق الأسلحة إلى الإقليم للدفاع عن مواشيها وفي الوقت ذاته إزدهرت عمليات تهريب السلع من وإلى الدول المجاورة ولقد تعاطفت الحكومة المركزية مع هذه الأحداث بالمراهنة على المعالجة العسكرية دون غيرها من الوسائل مستغلة وقف إطلاق النار في الجنوب وبروز بوادر إتفاق سلام شامل مع حركة التمرد في الجنوب.

كما كان للعديد من النقاط الواردة في إتفاقية السلام التي وقعت مع الحركة والتي أعطت العديد من الامتيازات لأهل الجنوب أثر بالغ لدى بعض القبائل في إقليم دارفور بأن يطالب هم كذلك بما حصل عليه أهالي الجنوب[1].

هذه الأسباب حولت النزاع من نزاع قبلي بين القبائل المرتحلة والقبائل المسقرة التي أثرت الظروف الطبيعية القاسية على طبيعة العلاقات بينهما إلى نزاع لإقليم مهمش لا يتمتع بأي إهتمام من قبل السلطات المركزية ومن هنا ظهرت حركة إستقطاب بين أهالي دارفور حيث آثر البعض منهم الإنضمام في كيانات سياسية مسلحة ضد الحكومة بينما إنحاز البعض الاخر إلى صف الحكومة بعد ما إستطاعت هذه الأخيرة إقناعهم بأن هنالك جهات خارجية تحرك حركات التمرد بهدف تقسيم السودان.

ولم تعد مطالب حركات التمرد تقتصر على المطالبة بتنمية الإقليم وإنما العمل. على إشراكه في إدارة السودان لذا قامت الحكومة بتدعيم الجهات الموالية لها بالسلاح في حملات تعبوية مثلما كانت تقوم به في الجنوب للتصدي لحركة التمرد والقوة التي كانت تدعمها .

ولم يحض النزاع في بدايته بإهتمام وسائل الإعلام وكذلك القوى الدولية لأنه تزامن مع غزو أمريكا للعراق ثم بدأ شيئا فشيئا يأخذ حيزا من الإهتمام وذلك من خلال قادة التمرد والمتعاطفين معهم الذين لجؤوا إلى العديد من العواصم الغربية مثل باريس برلين لندن واشنطن

[1]- نادية محمود مصطفى ، ملامح النزاع في دارفور، الأزمة والأفق المستقبلية . ط1، مصر: مركز البحوث و الدراسات السياسية، 2004، ص 24.

وقد تمكن هؤلاء القادة من خلال إقامة علاقات مع المنظمات الحقوقية والإنسانية من تكوين لوبيا إعلاميا قويا بدأ يحرك هذه القضية لدى وسائل الإعلام.

كما تم تشكيل العديد من اللجان والجمعيات من أهمها شبكة "أنقدوا دارفور"[1] التي يديرها شخصيات بارزة في كل من: فرنسا، ألمانيا، بريطانيا وأمريكا، ولها موقع نشط على الانترنت بثلاث لغات الألمانية الانجليزية والفرنسية وقد بدأت هذه الجمعيات واللجان في لفت انتباه الرأي العام الغربي للقضية من خلال تركيزها على النتائج الإنسانية الكارثية لهذا الصراع وهي مسألة التطهير العرقي للقبائل الإفريقية السوداء من قبل القبائل العربية بدعم من الحكومة مما أعطى لهذا الصراع بعدا دوليا حيث قال عبد الواحد محمد أحمد النور أحد زعماء حركة تحرير السودان للساسة الغربيين في إحدى إجتماعاته في باريس في 16يناير 2007 "إذا أردتم إنقاذ شعبي في دارفور فعليكم أن تضعوا حدا لتصفية العرقية اليوم وليس غدا وأضاف قائلا أترجى حلف الناتو والإتحاد الأوروبي التدخل مثلما فعلوا في كوسوفو وإذا لم يفعلوا فإن أهالي دارفور يخشى أن يندثروا"[2].

كما أوردت صحيفة لوفيڤارو الفرنسية في مقالها بتاريخ 29 يناير 2007 لمراسلها من مخيم الباهية للاجئين السودانين في تشاد أن لاجئي مخيم الباهية لا يتحدثون عن مأساة وإنما تصفية وتطهير عرقي فعندما عرضت عليهم مفوضية اللاجئين فكرة تحويل مقر المخيم في مكان أخر داخل الحدود التشادية بعيدا أكثر عن الحدود السودانية وأكثر سهولة لوصول المساعدات دولية، رفضوا كلهم لأن المنطقة فيها عرب[3].

هكذا تدرك كيف إستطاعت القوى الغربية والمنظمات الإنسانية ووسائل الإعلام أن تمرر فكرة التطهير العرقي داخل المخيمات في حين بقت الأصوات الغربية المتخصصة في الشأن السوداني والأكثر معرفة بما يجري في السودان ودارفور مهملة لا يسمع لها صوت إذ نجد مثلا مارك لوفارن متخصص في الشأن السوداني للمركز الفرنسي للبحوث CNRS في حوار أجرته معه مجلة Afrik في 16 يوليو 2004 يقول أن كلمة عرب لها معنى ثقافي وليس

[1]- http://www.savedarfur.org/

[2]- الدين قرة داغي،"قضية دارفور في السودان"، البصائر. تاريخ الدخول: 2007/04/23، ص 4.

[3]- A F P, « Darfour : le Soudan accuse le Tchad », Le Figaro, 29 janv 2009, dans le site : http://www.lefigaro.fr/flash-actu/2009/01/29/01011-20090129FILWWW00553-darfour-le-soudan-accuse-le-tchad.php, consulté le 17 avril 2010.

لها أي علاقة بالعرق والميليشيا التي توصف بأنها عربية لأنها قبائل قد عربت أما القبائل التي نقول عنها إفريقية مثل الزغاوة والمساليت فإنها هي الأخرى كذلك تعتبر عربية بالمعنى الثقافي لو أن البعض منهم ما يزال يستعمل بعض اللهجات الإفريقية فكلهم إذا يتكلمون العربية وكلهم مسلمون.

المشكلة إذا هي طريقة العيش بين الرحل والرعاة المستقرين والمزارعين فالقبائل المستقلة يمكن أنها كانت مستقرة في الماضي وكذلك القبائل المستقرة قد كانت مرتحلة في الماضي فمثلا قبيلتي الزغاوة والمساليت كانوا من الرحل في حين يعتبر اليوم من كبار التجار في السودان .

2 – أسباب النزاع في دارفور

عند تحليل أي نزاع لابد من دراسة أسبابه الداخلية التي ساهمت فعلا في إشعاله لأن العوامل الخارجية لا تخلق النزاع وإنما تساهم في تعقيده. ولقد عجزت المدارس التي اهتمت بمسألة النزاع في إيجاد نظرية شاملة حيث تناولته كل واحد منها من إقتراب واحد .

وإذا كان النزاع في دارفور يظهر على أنه ذو أسباب إثنية غير أنه في الحقيقة شأنه شأن أي نزاع في العالم الثالث متعلق بتدني أو إنعدام التنمية البشرية في كافة المستويات الإجتماعية والإقتصادية والسياسية ويبرز هذا الوضع في غياب البنية التحتية والمشاريع الإستثمارية الكبرى وإهمال التنمية الزارعية والحيوانية والبشرية[1].

فرغم الخصوصيات المتعددة التي يتمتع بها إقليم دارفور إبتداءا من الخصوصية التاريخية فقد كان على مر الزمن إقليما مستقلا إضافة إلى الخصوصية الإستراتيجية إذ يمثل قوة بفضل مساحته الشاسعة والتي تماثل مساحة فرنسا إضافة إلى موقعه الطرفي الذي أهله لأن يكون متاخم لثلاث دول وأيضا خصوصية تركيبته الإجتماعية المتنوعة غير أن هذه الخصوصية

---

[1]- خميس حزام والي، اشكالية الشرعية في الانظمة السياسية العربية مع اشارة الى التجربة الجزائر . ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 2003، ص81.

لم تجد صداها عند الحكومات المتداولة على السودان منذ الاستقلال إذ همش هذا الإقليم في كافة المجالات.

فمن الناحية السياسية حرم أبناء دارفور من المشاركة في السلطة وظلت النخبة المتعلمة في دارفور بعيدة عن كرسي الرئاسة بسبب السيطرة التامة للحكومة المركزية وحتى تعديلات التي طرأت على قوانين الحكم المحلي قانون إدارة المديريات العام 1960 قانون الحكم الشعبي المحلي لعام 1971، قانون الحكم الإقليمي لعام 1980، قانون الحكم الشعبي المحلي 1981 لم تمس بهذه السلطة وبذلك ظلت النخبة في دارفور إما مهملة تماما في مشاركتها إدارة الحكم أو رديفة[1].

هذا عن الجانب السياسي أما على المستوى الاقتصادي فلقد أدت التجربة التي خاضتها السودان في مجال قسمة عائدات الثروة والتي كانت الحصة الأكبر فيها للحكومة المركزية إلى تفاوت التنمية بين الأقاليم إذ تركز العمل التنموي في المثلث والعاصمة وأرض الجزيرة في المقابل لم تحدث أي عملية تنموية في دارفور [2]فإلى جانب موجات التصحر والجفاف التي شهدتها المنطقة، همش من طرف الحكومة ولقد أشار الكتاب الذي تناول قضية الاستعمار أي الكتاب الأسود هذه النقطة حيث رأى أن الحكومات التي توالت على السودان سواء العسكرية أو الديمقراطية فشلت في تنمية إقليم دارفور وقد أورد الكتاب الأسود والعديد من الإحصائيات ذلك وهذه بعض الأمثلة الخاصة بتوزيع السلطة والثروة كدليل على ذلك:

- متوسط نسب توزيع السلطة على الأقاليم السودانية الخمس منذ الاستقلال إلى غاية 1999: الإقليم الشمالي 64,9 % الإقليم الشرقي 1,8%، الإقليم الغربى 10,2%، الإقليم الأوسط 8,2%، الإقليم الجنوبي 14%

- مؤشر توزيع الثروة على أقاليم السودان الخمسة سنة 1999 يبدو في تشكيل اللجنة القومية المنوط بها إعداد مقترحات حول قسمة الموارد القومية بين الحكومة المركزية والولايات: أعضاء لجنة الإقليم الشمالي 76 %، أعضاء اللجنة من الإقليم الشرقي 4%،

[1]- إجلال رافت و آخرون،مرجع سابق ، ص232

[2]- برنامج الأمم المتحدة للإنماء و مكتب العمل الدولي، نحو القضاء على الفقر في السودان:تحليل لقصور القدرة البشرية وأساس الإستراتيجية. الخرطوم: 1999،ص9.

أعضاء اللجنة من الإقليم الغربي 4 %، أعضاء اللجنة من الإقليم الأوسط 4 %، أعضاء اللجنة من الإقليم الجنوبي 12%.

وتشير هذه الإحصائيات إلى الحقائق التالية :

- إن الإقليم الشمالي وهو يشكل 5,3% من سكان السودان يحصل على نسبة 64,9 %من المشاركة في السلطة في المتوسط وتتوزع النسب الباقية على الأقاليم الأخرى رغم أن جميعها يفوق الشمال بعدد سكانه

- أما المشاركة في الثروة فلم توجد إحصائيات دقيقة في هذا الشأن غير أن طبيعة تشكيل اللجنة القومية تشير إلى أن التميز الجهوي لممثلي الشمال .

بمراجعة نسب توزيع السلطة في كل حكومة من الحكومات الوطنية يتضح أن حكومة الصادق المهدي أي الديمقراطية الثالثة هي الوحيدة التي إقتربت نوعا ما من العدل في توزيع السلطة بين الأقاليم خاصة الإقليم الغربي حيث تركزت قواعد حزب الأمة في تلك المنطقة وإن لم تراع نسبة توزيع السكان فأعطت للشمال 47,4% والشرق 2,6% والغرب 22,4% والوسط 14,7% وأعلى نسبة حصلت عليها هذه الأقاليم منذ الإستقلال إلى يومنا هذا غير أن نسبة الجنوب هي أقل نسبة حصل عليها مقارنة بالحكومات الأخرى[1].

كانت الحكومات الوطنية الأولى من 1954 إلى 1964 أسوؤها من حيث العدل المنشود في توزيع السلطة على الأقاليم فقد حصل الشمال على 5, 79 % من السلطة، أنخفض نصيب الغرب إلى صفر % في حكومة الفريق عبود رغم أن نسبة سكانه تمثل 31,7% من مجموع سكان السودان كما أنه يلعب دور كبير في الدخل القومي من خلال أبار البترول التي يحتويها إضافة إلى الثروة الحيوانية والمحاصيل الزراعية التي يوفرها [2]

وقد عبر محمد هشام عوض عن العملية التنموية في السودان بقوله: تعاقب على السودان في مدى أربع عقود من الإستقلال ثلاثة أنظمة مدنية وثلاثة أنظمة عسكرية وتحت كلا النوعين من الحكومة جنت المجموعات المفضلة غالبية المنافع وكان المستفيدون في الأغلب

[1]- نادية محمود مصطفى، مرجع سابق، ص ص 26-27.
[2]- المكان نفسه.

قرب مركز القوة في الخرطوم وتشكل المفضلون أساسا من كبار المسئولين الإداريين في الحضر ورجال الأعمال بالرغم أن الأشخاص المحظوظين كانوا يميلون إلى التغيير مع كل نظام حكم وقد كانت النتيجة إعادة توزيع السلطة [1].

هذا كما قامت الحكومة السودانية بتقليص المشروعات في المنطقة خاصة منها مشاريع المياه والزراعة التي وضعتها منا أجل القضاء على التصحر والجفاف الذي ساد المنطقة لعدة أعوام وتوقيف هذه المشاريع يعني تفاقم البطالة وكثرة العاطلين عن العمل وهذا ما أدى ببعضهم إلى التحول إلى السرقة والنهب المسلح والذي أنتشر بكثرة في المناطق الصحراوية شمال دارفور أو الإنخراط في التنظيمات العسكرية مثل قوات الدفاع الشعبي.

أما أبناء القادرين من أهالي دارفور وخاصة أبناء التجار العرب والزغاوة فقد إلتحقوا بالجماعات سواء في الخرطوم أو خارج السودان مما ساهم في إفراز شريحة من المتعلمين الأثرياء بدأت تطالب بحقوقها السياسية والاجتماعية سواء على المستوى المحلي في الإقليم أو على مستوى المركز في الخرطوم وهذه الشريحة هي الشخصيات القيادية التي تتزعم حركات التمرد.

التهميش الذى تعرض له الإقليم من قبل السلطات المركزية لم يقتصر على المجال السياسي والاقتصادي بل شمل حتى الإجتماعي [2] إذ ظل أبناء درافور يشتكون من خلو المنطقة وإفتقارها من الخدمات الصحية والتعليمية التي أدت إلى إرتفاع نسبة الأمية وتفشي الأمراض الخطيرة والمعدية بين الأهالي في دارفور.

ومن أهم الأمراض التي استطاعت أن تتفشى داخل المجتمع الدارفوري نجد الإلتهاب التنفسي الحاد الذي يعتبر أكثر الأمراض إنتشارا ومن جهة أخرى نجد أن سوء التغذية هو أولى الأسباب لحدوث الوفيات، إضافة إلى الأمراض المعدية الأخرى مثل الإسهالات، الحصبة، التهاب السحايا، البرقان، الملاريا وإنتشار الايدز وغيره من الأمراض وهذا ما صرح به صندوق إعانة المرضى في السودان في 15 ديسيمبر 2007[3].

[1]- سلامة كلية، "أي تنمية تلغي التبعية في الوطن العربي"، مجلة الوحدة. العدد 45، 2007/09/11، ص 65.
[2]- عبد الله محمد قسم السيد، مرجع سابق، ص87.
[3]- Consulté le site internet : http://www.aldohaent.com/vb/index.php

هذا زيادة عن إنتشار البطالة في المنطقة ومشاكل الاجانب بسبب كثرة الهجرات غير شرعية الوافدة من الدول المجاورة خاصة في فترات التوتر بالدول الاقليمية التي أصبحت العامل الأول في وفد الأسلحة للمنطقة خاصة مع عجز الدول عن حماية كامل شريطها الحدودي، هذا كما تشير بعض الوثائق والتقارير إلى جانب الكتابات التاريخية والسياسية بأن للحكومة يد في إذكاء النظرة العنصرية بين العرب والأفارقة إذ كانت تعتمد على العنصر العربي في إنجاز بعض المهام ضد العنصر الإفريقي وتشير هذه المراجع إلى حالتين بالتحديد:حالة حزب الأمة في الديمقراطية الثالثة وحالة حكومة الإنقاذ، رغم اختلاف التجربتين في درجة العنف والتدمير.

فمن المعروف إن لحزب الأمة شعبية كبيرة في الغرب، ففي إنتخابات 1986[1] حصل الصادق المهدي على 3\4 من أصوات إقليم دارفور وكردفان وتشير الوثائق إلى أن الصادق المهدي أثناء رئاسته للوزارة من 1986 إلى غاية سنه 1989 قام بتسليح أفراد من القبائل العربية الكبرى في الغرب وخاصة المسيرية في جنوب كردفان والرزيقيات في جنوب دارفور وأطلق عليها إسم المرحلين وقد دخل هؤلاء في إشتباكات مع الميليشيات الجنوبية التي تدعم الحركة الشعبية لتحرير السودان.

ويبدو أن هؤلاء المرحلين قد ارتكبوا ضد قبائل الدنكا والنوير في بحر الغزال أعمال عنف يعاقب عليها القانون الدولي وتدينها منظمات حقوق الإنسان مثل القتل والنهب وخطف الأطفال غير أن الحكومة لم تتدخل لوقف هذه الأعمال مما ساهم في تعميق الفجوة بين القبائل العربية والإفريقية وفي تدهور الوضع الأمني في المنطقة.[2]

ومن ناحية أخرى تشير بعض المراجع إلى وجود علاقة مابين حكومة الديمقراطية والتنظيم المسمى (التجمع العربي) فقد أرسل التجمع خطابا إلى رئيس الوزراء يشرح فيه طلباته على النحو التالي: إن القبائل المنحدرة من أصول عربية قد ظلمت في تولي المناصب الإقليمية رغم أنهم يشكلون 70% من سكان دارفور وأنهم عصب الحياة الاقتصادية فيه وأصحاب الفضل في تشكيل الشخصية العربية لشمال دارفور بل لكل سكان السودان ونقل الحضارة العربية إليه ومن ثم فهم يطالبون بخمسين في المائة على الأقل من المناصب الدستورية بحكومة الاقليم

[1] - B B C، "السودان: مفوضية الانتخابات ترفض دعوات المعارضة بالتأجيل"، من الموقع الإلكتروني: http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2010/04/100403_sudan_elx_commission_sj_tc2.shtml، تاريخ الدخول: 14 أفريل 2010.

[2] نادية محمود مصطفى، مرجع سابق،ص 27.

وبالحكومة المركزية وقد أرسلت صورا من هذا الخطاب إلى مجلس رأس الدولة وقيادات الأحزاب الشمالية.

وقد سارع الحزب الاتحادي الديمقراطي والجبهة الإسلامية القومية في إدانة رسالة التجمع وأصدر الحزب الاتحادي الديمقراطي من جانبه بيانا يستنكر فيه هذا التفكير العنصري ويلمح إلى حزب الأمة قائلا: الممارسات والموازنات المختلة لبعض الأحزاب السياسية قد أدت إلى تعميق جذور الفتنة ونشر البغضاء بين أهل السودان وفي إقليم دارفور على وجه الخصوص كما أصدرت الجبهة الإسلامية القومية بيانا استنكرت فيه الإستناد إلى عنصر الدم في تقسيم المجتمع .

هذا كما قام حزب الأمة [1] إبان حكومته الأخيرة بإرسال ميلشيات من حزبه للتدريب في ليبيا في إطار تنظيم إسلامي سمي بالفيلق الإسلامي وشاركت فيه بعض دول الساحل الإفريقي وهدفه هو تحويل منطقة الساحل الصحراوي إلى منطقة عربية إسلامية، هذا فضلا عن الأسلحة التي كانت تعطى للقبائل العربية والتي كانت تأتي من ليبيا مما أدى إلى إنزعاج القوى السياسية السودانية منهم الحزب الشيوعي، الذي غالبية أعضاءه من الحزب الاتحادي التابع لمحمد عثمان المير غني حيث لم يحبذوا فكرة التركيز على النبرة الدينية في دولة متعددة الثقافات[2].

أما عن دور حكومة الإنقاذ في تشجيع المنحى العنصري في دارفور يظهر عندما قدمت حركتي العدل و المساواة و حركة تحرير السودان مطالبها للحكومة السودانية حيث رفضت هذه الأخيرة واعتبرت الحركتين عصابات سلب ونهب وإن علاجهما يكون أمنيا وقد أشارت التقارير الإقليمية والدولية كما أكدت بعض المصادر السودانية على إعتماد الحكومة السودانية في حربها ضد الحركتين على المليشيات العربية الجنجويد حيث قامت بتسليح 20 ألف من أفراد الجنجويد تم تسليمهم ملابس مطابقة لملابس الجنود النظاميين في القوات المسلحة.

– جمع السلاح من أيدي المزارعين المستقرين و أغلبهم من الأفارقة و الإمتناع عن ذلك بالنسبة للبدو و الرحل و أغلبهم من العرب و تبرر الحكومة هذا التصرف تارة بأن القبائل

---

[1]- للتفاصيل حول نشأة حزب الأمة، إرجع إلى: http://www.umma.org/02.htm.
[2]- المكان نفسه.

العربية من حقها الدفاع عن نفسها و تارة بأن القبائل العربية في تنقل مستمر مما يصعب السيطرة عليها .

- السماح للجنجويد بالبقاء في أراضي المدنيين الأفارقة بعد فرارهم هربا من الهجمات .

- مشاركة قبائل الجنجويد الحكومة في هجومها على الحركتين المسلحتين الإفريقيتين.

3 - أطراف النزاع في دارفور

- حركات التمرد[1]:

لم تنشأ حركات التمرد في دارفور من العدم فقد سبقها إلى ذلك حركات سياسية أهمها جبهة نهضة دارفور تحت قيادة كل من دريج وعلي الحاج محمد ثم التحالف الفدرالي الديمقراطي والذي أسسه كذلك أحمد دريج سنة 1994 ثم الحركة العسكرية التي أسسها داووديحي بولاد وقد كانت هذه الحركات البذرة التي استمدت منها حركات التمرد وجودها.

ورغم مرور خمس سنوات على إندلاع النزاع مازال يصعب ضبط حركات التمرد ضبطا دقيقا خاصة مع الانقسامات الداخلية التي شهدتها والتي ترجع إلى عدة عوامل أهمها:

هشاشة التجربة الميدانية والسياسية لهذه الحركات فلقد ولدت أغلبها مع بداية الصراع وبذلك هي حديثة التكوين .

السياسية التي إتبعتها الحكومة ضد هذه الجماعة التي تعتمد أساسا على التشتيت والتفرقة باتباع أسلوب ترضية طرف على حساب طرف أخر وهو نفس الأسلوب الذي إتبعته مع حركات التمرد في الجنوب مما جعلها تبرع في هذه الطريقة .

ومن بين أهم حركات التمرد البارزة في دارفور نجد :

---

[1]- دارفور معلومات أساسية، من الموقع الكتروني: http://www.ifhamdarfur.net/node/2 ،تاريخ الدخول : 2010/4/25 .

– جبهة تحرير السودان[1]

حركة سياسية عسكرية يتمثل جناحها العسكري في جيش تحرير السودان ظهرت هذه الحركة إلى الوجود سنة 2003 تحت زعامة كل من المحامي عبد الواحد نور من قبائل الفور كرئيس والمقاتل مني أركاوي مناوي من قبائل الزغاوة كأمين عام لها تنطوي تحت هذه الحركة القبائل التالية: الزغاوة، الفور، المساليت وبعض القبائل الصغيرة وتتميز هذه الحركة بفعالية نشاطها العسكري مقارنة بالمجال السياسي فليس لها برنامج واضح.

وقد ظهرت هذه الحركة في بادئ الأمر تحت إسم "جبهة تحرير دارفور" ثم عدلت عن هذا الإسم في بيانها الثاني لتظهر تحت إسم جبهة تحرير السودان دون أن تعلل أسباب ذلك مع أنه يظهر أنها أرادت أن تبعد الشبهات عنها وعن رغبتها الإنفصالية .

وتكونت هذه الحركة أساسا من ضباط سابقين في الجيش السوداني الذين إشتكوا من التهميش الذي تعرض له إقليمهم وأفراد إقليمهم الذين ظلوا مستبعدين من المشاركة في السلطة وفي العائدات الثروية لهذا طالبوا بإرساء قواعد التنمية السياسية والإجتماعية ووقف أعمال الجنجويد لكن تجاهل الحكومة السودانية لهذه المطالب أدى إلى تغير كبير في إتجاه الحركة إذ تحولت من مناوشات مسلحة إلى حركة عسكرية واسعة هدفها إما تحقيق الكنفدرالية أو الإنفصال و هذا ما أعلن عنه الفرع المتواجد بكندا في أفريل 2003 [2] و قد إنشقت هذه الحركة إلى ثلاث اتجاهات[3]

الاتجاه الأول: بقيادة عبد الواحد نور

الاتجاه الثاني: بقيادة مني منياوي. و قد انشق هذا الاتجاه عن الحركة الأم في نوفمبر 2005 بعد هجوم haskanita وهو يتكون أساسا من قبائل الزغاوة .

---

[1]- Gérard prenier, "Darfour, la chronique d’un génocide ambiguë". le monde diplomatique. 03/2007, p7.

[2]- إبراهيم علي إبراهيم، جدل الهامش و المركز في الصراع على السلطة في السودان. من الموقع الالكتروني [http//www.sudani.net]، تاريخ الدخول: 2003/12/12، ص1.

[3]- الشرق الأوسط ، سؤال و جواب أزمة دارفور السودانية . من الموقع الالكتروني :[http//bbc arabic-com] تاريخ الدخول: 2008/12/15،ص1.

الاتجاه الثالث: الإختيار بقيادة عبد الرحمن موسى و هو يتكون أساسا من القبائل الصغيرة السوداء، الداجو، وقد دعت هذه الحركة إلى ضرورة إرساء السلام خاصة أنها المتضرر الأول من هذا النزاع فلم تستفد من أي مساعدات إنسانية. [2]

ولقد أصبحت حركة تحرير السودان في عمل تنسيقي مع بعض الفصائل العسكرية مثل الحركة الشعبية لتحرير السودان.

- حركة العدل و المساواة[1]:

تأسست هذه الحركة في نفس السنة التي تأسست فيها حركة تحرير السودان رغم أن الأولى سبقتها في الفترة وتتكون هذه الحركة من جناحين: عسكري بقيادة تيجاني سالم و سياسي بقيادة خليل إبراهيم الذي ينتمي إلى قبيلة الزغاوة وكان عضوا بارزا في حزب المؤتمر الوطني الحاكم كما شغل منصب وزير للصحة بولاية دارفور. و تنضوي تحت رايتها كل من قبائل: الزغاوة، الفور، المسا ليت وعلى عكس حركة تحرير السودان تتميز حركة العدل و المساواة بتفوق نشاطها السياسي عن النشاط العسكري و قد صدر بيانها الأول في لندن في مارس 2003 باللغة الانجليزية .

و قد نددت الحركة بعملية التهميش الذي تعرض لها الإقليم من قبل الحكومة حتى أن بعض المصادر الإعلامية أشارت بأن رئيس الحركة خليل إبراهيم كان أحد المشاركين في إعداد الكتاب الأسود الذي أعطى حصرا دقيقا كل المناصب القيادية في السودان منذ إستقلاله و عكس ذلك هيمنة إقليم الوسط و الشمال على السلطة لذلك دعت هذه الحركة إلى تكوين دولة سودانية فيدرالية مكونة من سبع أقاليم: الشمال، الجنوب، الشرق ، دارفور، كرد فان ، الوسط، الخرطوم وتكون الرئاسة على أساس التناوب بين الأقاليم وتحدد مدة الرئاسة بأربع سنوات قابلة للتجديد كما طالبت بفصل الدين عن الدولة و إقامة توازن في السلطة التشريعية عن طريق إقامة مجلس شيوخ و مجلس نواب .

و قد عرفت هذه الحركة هي الأخرى العديد من الانقسامات ومن خلال البيان الذي أصدره كل من القادة عبد الله بحيث وصلاح ابو زيد الشهير بصلاح كيمياء وضابط

[1]- دارفور معلومات أساسية، من الموقع الكتروني: http://www.ifhamdarfur.net/node/2، تاريخ الدخول: 2010/4/25.

الاستخبارات آدم موسى إدريس، وأكدوا بأن السبب الكامن وراء الانشقاق هو تحويل قيادة حزب مسألة دارفور إلى مصالح شخصية وتراخيهم في البحث الجدي عن حل سلمي وعدم التزامهم باتفاق ابوجا لوقف إطلاق النار [1].

ولقد أثبت كل من حركة تحرير السودان وحركة العدل والمساواة نفسها على أرض المعركة في مدة قياسية إن هي قورنت مع حركة الجنوب غير أنه يؤخذ عليهما عدم التنسيق الذي من شأنه إختصار الوقت ومضاعفة القوة .غير أن عملية التنسيق هاته لازالت تعترضها عدة صعوبات منها :

إختلاف فكر كلا الحركتان فبينما تؤمن حركة تحرير السودان بالنهج العلماني وتطالب بتكوين دوله فدرالية أو كنفدرالية قائمة على أساس فصل الدين عن الدولة فإن حركة العدل والمساواة تؤمن بالنهج الاسلامي وتدعو إلى تكوين سودان موحد كما أن حركة العدل والمساواة أكثر نضجا من نظيرتها خاصة في المجال السياسي إذ لها لجنة تنفيذية ومجلس داخلي وأخر خارجي كما لها رؤية تفصيلية لتداول السلطة بين الأقاليم .

إختلاف نطاق نشاطهما إذ تسعى حركة تحرير السودان إلى تغير الأوضاع في الغرب فقط في حين تعمل حركة العدل والمساواة على مستوى قومي لإرساء دولة إسلامية في كامل السودان.

هذا كما ظهرت على ساحة النزاع في دارفور تنظيمات جديدة غير أنها أقل نشاطا من الحركتين السابقتين ومن هذه التنظيمات :

حزب التحالف الفدرالي الديمقراطي :

يمتد نشاط هذا الحزب إلى ما قبل إندلاع النزاع في دارفور وهو يتكون أساسا من قبائل الفور والزغاوة ويتزعمه أحمد إبراهيم دريج الذي ينتمي إلى قبيلة الفور وقد كان لاعبا بارزا في السياسة السودانية منذ منتصف الستنيات وقد أصبح يدير هذا الحزب بمساعدة شريف حرير الذي ينتمي إلى قبيلة الزغاوة وقد أصدر هذا الأخير عدة بيانات ينسب فيها العديد من الأعمال العسكرية إلى حزبه كما شارك في المفاوضات التي جرت بنجامينا و كان له دور بارز من

[1]- نادية محمود مصطفى، مرجع سابق، ص 115.

خلال تنقلاته في كل من نيروبي وأسمرة ونجامينا كما كان له دور هام في ربط حركة التجمع المعارض بالحركة الشعبية التي يقودها جون قرنق وقد أشارت بعض المصادر الإعلامية إلى وجود علاقات مع إسرائيل عبر الوساطة الإريترية.

وتجدر الإشارة أن مطالب هذا الحزب ظلت جهوية تحمل مطالب إقليم دارفور

مجموعة 19:

تتكون هذه الجماعة من 19 قائد عسكري سابق في الجيش السوداني ورجالهم

قوى المعركة الشعبية:

تكونت هذه الحركة في نوفمبر 2006 وهي أول تكوين عربي محض تكون من قبائل الرزايقة وتنشط جنوب دارفور بين كتوم والنيالة

وقد حاولت حركات التمرد أن تتوحد في إطار جامع [1] فجاءت تجربة التحالف الثوري لغرب السودان التي ظهرت في يناير 2006 في طرابلس وضمت كل من جناح مني أركو وحركة العدل والمساواة لكن توقيع مني أركو على إتفاقية أبوجا للسلام مع إمتناع الحركة الأخرى عن ذلك أدى إلى انهيار التحالف كما ظهرت محاولة إتحاد أخرى بعد إتفاق أبوجا إذ دعت الأطراف الممتنعة إلى تكوين جبهة الإصلاح غير أن هذه الجبهة لم تكون بعد فمازالت المفاوضات بين الأطراف قائمة.

الجنجويد:

ليس هناك تفسير واحد لهذه الكلمة والبعض يربطها بحامد ججنويت الذي ينتمي إلى القبائل العربية مارس الحرابة مع عصاباته ضد قرى المزارعين الأفارقة في ثمانينات القرن الماضي وهناك غموض كبير حول هوية هذه المجموعة حيث جاء تعريفها في الكتاب الأسود أنهم عملاء مأجورين وإن الحكومة السودانية قامت بإستئجارهم للتصدي للمتمردين وهو أيضا ما أشار إليه الدكتور صالح الشاعري في كتابه (تسوية النزاعات الدولية سلميا) حيث أشار بأن

[1]- الدين قرة داغي، مرجع سابق، ص 5.

الدولة هي التي قامت بتعبئة هذه الميليشيات [1] في حين أن هناك من عرف الجنجويد بأنه تحالف موسع يشمل كل القبائل العربية في الشمال يضم 27 قبيلة وظهر سنه 1987 تحت إسم التجمع العربي هدفه الحد من نفوذ القبائل العربية في الشمال ولقد أشارت المجلة السياسية بأن الجنجويد هم أفراد من أصل عربي لا ينتمون إلى أي قبيلة أو تنظيم سياسي يعتمدون على السرقة والنهب وهو أيضا ما أشار إليه الرئيس عمر البشير حيث عرفهم بأنهم لصوص وعصابات وهو الرأي الأرجح[2].

والغموض الذي شاب تنظيم الجنجوبد لم يقتصر على هويته بل أيضا تاريخ ظهوره حيث أن هناك من أرجعه إلى موجات التصحر التي ضربت المنطقة إذ دفعت الحاجة ببعض العناصر إلى قطع الطرق على الشاحنات ومراكب المسافرين وبذلك تحولوا إلى ميلشيات منفلتة من سيطرة القبائل وسيطرة الحكومة في حين أن هناك رأي ثاني أرجعها إلى ظهور الحرب في الجنوب التي دامت أكثر من 20 سنة حيث عمل جون قرنق على تسليح قبيلة الفور لمحاصرة الحكومة من الغرب وكرد فعل من الحكومة قامت بتسليح القبائل الرحل للتصدي لحركات التمرد تلك . هذا كما يربط البعض الآخر ظهور الجنجويد بالحرب التشادية حيث قام كلا الخصمان الرئيس إدريس دبي وحسين جبري بتسليح القبائل العربية من الحدود الشرقية التشادية مما أدى إلى بروز ميليشيات الجنجويد[3].

ويتكون الجنجويد من قسمين: قسم الإبالة وسميت بهذا الإسم لأنها تمتهن تربية الإبل وهي القسم الأصغر، تتركز في شمال دارفور وهذا القسم هو الذي إجتاح مدينة كتم في أوت 2003، أما القسم الثاني: البقارة وسميوا بهذا الاسم لأنهم يمتهنون تربية البقر وهم القسم الأكبر من الجنجويد ويتركزون في جنوب دارفور .

وإن كان أغلب فرد الجنجويد من القبائل العربية غير أن هذا لا يعني أن القبائل العربية هي من تدعمها حتى إن بعض زعماء القبائل منعوا أفراد قبيلتهم من إقامة علاقات مع الجنجويد حتى لا تتأثر علاقاتهم الحميمة مع القبائل الإفريقية المزارعة وتمنعهم من الرعي في مناطقها .

---

[1] - صالح يحي الشاعري، تسوية النزاعات الدولية سلميا. ط1، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2006، ص 302.
[2] - رضا شنوف، "الجنجويد قطاع طرق"، جريدة الخبر. العدد5045، تاريخ الصدور: 2006/06/21، ص 9.
[3] - الدين قرة داغي ،مرجع سابق، ص 6.

ميلشيات عسكرية جديدة مجهولة الهوية:

في أكتوبر 2004 دخلت ميلشيات جديدة ساحة القتال في دارفور ولم يعرف حتى الأن إنتماء ها الحقيقي حيث صرحت حركة تحرير السودان بأنها عناصر تشادية إستجرتها السودان في إطار حملتها الدعائية بإنشقاق الحركة في حين أعلنت الحكومة بأن الميلشيات منشقة عن الحركة . وقد قامت هذه الميلشيات بمهاجمة حركة تحرير السودان جنوب مدينة الطينة ثم غابت نهائيا عن الساحة القتالية مما يدل على محدودية دورها[1] .

الحكومة لقد قامت هذه الأخيرة بحملة عسكرية كبيرة منذ إندلاع النزاع جعلها في موقف قوة غير أن الحملة الدعائية والاعلامية التي حظي بها النزاع خاصة بعد النتائج الإنسانية الكارثية قلب الاوراق حيث أصبحت الورقة الرابحة في يد المتمردين عن الحركة. وقد قامت هذه الميلشيات بمهاجمة حركة تحرير السودان جنوب مدينة الطينة ثم غابت نهائيا عن الساحة القتالية مما يدل علي محدودية دورها .

الحكومة :

لقد قامت هذه الأخيرة بحملة عسكرية كبيرة منذ إندلاع النزاع جعلها في موقف قوة غير أن الحملة الدعائية والإعلامية التي حظي بها النزاع خاصة بعد النتائج الإنسانية الكارثية قلب الأوراق حيث أصبحت الورقة الرابحة في يد المتمردين.

إذن بدأ النزاع في دارفور على شكل نزاع بسيط يمكن إحتواءه غير أن لا مبالاة الحكومة وإهمالها لمطالب شعبها وإفتقادها للشرعية ضخم شكل النزاع لينفجر ليس على المستوي الداخلي فقط بل على المستوي الدولي ككل .

[1]- إجلال رأفت و الاخرون، مرجع سابق، ص157.

4 - ديناميكية النزاع في دارفور

لقد مر النزاع في دارفور قبل أن يصبح محور إهتما م المجتمع الدولي وشغله الشاغل خاصة في المحافل الدولية بعدة مراحل حيث بدأ من مجرد مناوشات مسلحة من طرف بعض حركات التمرد ثم تطور إلى مواجهات مسلحة بين هذه الحركات وبين الحكومة ثم تحولت إلى مسألة دولية خاصة بعد تدخل أطراف دولية في النزاع محاولة منهم لإنهاءه.

وقد تميزت كل مرحلة بسلوكات معينة سواء من طرف حركات التمرد أومن طرف الحكومة وذلك سعيا منها لتبرير أعمالها وكسب تأييد الأطراف الأخرى وفي نفس الوقت إحباط معنويات الخصم ولجرد أهم هذه السلوكيات خصص هذا المبحث والذي قسم من خلاله مراحل النزاع إلى ثلاث مراحل متباينة من حيث سلوك الأطراف ومن حيث الإنجازات.

أ –الملامح الأولية والحملة الدعائية

لقد أدت السياسة المركزية في السودان والتي همشت إقليم دارفور إلى قيام صحوة سياسية في المنطقة في بداية الستينات وقد قاد هذه الصحوة كل من التجمع العربي وجبهة نهضة دارفور[1].

* التجمع العربي : تجمع عربي مشكل من 27 قبيلة عربية من غرب السودان ومن أهمها قبيلة الرزيقات وبني هلبة والهبانة والتعايشة وإن كان هذا التجمع قد ظهر في بداية الثمانينيات فإن بداياته الأولى ترجع إلى سنة 1965حسب بعض البيانات ،وقد حدد هذا التجمع أهدافه وإستراتيجيته في منشورات بإسم قريش واحد وقريش إثنين ويمكن تلخيص أهدافه فيما يلي :

الهدف المرحلي: الإستيلاء على حكم ولايات الغرب الستة في درافور وكردفان .

الهدف النهائي :الإستلاء على الحكم في السودان في سنة 2020

أما إستراتيجة العمل لتمكين القريشين من هذه الأهداف فتتلخص فيما يلي:

على مستوى السياسة الداخلية:

[1]- نادية محمود مصطفى، مرجع سابق،ص 29.

-مهادنة السلطة القائمة والإستيلاء على مراكز القرار

-إبراز الدور القومي العربي في التصدي لقبائل الزرقة في الغرب بإعتبار التجمع العربي خط الدفاع الأول ضد المتمردين من القبائل الافريقية.

-توسيع فجوة الثقة بين المركز وأبناء القبائل غير العربية بدفع القيادات من أبناء الزرقة إلى مزيد من التطرف وشل حركة المرافق و الخدمات في مناطق الزرقة بحيث يشعرون بعجز الحكومة عن توفير أبسط مقومات الحياة.

-تشديد الخناق على أبناء جبال النوبة و قبائل الزرقة في دارفور بهدف تفريغها وإفساح المجال للعرب لإمتلاكها .

-التحكم في أي قرار بشأن هذه المناطق

-بقاء القيادات البارزة من القريشين في المؤتمر الوطني الحاكم

-ضرورة ترقية الأداء المالي لقريش على المستوى الخارجية

-تقوية وتنسيق التشاور مع القريشين في دول الجوار

-تطوير التفاهم الإستراتيجي مع الجماهيرية الليبية

-توثيق الروابط مع الأشقاء في دول الخليج

* جبهة نهضة دارفور: تشكلت في أكتوبر 1964 تحت قيادة كل من إبراهيم دريج وعلي الحاج وقد طالبت هذه الجبهة بالتنمية السياسية والاقتصادية عن طريق المشاركة في السلطة وفي العائدات الثروية [1] وقد كان منهجها في المعارضة سياسيا خالصا غير أنها فشلت في تحقيق مساعيها بسبب تشتت الجهود إذ إنضم أحمد إبراهيم إدريج إلى حزب الأمة. جناح الصادق المهدي – بعد نجاحه في الانتخابات التشريعية التي ترشح لها مستقلا في حين إنضم علي الحاج محمد إلى الجبهة الإسلامية بزعامة حسن الترابي . وقد أدى هذا التشتت إلى توقف نشاط جبهة نهضة دارفور إلى غاية 1994 حيث أسس أحمد دريج تنظيما سليما و قوميا أسماه

[1]- تنظيم نهضة دارفور،"وثيقة التحالف الفيدرالي الديموقراطي" ، 1994/01.

التحالف الفدرالي الديمقراطي دعا فيه إلى إيقاف الحرب الأهلية السودانية وإقامة نظام فدرالي أو كنفدرالي قائم على مبدأ عدم التميز غير أن هذه الحركة فشلت أيضا في أهدافها مما أدى إلى اللجوء للعمل المسلح سنه 1990 إذ تمرد المهندس داود يحي بولاد وهو من أبناء الفور و ذلك لعدم إسناد دور بارز له عندما إنتقلت الحركة الإسلامية إلى سدة الحكم رغم أنه كان قياديا بارزا مما عبر عن وجود تميز عنصري لذلك إستقل عدد من أبناء دارفور من عضوية الجبهة الإسلامية وقد إعتمد بولاد في حركته على الجيش الجنوبي بقياده غارانغ الذي وفر له ولأبناء الفور و الزغاوة التدريب العسكري كما تم تبني أطروحات غارانغ من قبل أفراد الحركة غير أن الحركة التي قادها بولاد باءت بالفشل بسبب إفتقاره للسند العسكري من الداخل واعتماده على جيش الجنوب إضافة إلى قوة حكومة الانقاد انذاك التي رفعت شعارها لنصرة الإسلام . وقد تم إلقاء القبض على بولاد وقدم للمحكمة في دارفور أين تم إعدامه.

ولقد أدى القضاء على تمرد بولاد في مهده إلى زوال الحركة التي تزعمها قبل أن تعود إلى الوجود مرة أخرى تحت إسم حركة تحرير السودان بينما أسس العرب من أبناء دارفور حركة العدل والمساواة.

وفي سنه 2000 بدأت الارهاصات الأولى للنزاع في شكل صدامات قبلية وذلك بعد حادثة إغتيال أحد القيادات القبلية العربية في المنطقة بأطراف جبل مرة وقام أهل هذا الزعيم بإحراق تلك القرية الأمر الذي دفع ببعض الأفراد اللجوء إلى جبل مرة للتدرب على السلاح وفي نفس الوقت وقعت مشكلة أخرى في الشمال بين الرعاة العرب من قبيلة أولاد زيد والمزارعين من قبيلة الزغاوة ورغم إصلاح الأمور بين القبيلتين غير أن افرادا من قبيلة الزغاوة لجئوا إلى جبل مرة للتدرب على السلاح وهناك التقوا بالمجموعة الأولى وكونوا فريقا من 40 مقاتلا.

وهكذا بدأت النواة الأولى لحركة التمرد التي تزامنت مع حركة التمشيط التي كانت تقوم بها الحكومة أنذاك ضد ظاهرة النهب المسلح وبذلك أزكت ظاهرة الحساسية القبلية وظاهرة النهب، وهذه الحركة التي ظلت تتدرب على حمل السلاح وتم التحول من استهداف منطقة قولو بجبل مرة إلى مناطق جديدة حيث تم الإعتداء على روكنرو ثم نيرتتي .

وبدعوى الدفاع عن النفس التي رفعتها ميليشيات الفور والمساليت سنة 2001 وميليشيات الزغاوة التي كانت ساخطة على الحكومة بسبب عجزها على إجبار القبائل العربية بدفع الدية

للزغاوة بعد مقتل عشرات الأشخاص منهم في صراعهم مع أولاد زيد تكون جيش تحرير السودان .

هكذا بدأ النزاع بتكوين المجموعات المسلحة بحجة الدفاع الشرعي ولكن هذه المجموعات سرعان ماتحولت إلى تكوينات سياسية تستهدف رموز ومؤسسات الدولة وظهرت أول المنشورات التي تحمل جبهة تحرير دارفور في أغسطس 2002 ثم تحول الإسم بعد شهر من ذلك إلى جيش تحرير السودان[1] .

وكان ينظر فى بداية الأمر إلى هذه الواقعة على أنها مشكلة أمنية يمكن حلها بالوسائل المحلية حيث تم دعوة أفراد قبيلة الزغاوة والفور من جبل مرة وعادوا إلى قراهم غير أنهم عادوا من جديد فى ديسيمبر 2002 إلى الجبل وإلى نشاطهم المتمرد حيث قاموا بعمليات إختطاف وإعتداء على رموز الدولة كما قاموا بحجز وأسر عدد من القيادات السياسية والتشريعية المحلية لولاية شمال دارفور التى كانت قد صعدت إلى الجبل للتفاوض معهم .

وهكذا بدأت ظاهرة التهديد الأمني في الإستفحال مما دفع برئيس الجمهورية إلى إصدار قرار فى 11 ماي2002 يحث على بسط الأمن وهيبة الدولة على إقليم دارفور وقد ترأس هذه الحملة فريق إبراهيم سليمان والي شمال دارفور فقد تتضمنت هذه الحملة 14محاولة لإيجاد حل سلمي غير أن هجمات المتمردين إستمرت على كل من كرنوى، امبرو،الطينة، كتم ومليط وقد حقق المتمردون جملة من الإنتصارات مما زاد من طموحهم السياسي خاصة بعد التأييد الذي حظي به من قبل بعض القوى السياسية الداخلية والخارجية حيث إتهمت الحكومة كل من حزب المؤتمر الشعبي الاسلامي والحركة الشعبية لتحرير السودان بأنهم على صلة وثيقة بحركات التمرد وأنهما تقومان بتزويدها بالإمدادات.

وفي محاولة أخرى لتهدئة الأوضاع في دارفور إنعقد المؤتمر التشاوري حول المسألة الأمنية في دارفور بالفاشر في 24 فيفري2003 وشارك في هذا اللقاء أكثر من 500 شخصا بارزا سواء في إقليم دارفور أو الحكومة الإتحادية.

[1]- نادية محمود مصطفى، مرجع سابق،ص 96.

وقد رفض الملتقى إدانة قبيلة أو قبائل معينة كما رفض تفسير الأزمة على أساس عرقي وألقى المسؤولية في هذه الأفعال على الجماعات المسلحة .هذا كما تقرر تشكيل عدة لجان مكونة من زعماء قبائل الفور والزغاوة والعرب وكافة القبائل في مناطق التوتر لإجراء حوار مع المسلحين الذين أنشئوا ستة مراكز لتدريب ميليشياتهم البالغ عدد أفرادها آنذاك 300 شخص كما إستولوا على محافظة جبل مرة و عينوا محافظا جديدا لها ورفعوا علما خاصا بهم فيها .

وقد فشلت تلك الوساطة بسبب مطالب حركات التمرد التي طالبت بتخصيص 80 %من عائدات البترول السوداني لدارفور و قد رأت اللجان بأن هذه المطالب تعجيزية ،هذا و قد واصلت حركات التمرد إعتداءاتها حيث قتلت 56 جنديا حكوميا و هاجمت كل من كرنوي و مدينة الطينة ووقعت إشتباكات بين العرب و المساليت في الجنينية لهذا أعلنت ولاية شمال دارفور فرض حظر التجول ليلا و إعلان منطقة التشاد الحدودية بعد التنسيق مع الرئيس إدريس دبي منطقة عمليات عسكرية.

و في 25 أفريل 2003 شن المتمردون هجوما على مدينة الفاشر وكان هذا الهجوم بمثابة الإعلان عن بدأ النزاع بين حركات التمرد و الحكومة المركزية بسبب الخسائر الفادحة التي ألحقتها بالجيش السوداني إذ تميز بطابع المباغتة و الجرأة فدمرت ستة طائرات على أرض المطار و موقعا للدفاع الجوي و كذلك مخازن الأسلحة و الذخائر و مستودعات الوقود كما قتل 71 فرد من الجيش السوداني و أسر 32 شخص إضافة إلى قائد القوات الجوية بالمنطقة الغربية برتبة لواء.

وقد رفع هذا الهجوم من الروح المعنوية للمتمردين وإنعكس ذلك في عملياتهم اللاحقة في الهجوم على مدينة مليط الحدودية في 12 ماي 2003 ومدينة كتم في 29 ماي ثم مدينة الطينة في 12يوليو 2003 . و مواقع أخرى و تكبيد القوات الحكومية خسائر بشرية هائلة متمثلة في مئات القتلى و الأسرى.

هذا كما أكسبت الضجة الإعلامية حركة التمرد ثقلا سياسيا ورفعت معنوياته و ساعدت على حشد المزيد من المقاتلين خاصة بعد عملية السيطرة على مدينة الفاشر لعدة ساعات مما أظهر عجز الحكومة و عدم قدرتها على مواجهة التمرد عسكريا. و كرد فعل من

الحكومة المركزية لمواجهة الموقف ووقف تلك الضجة الإعلامية صرحت بأن ما يحدث في دارفور هو مجرد قضية سلب و نهب من طرف المتمردين[1].

ج- تعامل السلطة مع النزاع :

الإجراءات القسرية :

لقد تم التعامل مع النزاع في بادئ الأمر على المستوى الأمني فقط إذ قامت الحكومة بتسليح بعض القبائل المستعربة للتصدي لهذا النزاع[2] و تحركت أمنيا ضد حزب المؤتمر الشعبي الذي يتزعمه حسن الترابي بعدما إتهمته الحكومة بالتعاون مع القوات الإريترية لإسقاط نظام الحكم القائم و قد قامت الحكومة المركزية بإعتقال 80 عضو بارزا في الحزب كما قامت بإعتقال الترابي و سجنه في سجن كوبر و قد رأت الحكومة أن المواجهة الأمنية لحزب الترابي هي جزء من الحرب الدائرة في دارفور حيث أكدت على وجود تنسيق سياسي وعسكري بين حزب المؤتمر الشعبي و حركة العدل و المساواة التي تنشط في دارفور وقد غلب على السياسة السودانية في مواجهة الموقف الضعف و الإرتباك إذ عادت و طلبت من الحزب الحوار غير أن طلب الحكومة هذا أدى إلى إنقسام الحزب و إنقسام الرؤى ففي حين رأى البعض ضرورة تعليق الحوار بثلاث شروط:

- الإفراج عن حسن الترابي
- رفع العقوبات عن الحزب
- إجراء الحوار علنا

طالب جناح غازي صلاح الدين المستشار السابق لرئيس جمهورية لشؤون السلام ولعضو القيادي في الحزب الحاكم – إعتماد إستراتيجية واضحة قائمة على أساس تعادل السلطة لأن في نظرة النزاع لم يعد يقتصر على دارفور بل عم كل البلاد.

---

[1]- إجلال رأفت و الآخرون ، مرجع سابق ،ص159.
[2]- أحمد إبراهيم محمود و الآخرون، حال الأمة العربية 2006-2007 أزمات الداخل و تحديات الخارج . بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ،2007،ص 167.

كما قام الفريق البشير إصدار قرار أعضاء كل من والي شمال دارفور و والي غرب دارفور من منصبيها كما أعفى القيادات العسكرية و الأمنية في الولايتين و أشهد الوالي الجديد لشمال دارفور عثمان يوسف كبر عمله بالإعلان عنه عفو عام لمن يلقي السلاح من المتمردين غير أن هذا النداء لم يلق أية إستجابة. كما فشلت المبادرة السلمية التي قام بها كل من وزير التعليم الإتحادي أحمد بباكر نهار و والي نهر النيل أحمد عبد الله مسار . و بدأت حكومة الخرطوم في حملة عسكرية واسعة النطاق أعلنت أن هدفها الأساسي هو سحق متمردي دارفور و تدمير معسكراتهم على طول الحدود التشادية و قد أشارت المصادر الحكومية بأن الهجمات نفذت بمستوى عالي و أنها تركزت فقط على العناصر المتمردة دون إلحاق الأذى بالأبرياء غير أن بعض المصادر أشارت إلى إتساع نطاق العمليات إلى الأبرياء حيث تم قتل عدد كبير من الأبرياء و حرق عدد كبير من القرى مما أدى إلى تدهور الوضع الأمني في الإقليم حيث إضطر الآلاف من السكان للنزوح إلى الولايات الأخرى أو اللجوء إلى الحدود التشادية و تمكنت الحكومة السودانية من إستعادة مدينة الطينة ومنطقتي أم برو وكرنوي وهم من أكبر معاقل التمرد.

وقد أدى الإستخدام الواسع لطائرات الإنتينوف والمروحيات في القصف إلى تضييق الخناق على المتمردين وإلحاق أضرار فادحة بالمنطقة التي كانت تحت سيطرتهم.

لقد قامت الحكومة السودانية بإعلان النفير العام وطلب التطوع في قوات الدفاع الشعبي والشرطة الشعبية وقد وصل عددها 80ألف شخص ناهيك عن ميليشيات الجنجويد التي شاركت في القتال بفعالية ويعلل المراقبون لجوء الحكومة السودانية إلى الدفاع الشعبي بأن معظم القوات الحكومية تنتمي إلى إقليم دارفور حيث تصل نسبتهم الى 60% كما أنها كانت عاجزة عن سحب قواتها من شرق السودان بسبب تردي الأوضاع هناك وقد تواصل الجهد العسكري الحكومي لما يقارب شهرين حتى أعلن الرئيس البشير في 9 فيفري 2004 أن القوات الحكومية قد سحقت حركات التمرد في ولايات دارفور الثلاثة وسيطرت على كل مسارح العمليات وبسطت نفوذها على القرى والمعسكرات التي كانت خاضعة للتمرد[1] .

[1]- نادية محمود مصطفى ، مرجع سابق ، ص107.

ورغم الخسائر الفادحة التي لحقت بحركات التمرد لكنها لم تتوقف عن العمليات العسكرية ردا على تصريحات الرئيس وتأكيداتها بالسيطرة على الأوضاع حيث أعلن مني أركوي مناوي في 21فيفري 2004 أن قوات حركة تحرير السودان إشتبكت مع القوات الحكومية في منطقة (خزان جديد)على بعد 100 كلم من عاصمة نيالا جنوب دارفور كما صرح بأن الحركة ألحقت أذى كبير بالقوات الحكومية بعد مقتل 300شخص وأسر3 آخرين والإستيلاء على دبابتين و 13 سيارة عسكرية محملة بالأسلحة وهذه الأرقام أكدتها أيضا عناصر محايدة وتلى هذه العملية هجمات أخرى في مدينة (الطويشة) التي ينتمي إليها والي شمال دارفور عثمان يوسف كبر حيث تم الإعتداء على منزل أسرة الوالي وأسرة الصادق ضواليبت ناظر عموم قبائل شرق دارفور بالإضافة إلى تدمير المباني الحكومية ومراكز الشرطة والإستيلاء على بعض السيارات وتبع ذلك هجمات أخرى في منطقة (الطويلة)جنوب غرب الفاشر وتحركات حركات التمرد لم تقتصر على المجال العسكري والإعلامي حيث سارعت حركة تحرير السودان إلى الإنضمام إلى التجمع الوطني المعارض الذي أعلن عن قبوله لعضوية الحركة في إجتماعه بأسمرة في فيفري2003 مما أربك حسابات الحكومة وجعلها تتطلع لحل النزاع سياسيا.

مبادرات التسوية لحل النزاع:

لقد أدى تدهور الوضع المستمر في إقليم دارفور بالحكومة المركزية إلى فتح باب المفاوضات مع الأحزاب الكبرى كبديل لإستتباب الأمن حيث دعت حزب الأمة القومي للتحاور لكن هذا الأخير رفض وصرح قائده الصادق المهدي قائلا"على الرغم من أن الصراع في دارفور له أبعاد تاريخية وإجتماعية وفجوة تنموية وخدمية وصراع بين المستقرين والرعاة المتنقلون على الموارد بالإضافة إلى المشاكل القبلية ومشاكل من دول الجوار مما ساعد على توافر السلاح لدى المتمردين إلا أنه وبالرغم من دور تلك العوامل الذاتية في تفجير الصراع في دارفور إلا أن النظام ساهم كذلك إضافة أربع مشاكل أخرى وهي:

ــ مسألة الإثنية المسيسة .

ــ معادة الحكومة وحمل السلاح

ــ حجم المأساة الإنسانية

ــ التدويل

وقد دعا عبد الرسول النور القيادي في حزب الأمة إلى وساطة العقيد الليبي معمر القذافي لتأثيره وعلاقته بأطراف النزاع[1] . وبعد فشل المفاوضات مع هذا الحزب إلتقت الحكومة مع حزب التجمع والوطني والديمقراطي في القاهرة ولم يتوصل إلى أي شئ يذكر ثم حدث لقاء ثاني في نيروبي الذي أدى إلى تجمع مجلس الأمن في نيروبي وكانت المرة الأولى التي تم فيها تعامل الحكومة مع الحركتيين العسكريتين بدارفور في 3 سبتمر 2003 في مدينة أبش الحدودية في تشاد وقد قاد الوفد الحكومي في هذه المفاوضات اللواء الطيب محمد خيير مستشار رئيس الجمهورية للشؤون الأمنية وقد رفضت حركة العدل والمساواة المشاركة في هذه المفاوضات وشككت في الدور الحيادي لتشاد وبذلك إشتملت المفاوضات على ثلاث أطراف فقط: الحكومة السودانية ، جيش التحرير السودان، الحكومة التشادية.

وقد نصت ديباجة الإتفاقية على أنها نتجت عن رغبة المجموعات المكونة لجيش تحرير السودان والتي تقطن في المناطق التالية: دار زغاوة –جبل ميدوب–مورني –جبل سي –جبل مرة وأنها تعترف بسلطة الدولة على المستوى الرئاسي و الولائي وأنها تحبذ الحل السلمي .

وقد نصت بنود الإتفاقية على :

ــ الإتفاق على وقف العدائيات لمدة45 يوما

ــ السيطرة على المجموعات المسلحة غير النظامية في مسارح العمليات

ــ إطلاق سراح أسرى ا لحرب و الموقوفين

تجميع قوات جيش تحرير السودان و الإنسحاب متزامن للمجموعات المسلحة مع إقامة لجنة ثلاثية مكونة من الخرطوم ، تشاد ، جيش تحرير السودان لمراقبة التنفيذ غير أن تلك القرارات لم تحترم من قبل الطرفين فعادوا للإجتماع مرة أخرى في مدينة أبشي في الفترة الممتدة من 26أكتوبر إلى 3نوفمبر 2003و تم تبادل الإتهامات بين الطرفين مما حال دون نجاح المفاوضات مرة أخرى وقد دعا جيش تحرير السودان إلى تجريد ميليشيات الجنجويد من

[1]- الدين قره داغي، مرجع سابق ،ص 7.

السلاح ، دعوة مراقبين دوليين ، السماح بوصول الإمدادات و الإغاثات الإنسانية ، تبني الدولة بروتوكولات لحماية المدنين .

ولقد أدى فشل المفاوضات الأولية بين كل من الحكومة المركزية و حركات التمرد في دارفور إلى تدخل تشاد حيث دعت الأطراف المتنازعة للتفاوض مرة ثانية و فعلا جرت مجموعة من المفاوضات و المحادثات بين الطرفين منها محادثات أنجامينا الأولى في ديسمبر 2003/12/16 بوساطة تشادية [1] و قد باءت هذه المفاوضات بالفشل بسبب رفض الحكومة المركزية مطالب الحركة التي طالبت بإقامة حكم ذاتي لدارفور والإحتفاظ بجيش تحرير السودان وأخذ 13% من عائدات البترول.

رفضت الحكمة هذه المطالب و قابلتها بالعنف و في المقابل دعت الحكومة إلى عقد مؤتمر قومي جامع للتنمية والسلام والتعايش في دارفور وقد أعلن هذا الرئيس على إجراءات تصحيحية للاوضاع كالعفو العام عن حملة السلاح إذ أقاموا بتسليم أسلحتهم ، وضع خطة شاملة لمشروعات تنموية و خدمية في ولايات دارفور الثلاث .

ورغم الترحيب الذي حظي به هذا الموقف سواء من الأطراف المحلية في دارفور أو الأطراف الدولية غير أن أطراف النزاع خاصة حركة تحرير السودان رفضت هذا المطلب ونادت الحكومة بالدخول في إجراء مفاوضات جدية تجري في مكان محايد غير الخرطوم، ورغم التغطية الإعلامية الواسعة التي حظي بها هذا المؤتمر غير أنه لم يكن قادر على حل المشكلة في دارفور خاصة بعد رفض. حركات التمرد الحضور و إنسحاب حزب الأمة منه والتشكيك في مصداقيته لهذا صرح عز الدين السيد رئيس الجنة التحضيرية للمؤتمر :"إننا نسابق الزمن ...و لن ننجح في مهمتنا ما لم نحاور أبناء دارفور في الداخل و الخارج"[2].

وبعد فشل المحاولات الأولى لحل الأزمة سياسيا تصاعدت الأعمال الحربية لحركات التمرد منذ منتصف فيفري 2004 إلى غاية مارس 2004 حيث أعلنت حركة تحرير السودان عن فتحها لجبهتين قتالي ي في جنوب دارفور وغربها والإستيلاء على منطقة ترنيتى وقتل 120جنديا والإستيلاء على منطقة مكجر وقتل أكثر من 80 جنديا وأيضا الإستيلاء على منطقة

[1]- عبد الله الاشعل ، المؤامرة القانونية على سوريا . ط1، القاهرة: د، م، ن، 2006، ص297.
[2]- نادية محمود مصطفى، مرجع سابق، ص 109.

(ليبا) شرق جبل مرة كما قاموا بالهجوم على مدينة (برام) مرتين خلال أسبوع واحد وقتلوا أربعة من قيادات قبيلة الهبانية واستهدفوا المنشآت الحكومية ثم هاجموا منطقة مليط حيث تقيم قبيلة الزيادية التي ينتمي إليها الفريق أدهم حامد موسى حاكم جنوب دارفور وقتلوا 19 شخص من القبيلة وفي ظل تردي الأوضاع جاءت محادثات أنجامينا الثانية في أفريل 2004 بوساطة الإتحاد الإفريقي في أديس بابا 2004 وأوكلت هذه اللجنة إلى الرئيس أوباسانجو [1] لكن هذه المحادثات باءت هي الأخرى بالفشل بسبب رفض الحكومة مطالب الحركة حيث طالبت بــ:

– نزع أسلحة ميليشيات الجنجويد

– إقامة لجنة تقصى الحقائق حول إنتهاك حقوق الإنسان في درافور

– إجراءا لمفاوضات في مكان محايد غير أديس بابا

ومن هنا إنتقلت المفاوضات إلى أبوجا لقد تعثرت هذه المفاوضات في بداية الأمر قرار مجلس الأمن رقم 1064 الصادر في 18 سبتمبر 2004 الذي هدد الحكومة السودانية بتوقيع عقوبات إقتصادية جاء بنتيجة [2] حيث بدأت المفاوضات في 9 نوفمبر 2004 وتم التوقيع على إتفاقية أبوجا التي تتكون من بروتكولين :

البرتوكول الأمني والإنساني الذي نص على :

–تحسين الوضع الأمني والإنساني في دارفور .

–نزع أسلحة الجنجويد

– تحديدا لجانبين أماكن وجود قواتهما للمراقبين الدوليين.

– منع الحكومة الطيران فوق الإقليم.

أما المبادئ السياسية فإنها تنص على مايلي:

– التأكيد على أن المواطنة هي أساس الحقوق والواجبات مما في ذلك حرية العقيدة والتعبير.

---

[1]- اجلال رافت و الاخرون، مرجع سابق ، ص 159.

[2]- عبد الله الاشعل، مرجع سابق ،ص97 .

- إعتماد النظام الفدرالي.

- توزيع الثروات لضمان فعالية تفويض السلطة في إقليم دارفور.

- ضمان عودة اللاجئين و النازحين داخليا.

- تعزيز المصالحة و إستعادة التعايش السلمي في إقليم دارفور.

ويلاحظ من هذه المبادئ فاعلية الضغوط الدولية على السودان إذ وافقت على أمور كانت ترفضها في الجولات السابقة.

إذن تعتبر الحكومة السودانية مسؤولة عما جرى في إقليم دارفور إذ تظهر مسؤوليتها في سوء إدارة النزاع سواء قبل إنفجاره وذلك بإهمال مطالب سكانه المحليين أو بعد إنفجاره وذلك باللجوء إلى الحل العسكري.

المبحث الثالث: الرهانات السلطوية وإنهيار الدولة في الصومال

تعد ظاهرة انهيار الدولة في الصومال ظاهرة فريدة من نوعها في العالم، باعتباراستمرار هذه الحالة الى غاية اليوم، وبالرغم من محاولات القوى الاساسية الداخلية ، الإقليمية والدولية لإيجاد حلول نهائية، بقي عدم الاستقرار والحرب الاهلية هي السمة السائدة في الاقليم.

و فهم الصراع الدائر في الصومال يتطلب منا إستعادة اهم المراحل التاريخية التى مر بها البلد ، والرهانات السلطوية التى صاحبت كل مرحلة والتى اوصلت الصومال الى درجة من التفكك يصعب على اي كان لملمتها في الوقت الراهن .

1 -خلفيات النزاع في الصومال:

إن فهم الحالة الصومالية على اختلاف مسميَاتها يستوجب توضيح أثر الاهمية الطبيعية التاريخية والإجتماعية على طبيعة العلاقات المجتمعية ، وبذلك يمكننا تتبع جذور النزاع في الصومال ، وكل ذلك يمكن ان يشكل لنا تصورا عاما عنه

أ – اهمية الاقليم:

– دراسة طبيعية للصومال :

يطلق إسم الصومال على المنطقة التى تقع شرق افريقيا والتى تستمد اسمها من إسم سكانها الاصليين "الصومال"، ومن الناحية الطبيعية تمثل شبه جزيرة على شكل مثلث قمته عند رأس جواردفوري وهي أقصى نقطة شرق إفريقيا ينتهي عند "تانا" في كينيا وهو الحد الجنوبي لإستيطان الصوماليون.[1]

و تطل جمهورية الصومال على المحيط الهندي بمساحة تقدر 636.541 كم[2] وبساحل يقارب 3600 كم من باب المندب شمالاً حتى رأس كامبوتي جنوباً وتقدر الإحصائيات سكان الصومال بما يقارب 14 مليون نسمة.

[1]- خليل محمد،"الأزمة الصومالية وتاثيرها على الامن القومي العربي"،في السياسة الدولية . العدد 111 ، يناير 1993، ص 248 .

ويحد الصومال من الشمال جيبوتي ومن الجنوب كينيا ومن الشرق المحيط الهندي ومن الغرب أثيوبيا (الحبشة). والصومال تقع بين خطي عرض 12 شمالاً ودرجة واحدة جنوباً وفي الجزء الشمالي الغربي من الصومال يعبر ذراع من اذرع وادي الخندق الأفريقي الكبير والذي يمتد من بحيرة نياترا في جمهورية ملاوي جنوباً وإلى وادي البحر الميت بفلسطين شمالاً.

يحتل الصومال بذلك موقع بالغ الأهمية جعله محل أطماع القوى الإستعمارية على مر تاريخه، وهو يمثل بسواحله الممتدة على المحيط الهندي والمدخل الجنوبي للبحر الأحمر عمقا إستراتيجيا لأمن العديد من الدول العربية كمصر والسودان والسعودية واليمن وجيبوتي.

أما دول الجوار الإفريقية كإثيوبيا وكينيا فكانت المشاكل الحدودية والتنافس على المنافذ البحرية أساسا سياستيهما للحفاظ على الامن في المنطقة.

في حين القوى الدولية كالولايات المتحدة و أوروبا ركزت على حماية أساطياها التجارية المارة من قناة السويس عبر البحر الأحمر وباب المندب.

ولقد ساعد إتساع الدولة و موقع العاصمة مقديشيو الذي يتميز بالتطرف الهامشي بـإتجاه الجنوب الى غياب المركزية الجغرافية والمركزية السياسية، أو علي الأقل ضعفها ، الأمر الذي قلل بالضرورة من سلطة الدولة المركزية علي أطرافها البعيدة ، وكان هذا كله وغيره وراء قيام الجبهات السياسية العسكرية المعارضة ونشاطها في المناطق الحدودية، أو عند الجيران، أو في أقاليم البلاد العديدة .

- دراسة تاريخية للصومال :

إن محاولة البحث عن الحدود التاريخية الصومالية يرجع بنا الى ما حدثت في مؤتمر برلين 1984 والذي تم فيه إقتسام الدول الاوروبية لإفريقيا.

وكان لمنطقة القرن الإفريقي أهمية كبرى بالنسبة لبريطانيا لموقعه على الطريق البحري للهند، ومن 1885 الى 1886 وقعت بريطانيا مع زعماء القبائل الصومالية على العديد من الاتفاقيات ، والتى لم تكن تتعلق البتة بالتنازل عن الأقاليم بل كانت اتفاقيات للحماية، لكن بالنسبة

للبريطانيين ليس هناك افضل من تلك الاتفاقيات تبرر بها شرعية الحق في بسط نفودها واستعمارها للمنطقة[1].

و الصومال الفرنسي – چيبوتي– خضع للاستعمار الفرنسي سنة 1885 ، وهو مقسم من مجموعتين قبليتين بالتقريب بين الدناكيل (العفر) في الشمال، والصوماليين (العيسي) في الجنوب، والذين يمثلون أكثر قليلا من 80% من السكان والباقي عرب وهنود وأوروبيون ويزيد عدد الصوماليين علي عدد الدناكيل قليلا[2].

وعملت فرنسا على تحقيق الرخاء الاقتصادي النسبي للسكان حتى تحافظ على بقاءها ،كما أن الاعتماد الكلي لاثيوبيا على جيبوتي في تجارتها جعلها تعمل على إعاقة توحيد جيبوتي في الصومال الكبير.

كانت هناك توقعات ترجح انضمام الصومال الفرنسي في النهاية إلي الوطن الأم رغم كل هذه التعقيدات، لاسيما أن الدناكيل، وإن كان الجزء الأكبر منهم في إثيوبيا وإريتريا، أقرب اثنيا وحضاريا ودينيا إلي الصوماليين منهم إلي الإثيوبيين ،اضافة الى دلك سيطرة المجموعة الصومالية وبالتحديد قبيلة العيسى على السلطة والحكم في جيبوتى مند استقلالها سنة 1977 م .

أما عن الصومال الإيطالي والدي كان نواة التحرير فلم تستكمل إيطاليا استعمارها له الا سنة 1920[3] و أثناء الحرب العالمية الثانية التي احتلت فيها بريطانيا الصومال الإيطالي والحبشي، أصبح الصومال جميعا فيما عدا الجزء الفرنسي خاضعا للسيطرة البريطانية.

ولقد كانت إثيوبيا تستعمر الصومال الحبشي منذ مؤتمر برلين ، وحاولت أمهرته بلا جدوي، حتي سقطت إثيوبيا في يد إيطاليا التي فكرت حينا في ضمه –الصومال الحبشي– إلي صومالها الإيطالي لكن وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية وخسارة ايطاليا ، وفي منتصف الخمسينيات من القرن الماضي طالبت إثيوبيا بريطانيا بالانسحاب منه، فلعترفت هذه لها بالسيادة

[1]- Gunther Schlee , « Regularité Dans Le Chaos : Traits Récurrents Dans L’organisation Politico-Religieuse et Militaire des Somalie », Dans L’homme. N 161, 2002, p 19.

[2]- صلاح الدين حافظ،صراع القوى الكبرى حول القرن الافريقي، مرجع سابق،ص 227.

[3] - Ibid . p 19

عليه ، وسلمته لإثيوبيا التي تعد الصوماليين الساكنين بالاقليم مجرد أقلية من بين الأقليات العديدة التي تتألف منها .

أما الصومال الكيني، فمنذ البداية كان الصومال الإيطالي لا يجمع كل الصوماليين في الجنوب ، وكان هناك قطاع كبير منهم في مستعمرة كينيا وفي عام 1925 وفي مقايضة إقليمية استعمارية مرتبطة بـــ(الدوديكانيز) تنازلت بريطانيا لإيطاليا عن أقليم جوبا لاند .[1]

ومع ذلك ظل قسم كبير من الصوماليين في اقليم الحدود الشمالية لكينيا ، وقد طالب الصوماليون و يقدرون انفسهم بنحو 87% من سكان الإقليم بالانفصال، وألحوا في طلب استفتاء حر يتم قبل استقلال كينيا، ولكن بريطانيا راوغت ثم أعلنت عدم البت إلا بعد استقلال كينيا وبهذا مرة أخري،سلمت أرض صومالية لغير الصومال و ألقت بالمشكلة التي خلقتها علي الأفريقيين.

وأعتبرت كينيا المستقلة فقد أختزلت مساحة الإقليم إلى أقسامه الشرقية وعدلت إسمه إلى (الإقليم الشمالي الشرقي) و أعتبرت الصوماليين مجرد أقلية كبقية الأقليات العديدة التي تتكون منها، ووعدت الإقليم بنفس الحقوق التي تتمتع بها أقاليمها الأخري، ثم رفضت الإنفصال بشدة وقابلته بالعنف، ووقعت حوادث دموية كثيرة، بل هددت، إذا استمرت الصومال في إثارة المسألة بالمطالبة بـــ(جوبا لاند) علي أساس أنها كانت سابقا جزءا من كينيا، ويلقون باللوم علي بريطانيا لتنازلها عنها.

وهكذا كانت النتيجة أن الشعب الصومالي مازال مقسما بين أربع وحدات سياسية، وأن الدولة النواة لا تضم حتي الآن إلا نحو ثلثي مساحة الوطن وأبناء الأمة، بينما يعيش عدد آخر يزيد عن المليونين خارجها كأقليات انفصالية.

وكان لبريطانيا دور كبير مزدوج في هذا الوضع ولقد حاولت كل من إثيوبيا وكينيا المستقلة أن تحل المشكلة بطريقتها فحاولت إثيوبيا أن الغاء فكرة الصومال الكبير بأن يتحد معها -علي غرار اتحاد إريتريا معها آنذاك- وعلي زعم أن الشعب الصومالي والإثيوبي شعب واحد ولكن المشروع قوبل من الصوماليين بالرفض كونه لا يخرج عن تعميم للاستعمار الإثيوبي للصومال.

[1]- خالد رياض، الصومال: الوعي الغائب .القاهرة: دار الامين،1994،ص89

أما كينيا فقد عرضت أن يدخل الصومال في اتحاد شرق أفريقيا وبذلك تحل مشكلة الصومال الكيني، ورد الصومال بأن يدخل الصومال المتكامل الملتحم بكل اقاليمه كوحدة واحدة في ذلك الاتحاد، ورفض أن تكون الاتحادات قناعا لتمزيق القومية باسم الوحدة و انتقل النزاع إلي مؤتمرات منظمة الوحدة الأفريقية بغير نتيجة .

- **دراسة بشرية و اجتماعية للصومال:**

يتألف شعب الصومال من مجموعة من القبائل الأقارب، يتميزبللوحدة العرقية والدينية والتاريخية واللغوية ولهذا يعتبرالصومال اكثر دولة افريقية ينطبق عليها المفهوم الاوروبي للدولة الامة ،لكن بالرغم من الهوية القومية ظلت القبلية السمة الرئيسية للمجتمع الصومالي[1].

والمجتمع الصومالي متجانس أنثروبولوچيا كونه من أصل حامي كوشي ، وهو مجتمع تقليدي رعوي ومن ثم فانتشار السكان خفيف للغاية ، رغم بعض التركيز على الزراعة في المناطق الجنوبية والساحلية . بما يعني تطوير نوع من الهجرة الرعوية كوسيلة حياة، والطرق التقليدية للرعاة لا تهتم كثيرا بالحدود السياسية الدولية المعاصرة . وتعبر الحدود الإثيوبية على وجه الخصوص، وقد ساهم التلاؤم مع الطبيعة الصعبة في التطور الاجتماعي.

والمجتمع الرعوي يمتلك آلياتة الخاصة التى توفر له احتياجاته الاساسية في مجالات التنشئة والرزق وتسوية الصراعات، باعتبار العشيرة او القبيلة المؤسسة الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية، ويتفوق دورها على دور مؤسسات الحكومة المركزية واجهزة الحكم المحلي معا [2]

وهو ما يمثل عقبة أمام سيطرة الحكومة المركزية علي كل أنحاء البلاد.

ويمكن تقسيم المجتمع في الصومال الى ثلاث قبائل رئيسية ، يتفرع كل منها الى عشائر عديدة على النحو التالى[3]:

[1] - أحمد إبراهيم محمود، الصومال بين انهيار الدولة والمصالحة الوطنية: دراسة في آليات تسوية الصراعات في إفريقيا. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، 2005 ، ص 121.

[2] - أحمد إبراهيم محمود،"الأزمة الداخلية في الصومال : الاشكاليات والتعقيدات الحاكمة لديناميات الصراع الصومالي"، في ازمة الصومال بين الداخل والخارج. القاهرة: برنلمج الدراسات المصرية الافريقية،2007،ص 23 .

[3] - أحمد إبراهيم محمود، الصومال بين إنهيار الدولة والمصالحة الوطنية: دراسة في آليات تسوية الصراعات في إفريقيا. مرجع سابق، ص 122

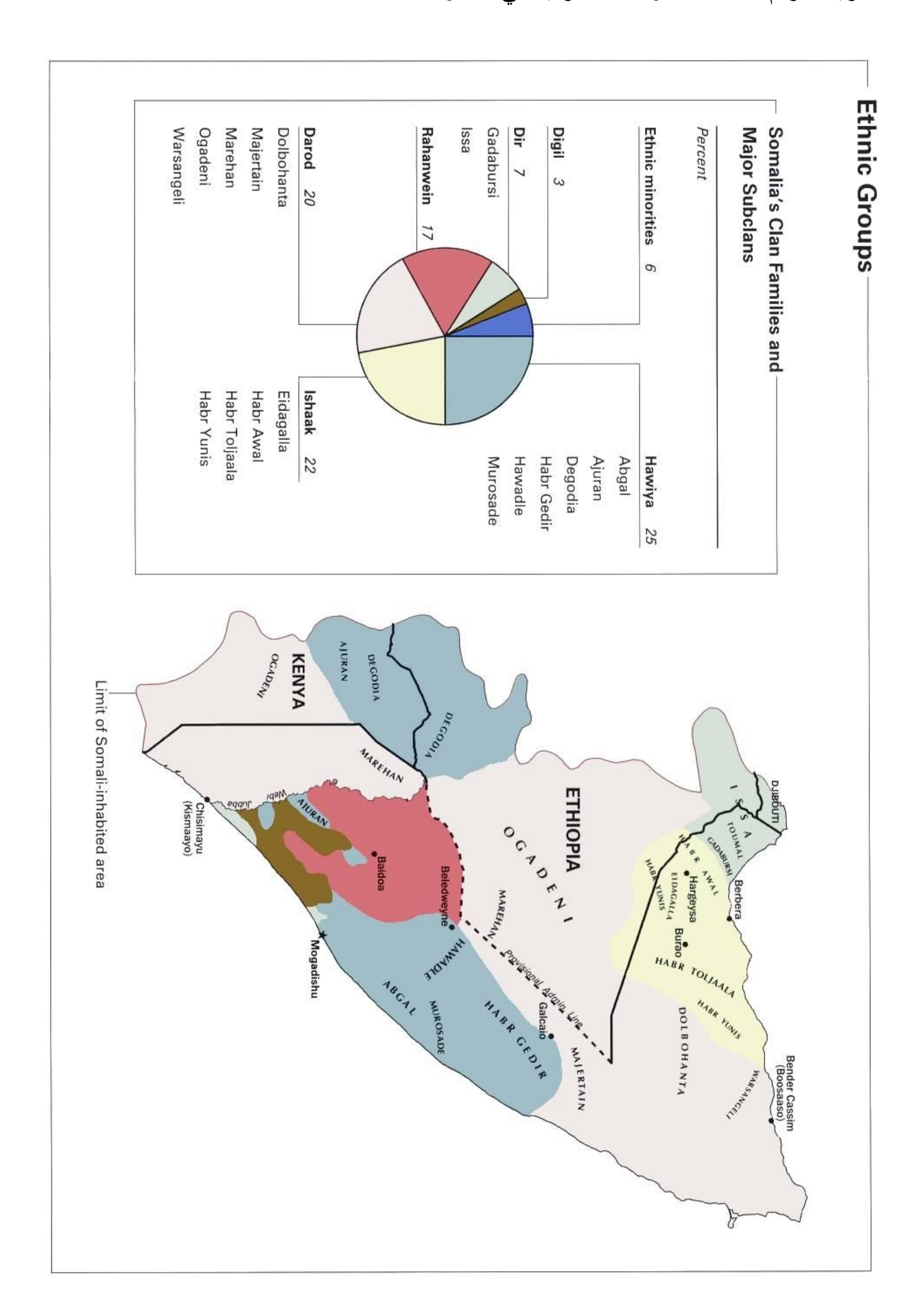
قبيلة الدارود: وتعتبر الاكبر حجما في المجتمع الصومالي،وتضم بدورها خمس عشائر رئيسية اهمها :المارحان،الاوجادين،الماجرتين،الاورسنجلي والدولبهانتي.

قبيلة الايرير: وتظم ثلاث قبائل رئيسية: الهوية ، الاسحاق والدير.

قبيلة الساب:وتظم قبيلتى الرحناوين والديجيل ، وهده القبائل مستقرة، قليلة العدد تنتشر بين نهري جوبا وشبلي لممارسة النشاط الزراعي.

والخريطة الموالية تبرز بوضوح اهم القبائل الصومالية واماكن توزيعها على الارض ، والتمثيل النسبى لها:

الخريطة رقم 04 :المجموعات العرقية في الصومال



لقد أدي تعقد وتداخل العلاقات بين القبائل أن جعلها تخدم التوجهات نحو الوحدة ، أو نحو التجزئة علي حد سواء ، فالوحدة تقوم عندما يكون هناك عدو مشترك،أي ضد الأعداء المشتركين، أما المناعة الحادة التي تصل أحيانا إلي حد استخدام العنف، ربما تكون في صلب هذه العلاقات بين القبيلة الكبيرة مروراً بالقبيلة الفرعية حتى مستوي الأسرة[1].

ونتيجة لذلك جاءت القبيلة الرعوية نظاما غير مستقر، ويتسم بالهشاشة، ويتميز علي كل المستويات بتحول الولاءات للسلطة ، وتمارس القوة السياسية من خلال تحالفات مؤقتة، أو تحالفات بين القبائل.

وكان يحكم العلاقات في المجتمع الصومالي في فترة ما قبل الاستعمار نظامان:

الهير"REEX" : وهوالاتحاد التعاقدى بين القبائل الكبرى والصغرى بهدف الحماية وهدا بالانطواء تحت لواء القبيلة الاقوى للحصول على الامن والمراعي عن طريق التجنيد باسمها والتحالف معها في حالات الحروب.

والتول"LOT" ويعني الانتساب الابوي الطبيعي لنفس القبيلة وان تباعدت المسافات بينها بسبب التزايد الديمغرافي وضرورة التنقل للبحث عن مناطق الرعي.

و النظام الاجتماعي التعاقدي بين القبائل والأسر، ويقوم علي أساس من الشريعة الإسلامية والقانون التقليدي، من خلال جمعيات خاصة تعرف باسم الشير وتوصف[2] بأنها مفتوحة وتعادلية.

ب جذور النزاع في الصومال

وفر الصومال دوما بيئة خصبة لظهور وتنامي الصفة النزاعية في منطقة القرن الافريقي عامة ، وبين مختلف التنظيمات الاجتماعية المكونة له بصفة خاصة ، وان كان من الصعوبة بمكان الفصل بين التاثيرات الداخلية والخارجية في اى نزاع، فانه من السهل ادراك اهمية ان بعض الخصائص الطبيعية ، التاريخية والبشرية تعد المفتاح الاول لفهم جدور واسباب أي نزاع.

[1] - إبراهيم نصر الدين، "الصومال في انتظار المرحلة الأصعب"، في ترجمات، الإمارات: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، يناير 2007، ص40.

[2]- Gunther Schlee , OP. Cit. p 30.

وان كنا قد تطرقنا اليها فيما سميناه بالدراسة الطبيعية و البشرية والتاريخية للصومال فذلك إدراكا منا بأهميتها في فهم أسباب النزاع في هدا البلد

فالموقع الاستراتيجي الهام جعلها محل اطماع العديد من الدول ، ويجد النزاع في الصومال جدوره في مايلي:

- **الخصائص الاجتماعية للشعب الصومالى:**

يتميز الشعب الصومالي بكونه يشكل امة ذات هوية قومية متجانسة، لا مثيل لها في القارة الإفريقية ، ترتكن إلى التجانس الاثنى ، ووحدة اللغة والدين ، غير أن القومية الصومالية في ذات الوقت تتفرد عن غيرها من القوميات باعتبارها قومية" رعوية " وهو الامر الذى يجعل من الصراع ضرورة هيكلية في المجتمع الصومالي ، ذلك آن الطبيعة الرعوية لا تفرز إلا هوية وطنية هشة ، فالرعاة ينبذون غيرهم بشدة –وخصوصا الشعوب المستقرة– ولديهم تصور قاطع عمن يكون ومن لا يكون داخل القطيع ، بيد آن مجتمع الرعاة هو مجتمع المساواة من جهة ، يصعب تجريده من سلاحه أو إخضاعه لحكومة مركزية من جهة أخرى . ولعل هذه الحقيقة يمكن ان تفسر لغز القوة في الوعي القومي الصومالي.عندما يواجه الشعب الصومالي العالم الخارجي ، ولغز الضعف الواضح في التماسك القومي عندما يتعلق الأمر بالصراع بين الفرقاء داخل الصومال[1].

- **إنعكاسات الاستعمار:** ويمكن تلخيص أهمها فيما يلي:

* تفتيت وتمزيق الامة الصومالية على العديد من دول القرن الافريقي : اثيوبيا، كينيا و جيبوتى رفض الصوماليون في اقاليم الدول الاخرى الاندماج في تلك الدول وتشكيلهم لتنظيمات سياسية وعسكرية مسلحة تطالب بالانفصال،وقد لاقت الدعم والترحيب من الصومال الدي اطر كوادرها داخل اراضيه،كجبهة تحرير الصومال الغربي، وهو ما ادى الى مناوشات عسكرية مع اثيوبيا، ثم الى حرب الاوجادين.

* الاستعمار فرض انماطا جديدة في علاقات الانتاج داخل المجتمع الصومالي، ودلك باهمال الاحتياجات الداخلية للصومال وطبيعة المجتمع الرعوي الزراعي ،وتوجيهه الى تلبية احتياجاتهم

---

[1]- إبراهيم نصر الدين، المرجع السابق، ص40.

في الاسواق الخارجية ، فايطاليا ركزت على زراعة الموز والمنتجات الزراعية الاخرى ،بينما بريطانيا الماشية بصفة خاصة اتغطية احتياجات قواتها في المنطقة[1].

* القضاء على النظام القبلي التقليدي وانشاء نظم للادارة والحكم حديثة في الصومال.

* مشاكل حدودية مع جميع دول الجوار ،كونها لا تخضع لاي اعتبارات قومية اواثنية، وباعتبارها لا تتبع الظواهر الطبيعية من جبال وانهار تفصل تلك الدول [2] ، بقيت معضم الحدود موجودة على الورق ولم تخط على الطبيعة باي فواصل طبيعية ولا اصطناعية،مما ادى الى العديد من النزاعات الحدودية بين الصومال وجيرانها حول الاعتراف او ترسيم الحدود.

2 – أسباب النزاع في الصومال:

الصومال لم تعرف الدولة المركزية قبل الإستعمار ، ورغم أنها مزقت في الفترة الإستعمارية بين قوي إستعمارية أربع: فرنسا، بريطانيا، إيطاليا، أثيوبيا، إلا أنها وفي سياق عملية تصفية الإستعمار في بداية ستينيات القرن الماضي قد قبلت بالخضوع لدولة مركزية عام 1960 تضم الصومال الإيطالي والبريطاني، بهدف أساسي يتمثل في تحقيق وحدة الصوماليات الخمس ، بالإضافة إلي الصومال البريطاني والإيطالي – الصومال الفرنسي جيبوتي، والصومال الأثيوبي أوجادين ، والصومال الكيني نفد، واتمام النجوم الخمسة في العلم الوطني الصومالي.

هذا ويعود اندلاع النزاع في الصومال إلى العديد من الأسباب الداخلية، وبالذات تلك المتعلقة بفشل التجربة البرلمانية المحدودة في عقد الستينيات، واستئثار سياد بري بالسلطة، وتبنيه لنظام حكم يقوم على ديكتاتورية الحزب الواحد، مع افتقاده للسيطرة على إقليم الدولة بالإضافة إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية وتفاقم الانقسامات الإثنية الداخلية[3].

من الصعوبة بما كان فصل أسباب النزاع في الصومال عن سياقها التاريخي، و عموما يمكن تقسيمها إلى ثلاث عوامل رئيسية والتي بدورها تشكل مراحل هذا النزاع:

---

[1]- حمدان جمال،افريقيا الجديدة: دراسة في الجغرافيا السياسية .القاهرة : مكتبة مدبولي،1996،ص 338.

[2]- خليل محمد،"الازمة الصومالية وتاثيرها على الامن القومي العربي"،في السياسة الدولية . العدد 111 ،يناير 1993، ص248.

[3]- جمال محمد ضلع، "الحرب الأهلية في الصومال"، ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر السنوي للدراسات الإفريقية حول الصراعات والحروب الأهلية في إفريقيا. القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، 29-30 ماي 1999، ص ص.3-12.

١ - الاستقلال واشكالية بناء الدولة 1960-1969:

تكونت جمهورية الصومال في جوان 1960 من اتحاد الإقليمين الشمالي البريطاني والجنوبي الإيطالي، عقب مباحثات تمت بين القادة السياسيين في الإقليمين، كان الشماليون فيها أكثر توجها نحو الوحدة.

تولى عبد الرشيد شاماركي وهو أحد سياسي الجنوب، رئاسة الوزراء، كما حصل الجنوبيون على 67 % من جملة مقاعد البرلمان والمناصب القيادية في مجلس الوزراء، وأعلى منصبين في القوات المسلحة والشرطة، فشعر الصوماليون الشماليون بالاضطهاد، كما أن ممارسات النظام الحاكم قد دعمت الاحساس بأن الشمال قد أصبح منطقة مهملة.

ويعد ضعف المؤسسات السياسية التي تسلمت الحكم بعد الاستقلال أحد العوامل التي ساهمت في تقوية الصراع الاجتماعي في الصومال، كما أن القيادات الحزبية -التي تربت كنخب مثقفة في ظل الاستعمار البريطاني والايطالي- قد وجهت قليل من الاهتمام لقضايا التنمية وبناء الدولة، فقد بلغ متوسط نصيب الفرد من إجمال الناتج القومي أقل من 28 دولار في السنة، كما استمرت نسبة الأمية في الارتفاع حيث بلغت نسبة المتعلمين 8 % فقط من الشعب الصومالي[1].

وعلى صعيد آخر، فإن قيادة الحزب الحاكم (حزب وحدة الشباب الصومالي Soumali Youth Ligue) قد استقطبت العناصر النفعية، في وقت ترسخ فيه الاعتقاد بأن المناصب الحكومية في أكثر المواقع تحقيقا للثروة والمنفعة الشخصية، وقد نشأ عن ذلك نشأة العديد من الأحزاب السياسية التي تصارعت على السلطة في انتخابات 1964، وتبادلت الاتهامات بالفساد والتزييف. وتجلت نفعيات القيادات السياسية في انضمام الكثير من النواب المنتخبين عن أحزاب المعارضة إلى الحزب الحاكم سعيا وراء الامتيازات المادية والمعنوية.

[1]- نجوى أمين الفوال، "إنهيار الدولة في الصومال"، في السياسة الدولية. ع 112، أفريل 1993، ص 10.

هذا نشير إلى أن حزب وحدة الشمال الصومالي SYL هو صاحب فكرة الصومال الكبرى والذي تأسس سنة 1943 فتبنى الفكرة سنة 1946 بدعم من السلطات العسكرية البريطانية، كما ناضل من أجل إستقلال وتوحيد الصومال[1].

ولم يسلم الحزب الحاكم في الصومال من ظاهرة الفساد، وهي التي أدت إلى نشوب خلافات عميقة بين قياداته عقب إنتخابات 1964 والتي أدت إلى إقالة شارماركي رئيس الوزراء وتعيين عبد الرزاق حاج حسين محله، مما ترك إنقساما شديدا داخل قيادة "الدارود"[2] للحزب.

ومما تجذر الإشارة إليه، أنه وبالرغم من منع قيام أحزاب سياسية على أسس قبلية، إلا أن 1000 مرشح يمثلون 68 حركة وحزبا سياسيا –يعتمد على الأساس القبلي– وقد تنافسوا على 124 مقعد في البرلمان في إنتخابات 1969[3]، لذا لجأت قيادات الحزب الحاكم إلى استخدام الرشوة –من أموال الدولة– لشراء الأصوات، ووضعت قوات الشرطة في خدمة رجال الحزب.

أدت كل هذه الممارسات إلى دعم العشائرية والقبلية، بل الأخطر من ذلك كان استخدام اللغة القبلية في الممارسة السياسية، ونتيجة لتزايد الغضب الشعبي على الأسلوب الذي تمت به الممارسة الديمقراطية البرلمانية، تصاعد الأحداث إلى قمتها في 15 أكتوبر 1969 باغتيال شارماركي، استدعت هذه الفوضى تدخل الجيش الذي قام بانقلاب غير دموي، تم فيه إلقاء القبض على رئيس الوزراء والوزراء وحلت الجمعية الوطنية وتم تشكيل مجلس أعلى للثورة من 25 ضابطا من الجيش والشرطة.

<u>٢– عسكرة النظام:</u>

رفع المجلس العسكري بقيادة الجنرال سياد بري شعارات محاربة الفساد والرشوة والظلم الاجتماعي، واحترام القانون والدين، حيث وعد سياد بري بإجراء انتخابات حرة وعادلة، لكن الميثاق الذي صدر عام 1970 قد خلا من أية إشارة إلى هذه الانتخابات.

---

[1]- Jean De La Roche, « Probleme De La Corne De L' Afrique » , <u>Politique Etrangère</u> . Vol 23, N6 ; 1958, p 647.

[2] - هم أحد التقسيمات العرقية الكبرى في الصومال وهي: الدارود والهاوية والإسحاق.

[3]- نجوى أمين الفوال، مرجع سابق، ص 11.

هذا وتبنى قادة الانقلاب النظام الاشتراكي، فاستخدمت الأبجدية اللاتينية لكتابة اللغة الصومالية، وربطت ذلك بشن حملات مكثفة في الريف والحضر من أجل محو الأمية، وهكذا حلت اللغة الصومالية محل الانجليزية والإيطالية والعربية كلغة رسمية، كما قامت بتأميم بعض المصالح والبنوك الأجنبية في ماي 1970، كما سيطرت الدولة على وسائل الإعلام وأممت التجارة الخارجية، والمدارس الأجنبية، وتخفيض إيجارات المساكن، وتحديد الأسعار. كما دخلت الصومال جامعة الدول العربية عام 1974، وارتبطت أيضا بالاتجاه نحو الشرق، بعد طرد القوات الأمريكية عام 1970 وتدعيم العلاقات مع الاتحاد السوفياتي.

وسيتضح فيما بعد بأن الحكم الفردي لنظام سياد بري، والاعتماد الواسع على المؤسسات العسكرية والبوليسية وشبه العسكرية من أجل السيطرة على قطاعات الدولة والمجتمع المدني، وتسميم العلاقات العشائرية، والانتشار التدريجي للإرهاب، وقيام الدولة بحملات فاشية ضد الشمال، قد لعبت دورا هاما في انهيار الدولة الصومالية[1].

إذن افتقرت ثورة سياد بري إلى الإيديولوجية المتبلورة، كما أنها لم تستند إلى أدوات تنظيمية للسلطة ولا إلى قاعدة جماهيرية تساندها، ومن ثم فقد أضحت ثورة فوقية تفتقر إلى الأساس الفكري والاجتماعي الذي يدعمها. كما أن أوتوقراطية سياد بري، ومواجهته للقيم الديمقراطية للمجتمع الصومالي، كانت هي الصخرة التي تحطم عليها حكمه وثورته حيث:

- بلغت المشاركة السياسية أدنى حد لها في الحياة الصومالية.
- اتضحت مركزية السلطة على كافة المستويات.
- تولت السلطة المركزية تعيين كل صانعي القرار على المستوى الإقليمي والمحلي.
- لم تكن هناك قيود دستورية على سلطة الحكومة المركزية أو الرئيس.

[1]- Hussein M. Adam, "Somalia: A Terrible Beauty Being Born?", In William Zertman, Collapsed States: The Disintegration and Restoration of Legitimate Authority. London: Lynne Rienner Publishers, 1995. p.p.70-76.

- كان سياد بري يشكل السلطة العليا داخل المجلس الثوري، كما احتكر خمسة مناصب رئيسية هي: رئيس الدولة والقائد الأعلى للجيش ورئيس المجلس القضائي ورئيس مجلس الوزراء بالاضافة إلى سكرتير عام الحزب الاشتراكي، ومن ثم فقد صارت كلمته هي القانون.

٣- احياءالانتماء القبلي

إن الحكام الأفارقة عموما، وسياد بري خاصة، لجؤوا إلى استخدام العوامل الإثنية من أجل إحكام السيطرة على السلطة وأن تشريح دائرة الأمن المحيطة بالرؤساء في غالبية الدول الإفريقية يؤكد هذا الأساس العرقي للحاكم [1]. فبالرغم من تجريم القبيلة على المستوى الرسمي إلا أن الرئيس الصومالي نفسه كان يعتمد على الروابط القديمة كأساس للحكم، واستطاع أبناء عشيرته "المارحان" أن يفوزوا بأكثر المناصب حساسية في الدولة.

فقد تشكلت دائرة السلطة الداخلية من ثلاث عشائر أساسية من قبيلة الدارود، لكل منها أهميتها الخاصة، فأكثر الوزراء كانوا من عشيرة الرئيس (المارحان Marrehan) ، بعد ذلك جاء أعضاء قبيلة زوجته (الدولبهانت Dulbahante) وإبنها، رئيس قوات الأمن القومي، والضلع الأخير من المثلث كانوا أخواله من قبيلة (الأوجادين Ogaden) ولهم علاقة بالقوميين الأوجادين في إثيوبيا[2].

وإلى جانب تقوية النزاعات العشائرية، فإن ممارسات النظام العسكري قد ساعدت على إحياء الانقسام الإقليمي الذي كان سببا في سقوط النظام البرلماني السابق له، فقد تزايد الشعور بالسخط بين أهل الشمال نتيجة لاستمرار تركيز كل الثروة والسلطة في الإقليم الجنوبي وهو ما أدى إلى تعمق الشعور بعدم احترام إتفاقية الإستقلال لعام 1960.

ومن جهة أخرى، بدأت عملية إحياء المطالبة بضم الأقاليم الصومالية الضائعة وخاصة الأوجادين، مما أسفر عن تدخل عسكري خصوصا مع فراغ السلطة في إثيوبيا بعد سقوط هيلاسيلاسي عام 1974، لكن الجيش الصومالي فشل في هجومه ومني بهزيمة وضعته أمام

---

[1] - ارجع إلى:
Thomas Bossuroy, "Déterminants de L'Identification Ethnique en Afrique", Dans Afrique Contemporaine. N 220, Avril 2006, p.p.119-135.

[2]- Gunther Schlee, OP.Cit, p 24

إستنكار العالم من جهة وإنتكاسا للآمال الصومالية القومية وهذا بعد استقلال جيبوتي في 1977 بعدما قرر سكانه ذلك في استفتاء عام، من جهة أخرى[1].

3 – أطراف النزاع في الصومال وتنظيم المعارضة:

بدأت المعارضة السياسية لنظام سياد بري مع تبنيه سياسة الإبعاد و الإقصاء ضد قبيلتي المجرتين والإسحاق وجعل المواقع الحكومية البارزة حكرا علي أفراد قبيلته (المريحان) خاصة وأن النتائج الأولى لهزيمة حرب الأوجادين، كانت تفجير موجة من النقد لنظام سياد بري تحديدا من قادة الجيش، فأعدم البعض، وهرب البعض الآخر إلى إثيوبيا مكونين أولى جبهات المعارضة لحكم بري سميت بـــ " **جبهة الخلاص او الانقاد SSDF**"[2] بقيادة الكولونيل عبد الله يوسف، والتي ظهرت سنة 1979 مكونة من قبلية الدارود والماجرتين في الشمال الشرقي حيث تمثل أقدم فصيل على الساحة السياسية الصومالية، والتي كانت مدعومة من السلطات الإثيوبية، وقد شارك مع هؤلاء الضباط بعض العناصر المدنية من "الماجرتين" من السياسيين السابقين وكبار رجال الإدارة والتجار الذين اضيروا في ظل الحكم العسكري.

نتيجة للأوضاع السياسية غير المستقرة، شقت أقوى حركات المعارضة العسكرية **الحركة الوطنية الصومالية SNM**[3] التي تأسست سنة 1981 في لندن على يد المعارضين الإسحاق في الشمال المنفيين، ومنذ نشأتها طالبت باستقلال الشمال تحت مسمى أرض الصومال SoumaliLand على حدود الستعمرة البريطانية السابقة سنة 1960، طريقها إلى الصومال.

حيث ساعدت على **مؤتمر الصومال الموحد United Soumali Congress** سنة 1989 لتمثيل قبيلة الهوية في الوسط، والذي بدوره انقسم إلى قسمين:

- الأول: يضم المنفيين المقيمين بإيطاليا بقيادة علي مهدي، ومعظمهم من فصيل الأبجال Abgal وهو المستقرون في المدن والقرى خاصة موقديشو، وهم تجار، موظفون ويمارسون أعمال حرة، غير مستعدون للحرب ويحاولون دائما إقامة سلام في مناطقهم حفاظا على ممتلكاتهم ومصالحهم باعتبارهم أكثر غنى واستقرارا نسبيا مقارنة بغيرهم.

[1]- إبراهيم نصر الدين، مرجع سابق، ص.12-13

[2] -Soumali Salvation Democratic Front

[3] -Soumali National Movment

- الثانية: وهي الأغلبية مكونة من فصيل هبر جدير Habar Jedir بقيادة الجنرال محمد فرح عيديد وهو الجناح العسكري الذي يريد الإطاحة بنظام بري. وهم مجموعات من الرعاة المتنقلين غير المستقرين والذين طالما عانوا من النظام السابق مقارنة بالأبجال، ما جعلهم يتهمونهم بالخيانة واحتلال ممتلكاتهم عند دخولهم مقديشو. ذلك ما أجج الصراع بين مختلف القبائل للسيرة والتحكم في الموارد الاقتصادية للنظام البائد.

فاشتعلت الحرب الأهلية وأصبح الإقليم الشمالي كله بلا قانون يحكمه، بعد ذلك امتدت المواجهات الدموية إلى الجنوب بعد أن نشأت الحركة الوطنية الصومالية SPM عام 1989، وزاد من تدهور الأوضاع، عمليات الهروب من الجيش والانشقاق عليه في الجنوب وتشكيل الجيش الوطني الصومالي SNA [1].

في ظل هذه الظروف تأسست العديد من التنظيمات حاولت كل منها تمثيل والحفاظ على مصالح مجموعة قبلية معينة يمكن تلخيص أهمها في :

- **الجبهة الصومالية الموحدة United Somali Front** وهو جبهة صغيرة مهمشة وغير نشيطة برزت سنة 1990 بدعم من جيبوتي والتي كانت تريد أخذ مكانة لمجموعة العيسى [2] (الدير) في المفاوضات لإعاقة الجبهة الوطنية الصومالي في مطالبتها باستقلال أرض الصومال.

- **الحركة الصومالية الديمقراطية Somali Democratic Association** ممثلة لمجموعة الغدابوريس Gadabouris (الدير) وهي مجموعة ملاصقة للإسحاق، وفي الأصل هي مجموعة مسلحة صغيرة ظهرت سنة 1991 بعد سقوط نظام بري للحفاظ على مصالح الغدابوريس في مواجهة الإسحاق.

- **الحركة الصومالة القومية Somali Patriotic Movment** ظهر في جانفي 1990 بقيادة الكولونيل جيس Jess ليمثل مجموعة الدارود الأجادين، يتكون أصلا من ضباط سابقين في

[1]- نجوى أمين الفوال، مرجع سابق، ص 20.
[2]- العيسى: هي مجموعة قبلية لها امتداد في جيبوتي.

الجيش والمبعدين بعد حرب الأوجادين، ومنهم كذلك وزير الدفاع السابق الجنرال عدن عبد الله نور. ولكن ما لبثت هذه الحركة أن تنشق إلى :

أ - جناح بزعامة جيس والذي يتحالف فيما بعد مع عيديد، في إطار ما أصبح يعرف بـــ **التحالف الوطني الصومالي Somali National Alliance**

ب - جناح آخر بقيادة عبد الله نور والملقب بـ غابيو Gabiyou ليلتحق بالجنرال محمد سياد هرسي المدعو مورغان Morgan رئيس **الجبهة الصومالية الوطنية Somali National Front** والمتحالف بدوره مع علي مهدي.

- **الحركة الصومالية الديمقراطية Somali Democratic Movment** تمثل مجموعة الرحناويين Rahanweyn وهم يشكلون مجموعة معتبرة عدديا، حوالي ربع السكان، ضعيفة عسكريا ومهمشة اجتماعيا، كانت بدوية رعوية أغلبيتها استقرت حول الوديان للزراعة وتعتبرها المجموعات الأخرى بأن أفرادها كصوماليين درجة ثانية.

- **الجبهة الصومالية الوطنية Somali National Front** أنشئت بقليل قبل سقوط نظام سياد بري بقيادة الجنرال محمد سياد هرسي الملقب بـــ جزار هرجيسيا، يحاول الدفاع عن مصالح مجموعة المرحان من قبيلة الدارود[1]

وفي جوان 1990، وقع أكثر من مائة شخصية صومالية وثيقة عرفت باسم "إعلان مقديشو" يطالبون فيها سياد بري بالاستقالة وتعيين حكومة انتقالية، لكنه رفض، فاستمر القتال، وبعد إعلان التنسيق بين مؤتمر الصومال الموحد والحركة الوطنية في الجنوب والحركة القومية الصومالية في الشمال، واصلت قوات المؤتمر التقدم نحو العاصمة ودخلتها في ديسمبر 1990 وفي 27 جانفي 1992 أعلنت قوات المؤتمر استيلائها على السلطة.

ويمكن القول بأن هناك أربعة أسباب رئيسية تسببت في حدوث إنهيار الدولة في الصومال، ثم نشوء واقع معين يصعب تغييره فيما يتعلق بمسألة الإنهيار، وتتمثل هذه الأسباب في الملابسات التي صاحبت الإطاحة بنظام سياد بري، وما أعقبها من احتدام الصراع بين قادة

[1]- Jean Christophe Mabire, « Somalie, L'interminable Crise », Hérodote. N 111, 4 trimestre 2003, p 61-64.

المؤتمر الإسلامي الموحد في مقديشو، وعجز أي طرف من أطراف النزاع عن بناء تحالف قادر على السيطرة على الحكم في الصومال، وضعف فكرة الدولة في الثقافة السياسية الصومالية، وفشل كافة إتفاقات المصالحة الوطنية في إنهاء حالة الفوضى والإنهيار[1].

3 - نتائج النزاع

إنهيار الدولة:

منذ جانفي 1991 لم يعد هناك وجود للدولة الصومالية، فانهار الجيش، وتوزع أفراده بأسلحتهم على القبائل، بحيث أصبح الشعب كله مسلحا، وورث التناحر القبلي ترسانة مسلحة تم بناؤها خلال الحرب الباردة.

فتحول الصومال إلى البلد بدون إدارة على أي مستوى، بدون خدمات، وحالت الحرب الأهلية دون القيام بالنشاط الزراعي في الجنوب، بينما عانى الشمال والوسط من قحط وجفاف شديدين، بحيث أصبحت المجاعة في المناطق الريفية حقيقة واقعة.

وكانت حركة المؤتمر الصومالي قد أعلنت تعيين علي مهدي محمد رئيسا مؤقتا للصومال، ولكن تعيينه لم يقابل بترحاب من الحركات الأخرى، كما احتدم القتال بعد مطالبة الجنرال محمد فرح عيديد [2] بأحقيته في الرئاسة، فاشتعلت المعارك في مقديشو وما حولها وانتهزت الحركة الوطنية الصومالية الفرصة معلنة في ماي 1991 قيام جمهورية أرض الصومال برئاسة عبد الرحمن علي تور، ومتخذة من هرجيسا عاصمة لها.

وفي 1991 بعد سقوط نظام بري، الساحة السياسية الصومالية كانت جد معقدة، في ظل الانقسام الكبير للتحالفات الكبرى، المجموعات المسلحة، فهناك عديد من أمراء الحرب إلى جانب بروز حركات إسلامية راديكالية.

[1]- إجلال رأفت وأحمد إبراهيم، ومنار الشوربجي، أزمة الصومال بين الداخل والخارج. القاهرة: برنامج الدراسات المصرية الإفريقية، 207، ص 19.

[2]- قائد قوات المؤتمر الذي تعقب بقواته سياد بري في الجنوب.

ومع نهاية العام لم تستطع أي منها السيطرة على العاصمة، وبعد تصاعد القتال في شوارع مقديشو المهدمة نهائيا وهروب الآلاف من المدينة لاشتداد الصراع، صار الصومال عمليا مجزأ إلى خمسة أجزاء منفصلة عن بعضها البعض كلية:

- في الشمال: أرض الصومال SoumaliLand والتي تحاول الاستقلال عن الصومال، وإقامة إدارة وسلطة مستقلة تخضع لها مجموعة سكانية أغلبيتها من قبيلة الإسحاق على حدود دولة الصومال الإنجليزي.
- في الشمال الشرقي: أرض البونت Punthland والتي تتميز أيضا باستقرار نسبي وسلطة مستقرة ما عدا بعض المعارضة من طرف الحركات الإسلامية المتشددة. تحت سيطرة الجبهة الديمقراطية لخلاص الصومال SSDF والتي تمثل مجموعة الدارود المجارتين وأعلنت عن حكم ذاتي.
- في الوسط: هدوء نسبي للمناطق الخاضعة كليا لعيديد USC مع وجود مناوشات من حين لآخر مع أنصار علي مهدي.
- الجنوب الشرقي: اشتد الصراع للسيطرة على هذه المنطقة الغنية نسبيا، وهي منطقة تراجع سياد بري، لمحاولة استرجاع مقديشو، إلى جانب عديد من الميليشيات التي تحاول كل منها السيطرة أو على الأقل الحفاظ على مصالح مجموعاتها.
- العاصمة مقديشو: أو منطقة بنادير عامة، كان الصراع على أوجه بين مختلف أمراء الحرب خاصة بين مجموعتي الهوية للأبجال والهبر جادير.

في ظل هذا الاضطراب السياسي، زادت الأحوال والأحوال الجوية القاسية من تفاقم الوضع في ظل الجفاف كانت بالفعل كارثة إنسانية مع نقص الغذاء وظهور المجاعة، مما عجل بتدخل المجموعة الدولية.

والملاحظ أنه ليس لهذه التكتلات السياسية والعسكرية سلطة فعلية إدارية، أو مؤسسات تدير بها شؤونها، كما أنها لا تمتلك رؤية سياسية أو برامج للإصلاح السياسي، وهي في أساسها تعبيرات عن قبائل كبرى.

4 - ديناميكية النزاع واستمرار حالة الإنهيار في الصومال:

فشل مبادرات التسوية:

منذ انهيار الدولة عام 1991 عقد 14 مؤتمراً للمصالحة الوطنية، وفي عام 2000 تم تأسيس الحكومة الوطنية الانتقالية استناداً إلى مقررات مؤتمر عرته بجيبوتي[1]. غير أن هذه الحكومة سرعان ما أظهرت عجزها عن التعبير عن كافة الفئات والشرائح الصومالية وسقطت أسيرة رؤى جماعات قبلية معينة في العاصمة مقديشيو ولاسيما من الهوية، أدى ذلك إلى ظهور جماعات معارضة بقيادة عبد الله يوسف[2] الذي تدعمه إثيوبيا وترأس إقليم بلاد بونت المستقل منذ عام 1998.

وفي عام 2002 تدخلت سلطة الايجاد[3] لرعاية محادثات السلام الصومالية والتي عقدت في العاصمة الكينية نيروبي على مدى عامين، وتم دعمها من قبل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، وقد تمثل اطار نيروبي للمصالحة في ثلاثة مراحل تفاوضية أساسية:

- أولها مرحلة تمهيدية يتم الاتفاق فيها على وقف اطلاق النار والجلوس على مائدة التفاوض
- وثانياً مرحلة يتم فيها طرح و حسم قضايا الصراع الرئيسية ، وقد واجهت هذه المرحلة عقبات كثيرة أدت إلي تأجيل الجلسات. إذ اعترض المشاركون دوما علي قضايا التمثيل

[1]- استمرت أعمال مؤتمر عرته والذي انعقد بمبادرة من حكومة جيبوتي ،خلال الفترة من 2 مايو إلى 30 أغسطس 2000. وقد اكتسبت تلك المبادرة أهمية خاصة، حيث اعتمدت على تعزيز دور المجتمع المدني الصومالي، وإقصاء أمراء الحرب الذين أعلنوا بدورهم مقاطعة المؤتمر، باستثناء زعيم التحالف والإنقاذ الصومالي على مهدى محمد، وقد انتهى المؤتمر الى انتخاب برلمان مؤقت يمثل البلاد على أساس المنطقة وليس العشيرة، على أن تكون مدته ثلاث سنوات لإعداد دستور انتقالي، وتشكيل مجلس تنفيذي يتم اختياره ويعمل كحكومة مؤقتة لمدة ثلاث سنوات، وقد تم انتخاب الدكتور عبد القاسم صلاد حسن رئيسًا مؤقتًا للصومال. انظر :

F.Lortan, "Africa Watch Rebuilding the Somali state" , AFRICAN SECURITY REVIEW, 2000, VOL 9; PART 5/6, p.p 94-103.

[2]- ينتمي الرئيس الصومالي الانتقالي عبد الله يوسف إلى قبيلة الدارود وكان ضابطا بارزا بالقوات المسلحة الصومالية عند تأسيس الدولة عام 1960 .وقد رفض التعاون مع سياد بري عندما استولى على السلطة عام 1969 . وقد اودع السجن نتيجة هذا الرفض . بيد أنه أطلق بري سراحه عام 1976 وعين مديرا عاما في مؤسسة حكومية, ولكنه عاد للجيش مع بداية التوتر العسكري بين الصومال وإثيوبيا عام 1977 .تورط عبدالله يوسف في محاولة انقلاب على سياد بري في التاسع من أبريل /نيسان 1978 ولكنه فشل في ذلك فاضطر للهرب إلى كينيا وتوجه منها إلى إثيوبيا حيث أسس تنظيما سياسيا وعسكريا داخل الصومال وشن ما يسمى بحرب الأحراش ضد الحكومة وواصل محاولته للإطاحة ببري.

[3]- الوكالة الحكومية للتنمية IGAD هي منظمة إقليمية تضم سبع دول في القرن الأفريقي : السودان، أرتيريا، إثيوبيا، جيبوتي، الصومال، كينيا، وأوغندا

والمشاركة ومن الذي يحدد ذلك، وهو الأمر الذي دفع ببعض القو ى الفاعلة الي الانسحاب من العملية التفاوضية أكثر من مرة.

- أما المرحلة الثالثة فإنها ركزت حول قضايا اقتسام السلطة في اطار حكومة اتحادية. وقد شهدت هذه المرحلة هي الأخرى عقبات ومشكلات من قبيل توزيع المقاعد علي العشائر والجماعات الصغيرة وتحديد أسماء أعضاء البرلمان الانتقالي ومن يحدد هذه الاختيارات .

وتحت الضغوط الدولية والإثيوبية تبنى مؤتمر نيروبي صيغة 4.5 التوافقية والتي تعطي كل قبيلة من القبائل الأربعة الرئيسية 61 عضواً في البرلمان الصومالي الانتقالي والبالغ عدد أعضائه275 عضواً[1].

وفي أكتوبر 2004 انتخب الرئيس عبد الله يوسف رئيساً جديداً للبلاد في خطوة مفاجئة تعكس الثقل الإثيوبي في مفاوضات نيروبي، وقد نظر كثير من المراقبين إلى هذه الخطوة باعتبارها غير توافقية وأنها سوف تؤدي إلى مزيد من الانقسام [2].

وبعيداً عن بعض الإدعاءات التي اتهمت البرلمانيين الصوماليين ببيع أصواتهم تحت إغراءات الأموال الإثيوبية فإن "جماعة الأزمة الدولية" رأت أن عبد الله يوسف لم يكن الاختيار المناسب لعدة أسباب لعل من أبرزها علاقاته التاريخية بإثيوبيا وموقفه العدائي من تيارات الإسلام السياسي وأخيراً نمط سلطته الأبوية في مواجهة معارضيه حتى داخل اقليم بونت لاند.

والسؤال المطروح هو: لماذا إذن فشلت الحكومة الاتحادية الانتقالية رغم أنها تحظى بالاعتراف والشرعية الدولية؟

إن واقع الأمر أن هناك عدداً من التحديات وأوجه القصور هي التي أضاعت هذه الفرصة ومن ذلك :

– عدم طرح قضايا الصراع الأساسية في الصومال، لقد اتجهت جهود المصالحة عوضاً عن ذلك إلى ضرورة بناء الدولة وقيام حكومة مركزية.

---

[1] - طبقا لهذه الصيغة التوافقية فان الجماعات العشائرية المتبقية تحصل علي نصف المقاعد المخصصة لقبيلة كبيرة .وقد طرحت صيغة 4.5 تلك في مؤتمر عرته للمصالحة باعتبارها وسيلة للتوفيق بين العشائر الصومالية المتصارعة .

[2] -K.Menkhaus, "The crisis in Somalia: Tragedy in five acts", AFRICAN AFFAIRS -LONDON- ROYAL AFRICAN SOCIETY 2007, VOL 106, No 424, pp 357-390.

– إهمال البحث عن أسباب انهيار الدولة ومحاولة معالجتها ، وربما يعد ذلك من أحد عوامل الصراع المزمن في الصومال.

– الأمر الثاني الذي يؤخذ على الحكومة الانتقالية أنها عكست اختيارات وتحالفات داخلية وخارجية ضيقة، ومن ثم فإنها كما يرى البعض تعبير عن تحالف ضيق يقوم على تهميش واقصاء بعض القوى الفاعلة في المجتمع. ويرى البعض أن صيغة (4.5) كثيراً ما يتم الالتفاف حولها بسبب تعقد الخريطة العشائرية والقبلية في الصومال، وحدة الانقسام داخل أفراد القبيلة الواحدة من أجل الحصول على مصادر التأثير والنفوذ، وعليه فقد دأبت الحكومة الانتقالية على كسب ولاء بعض المؤيدين من القبائل المختلفة في ذات الوقت الذي قامت فيه بتهميش منافسيهم من نفس العشائر.

– الأطراف الخارجية وحساباتها الخاطئة تتحمل هي الأخرى جزءا من المسؤولية وعدم تحقق أهداف مؤتمر سلام نيروبي. فقد ساندت إثيوبيا منذ البداية جناح الرئيس عبد الله يوسف في مواجهة معارضيه من مجموعة مقديشيو. كما أن الجهات الدولية المانحة والمفوضية الأوروبية بتأثير من الدبلوماسية الايطالية اتخذوا الموقف الاثيوبي والذى أحد أطراف الصراع في المعادلة الصومالية، الأمر الذي أفقدها حيادها كطرف وسيط ونزيه، و جاءت النتيجة المنطقية متمثلة في وجود حكومة موالية لاثيوبيا ومعادية للإسلام السياسي ومعبرة عن بعض التحالفات الضيقة . ولعل ذلك كله هو الذي مهد الطريق أمام المحاكم الإسلامية لكسب مزيد من الشرعية والتأييد السياسي بين الصوماليين في الداخل وفي الخارج.

ظاهرة المحاكم الاسلامية

يجب الإشارة إلى أمر هام ألا وهو مع سقوط نظام الرئيس السابق محمد سياد بري في العام 1991 وانتشار الفوضى والشغب في الصومال بدأ ظهور المحاكم الشرعية في الصومال على يد الشيخ محمد معلم حسن الذي سعى لإنشاء محكمة شرعية في منطقة طورطيجلي جنوبي العاصمة مقديشو، بهدف الفصل بين المتخاصمين عبر الاحتكام إلى مبادئ الشريعة الإسلامية، بالتعاون مع شيوخ القبائل. ولكن الجنرال الراحل محمد فرح عيديد ، الذي كان يسيطر على جنوبي العاصمة آنذاك، أحبط هذه المحاولة التي اعتبرها خطوة لإضعافه، وخلفه في هذا الموقف ابنه وزير الداخلية في الحكومة الفيدرالية حسين عيديد والذي يعد أحد أمراء الحرب.

وبعد مرور 3 سنوات على الحرب الأهلية في الصومال أي في العام 1994 ظهرت المحاكم الشرعية للحد من الفوضى التي سادت العاصمة فأسس [1] الشيخ علي محمود المعروف باسم على طيري أول محكمة شرعية شمال مقديشو وهي المحكمة التي تعتبر الأولى من نوعها في الصومال منذ انهيار نظام محمد سياد بري رئيسا لها.

وتوالت بعد ذلك نشأة المحاكم الشرعية، وبدأت مساعيها من أجل استقرار الوضع وحفظ الأمن في العاصمة الصومالية من خلال تطبيق الشريعة الإسلامية واحتلت هذه المحاكم مكانة وزارتي العدل والداخلية، وخاصة مع فشل الحكومة الانتقالية في إقامة محاكم تابعة لها في مناطق متفرقة من البلاد.

بعد تأسيس تلك المحاكم بدأ نفوذ أمراء الحرب في التراجع أمام تلك القوة الإسلامية التي أخذت في التحول إلى قوة سياسيةٍ كبيرة؛ ففي العام 1996 دخلت المحاكم في صراع مع زعيم الحرب القوي آنذاك علي مهدي محمد الذي تمكن من القضاء عليها وتفكيك أجهزتها القضائية والتنفيذية مستعينا بدعم الحكومة الإثيوبية.

هذا وظلت المحاكم تعمل في حالات متفرقة من دون أي تأثير سياسي أو عسكري يذكر إلى أن تمكنت من توحيد صفوفها مرة أخرى وعادت لواجهة الأحداث في الصومال في العام 1997 وتتابع ظهورها وبدأت كل قبيلة بتأسيس محكمة خاصة لها.

وفي عام 2000 قام عدد من المحاكم الشرعية المستقلة بتأسيس مجلس المحاكم الإسلامية برئاسة الشيخ حسن محمد، وقد حاول المجلس إنشاء قوة مشتركة تعبر عن المصالح الجماعية لقبيلة الهوية وتقف في مواجهة أمراء الحرب، وسرعان ما بدأ تأثير، أو إن شئت الدقة فقل عدوى المحاكم الشرعية تخرج عن نطاق مقديشيو إلى المناطق المحيطة بها. بيد أن قوة الدفع تلك توقفت لبعض الوقت بعد انعقاد مؤتمر عرته للمصالحة الوطنية وتشكيل حكومة انتقالية وطنية برئاسة عبد القاسم حسن صلاد. لم تكن إثيوبيا مؤيدة تماما لمقررات عرته واتهمت الحكومة الجديدة بأنها واقعة تحت تأثير الإسلاميين .

ومع بداية العام 2001 تمكنت المحاكم من مد نفوذها إلى جنوب العاصمة مقديشو بعد تشكيل الحكومة الانتقالية السابقة برئاسة عبد القاسم صلاد حسن. وفي أعقاب هجمات 11

[1]- محمد عوض، "ما هو اتحاد المحاكم الاسلامية في الصومال؟"، من الموقع الإليكتروني http://www.aljazeeratalk.net/forum/showthread.php?t=756، تاريخ الدخول: 13 نوفمبر 2009.

سبتمبر ، مورست على الحكومة العديد من الضغوط لإلغاء تلك المحاكم بحجة أنها مرتبطة بجماعة الاتحاد الإسلامي، التي تدرجها الولايات المتحدة في ما تسميه قائمتها للمنظمات الإرهابية[1].

وللتخلص من تلك الضغوط قامت الحكومة بالاتفاق مع قادة المحاكم الشرعية على ضمهم إلى الجهاز القضائي الحكومي ودمج مقاتليها إلى جهاز الشرطة الحكومي. لم تتمكن الحكومة الانتقالية من السيطرة على الوضع الأمني في البلاد ولم تتجاوز سلطاتها بضعة مناطق العاصمة، الأمر الذي أدى عودة العصابات المسلحة التي كانت تقوم بالنهب والسرقة والخطف.

وبالفعل ضعفت الحكومة الانتقالية وعانت من التفكك وهو ما أعطى الفرصة مرة أخرى لصعود المحاكم الإسلامية كقوة منافسة. ففي عام 2002 استطاع الشيخ شريف شيخ أحمد أحياء ظاهرة المحاكم الشرعية في شمال مقديشيو. وبعد انتشار المحاكم في عموم العاصمة انتخب شريف شيخ أحمد رئيسا لاتحاد المحاكم الإسلامية عام 2004 .

وترتبط 10 من تلك المحاكم البالغ عددها 11 بقبيلة الهوية الصومالية الكبيرة، وهو ما يعني أن الارتباط القبلي وإن كان عاملا مساعدا على تكوين تلك المحاكم إلا أنه ليس الأساس في المجتمع الصومالي الذي يرفض أي فصيل فيه الانضمام إلى فصيل آخر يختلف عنه في الانتماء القبلي.

بدأت المحاكم الشرعية في العام 2005 بتنفيذ عمليات مشتركة ضد العصابات المسلحة في عدد من أحياء العاصمة الأمر الذي أعاد جزء من الهدوء والاستقرار للعاصمة. إلا انه الاتحاد لم ينفذ أي عملية في المناطق الخاضعة لنفوذ زعماء الحرب في العاصمة.

وتقدر بعض المصادر أن عدد المقاتلين التابعين للمحاكم الشرعية بأكثر من 5 آلاف مقاتل مسلحين بشكل جيد، بينهم الكثير من الشبان المتدينين الذين يقاتلون ثم يعودون إلى وظائفهم وعائلاتهم بعد انتهاء القتال، ما يزيد من صعوبة تحديد عدد هذه القوات.

بعد ازدياد الشعبية التي تحظى بها المحاكم الشرعية في أوساط الشعب الصومالي وبسبب تخوف الولايات المتحدة أن تصبح الصومال معبرا لمقاتلي تنظيم القاعدة قامت وإثيوبيا

[1]- محمد عوض، نفس المرجع السابق.

بدعم عدد من أمراء الحرب الصوماليين لتشكيل ما بات يعرف بتحالف إرساء السلم ومكافحة الإرهاب ، لوقف نفوذ المحاكم الشرعية.

وعلى صعيد آخر، ظلت القرصنة تمثل مشكلة في المياه الصومالية طوال عشر سنوات على الأقل، لكن عدد المحاولات والهجمات الناجحة قد ارتفع خلال السنوات الثلاث من 2003 إلى 2005 وكانت الفترة الوحيدة التي اختفت خلالها فعليا القرصنة حول الصومال هي فترة حكم اتحاد المحاكم الإسلامية الذي استمر ستة أشهر في النصف الثاني من عام 2006 . ويدل ذلك على أن وجود حكومة قادرة على القيام بمهامها في الصومال تستطيع السيطرة على القرصنة .وقد عادت القرصنة بعد الإطاحة بحكم المحاكم الإسلامية، فالصومال تمثل بيئة مثالية لازدهار القرصنة في ظل غياب حكومة قادرة على القيام بمهامه، وفي ظل امتلاك الصومال لشواطئ رملية طويلة ومنعزلة وشعب يائس ومعتاد على الحرب [1]. إلا أن عمليات القرصنة تزايدت قبالة سواحل الصومال لأكثر من الضعف في عام 2008 وتعرضت 60 سفينة للهجوم، وطالب وحصل القراصنة بانتظام على فدى بملايين الدولارات مما جعلهم أكثر شراسة وتحديا .
وبما أن أغلب المساعدات – 80 %– التي يقدمها برنامج الأغدية العالمي تشحن إلى الصومال عن طريق البحر، فإن عدد السفن المتاحة لنقل هذه الأغذية قد انخفض إلى النصف بسبب القرصنة التي استهدف عمليتان منها سنة 2007 سفن مستأجرة لبرنامج الأغذية العالمي مما دعا برئيس فرنسا أن يعلن عن استعداده لارسال سفن حربية من أجل حماية الامدادات الانسانية الدولية في شهر سبتمبر من نفس السنة[2].

لقد بات من الواضح تماما حالة الانقسام في العاصمة مقديشيو بين مناطق تخضع لسيطرة المحاكم الشرعية ومناطق أخرى تخضع لسيطرة أمراء الحرب. وباتت الحكومة الجديدة برئاسة عبد الله يوسف لا حول لها و لا قوة ، بل واستقر بها المقام بعيدا في مدينة بيدوا الحدودية. وكمحاولة من جانبهم لمواجهة تصاعد قوة المحاكم شكل أمراء الحرب ما يسمي بالتحالف من أجل السلم ومحاربة الإرهاب وذلك بدعم أمريكي وإثيوبي واضح[3].

[1]- إبراهيم نصر الدين، "القرصنة في الصومال: تهديدات للتجارة العالمية وإذكاء للحروب المحلية "، سلسلة ترجمات. الامارات: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، 2008، ص 6.
[2]- مجلس الأمن الدولي، تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال، 7 نوفمبر 2007، ص.6-7- من الموقع الإليكتروني: www.onu.org ،تاريخ الدخول: 17 جوان 2009.
[3]- محمد عاشور، الحركات الإسلامية الصومالية.. ذريعة أمريكا للتدخل والتقسيم ، من الموقع الإليكتروني : http://www.islamonline.net/Arabic/politics/2002/01/article5.shtml ، تاريخ الدخول : 13 نوفمبر 2009

لكن هذه المحاولة باءت بالفشل إزاء نجاح المحاكم المستمر في بسط النفوذ وتحقيق السيطرة الأمنية في العاصمة مقديشيو. بل إن قواتها استطاعت السيطرة علي مدينة كيسمايو في 24 سبتمبر 2006 فضلا عن حشد قواتها بالقرب من مقر الحكومة الانتقالية في بيدوا. و بات من الواضح تحت تأثير نشوة هذا الانتصار إن المحاكم الإسلامية تعيد إحياء الخطاب الوطني وتمجيد حلم الصومال الكبير بما يعنيه ذلك من إعادة المناطق المقتطعة ولاسيما في كل من إثيوبيا وكينيا .

التدخل الاثيوبي

عندئذ تحركت إثيوبيا بدعم أمريكي واتخذت قرارها بغزو الصومال وطرد قوات المحاكم الإسلامية في 24 ديسمبر 2006. وبالفعل تحقق لها ما أرادت في أقل من أسبوع واحد. ففي الأول من يناير 2007 لم يعد لقوات المحاكم أي سيطرة فعلية علي أي من المدن الصومالية، وحل مجلس المحاكم الاسلامية في الصومال نفسه فعليا وسلم القيادة لزعماء العشائر، وما كانت المحاكم لتلقى –في فترة من الفترات– التأييد والاستعداد لقبول تفسير صارم للشريعة، إلا من أجل الحصول على السلام والأمن[1].

اتسمت الحالة السياسية في الصومال بتفاقم الانقسامات داخل المؤسسات الاتحادية الانتقالية، وتصلّب موقف المعارضة وتصاعد حدة لتمرد، وأدت هذه الأوضاع إلى انعدام الاستقرار السياسي ومزيد من التأخير في تنفيذ المهام الرئيسية الواردة في الميثاق الاتحادي الانتقالي وفي إحراز تقدم نحو المصالحة الوطنية، وعُقد مؤتمر المصالحة الوطنية في مقديشو في الفترة من 15 جويلية إلى 30 أوت 2007 بمشاركة 2600 مندوب يمثلون العشائر والجماعات النسائية والشتات، وتولت اللجنة الوطنية للحكم والمصالحة، التي كان يرأسها الرئيس السابق علي مهدي محمد، عملية تنظيم هذا المؤتمر[2].

وفي ختام المؤتمر، اتفق المشاركون على عدد من النتائج . ومن هذه النتائج إعلان نهاية جميع الصراعات والحزازات القائمة بين العشائر الصومالية منذ عام 1991 ؛ ودعوة جميع الأطراف الصومالية إلى التجرد الطوعي من السلاح وإعادة الممتلكات المنهوبة؛ وحث المؤسسات الاتحادية الانتقالية على استكمال العمليات الدستورية التي من شأنها أن تفضي إلى قيام دولة

[1]- إبراهيم نصر الدين، مرجع سابق، ص ص.2-3.
[2]- مجلس الأمن الدولي، تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال، 7 نوفمبر 2007، مرجع سابق، ص 1.

إتحادية؛ وإجراء تعداد وانتخابات حرة ونزيهة قبل نهاية الفترة الانتقالية؛ والمطالبة بنظام سياسي قائم على التعدد الحزبي في البلد؛ ودعوة الحكومة الاتحادية الانتقالية إلى تعديل الميثاق كي يتاح لغير البرلمانيين أن يصبحوا أعضاء في مجلس الوزراء.

وتعهد رؤساء المؤسسات الاتحادية الانتقالية بتنفيذ التوصيات التي اعتمدها المؤتمر تنفيذا كاملا، وأكد الرئيس عبد الله يوسف للمندوبين أن الحكومة الاتحادية الانتقالية ستسّلم مقاليد السلطة في أعقاب تنظيم انتخابات حرة ونزيهة عند نهاية فترة السنوات الخمس الانتقالية في عام 2009 وأشار علي مهدي محمد أيضا إلى أنه سيتم بذل الجهود للاتصال بمجموعات المعارضة للحكومة الاتحادية الانتقالية داخل الصومال وخارجه.

لكن الملاحظ أن بعض العشائر الفرعية التابعة لعشيرة" الهوية "في مقديشو وكذلك المعارضة المتمركزة في أسمرة رفضت حضور المؤتمر، بل وضعت هذه الجماعات المعارضة شروطا مسبقة لحضور المؤتمر منها انسحاب القوات الإثيوبية من الصومال، ونقل مقر المؤتمر إلى مكان محايد يُفضل أن يكون خارج الصومال، وتعيين طرف محايد للقيام بدور الوسيط.

وفي الفترة من 6 إلى 13 سبتمبر2006، عقد تحالف مجموعات المعارضة مؤتمرا موازيا في أسمرة سُمي "مؤتمر تحرير الصومال وإعادة إعماره"، وكان من بين المشاركين فيه ممثلون عن اتحاد المحاكم الإسلامية، و البرلمانيون الأحرار بقيادة الرئيس السابق للبرلمان الاتحادي الانتقالي، شريف حسن الشيخ عدن، والشتات الصومالي ، وكذلك أعضاء اجملتمع المدني وشيوخ العشائ.

واختُتم المؤتمر بتكوين تحالف لتحرير الصومال وإعادة إعماره، وانتخاب قيادته واعتماد خطة عمل، وعُين الشيخ شريف الشيخ أحمد رئيسا للفرع التنفيذي وشريف حسن الشيخ عدن، الرئيس السابق للبرلمان الاتحادي الانتقالي، رئيسا للجنة المركزية المؤلفة من 191 عضوا. وشدد على أن هدفه الرئيسي هو تحرير الصومال من الاحتلال الإثيوبي والشروع في عملية سياسية لإعادة الإعمار يشارك فيها جميع أصحاب المصلحة الصوماليين، وإعادة بناء دولة وطنية، وأعلن التحالف أنه لن يدخل في محادثات مع الحكومة الاتحادية الانتقالية إلا بعد انسحاب القوات الإثيوبية[1].

[1]- المكان نفسه.

لكن الحكومة الانتقالية توصلت مع التحالف من أجل تحرير الصومال في 9 جوان2007 إلى اتفاق سياسي وقعه كل من الطرفين بالحروف الأولي، وشهدت الاتفاق فرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، .ونص الاتفاق على ما يلي[1]:

– وقف الأعمال العدائية من جانب كلا الطرفين لفتر ة ابتدائية مدتها 90 يوما، تبدأ بعد 30 يوم من توقيع الاتفاق.

– تقديم طلب مشترك إلى مجلس الأمن للإذن بتكوين قوة استقرار دولية، من البلدان الصديقة، باستثناء الدول اجملاورة، ونشرها في غضون الشهور الأربعة التالية.

– أن تتصرف الحكومة الاتحادية الانتقالية وفقا لما قررته بالفعل الحكومة الإثيوبية من سحب قواتها من الصومال بعد نشر عدد كاف من قوات الأمم المتحدة.

– أن يقوم التحالف من أجل إعادة تحرير الصومال بفك ارتباطه بأي جماعات مسلحة أو أفراد مسلحين لا يلتزمون بشروط الاتفاق.

– اضطلاع كلا الطرفين بجميع التدابير الضرورية لضمان وصول المساعدات الإنسانية دونما عائق.

– أن تُنشأ، في غضون 15 يوما، لجنة أمنية مشتركة، ترأسها الأمم المتحدة لمتابعة تنفيذ الترتيبات الأمنية المتفق عليها . وأن تنشأ، في غضون 15 يوما، لجنة رفيعة المستوى، ترأسها الأمم المتحدة أيضا لمعالجة التحديات المتعلقة بالمسائل السياسية والمسائل المتعلقة بالعدالة والمصالحة .وعقد مؤتمر قبل نهاية جويلية 2008 ، لمناقشة هذه المسائل؛

– عقد مؤتمر دولي، في غضون الشهور الست التالية، يهدف إلى دعم تعمير الصومال وتنميته.

وبينما أدان المتشددون في صفوف المعارضة الاتفاق، أعاد الشيخ حسن عويس ويوسف انطأده، زعيمي التحالف، بوضوح تأكيد التزامهما بالاتفاق وأعربا عن رغبة في الانسحاب المبكر للقوات الإثيوبية . وأعرب رئيس الوزراء حسين عن تقديره للاتفاق وشدد على الحاجة إلى أن

[1] - مجلس الأمن، تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال، 16 جويلية 2008، S/2008/466، ص.ص.3-4. من الموقع الإليكتروني:www.onu.org ، تاريخ الدخول: 17 جوان 2009.

تساهم الحكومة الاتحادية الانتقالية، وأعضاء التحالف من أجل إعادة تحرير الصومال، والصوماليون بصفة عامة بشكل جماعي في تنفيذه . ووجه دعوة صريحة لزعماء المعارضة الذين لم يشاركوا في محادثات جيبوتي بالانضمام إلى العملية السياسية.

ومنذ انتخاب الشيخ شريف شيخ أحمد رئيسا، اتخذت حكومة الوحدة خطوات ملموسة للتواصل مع الجماعات المعارضة خارج نطاق عملية جيبوتي للسلام، وفي 20 فيفري 2009 شكل رئيس الوزراء عمر عبد الرشيد علي شارماركي حكومة وحدة موسعة تتألف من 36 عضو من الحكومة الاتحادية الانتقالية السابقة والتحالف من أجل إعادة تحرير الصومال والمجتمع المدني وصوماليي الشتات، وانتقل المجلس المشكل إلى مقديشو في فيفري من نفس السنة، كما عقد البرلمان الموسع جلسته الافتتاحية في 13 مارس، وهي أول جلسة تعقد في العاصمة منذ تشكيل المؤسسات الاتحادية الانتقالية في عام 2002.

وفي محاولة للتواصل مع المتشددين صوتت الحكومة في شهر مارس لصالح تطبيق الشريعة في الصومال، وشارك الرئيس الجديد في قمة قطر لجامعة الدول العربية في نفس الشهر على هامش مؤتمر الدوحة، أكد على استعداده التعامل مع جميع الأطراف لاستعادة مصداقية بلاده[1].

وقد واصلت الحكومة الاتحادية الانتقالية توطيد وتوسيع القاعدة الداعمة لها على ثلاث جبهات:

- أولها كثفت الحكومة جهودها الرامية إلى توسيع القاعدة الداعمة لها في صفوف جماعات المعارضة الرئيسية في مقديشو.
- ثانيا، وطدت التعاون بينها وبين حركة أهل السنة والجماعة.
- ثالثا، بدأت الحكومة استعراضا معمقا لعلاقاتها مع سلطات بونت لاند الإقليمية.

ومن التطورات الهامة التي قد تشجع بلدانا أخرى على أن يكون لها وجود جديد في مقديشو القرار الذي اتخذته حكومة جيبوتي في أواخر 1 نوفمبر 2009 بإعادة فتح سفارتها في مقديشو.

و لا يزال انعدام الأمن منتشر في نطاق واسع من الصومال حيث نشير إلى أنه في 3 ديسمبر، شُن هجوم إرهابي أثناء حفل تخرج طلبة الطب في أحد فنادق مقديشو، قتل ما لا يقل عن

[1]- مجلس الأمن، تقرير الأمين العام عن الصومال المقدم عملا بقرار مجلس الأمن 1863 (2009)، 16 أفريل 2009، S/2009/210، ص.5. من الموقع الإليكتروني:www.onu.org ، تاريخ الدخول: 15 مارس 2010.

23 شخصا ، من بينهم ثلاثة وزراء، وطلبة متخرجون ، وبرلمانيون، وأفراد من أسر الطلاب. وفي 3 ديسمبر، عقد مجلس الأمن مشاورات طارئة وأصدر بيانا أدان فيه الهجوم الإرهابي، وحث على إجراء تحقي ق شامل ، ودعا إلى تقديم مرتكبي الهجوم للعدالة على وجه السرعة[1].

وقد عقد اجتماع لفريق الاتصال الدولي استضافته منظمة المؤتمر الاسلامي في جدة في 17 ديسمبر 2009، وقدمت الحكومة استراتيجيتها لعام 2010 كما يلي:

- المصالحة والتواصل.
- الأمن.
- عقد مؤتمر دولي بشأن الانعاش وإعادة البناء.
- آليات التنسيق المتبعة بين الحكومة والمجتمع الدولي.

وأكد فريق الاتصال الدولي أن عملية جيبوتي لا تزال تمثل الاطار الذي ينبغي أن تجري فيه كل الجهود الدولية.

[1]- مجلس الأمن، تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال، 8 جانفي 2010، S/2009/684، ص.ص.3-.5.
من الموقع الإليكتروني:www.onu.org ، تاريخ الدخول: 15 مارس 2010.

تعتبر منطقة القرن الافريقي من أهم المناطق التى شهدت تغيرات وأحداث خاصة خلال عقد التسعينات، ودلك انعكاسا لما شهده العالم من تحولات في تلك الفترة اهمها نهاية الحرب الباردة وهيمنة الولايات المتحدة الامريكية على النظام الدولى.

ورغم انهيار نظام الثنائية القطبية والصراع على مناطق النفود الاستراتيجية ،إلا ان تصاعد تاثير العامل الاقتصادي في العلاقات الدولية بنهاية الحرب الباردة وهيمنة الايديولوجية الرأسمالية جعل من التنافس السمة البارزة التفاعلات بين مختلف القوى والوحدات المكونة للنظام الدولي في سعيها لتحقيق اهدافها ومصالحها المختلفة.

على الرغم من أن النزاعات الداخلية في القارة الإفريقية تجد أسبابها الرئيسية في الأوضاع الاقتصادية والسياسية والتاريخية والاجتماعية الخاصة بالدول الإفريقية ، إلا أن العوامل الخارجية لعبت دورا هاما في تفجير النزاعات في القارة، وواقع الأمر أن التدخلات الخارجية في القارة كانت مدفوعة على الدوام بالمصالح الإستراتيجية والاقتصادية للدول الأخرى في إفريقيا.

وهناك ثلاثة مصادر رئيسية للإهتمام الدولي بالقارة الإفريقية:

- تمثل أولها في اتجاه القوى الدولية الكبرى في ظروف الحرب الباردة نحو العمل على ممارسة النفوذ واكتساب الحلفاء والأصدقاء في إفريقيا في إطار المواجهة الاستراتيجية العالمية بين المعسكرين الاشتراكي والرأسمالي.

- أما المصدر الثاني فقد تمثل في أن القارة كانت وما تزال مصدرا للعديد من المواد الإستراتيجية النادرة، والتي كانت تنطوي على أهمية كبرى بالنسبة للدول الكبرى.

- وأخيرا فإن الاهتمام بالقارة الإفريقية كان نابعا لدى بعض القوى الكبرى، من الميراث الاستعماري (وهو ما تحاول توضيحه الخريطة الموالية)، حيث سعت بعض القوى الأوروبية مثل فرنسا وبريطانيا تحديدا، نحو مواصلة التدخل في الشؤون الإفريقية باعتبار ذلك نوع من الحنين إلى الماضي الاستعماري، وكمحاولة لمواصلة سياسة فرض النفوذ، وإن كان بأشكال مختلفة.

الخريطة رقم 06: التاريخ الإستعماري في العالم



Source: Philippe Rekacewicz, "Le Hold-up colonial", dans: http://www.monde-diplomatique.fr/cartes/holdupcolonial, consulté le 20 decembre 2009.

وعلى هذا الأساس سيحاول هذا الفصل تناول دور القوى الخارجية في النزاع الدائر سواءا في السودان أو الصومال، وطبيعة وأشكال التدخلات الخارجية في هذه النزاعات.

المبحث الاول: دور القوى الخارجية في النزاع السوداني.

كان النزاع في دارفور في بدايته الأولى بسيطا يمكن احتواءه لكن الذي حدث هو العكس حيث إنفجر على الساحة الدولية وأخذ إهتمام المجتمع الدولي خاصة بعد التغطية الإعلامية الواسعة التي حظي بها والتي غطت النزاع بمختلف توجهاته ومنطلقاته فتحول النزاع في دارفور من شأن سوداني إلى شأن دولي لدلك سيتم تسليط الضوء على ثأثير البيئة الخارجية على ذلك ومن خلال التطرق للدول الإقليمية سواء العربية أو الإفريقية إضافة إلى باقي دول العالم ومن دون إهمال دور المنظمات الدولية.

1 المطلب الاول: تأثير البيئة الإقليمية

بالرغم من أن متغيرات مرحلة ما بعد حرب الباردة أسقطت الفصل بين ما هو داخلي عن ما هو خارجي إلا أن نشوب النزاعات الداخلية ما زالت مرتبطة بالعوامل الداخلية السائدة إذ من شأن أي نقص أو إختلاف أو ثغرة أن يشعل فتيل النزاع ويهدد بذلك إستقرار تلك المنطقة خاصة إذا تدخلت أطراف أجنبية حيث لهذه الأخيرة دور فعال في تهدئة أو زيادة حدة الصراع . وكما هو معلوم فإن إقليم دارفور يجاور ثلاث دول في حين يحد السودان تسع دول وهذا الاشتراك ليس خاضع للحدود الجغرافية فقط حيث هناك إشتراك في الإنتماءات البشرية أيضا.
لذا يجب البحث عن مدى مساهمة الدول المجاورة للسودان في توجيه النزاع الدائر في دارفور وهذا ما سيتم تناوله في المبحث الأول من خلال التعرض لتأثير دول الجوار وقد تم التعرض للدول الأكثر تأثيرا ومساهمة في النزاع ومن بين هذه الدول دول القرن الإفريقي، دول البحيرات وبعض الدول العربية.

أ – تأثير دول القرن الإفريقي

– إريتويا

لإرتيريا حدود مجاورة للسودان ومن المعروف أن العلاقات بين البلدين لم تعرف الإستقرار أبدا إذ قطعت إرتيريا علاقاتها مع الخرطوم سنة 1994 وتبادل البلدين الإتهامات بإيواء حركات التمرد إذ تدعم السودان حركة الجهاد الإسلامي وفي المقابل تدعم أسمرة التجمع الوطني الديمقراطي [1] وحتى في فترات الهدنة لا أحد يطمئن للأخر وكل هذا راجع للمشاكل الحدودية والسياسية المتعددة التي زادت مع وصول اسياس أفورقي إلى السلطة بعد الاسقلال سنة 1993 ، والتحالف الإستراتيجي الذي قام بينه وبين العدو الصهيوني ومن هذا المنطلق تسعى إرتيريا دائما إلى إمتلاك أوراق تكسر بها السودان [2] حيث إعتبرت مقرا للحركات المعارضة طوال الفترة الماضية وقد إستطاعت إرتيريا أن تتبنى حركات التمرد في دارفور منذ

---

[1]- تيم تبلوك، مرجع سابق، ص227.
[2]- هاني رسلان، ماذا يجري في دارفور:طبيعة الازمة الجهات المقاتلة،الادوار الخارجية. القاهرة: مركز الاهرام للدراسات السياسية و الاستراتجية،2003،ص15.

إنطلاق الشرارة الأولى للنزاع فأستقبلت قيادات الحركات ودعمتهم ولعبت حلقة وصل بينهم وبين إسرائيل ومن خلال المحادثات التي جمعت الطرفين في إحدى سفارات إسرائيل وهكذا حصل أحد الأطراف المتمردين (جيش تحرير دارفور) على تمويل من إسرائيل وفي نفس الوقت قامت إرتيريا منذ فترة بدعوة أطراف النزاع إلى الحوار فهي تبدي ليونة إتجاه الحكومة السودانية وقد ساهمت في إتفاق السلام الذي عقدته حكومة الخرطوم مع قبائل البجا واضعا حدا لما يزيد عن عشر سنوات من النزاع بين الطرفين .

وهذا يظهر أن تحركات إرثيريا ليست نابعة من مصالحها الإقليمية بل هي تخدم مصالح دول أخرى فهي رأس حربة القوى الكبرى التي لها أجندة للهيمنة على المنطقة.

- إثيوبيا :

كثرت العداءات بين السودان والدول الإفريقية المجاورة له منذ صعود عمر البشير إلى الحكم و إزدياد رغبته في تنفيذ مشروعه الإسلامي الذي أرادت تلك الأخيرة عزله فتعقدت العلاقة بين تلك الأطراف بما فيها إثيوبيا التي زاد حقدها بعد محاولة إغتيال الرئيس المصري حسني مبارك في أديس بابا 1995 فوجهت إثيوبيا أصابع الإتهام إلى حكومة البشير التي رأت أنها تقف وراء الحادث لكن مع نشوب النزاع في دارفور تغير إتجاه الحكومة السودانية إتجاه تلك الأخيرة إذ سعت لكسب حياد أديس ابابا مقر الإتحاد الإفريقي كما عقدت تحالفا إقتصاديا وسياسيا وأمنيا معها للوقوف ضد إرتيريا وتأمين جبهتها الشرقية[1].

ب - تأثير دول البحيرات

- التشاد:

يخضع إرتباط تشاد بأحداث دارفور إلى علاقات مصلحية بحكم موقعها الجغرافي فأطول حدود إقليم دارفور الغربية تلامس تشاد وهي حدود غير مراقبة [2] سواء من الجهة السودانية أو

[1]- إجلال رافت و الاخرون، مرجع سابق،ص162.
[2]- علي محي ، "القوى و المنظمات الدولية المؤثرة في صراع دارفور"، مجلة البصائر. العدد423، تاريخ الصدور: 2007/04/23، ص.ص9-10.

الجهة التشادية وهذا راجع إلى بعد الحدود عن مركز الدولتين ،زيادة عن إتصال النسيج الإجتماعي .

ولهذا طلبت الحكومة السودانية من الحكومة التشادية عدم تقديم أي دعم لوجستي إلى متمردي دارفور و منهم من تسرب إلى أرضيها رغم إستجابة الرئيس إدريس دبي غير أن شكاوى الحكومة السودانية لم تتوقف إذ إتهمت بعض القيادات العسكرية التشادية بتقديم المؤن والسلاح لحركات التمرد كما إتهمت الحكومة التشادية بأنها القاعدة الخلفية التي تستعملها حركات التمرد لشن هجماتها على الخرطوم ولقد ساهم هذا الوضع في توتر العلاقات بين البلدين كما وجهت تشاد هي الأخرى إتهاما للجنجويد بأنهم يشنون هجمات ضد المدنين وطالب وضع إقليم دارفور تحت إدارة الأمم المتحدة [1] وكما سبق الذكر فإن هناك إرتباطا مشتركا بين تشاد وإقليم دارفور مما يعني أن تصعيد النزاع في دارفور يهدد أيضا نظام الحكم في تشاد [2] ولهذا حاولت هذه الأخيرة أن تلعب دور الوسيط بين الأطراف المتنازعة عند بداية الأزمة حيث دعتهم للتفاوض الذي إنتهى بإتفاق أنجامينا الأولى في أفريل 2004 والذي إعتمد عليه الإتحاد الإفريقي كمرجعية[3] في مفاوضات أنجامينا الثانية وأيضا إتفاق أبوجا نوفمبر 2004.

- إفريقيا الوسطى:

تتشابك هي الأخرى مع دارفور عن طريق الإمتدادات القبلية لهذا هي تخشى أن تتحول المنطقة إلى مأوى لحركات التمرد المعارضة لنظامها السياسي لهذا صرحت أنه من الضروري أن يصبح إقليم دارفور مستقرا وأمنا وهي تسعى إلى تسوية النزاع خوفا من إستمرار أثاره السلبية خاصة التدخل الدولي في المنطقة بإعتبار أن إقليم دارفور هو عمقها الإستراتيجي[4].

وقد دعت دول الجوار الأخرى غير المتاخمة لإقليم دارفور مثل أوغندا والكونغو الديمقراطية إلى مواصلة المفاوضات بين الطرفين المتنازعين ولم تشارك هذه الدول في الوصول إلى تسوية سياسية .

[1]- عبد الله الأشعل، مرجع سابق،ص97.

[2]- Gerard prunier,op.cit, p 1 .

[3]- إجلال رأفت و الآخرون ، مرجع سابق،ص169.

[4]- عبد القادر اسماعيل، موقف دول الجوارمن أزمة دارفورو اتفاق السلام. د،م،ن : مدونات مكتوب،2007، ص1.

ج- تأثير الدول العربية

- مصر:

رغم الإرتباط المشترك بين البلدين في كثير من العوامل خاصة الثقافية والجغرافية إضافة إلى التاريخ المشترك إذ يلعب نهر النيل دور الرابط بين البلدين في هاته المجالات غير أن إختلاف المصالح العليا لكلا البلدين حال دون الوفاق بينهما إذ يأخذ الخلاف على مياه نهر النيل حصة الأسد في العلاقات المصرية السودانية [1] خاصة وأن البلدين يشتركان في خاصية واحدة وهي الإعتماد على الزراعة التقليدية .

لذا جاء إتفاق 1929 وهو أول إتفاق رسمي بين البلدين حول تقسيم مياه نهر النيل وقد أكدت هذه الإتفاقية على حق السودان في سحب مياه في الفترة الممتدة من 16 جويلية إلى 31 ديسمبر على أن يتوقف السحب في الفترة الممتدة من 1 جانفي إلى 15 جويلية وهذا يعكس نوعا من التنظيم في الإستغلال لدى الجانبان بطريقة ودية أساسها الإتفاقيات الدولية [2]، غير أنه وجد إعتراض كبير من طرف السودانين حول شرعية هذا الإتفاق مما أدى إلى إلغاءه من طرف واحد عشية إستقلال السودان[3].

إذ صرحت هذه الأخيرة بأن متطلبات مشروعات التنمية تزيد عن حصتها الراهنة والتي تقدر ب 18.5مليار م^3 فهي تطمح إلى توسيع مساحتها المروية من 4.5 مليون فدان إلى 9.5 مليون فدان زيادة عن المشروعات المائية التي هي في صدد إنجازها والتي يمكن أن تضيف حوالي 5،6 مليارم^3 .

[1]- أسامة الغزالي حرب ،العلاقات المصرية السودانية بين الماضي و الحاضر و المستقبل. القاهرة :مركز البحوث و الدراسات السياسية،1990، ص 9.

[2]- محمد عبد الغني السعودي، السودان. القاهرة: المكتبة الانجلومصرية، 1995، ص 66.

[3]- انس مصطفى كاملً، نحو بناء نظام دولي جديد للتعاون الاقليمي في حوض النيل ً، السياسة الدولية. العدد 105، يوليو1991، ص 14.

ويلاحظ[1] تطور الخلافات بين البلدين بشكل ملفت للنظر بعد فترة الإستقلال ويعتبر هذا نتيجة طبيعية من نتائج الإستعمار فلقد شب نزاع حدودي بين البلدين حول المنطقة مثلث حلايب كما تبادل البلدان الإتهامات حيث إتهمت مصر السودان بتشجيعها للحركات الإسلامية في مصر وزاد الموقف حدة بعد حادثة محاولة إغتيال الرئيس المصري حسني مبارك في أديس بابا سنة 1995 [2]، إذ وجه الإتهام للسودان وحول الملف إلى مجلس الأمن الذي طلبت منه فرض عقوبات إقتصادية أما عن موقفها من نزاع دارفور.

فنجد أن مصر تقترب من إقليم دارفور كما أنها تشترك في الخزان الجوفي للمياه الموجودة في رمال دارفور إلى جانب كل من ليبيا وتشاد لذلك ليس من مصلحتها تواصل النزاع فنجد أن تحركها في هذا المجال قائم على أساس إستراتيجي ثابت هو الحفاظ على وحدة السودان حيث يهدد خالف الأمر إستقرارها وأمنها القومي وإنطلاقا من هذه الرؤية أعلنت وزارة الخارجية المصرية بوضوح تأييدها لموقف الحكومة السودانية كما رحبت مصر باللقاء الذي جمع بين التجمع الوطني المعارض برئاسة محمد عثمان الميرغني

والحكومة السودانية من أجل الوصول إلى حل يقوي من موقف السلطة ويجعلها أكثر قدرة على مواجهة الأزمة والحيلولة دون تدويلها وقد بدأت هذه المحادثات في القاهرة في النصف الثاني من شهر أكتوبر وإستمرت حوالي أسبوعين غير أنها إنتهت من دون التوصل إلى نتائج مهمة فتم الإتفاق على إستئناف المحادثات في جولة ثانية وفي هذا الصدد أخذ المحللين عدة مأخذ على التحرك المصري هذا الذي اتبع النهج التاريخي [3] للسياسة المصرية فى السودان بإعتماده على الحزب الإتحادي دون غيره من الأحزاب مهملا التطورات التي شهدتها الساحة السياسية السودانية بعد تفكك هذا الحزب وتراجع مكانته لصالح أحزاب جديدة بقيادة الشباب المثقفين . كما أنه من مصلحة مصر إقناع السودان تقديم تنازلات للتقارب مع حركات التمرد ليس الصراع معها .

---

[1]- حمدي عبد الرحمنً الصراع في القرن الافريقي و انعكاساته على الامن القومي العربيً ، المستقبل العربي. العدد 157، 1992/03، ص 14.

[2]- تيم لبلوك، العقوبات و المنبدون في الشرق الاوسط ،العراق، ليبيا،السودان. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص 225.

[3]- إجلال رأفت و الآخرون، مرجع سابق، ص171.

وقد أخدت مصر على عاتقها مهمة قيادة المجتمع العربى لدعم السودان سياسيا وإنسانيا ودبلو ماسيا فقدمت للإتحاد الإفريقي 2100 جندي ودعت المجتمع الدولي إلى رفع الضغوط عنه ومساعدته ماليا ولوجستيا لإجتياز الأزمة .

- ليبيا :

تشترك ليبيا مع دارفور في نقاط متعددة إنطلاقا من الحدود الجغرافية المشتركة وصولا إلى الإنتماءات القبلية حيت تمثل قبائل الزغاوة الرابط المشترك بين الطرفين وبذلك زعزعت إقليم دارفور يعني زعزعت الأمن القومي لليبيا [1] بحكم ان تلك الأخيرة تمثل مجموعة كبيرة من سكان ليبيا .

وفي نفس الوقت ترتبط ليبيا والسودان بروابط وثيقة تسمح لها بإستثمارات واسعة في السودان وهذا. يعكس إرتباط ليبيا المؤثر بجميع أطراف النزاع لذا يغلب على موقفها الغموض إذا يستطيع المراقب أن يلتقط إشارات متناقضة [2] إذ لها علاقات جيدة مع حركات التمرد الذين تستقبلهم على أرضيها حتى أن بعض المصادر أكدت على دعمها لهم بسلاح والمال وفي نفس الوقت تقوم بدور إيجابي في حل النزاع من خلال الإجتماعات التي عقدت في أواخر 2004 وأيضا إحتضانها للجولة الأخيرة من محادثات السلام سرت 2007 أين صرح الرئيس الليبي معمر القذافي بأن الصراع في دارفور صراع قبلي تم تضخيمه من قبل وسائل الإعلام وحرص على ضرورة حصر مشكلة دارفور في إطارها الإفريقي ومنع التدخل الأجنبى لأن حالة التدويل تضعه تحت الضغط الدولي فتصبح أراضيه ممر للإغاثات والمساعدات الإنسانية.

[1]- علي محي، مرجع سابق، ص9.

[2] إجلال رأفت، مرجع سابق، ص 169.

المبحث الثاني: تأثير البيئة العالمية.

لقد إستطاع متمردوا دارفور أن يقتحموا المجتمع الدولي في نزاعهم الذي تجاوز صداه كل التوقعات فلم يلفت فقط نظر المحيطين به من الأفارقة والعرب بل حظي بإهتمام كل العالم بما فيه القارات الخمس فسارعت مختلف الدول لتتبني هذا النزاع مما أدى إلى تباين المواقف وردود الأفعال ولصعوبة رصد مواقف كل دول العالم يحاول هذا المبحث رصد مواقف القوى الكبرى الفاعلة في المجتمع الدولي.

أ - تأثير الولايات المتحدة الأمريكية

لا بد لنا قبل التطرق لموقف الولايات المتحدة الأمريكية من النزاع في دارفور من التطرق لعلاقة البلدين أي الو.م.أ والسودان لأنها حافلة بالأحداث كما أنها الباب لفهم موقفها .

وكما هو معرف فإن الولايات المتحدة الأمريكية بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية عملت على وراثة المستعمرات الأوروبية في القارتين الأسيوية والإفريقية ولم تكن السودان بعيدة عن هذا المسرح إذ استقبلت منها المعونات منذ منتصف القرن العشرين كما أقامت معها علاقات وهذا ضمن إستراتيجة الولايات المتحدة الأمريكية في إستقطاب منطقة شرق إفريقيا والقرن الإفريقي.

وقد تميزت العلاقات الأمريكية السودانية منذ إستقلال الأخير إلى اليوم بصفة الشد والجدب بمعنى إعطاء المنح وفرض الضغوط ولقد إستعملت الولايات المتحدة الأمريكية قضية جنوب السودان ورقة رابحة في سياسيتها مع السودان وكانت وراء إتفاقية أديس بابا التي وقعت بين الحكومة السودانية وحركات التمرد في الجنوب وذلك من خلال مجلس الكنائس العالمي الذي كان على مسرح المفاوضات وترجع حسن العلاقة بين الطرفين في هاته الفترة إلى تدفق المعونات الأمريكية ومعونات صندوق النقد الدولي ووجود شركة شيفرون الأمريكية للإستثمار في مجال النفط لكن بعد مجئ حكومة الوفاق تغيرت الأمور إذ قامت هذه الأخيرة بإيقاف جميع

التسهيلات التي أعطاها نظام جعفر النميري للأمريكين[1] بما فيها تحالف أمني في البحر الأحمر، تسهيلات تخزين معدات عسكرية وإقامة محطات تنصت في بورتسودان والتعاون ضد الدول المعادية للولايات المتحدة الأمريكية مثل ليبيا وإيران.

هذا التصرف جعل الولايات المتحدة الأمريكية تتخذ موقفا من حكومة الوفاق وقد زاد هذا الموقف حدة بعد وصول نظام الإنقاذ إلى الحكم سنه 1989 عن طريق الإنقلاب وقد إتخذ هذا النظام سياسة عدائية إذ كون المؤتمر الشعبي العربي الإسلامي ورفع شعار تطبيق الشريعة الإسلامية وضمن خطابه السياسي والإعلامي بفكرة الشرعية الثورية فإعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية هذا الأمر تحدي لزعامتها ومشروعها الجديد تحت عنوان "نظام دولي جديد" والذي يرتكز على الأحادية القطبية هذا ما دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى تبني سياسة الإحتواء والمواجهة ضد السودان وقد إمتدت هذه السياسة خلال فترتي حكم بنكلشون وقد إرتكزت على إيجاد إقليم معاد للحكومة السودانية.

إن من بين الضغوط التي مارستها الولايات المتحدة أمريكية على السودان في هاته الفترة، منع الولايات المتحدة أمريكية سفينة محملة بالقمح التي وصلت ميناء بورن سوداني من إفراغ شحنتها وتغير مسارها على الرغم من أن الحكومة السودانية كانت قد دفعت قيمتها وذلك بحجة إتباع الدولة للنظام العسكري وإنتهاكها لحقوق الإنسان في جبال النوبة ناهيك عن عملية الإضطهاد الديني في الجنوب ورعاية الإرهاب وتجارة الرق.

وفى مارس 1990 بعد لقاء الرئيس السوداني عمر حسن أحمد البشير بكوهين مساعدة وزير الخارجية الأمريكي للشؤون الإفريقية أوقفت الحكومة الأمريكية مساعداتها الإقتصادية والعسكرية للسودان بإعتبار أن الحكم القائم في السودان قائم على أساس إنقلاب عسكري أما سنة 1993 قامت بتأييد التجمع الوطني الديمقراطي وإدراج نظام الإنقاذ ضمن الدول الراعية للإرهاب وتأييد قررات مجلس الأمن بإدانة النظام السوداني وتطبيق عقوبات إقتصادية عليه[2] كان هدف الولايات المتحدة الأمريكية من هذه الخطوة تطبيق مشروعاها القرن الأفريقي الموسع الذي يضم السودان، إثيوبيا، إيرتريا، الكونغو وغيرها قائم على أساس تحالف بين الولايات المتحدة الأمريكية وقادة هذه الدول .

[1]- إجلال رأفت و الاخرون، مرجع سابق ،ص186.

[2]- تيم لبلوك، مرجع سابق، ص ص 225-229.

إستغلت الولايات المتحدة الأمريكية وجود مؤتمر الشعبي العربي الإسلامي في الخرطوم وإتهمت السودان بأنها دولة إرهابية وراعية للمنظمات الإسلامية في المنطقة وأنها تتدخل في الشؤون الداخلية لدول المجاورة لها كما إتهمت الترابي بأنه قائد الحركة الإرهابية وأنه الرئيس الفعلي للسودان [1].

إستغلت حادثة محاولة إغتيال الرئيس حسني مبارك في أديس بابا سنة 1995 وإتهمت الخرطوم بأنها المسؤولة عن الحادثة وإستصدرت قرار مجلس الأمن 1044 _1054 في 21 يناير و 26 أفريل 1996 ثم إتبعها الرئيس الامريكي بقرار أخر في 23 نوفمبر 1996 يقضي بمنع أعضاء الحكومة السودانية وأفراد قواتها المسلحة من دخول الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي فيفري 1996 أغلقت الحكومة الأمريكية سفارتها في الخرطوم بدعوى إستقطاب الخرطوم للمجموعة الإسلامية مثل حركة الجهاد والجماعة الإسلامية في مصر وحزب الله في لبنان وحركة حماس و الجهاد الاسلامي الفلسطيني .

في جولة كاتبة الدولة للخارجية السابقة مادلين أولبرايت في إفريقيا، إجتمعت برموز المعارضة السودانية في كمبالا وضغطت على الحكومة السودانية بتغير سياستها عن طريق التصريحات العدائية سنة 1996 دعمت واشنطن أوغندا وإرتيريا وإثيوبيا بمعدات عسكرية قيمتها 20 مليون دولار ودعمت حركة التمرد في الجنوب التي تمكنت من الإستلاء على مدينتين في الشمال هما الكرمك وقيسان في 21 يناير 1997.

في 20 فيفري 1998 ضربت الولايات المتحدة الأمريكية مصنع الشفاء للأدوي ة في الخرطوم البحري بدعوى انتاجه للأسلحة الكميائية، وفي 23 مارس 1999 أصدر مجلس النواب الأمريكي قرار يضم 33 حيثية إتهام للحكومة السودانية من بينها:

-إتهام الحكومة بممارسة إبادة جماعية وتطهير عرقي في جبال النوبة.

-رعاية الإرهاب.

---

[1]- بهجت قرني و الآخرون ، صناعة الكراهية في العلاقات العربية الامريكية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003، ص 243.

–ممارسة التميز العنصري.

–تعذيب المعارضين السياسيين.

– تورطها في تفجير المبنى التجاري الدولي في نيويورك سنة1993.

ولقد سعت الإدارة الأمريكية لمحاصرة السودان بجيرانه وعزله إقليميا ودوليا –سياسيا وإقتصاديا وكانت الإستراتيجية التي إتبعتها وكما أوضحتها مادلين أولبرايت تتمثل في سياسة تأليب دول الجوار الإفريقية ضد السودان ودعم حركات التمرد ماديا دبلوماسيا وإعلاميا إضافة إلى شن حملة كثيفة ضد السودان في المحافل الدولية.

وبعد تولي بوش الإبن زمام الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية تغيرت سياستها إتجاه السودان من العزل والمواجهة إلى سياسة الخطوة خطوة وهذا التغيير راجع إلى عدة إعتبارات بعضها متعلق [1] بسياسة الولايات المتحدة الأمريكية وبعضها متعلق بشخص الرئيس بوش وبعضها الأخر متعلق بالدولة السودانية أما بالنسبة الولايات المتحدة الأمريكية فقد جاء هذا التغيير بسبب فشلها في تقديم دلائل إدانة السودان في عدة قضايا منها [2] قضية دعم الإرهاب قضية تورط السودانيين في تفجيرات 1993 تورطهم في محاولة إغتيال الرئيس المصري سنة1995، عدم إثبات بأن مصنع الشفاء للأدوية ينتج أسلحة كميائية، عدم إثبات تورط السودان في تفجير سفارتي الولايات المتحدة الأمريكية في نيروبي ودار السلام في7 فيفري 1998 .

فشلها في إسقاط حكومة الإنقاذ بواسطة الدعم الذي قدمته للمعارضة الشمالية إضافة إلى أمور تتعلق بسياسة إدارتها بإعتبارها راعية الديمقراطية في العالم وإتباعها الطرق الدبلوماسية والتشاور ومعايير حقوق الانسان ومعايير الأداء الناجح هذا زيادة عن حملات مارس 2000 في واشنطن التي قادتها جماعات ضغط يمنية وكنيسية وشخصيات الكونغرس ومراكز الأبحاث من أجل تبني سياسة جديدة إتجاه السودان وقد تعرض أيضا الرئيس بوش إلى ضغوطات من قبل الشركات البترولية التي طالبت بتطبيع العلاقات مع السودان للإستفادة من البترول السوداني الذي تحتكره الشركات الصينية حيث أكدت بعض المصادر على وجود إحتياط طاقوي في السودان يقدر مابين 600 مليون برميل إلى 1200 مليون برميل وتؤكد دراسات أعدها فريق

[1] - المرجع نفسه ،ص 243.

[2]- إجلال رأفت و الآخرون، مرجع سابق ،ص 216.

عمل أمريكي خلال أفريل 2001 أن العالم يواجه سوقا مختلفة تتطلب توجيه مزيد من الإستثمارات للبحث عن مصادر جديدة للبترول لمواجهة إحتياجاته المتزايدة من هذا الوقود الذي سيظل يحتل مركز الصدارة على خريطة الطاقة العالمية خلال المستقبل المنظور".

هذا كما إعتمد الرئيس بوش في حملته الإنتخابية على جزء كبير من سند الجماعات الدينية واليمنية وتجمعات السود الأمريكيين التي تناصر حركة التمرد هذا إضافة إلى تمتع حركة التمرد بالرعاية داخل الو.م.أ وضغوط اللوبي لتغيير السياسة إتجاه السودان .

هذا بالإضافة إلى إعتبارت تتعلق بشخصية الرئيس بوش الإبن الذي وصل إلى الرئاسة رسميا في 20 جانفي 2001 بعد معركة إنتخابية هي الأطول والأكثر إثارة للجدل بين سائر المعارك الإنتخابية السابقة لها والتي قدمت الولايات المتحدة الأمريكية إثنين وأربعين رئيسا وجاء تفوق بوش الإبن على منافسه أل غور بـــ537 صوتا فقط في ولاية فلوريدا .

ولبوش الإبن خبرة إقتصادية نفطية[1] أكثر منها سياسية فبإستثناء إدارته الحملة الإنتخابية لوالده عام 1987 ثم إشتغاله حاكما لولاية تكساس بين عامي 1994 و2000 مثل قطاع النفط مجال إهتمامه إذ بدأ بالعمل فيه مع والده في ميدلاند بتكساس ثم كون شركة خاصة به تسمى اربو ستووبوفد وصوله إلى البيت الأبيض أصبح همه هو الحفاظ على إمدادات النفط والغاز الطبيعي أما فيما يتعلق بالحكومة السودانية فلقد أكدت على المستوى الداخلي رغبتها في السلام فوقعت إتفاقية الخرطوم للسلام سنة 1997 مع ستة فصائل من الجنوب زيادة عن إتفاقية فشوده مع الدكتور لام اكلول وإتفاقية مع عناصر من جبل النوبة.

كما تبنت الخرطوم سياسة الانفتاح اتجاه المعارضة بموجب الدستور الجديد الذي صدر سنة1998 فعادت بعض الأحزاب للعمل بحرية وصدرت الصحف الخاصة وتوسع نطاق الحريات، وقد تحركت الدبلوماسية السودانية في هاته الفترة وتحسنت علاقة السودان بالدول الأوروبية .

[1]- بهجت قرني و الآخرون ، مرجع سابق، ص 209 .

هذه المعطيات جعلت الحكومة الأمريكية في وضع مد وجزر بين مطالب اليمين المسيحي والمنظمات الكنيسية التي تطالب بالمواجهة مع الإنقاذ واليمين الجمهوري المحافظ ولوبي شركات البترول التي تطالب بالتطبيع فإتخذت إدارة بوش نهجا جديدا معتمدا في ذلك على تقرير مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية.

وبد أت ملامح السياسة الأمريكية الجديدة تتشكل في عام2000 بالضبط في فيفري 2000 بعد الزيارة الأولى للمبعوث الأمريكي هارس جنستون إلى الخرطوم حيث قدم مشروعا حول مسألة السلام في السودان وفي نفس الشهر دعت الولايات المتحدة الأمريكية السودان للتحاور مقابل التخلص من المنظمات الإرهابية ومن ظاهرة الرق كما دعت السودان للتفاوض مع الحركة الشعبية وهو ما رفضته السودان .

وفي نوفمبر 2002 أرسلت واشنطن القس الأسقفي والسناتور السابق جون دانفورت [1] إلى السودان وقد دعى هذا الأخير إلى : تحسن العلاقة بين أطراف القتال في الشمال والجنوب

وتحقيق وقف إطلاق النار في جبال النوبة، إيقاف القصف الجوي ضد المدنين، الحد من ظاهرة الرق السماح بوصول مساعدات الانسانية في جبال النوبة. ولتسهيل عملية المبعوث قامت الولايات المتحدة الأمريكية بعدة خطوات منها دعوة مجلس الأمن في 10اكتوبر 2001 إلى رفع العقوبات التي فرضت على السودان سنة 1997 كما قررت وقف تمرير ملف السودان مؤقتا وفعلا في 28 أكتوبر رفع المجلس تلك العقوبات .

وفي إطار هذه المبادرة وقعت الحكومة والحركات الشعبية إتفاقات ماشاكوس ونيفاشا بمبادرة مع دول الإيجاد أي: السودان، إريتريا، كينيا، أوغندا، إثيوبيا، الصومال، جيبوتي وقد نصت هذه الإتفاقيات على حق تقرير المصير للجنوبين، حرية الإعتقاد، فصل الدين عن الدولة تكوين دولة علمانية في السودان .

إن ما سبق ذكره يعكس التصور الأمريكي الجديد الذي يعتمد على ايجاد منبر يحظى بالدعم الإفريقي والعربي والأوروبي و من أجل تحقيق هذا التصور والضغط على السودان ثم

---

[1]- المرجع نفسه، ص 244.

التصديق على قانون سلام السودان الذي عرض على مجلس النواب الأمريكي من 7إلى 10 أكتوبر 1999 و وقعه الرئيس بوش الابن في 23 أكتوبر2002 وقد جاء هذا القانون بمبادرة من اليمين المحافظ وينص هذا القانون على تقديم تقارير نصف شهرية للكونغرس للتأكد من حسن نية السودان في تدعيم السلام والتفاوض وفي حال إخلال الحكومة السودانية لهذه الشروط فإنها تتعرض للعقوبات الإقتصادية وتحرم من عائدات النفط .

ولقد علق بعض الإعلاميين على سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في هاته الفكرة بأنها تتسم بعدم الوضوح ولعل أبرز دليل على ذلك إستصدار قانون سلام السودان ودعوتها في نفس الوقت للحوار .

وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001 التي تعتبر محطة هامة في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية حيث أدت إلى تبلور سياسة تعامل جديدة قائمة على أساس محاربة الإرهاب في نطاق الدول المارقة وقد حدث في هاته الفترة تقارب بين الولايات المتحدة الأمريكية والسودان سبب تعاون الأخيرة في مجال محاربة الإرهاب وتزويدها للولايات المتحدة الأمريكية بمعلومات عن تنظيم القاعدة وعن بن لادن [1] وقد ساعد في هذا التقارب الانشقاق الذي حدث بين الرئيس ابراهيم البشير الدكتور حسن الترابي الذي يعد في نظر الولايات المتحدة الأمريكية تابعا للقاعدة بسبب رغبته في تأسيس حكم إسلامي ولقد شهدت العلاقات السودانية الأمريكية خلال 2003 هدوءا نسبيا وقد علقت أمال كثيرة سواء من جانب السلطات السودانية أو من جانب المتابعين لعلاقات السودانية الأمريكية وذلك بسبب إلتزام السودان بجدية التفاوض مع الجنوبيين وتحسن الأوضاع الداخلية خاصة في مجال الحريات وقضية الإرهاب وقد كانت السودان تأمل في تكسير عزلتها وإقامة علاقات دبلوماسية مع الولايات المتحدة الأمريكية خاصة بعد التعاون الأمني بين الجهاز الأمن الوطني السوداني CIA والأجهزة الأمريكية FBI مع أن إسم السودان لم يرفع من قائمة الارهاب .

ومع ظهور النزاع دارفور حدث تحول كبير في سياسة بوش إتجاه السودان حتى أن هناك من وصفها بأنها تصب الزيت على النار وهذا لأنها إتبعت سياسة صارمة إتجاهها في هيئة الأمم المتحدة وعملت على تأليب المجتمع الدولي ضدها مستعملة في ذلك إمكانيتها

[1] - المرجع نفسه ،ص 243.

الإعلامية والدبلوماسية وسوف تعرض الخطوات التي إتخدتها الولايات المتحدة الأمريكية بعد ظهور النزاع .

في بداية مارس [1](2004) أدانت الولايات المتحدة الأمريكية أعمال العنف الجنجويد ودعت الأحزاب للتفاوض على وقف إطلاق النار وإحترام القانون الأساسي غير أنا لهجتها في تشجيع أفاق السلام لم يكن بنفس الحدة التي شجعت بها إتفاق السلام في قضية الجنوب مبررة ذلك بالقاء الدور على الإتحاد الإفريقي.

في 13 جويلية 2004 أعلن الكونغرس أن ما يجري في دارفور يرقى إلى الإبادة الجماعية ودعا بالإجماع الرئيس للنظر في عملية التدخل، إصدار تقرير مجموعة الأزمات الدولية ICG الذي هو بمثابة خطة عمل الولايات المتحدة الأمريكية في نزاع [2] دارفور التي عملت على تصعيد النزاع وإستصدار قرار مجلس الأمن وقد دعى تقرير مجموعة الأزمات الدولية المجتمع الدولي التحرك لإنقاذ أرواح المدنيين في الغرب ولو إستدعى الأمر في إستعمال القوة كما جاء في التقرير بعدة مقترحات منها إجراء مفاوضات بين الحكومة السودانية ومتمردين دارفور لوقف إطلاق النار ووقف المساعدات للجنجويد والميلشيات الأخرى وتجريدهم من السلاح ، محاكمة من يستمر في مهاجمة المدنيين، التحري عن حقيقة الجنجويد ومسألة قتلهم للمدنين.

أما المقترحات التي قدمها لمجلس الأمن هي إصدار القرارات التالية :

-التنديد بإنتهاكات القانون الإنساني الدولي التي ترتكبها الأطراف كافة.

-الدعوة إلى إجراء مفاوضات بين الحكومة السودانية ومتمردي دارفور تحت مراقبة دولية

-الحث على إنهاء المفاوضات الإيجاد لتحقيق السلام الشامل

-تنسيق الدعم المالي والدولي لإعادة توطين اللاجئين وكفالة عودتهم[3]

[1] - أحمد إبراهيم محمود، مرجع سابق، ص 168.
[2] - إجلال رأفت و الآخرون، مرجع سابق ،ص 198.
[3] - علي محي، مرجع سابق، ص 13.

كما قام وزير الخارجية كولن باول بزيارة في 29 يونيو 2004 إلى الخرطوم للتحقق من صحة الأحداث في دارفور فور وصوله [1] المطار طالب الحكومة السودانية بوقف هجمات الجنجويد مما يوحي بأنه أتى للضغط على السودان وليس لمعاينة الأوضاع ونفس القول الذي قاله كولن باول كرره الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان إبان زيارة في يوليو 2004.

وقد دفعت تصريحات باول المتمردين للتمسك بمواقفهم مما أدى إلى فشل المفاوضات في أبوجا وبعد يوم من وصول كولن باول للسودان صدر قرار مجلس الأمن رقم 1556 الذي حصل على 13 صوت مع امتناع كل من الصين وباكستان وقد نص هذا القرار على إعطاء السودان مهلة 30 يوم للسيطرة على الوضع في دارفور كما رحبت الو.م.أ من خلال البيان الذي صدر عن اجتماع قمة الدول الثمانية في سي ايلاند بجورجيا الأمريكية في يونيو 2004 بدور الإتحاد الإفريقي في حل الأزمة بإعتبار إنتماء السودان للقرن الإفريقي –حسب تقسيمها– وبذلك فصلته عن إطاره العربي وعن الجامعة العربية كما دعت بعض الدول منها فرنسا وتشاد لتنسيق التفاوض بين الحكومة والمتمردين وهددت الخرطوم بأن أي معارضة ستؤدي إلى سحب الفوائد التي تجنيها من محادثات الإيجاد.

ويمكن إرجاع سياسة الولايات المتحدة الأمريكية هذا إتجاه النزاع في دارفور إلى عدة اعتبارات منها[2]:

–توازن القوى في الجنوب وعدم قدرتها على الإستمرار أكثر وبذلك كان الانتقال إلى دارفور كبديل

– إستراتيجة الشرق الأوسط الجديد التي تعتمد على التفكيك وإعادة التركيب

– المصالح النفطية في المنطقة حيث أكدت البحوث أن منطقة دارفور من أغنى مناطق العالم بهذه الثروة خاصة بعد المشروع الأمريكي في تشاد بقيمة 5 مليار دولار ومشروعها القادم في أنابيب دوبا الذي يربط الأنبوب التشادي بأنبوب ينبع السعودي ويمر عبر دارفور وبذلك دارفور

[1] - إجلال رأفت والآخرون، مرجع سابق ، ص 198.
[2] - المرجع نفسه، ص ص192- 194.

تمثل موطئ قدم للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة خاصة بعد خسارتها لإمتيازات النفط السوداني متأثرة بالعقوبات الإقتصادية بعد الحصار الأقتصادي الذي فرضته على السودان .

– السيطرة على مياه النيل في السودان واستعماله للضغط على الدول الإقليمية وتطويق الدور الإقليمي لمصر.

ب – تأثير الدول الأوربية:

على الرغم من أنه لم تتبلور حتى الآن إستراتيجة واضحة تعتمد على الإجماع إذ إنطلقت كل دولة في الإتحاد في بناء موقفها وفقا لمصالحها الخاصة غير أن موقف الإتحاد الأوروبي لم يخرج عن نطاق الرأي العام الدولي الذي يصور ما يجري في دارفور على أنه أعمال إبادة جماعية من قبل القبائل العربية ضد القبائل الإفريقية بمساعدة الجيش السوداني وشجعت في أكثر من فرصة على تدويل القضية، وهددت بفرض عقوبات على السودان وكان أخرها تصريحات خافير سولانا رئيس مجلس العلاقات الخارجية للإتحاد الأوروبي ثم جاءت زيارة الوفد الأوروبي برئاسة وزير الخارجية الهولندي برناردبوت للخرطوم ولمنطقة دارفور حيث صرح بأنه لا يفكر حاليا في توقيع عقوبات على السودان وأن فعلها فلن يوقعها دون مبرر [1] وفي نفس الوقت صرح وزير الخارجية الهولندي بأن السودان يجب أن تشعر بالضغط المسلط عليها من أكبر عدد من الجهات الدولية الممكنة.

ويأتي هدف الإتحاد الأوروبي من دعوته في الضغط على السودان وفي نفس الوقت تشجيع العمل الدبلوماسي وتقديم المساعدات ضمن إستراتيجيتها الجديدة ولحماية حرمها الأمني وحماية جورها ومصالحها في المنطقة خاصة بعد تخوفها من إمتداد التأثير الإسلامي في جنوب القارة الإفريقية بإعتبار أن دارفور منبع خلاوي لتحفيظ القرآن.

وقد دعى الإتحاد الأوروبي حكومة الخرطوم بالسماح لوكالات الأمم والمنظمات الإنسانية بتوصيل الإغاثات والمساعدات لكل مناطق دارفور كما قدمت معظم الدول الأوروبية إسناد مهمة وقف إطلاق النار للإتحاد الإفريقي وتزويده بمساعدات ملحوظة لحل مشكلة دارفور.

[1] - المرجع نفسه، ص 121.

وكما سبقت الإشارة فإن تحرك أي دولة في الإتحاد كان بناءا على مصالحها فنجد مثلا أن: **بريطانيا** نهجت في موقفها من النزاع نهج الولايات المتحدة الأمريكية وهو ما كان متوقعا حيث صرح توني بلير رئيس الوزراء البريطاني بأنه سيمضي في الضغط على الخرطوم من أجل منع أعمال الإبادة الجماعية في الإقليم وحتى تخضع لمطالب المجتمع الدولي وتتقبل شروطه بما فيها التدخل الدولي لحل النزاع في الإقليم. ثم جاءت زيارته إلى السودان من أجل إجراء محادثات مع السلطة السودانية وكان ذلك في 7 أكتوبر 2004 وكان يتوقع الكثير من هذه الزيارة بحكم المعرفة العريقة لبريطانيا بالسودان بعد الفترة الاستعمارية التي قضتها فيها وهي حوالي 60 عاما[1] إضافة إلى الدراسات والبحوث والوثائق المتعلقة بسير القبائل والمتوفرة بكثرة في المكتبات البريطانية.

كما صرح قائد الجيش البريطاني مايك جاكسون ب أن بريطانيا مستعدة لارسال 5 ألاف جندي[2] إلى دارفور وقد أخفقت بريطانيا إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية في حمل مجلس الأمن على تبني مشروع ينعث ما يجري في دارفور بأنه إبادة جماعية[3] وذلك بعد إمتناع الصين وروسيا وباكستان والجزائر وفرنسا والإتحاد الإفريقي .

أما **فرنسا** فقد انجدبت بفعل الإرتباط التاريخي لها بالمنطقة إذا استمر وجودها المؤثر في غرب ووسط إفريقيا بلا منازع حتى بداية النظام العالمي الجديد فكلا الجارتين إفريقيا الوسطى وتشاد كانتا من المستعمرات الفرنسية وحاولت فرنسا التدخل في قضية دارفور لحلها سلميا [4] لأن خلاف ذلك يؤثر على مصالحها في المنطقة ويشوه صورتها الخاصة وأنها في منافسة أمريكية لحل القضية سلميا وذلك للتأثير في الدولة الإفريقية لهذا جاء حراك فرنسا ضمن الإتجاه الدولي الذي قررته الأمم المتحدة [5]بمباركة من الولايات المتحدة الأمريكية وقد إستقبل الرئيس الفرنسي السابق جاك شيراك للرئيس السوداني خلال القمة الأفروفرنسية رغم ما كانت تواجه السودان من ضغوط لدى بارك الرئيس عمر البشير الخطوات الفرنسية خاصة في مفاوضات أبوجا مشيرا بأن فرنسا شريك في متطلبات التنمية في السودان وهذا كما تبادل وزيري خارجيتي الدولتين الزيارات وقد أشار وزير الخارجية الفرنسي فيليب دوست بلازي

[1] - محمد علي القوزي ، مرجع سابق ،ص299.
[2] - محمد جمال عرفة، مرجع سابق، ص 3.
[3] - علي محي، مرجع سابق، ص 11.
[4] - Gerard prunier, OP.Cit .p3.
[5] - أحمد إبراهيم محمود و الآخرون، مرجع سابق ، ص 169.

أثناء زيارته في نوفمبر 2006 إستعداد فرنسا لدعم العملية السلمية في السودان وقد بحث مع نظيره السوداني ثلاث قضايا : المحور السياسي . المحور الإنساني، ومحور قوات الإتحاد الإفريقي .

وهناك بعض الجهات ترى أن لفرنسا يد في تحويل ملف دارفور إلى المحكمة الجنائية وفي إستصدار القرار رقم 1706 من مجلس الأمن بمشاركة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ونقلا عن بعض الجهات الرسمية فقد قامت فرنسا بإرسال بعض قواتها العسكرية إلى تشاد لمنع إنتشار حركة التمرد هناك .

في حين أن موقف **ألمانيا** من النزاع في دارفور لم يخرج من دائرة موقف فرنسا حيث صرحت بأنها تساند جميع الجهود للعثور على تسوية سياسية للمشاكل الأساسية للازمة كما أنها لم تغلق الباب على خيارها في شأن تدويل القضية إذا صرح وكيل الخارجية الألماني كير شن موللر" أننا نرجع الإنتظار مدة ثلاثين يوما لقرار مجلس الأمن ثم نقوم بمراجعة ما سيكون قرارنا بشأن الأفعال والعقوبات التي يجب إتخادها[1] وقد قامت ألمانيا بدعم الجمعيات الطوعية في الإقليم وأيضا تمويل الإتحاد الإفريقي وتجدر الإشارة بأن الكثير من النخبة المثقفة في دارفور تلقت تعليمها في ألمانيا وأصبحت لها مصالح وتجارة متبادلة مع ألمانيا حتى أن بعض الأفراد تزوجوا من نساء ألمانيات وإستقروا هناك هذا ما يفسر لنا دعم ألمانيا لحركات التمرد وإستضافت رموزها وإعتبار أرضيها منطلقا لنشاطهم إذ منحتهم الغطاء السياسي والإعلامي كما إعتبرت المقر الثقافي الذي تخرج منه كل الوثائق الخاصة بالنزاع .

وقد بررت ألمانيا دعمها للمتمردين بحق اللجوء السياسي الذي منحته القوانين الألمانية لهم وهناك من المحللين من رأى أن تحرك ألمانيا في هذا التجاه إنما هو من باب خدمتها لمصالحها والبحث عن موطن قدم لها في الإقليم ولعل تنفيذها لمشروع النخيل بالمنطقة كتم[2] أكبر دليل على وجود مصالح لها في المنطقة .

[1]- إجلال رأفت و الآخرون، مرجع سابق، ص 122.
[2]- رصد علاء ،ًامن الدولة اخذ يتلاشى لصالح امن الانسانً، الصحافة الديموقراطية للسلام و الوحدة ، العدد 5221، 2 فبراير2008، ص 4.

ج- تأثير الدول الأسيوية:

- الصين :

رغم البعد الجغرافي بين البلدين إحتلت السودان دورا أساسيا في السياسة الخارجية الصينية خاصة في المجال الإقتصادي إذ إحتلت السودان المرتبة الثانية من حيث المتعاملين الإقتصادين مع الصين في المجال النفطي وقد بلغت قيمة مشتريات الصين من السودان سنة2006 حوالي 2.9 مليار[1] دولار بعد ما إشترت 65 % من النفط السوداني.

وتعتبر الصين من أولى المدعمين لنظام عمر البشير وقد جاء تبادل الزيارات بين البلدين ليؤكد ذلك .منها زيارة البشير إلى الصين في نوفمبر 2006 في الوقت الذي كان يتعرض فيه لضغوط دولية فجاءت هذه الزيارة لتأكيد عمق العلاقة بين البلدين وأيضا للحصول على المساندة الدبلوماسية[2] وقد وصف عمر البشير علاقته بالصين بأنها حميمة وأخوية وممتازة مشيدا بعدم تدخل الصين في السياسة الداخلية للسودان كما أشار الى تطابق مواقف البلدين في الأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان إضافة إلى التعاون الإقتصادي بين البلدين والذي هو نموذج للعلاقات جنوب ــ جنوب وقد تلت هذه الزيارة زيارة الرئيس الصيني هو جنتاو(Hujintao) وقد قام هذا الأخير بزيارة موقع السد الجديد للتوليد الطاقوي الذي قيمته 1,8 مليار دولار بتدعيم من الصين كما قام الرئيس بتوقيع العديد من الإتفاقات ولقد أكدت الصين في العديد من المرات على ضرورة إحترام السيادة السودانية بل حرصت على عدم تدويل قضايا السودان بما فيها قضية دارفور وقد إمتنعت عن التصويت في مجلس الأمن على القراررقم 1556 في 30 يونيو 2004 لإعتبارأن ما يجري في السودان هو أعمال إبادة جماعية كما رفضت أيضا القرار رقم 1706 الداعي لفرض عقوبات على السودان وقد أعلنت عن إمكانية إستخدامها الفيتو ضد أي مشروع قرار يتضمن فرض عقوبات على السودان[3].

وتظهر كذلك مساندة الصين لحكومة الخرطوم من خلال تنظيمها للقمة الصينية الإفريقية والتي حضرها أكثر من37 شخصية بين رؤساء دول وحكومات من الأفارقة وقد دعى

---

[1] -Gerard prunier,OP.Cit. p 5.

[2]- أحمد إبراهيم محمود، مرجع سابق، ص 169.

[3]- إجلال رأفت و الأخرون، مرجع سابق، ص 116.

الرئيس الصيني من خلال القمة الرئيس السوداني للحوار والتفاوض مع المتمردين من أجل الوصول إلى حل سلمي وقد قدمت حكومة الصين حوالي 80 مليون يوان من المساعدات الإنسانية وتبرعت بـــ 1,8 مليون دولار امريكي للإتحاد الإفريقي لأداء مهمة حفظ السلم في إقليم دارفور وأعلنت عن إستعدادها لإرسال قوات من جيشها لمساعدة الأمم المتحدة في حفظ السلم في المنطقة [1].

ويعود موقف الصين هذا لمصالحها المتركزة في المنطقة حيث أنها تستورد 6% من نفطها من السودان بمعدل 000 200 برميل يوما أي ما يعادل 60% من المنتوج النفطي السوداني وأغلبيه متركز في المناطق الجنوبية حيث جنوب دارفور بذلك تطبيق أي قرار دولي سيجعل المنطقة تحت وطأت الو .م.أ وقد نقلت الأنباء الصينية بأن الصين تتولى حماية مناطق عملياتها النفطية بقواتها الخاصة .

– روسيا :

لم يختلف موقفها عن الموقف الصيني في ترددها من أجل الموافقة على فرض عقوبات ضد السودان وقد رأى وزير الخارجية الروسي سير لا فروق " أن استخدام لغة التهديدات والعقوبات لا يصلح لتسوية النزاع في دارفور [2] وهذا نتيجة تخوف روسيا من تضرر مصالحها في السودان خاصة إمدادات النفط. فمن صالح روسيا إستقرار الوضع لذا سارعت بالمشاركة في مهمة حفظ السلام في المنطقة التي قرر تنفيذها مشاركة بين الإتحاد الإفريقي والأمم المتحدة وهذا ما أكده مندوب روسيا الدائم بهيئة الأمم المتحدة "فيتالي تشوركين" .

ويتجلى موقف روسيا في دعمها لحفظ السلام من خلال إرسالها لمراقبين عسكريين حيث إحتلت المرتبة الثالثة بين دول العالم من حيث العدد كما قامت بنقل ممثلي بعثة الأمم المتحدة والجرحى بمروحياتها المتواجدة في السودان .

وقد أبدت روسيا موقفا لينا مع الحكومة الخرطوم من خلال تأكيدها على ضرورة مواصلة الحوار معها من أجل السماح بدخول القوات الدولية إلى الأراضي الدارفورية مع إحترام سيادتها ووحدة أرضيها .

[1]- حه ون بينغ، الصين قوة بناءة لحل مشكلة دارفوّر، شبكة اخبار الصين. تاريخ الدخول: 2007/09/28.
[2]- د.كً العلاقة الروسية- السودانية، وكالة انباء نوفستي . تاريخ الدخول : 2007/11/07، ص 1.

- إسرائيل :

لقد نظرت إسرائيل للنزاع الدائر في دارفور بنظرة مغايرة عن باقي الدول فكانت ومازالت السودان من أهم المحاور التي تضمنتها أجندتها السياسية وهذا بحكم موقعها الإستراتيجي حيث إشرافها على البحر الأحمر الذي تسعى إسرائيل للإستحواذ عليه وكسر إحتكار العرب لسواحله هذا زيادة على إعتبار أن السودان همزة وصل بدول القرن الإفريقي من خلال عدة روابط وبذلك السيطرة على الأراضي السودانية يعني التحكم في منطقة القرن الإفريقي[1] وتسيرها حسب رغبات الكيان الصهيوني لهذا سارعت إسرائيل بعد نشوب النزاع في دارفور إلى المساهمة في تأجيجه عن طريق حليفتها إرتيريا فقامت بإحتضان حركات التمرد ومساندتهم وتدريب بعض العناصر في معسكرات الجيش الإسرائيلي وتزويدهم بالأسلحة وهذا استنادا إلى إعترافات بعض أعضاء حركتي التمرد[2] .

وتهدف إسرائيل من خطتها هذه لقلب نظام الحكم في السودان وتفتيته إلى دويلات ضعيفة متناحرة سهلت المنال وأن لم ينجح هذا فإضعافها وإدخالها في دوامة لا تخرج منها أبدا أو الهدف الرئيس من كل هذا إضعاف الدول العربية وتهميش القوة الإسلامية والسيطرة على خيراتها خاصة مصبات المياه حيث تمثل هذه القضية المشكل الأكبر لإسرائيل نتيجة عجزها المائي حيث تأمل هذه الأخيرة في شراء مياه النيل من مصر لحل ضائقها .هذا يفسر لنا الإهتمام المتزايد لإسرائيل بالمصبات والمنابع المائية وبالدول المحيطة بها كمصر وسوريا والسودان وغيرها من الدول العربية والإفريقية بهدف الإلتفاف على الأمن المائي للعرب[3].

---

[1]- مسعد الكردي، مشروع القرن الافريقي الكبير، الملف السياسي. تاريخ الصدور : 2008/01/05، ص 1.

[2]- اجلال رأفت و الآخرون ، مرجع سابق ، ص 172.

[3]- مصعب الطيب، دارفور وتوطين الأزمة . الموقع الإلكتروني: [http//www.meshket.net/new/content .php] تاريخ الدخول : 07-06-2006 ، ص 1.

المطلب الثالث: تأثير المنظمات الدولية في النزاع:

لقد تزايد دور المنظمات الدولية خاصة بعد النصف الثاني من القرن الماضي نظرا للدور العظيم الذي أصبحت تقوم به على مستوى المجتمع الدولي والإهتمام بمشاكل هذا الأخير والمساهمة في حل الكثير من معظلاته خاصة التي تهدد السلم والأمن الدوليين بما فيها النزاعات.

و بذلك أصبح اليوم من الخطأ إهمال هذا الفاعل السياسي الدولي في دراسة أي ظاهرة دولية لهذا جاء المبحث الثالث لدراسة ردود أفعالها من النزاع القائم في دارفور وماهي أهم الخطوات التي إتخذتها في هذا الصدد متطرق في ذلك إلى المنظمات الدولية العالمية وأيضا المنظمات الإقليمية التي تتمتع السودان بالعضوية فيها خاصة وأن الفصل السادس من الميثاق الأممي يدعو أطراف النزاع اللجوء الى المنظمات الإقليمية التي ينتمي إليها وهي تتمثل بالنسبة للسودان في الجامعةالعربية والمؤتمر الإسلامي والإتحاد الإفريقي.

أ –تأثير المنظمات الإقليمية:

– جامعة الدول العربية :

تعد الجامعة العربية من أقدم المنظمات الإقليمية التي عرفتها المنطقة [1] حيث تعود نشأتها إلى نهاية الحرب العالمية الثانية وقد تم التصديق على ميثاقها في ماي 1945 أي أنها سبقت في نشوءها منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية وتتمتع السودان بالعضوية في هذه المنظمة التي تهدف إلى تسوية المنازعات العربية بالطرق السلمية –دفع الإعتداء على الدول الأعضاء– تحقيق التعاون بين الدول العربية في المجالات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية والقانونية والصحية[2].

ومن سرد أهداف المنظمة يتضح أن من المبادئ التي ترتكز عليها تسوية النزاعات فما كان تحركها من النزاع في دارفور؟

[1] – جمال عبد الناصر مانع، التنظيم الدولي. عنابة: دار العلوم للنشر و التوزيع، 2006، ص 242.

[2] - المرجع نفسه ، ص 251.

لقد تحركت الدبلوماسية السودانية إلى جامعة الدول العربية لإبقاء الأزمة في إطارها القومي[1] وتعطيل محاولة تدويلها ولقد أبدت الجامعة إستعدادها لحل هذا النزاع إذ صرحت عن طريق لسان هشام يوسف مدير مكتب الأمين العام لجامعة الدول العربية بأن الجامعة مستعدة للقيام بأي دور يطلب منها بهدف حل النزاع في دارفور [2]ويظهر هذا الدور من خلال محاولاتها إستقصاء الحقائق وحل الأزمة وقد شاركت بكل جهودها الدبلوماسية سواء في المحافل الدولية أو الإفريقية وذلك بهدف حل النزاع .

- **الاتحاد الافريقي**

لقد عرفت القارة الإفريقية بعد تحررها من الإستعمار التقليدي عدة منظمات كان أهمها منظمة دول ميثاق الدار البيضاء ومنظمة الوحدة الإفريقية التي برزت للوجود سنة 1961 ثم جاءت منظمة الإتحاد الإفريقي التي انبثقت من تلك الأخيرة .

ويعكس الإتحاد الإفريقي نوعين من النزوح نحو العمل الوحدوي [3] الذي يتناسب وظروف القارة الإفريقية بحيث يحرص على وحدتها وتنميتها بشكل متوازي وذلك بالقضاء على بؤر التوتر لهذا نجد أن الإتحاد الإفريقي كان أول منظمة إهتمت بالنزاع منذ بدايته وقد عقد العديد من المؤتمرات وجلسات الحوار بين حكومة الخرطوم والمتمردين وقد شارك في جميع الإتفاقات التي أبرمت مثل إتفاق أنجامينا 2004 وإتفاق أبوجا للسلام في 2006 كما أنه قام بإرسال مايزيد عن 7000 [4]من القوات العسكرية الإفريقية إلى الأراضي الدارفورية منذ سنة2004 إلى يومنا هذا .وقد رفض الإتحاد الإفريقي في بادئ الأمر تدخل أي وساطة دولية خاصة بعد الإقتراح الذي تقدم به متمردي دارفور.

غير أن إخفاقها في إرساء السلام في المنطقة وفي إقناع الطرفين المتنازعين بوقف إطلاق النار وعجزها عن حماية المدنين الذين جاءت من أجلهم بل حتى قواتها أصبحت معرضة

[1]- إجلال رأفت و الآخرون ، مرجع سابق ، ص 113.
[2]- علي محي، مرجع سابق، ص 10.
[3]- جمال عبد الناصر مانع، مرجع سابق، ص 300.
[4]- كمال الجزولي ، مرجع سابق، ص6.

للقتل والإختطاف يوميا[1] وكل هذا يرجع إلى نقص إمداداتها ومواردها المالية مما جعلها تطلب وساطة الأمم المتحدة.

وفي تقييم نوري عبد الله مستشار زعيم الفصيل المنشق عن حركة تحرير السودان لدور الإتحاد الإفريقي صرح بأن الإتحاد الإفريقي فشل كليا وبشكل يرثى له في جهود الوساطة التي بذلها في نزاع دارفور وأنه أن الأوان كي يسلم ملف المفاوضات إلى الأمم المتحدة لإحلال السلم في المنطقة ووصف موقف الإتحاد الإفريقي بأنه سخيف.

ب- تاثير المنظمات الدولية العالمية.

- منظمة الأمم المتحدة:

ظهرت هيئة الأمم المتحدة إلى حيز الوجود سنة 1945 وأصبحت هيئة دولية مهمتها مناطة بحفظ السلم والأمن الدولين وتسوية النزاعات بين الدول وقد تدخلت في هذا الشأن لحل النزاع الذي كان قائما في السودان بين الشمال والجنوب وقد تزامن إندلاع الصراع في دارفور مع إبرام إتفاقية سلام نفاشا بين الحكومة وحركة التمرد في الجنوب هذا ما جعل مجلس الأمن يدمج قضية دارفور في بادئ الأمر ضمن قرارته الصادرة حول السودان سنة2003.

هذا وقد أصدر مجلس الأمن منذ اندلاع النزاع في دارفور مايزيد عن 14 قرار دولي كما أرسلت المنظمة العديد من لجان التحقيق من بينها لجنة قضايا حقوق الإنسان خاصة بعدما أشيع وجود إبادة جماعية في الإقليم حيث أقرت المنظمة أن ما يحصل في دارفور أخطر من الجرائم العادية وأدنى من جريمة إبادة الجنس[2] ولهذا طلب أمينها العام كوفي عنان من الخرطوم بحماية المدنين وتحسين ظروفهم وتوفير الرعاية الصحية لهم كما طالب الحكومة بتجريد ميليشات الجنجويد من الأسلحة وإزالة العقبات التي تعرقل وصول المساعدات لسكان الإقليم[3] .

وقد إستطاع كوفي عنان أن يحصل على توقيع الرئيس السوداني في بيان مشترك مع الأمم المتحدة تعهد فيه الرئيس بنزع أسلحة مليشيات الجنجويد ومعاقبة المجموعات المتهمة بإنتهاك حقوق الإنسان الدارفوري وبتسهيل دخول الإغاثة والمساعدات الإنسانية ونشر القوات

[1] -Gerard prunier,OP.Cit ,P 1.

[2]- عبد الله الاشعل ، مرجع سابق ، ص 98.

[3]- صالح يحي الشاعري، مرجع سابق ،ص 271.

لمراقبة وقف إطلاق النار وقد تعهدت الأمم المتحدة بدورها على توفير إحتياجات مواطني دارفور واللاجئين وهذا كما توصلت منظمة الهجرة الدولية إلى إتفاق مع السودان من أجل وضع برامج تضمن عودة اللاجئين إلى ديارهم وتوفير لهم كل الدعم والأمن والحماية.

وكما أشير سابقا أصدرت الهيئة 14 قرار منذ إندلاع النزاع في دارفور وكان أخطر هذه القرارت القرار 1593–2005 [1] الذي يقرر أن الحالة في السودان لا تزال تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة يقرر إحالة الوضع القائم في دارفور إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية هذه أخطر فقرة في القرار المذكور وجاء بناءا عليها إعلان المحكمة الجنائية الدولية يوم الاربعاء 28 فيفري 2006 الذي تضمن إتهاما لوزير الدولة السابق السيد أحمد هارون ولأحد قيادات الجنجويد بالتعدي على حقوق الإنسان وتجاوز القوانين الدولية.

وما يمكن ذكره أن القرار 1706–2006 هو القرار الأشد خطورة أصدرته المنظمة في أوت 2006 وبموجبه قرر مجلس الأمن إستبدال القوات الإفريقية العاملة هناك بقوات أخرى أممية تكون تحت إشراف الأمم المتحدة مر هذا القرار بموافقة 12 دولة وهي: غانا – رئيس للمجلس– الارجنتين، البيرو، تنزانيا، الدانمارك، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان، سلوفاكيا، فرنسا، الكونغو، بريطانيا، وإمتنعت كل من روسيا والصين وقطر عن التصويت ولقد رفضت الحكومة السودانية هذا القرار وإعتبرته مساسا بالسيادة السودانية وإذ أنه يضعها تحت الوصاية الدولية ثم أبدت الحكومة السودانية بعض الليونة في ديسمبر 2006 حيث وافقت على إرسال قوات مشتركة بين الإتحاد الإفريقي والأمم المتحدة على أن تتم العملية على ثلاث مراحل :

[1]- علي محي، مرجع سابق، ص11.

- المرحلة الأولى: تتضمن إرسال 105 من الضباط العسكريين و33 من الشرطة و48 موظف دولي و36 ناقلة جنود مدرعة ومناظير للرؤيا الليلية ومعدات لتحديد المواقع باستخدام الأقمار الصناعية للإنضمام إلى الإتحاد الإفريقي.

- المرحلة الثانية: تشمل إرسال عدة مئات من القوات العسكرية للأمم المتحدة زيادة عن الشرطة والموظفين المدنين بالإضافة إلى تقديم دعم لوجستي وجوي كبير.

- المرحلة الثالثة: لم تحدد شروطها بعد إذ مازالت الحكومة السودانية تبحث عن ضمانات واضحة[1].

[1]- المرجع نفسه ، ص11-12.

المبحث الثاني: دور القوى الخارجية في النزاع الصومالي.

تمثل منطقة القرن الإفريقي أهمية كبرى للمصالح الأمنية والاقتصادية بالنسبة للقوى الإستعمارية السابقة، بريطانيا وإيطاليا وفرنسا. كما أصبحت منذ منتصف السبعينيات وحتى إنهيار الاتحاد السوفياتي، منطقة جذب لما كان يعرف بالقوتين العظميين.

وقد كان الصومال إحدى مجموعة الدول التي نظرت إليها هذه القوى –في البداية– باعتبارها تحمي المدخل الجنوبي المؤدي لقناة السويس، وما يرتبط من بها من قضية الصراع العربي الإسرائيلي، وحماية الطريق إلى بترول الخليج، تزايدت الأهمية الإستراتيجية الذاتية للمنطقة بعد تفجر الصراع الدولي على أرض القارة الإفريقية.

المطلب الاول: تأثير البيئة الإقليمية:

لم تقتصر التدخلات الخارجية في النزاع في الصومال على القوى الدولية العظمى والكبرى من خارج القارة الإفريقية فحسب، لكن كثيرا ما تدخلت قوى إقليمية أو دول إفريقية مجاورة في النزاع، ويلاحظ أن لكل طرف خارجي حساباته الخاصة في التدخل لصالح هذا الطرف أو ذاك، وهو ما ينعكس على آليات تدخله.

بالتالي سيحاول الباحث التركيز على دول الجوار الإقليمي في القرن الافريقي بمعناه الواسع بما يضم: إثيوبيا، إريتيريا، كينيا ، وبعض الدول العربية مصر ،السودان ،جيبوتي واليمن.

أ- تاثير دول القرن الافريقي:

- إثيـــــوبـــــــــيا:

لفهم التدخل الإثيوبي في النزاع الدائر في الصومال لا بد من الرجوع إلى العلاقات التاريخية بين الدوليتين، فالاهتمام الإثيوبي بالصومال يرجع إلى أواخر القرن التاسع عشر، في

عهد إمبراطورية الحبشة، حيث كانت دائما تحاول توسيع رقعتها على حساب دول الجوار فشارك منليك الثاني ملك الحبشة في مؤتمر برلين 1884-1885 لتقسيم القارة الإفريقية، وقام بضم إمارة هرر الصومالية بعد المؤتمر بعامين بمساعدة الإيطاليين، بعد ذلك ساعده الإنجليز في التنازل له عن إقليم الأوجادين بموجب معاهدة أبرمت في 4 ماي 1897 والذي يعد أحد أسباب الحرب بين الدولتين عام 1978 والتي كان أبرز نتائجها إعتراف سياد بري بإثيوبيا التي تضم الأوجادين.

الخريطة رقم 06: إقليم أوجادين



وتجب الإشارة إلى أن إثيوبيا شكلت –تقليديا– مركزا هاما للنفوذ الغربي في منطقة القرن الإفريقي، كما مثلت حليفا مناسبا لاتجاهاتها المسيحية وغير العربية بالاضافة إلى التوجهات الغربية للطبقة الأرستقراطية الحاكمة قبل الثورة. وفي مقابل التوجه الغربي لإثيوبيا

الأمبراطورية توجه الصومال نحو المعسكر الشرقي، وكانت هذه هي الخطوة الأولى في طريق فتح منطقة القرن الإفريقي للتوازن بين القوتين العظميين[1].

عموما هناك عدة عوامل عاقت حل مشكل الحدود قبل استقلال الصومال أهمها:

-ترى إثيوبيا أن من مصلحتها ألا تحل المشكلة لأنها كانت تعتبر الصومال جزء من أراضيها وتسعى لضمه إليها.

-احتمال وجود بترول في إقليم الأوجادين المتنازع عليه جعل الدول الكبرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية تفضل ترك المشكلة معلقة إلى حين استقلال الصومال حتى تتبين موقفه اتجاهها ومن تم تعمل على تبني سياسة وفق مصالحها.

-تعتمد الدول الكبرى إلى ترك ثغرة تستطيع عن طريقها التدخل في شؤون الدول حديثة الاستقلال ووسيلتها إلى ذلك في الصومال هي مشكلة الحدود.

-إعتبرت الصومال أن واجبها يقتضي مساعدة الصوماليين عبر الحدود بالتأييد المادي والمعنوي، لذا قامت بدعم جبهة تحرير الصومال الغربي في كفاحها المسلح لتحرير الصومال بينما رأت إثيوبيا أنه من مصلحة الصومال قبول الأمر الواقع وإلا فإنه قد يفقد كيانه واستقلاله[2].

بدأت المواجهات الأولى بين الدولتين في 1964 في منطقة الأوجادين بطول 900 ميل وانتهت بعد شهرين من الحرب بينهما، ذلك بتجميد الوضع وهذا بفضل وساطة منظمة الوحدة الإفريقية التي استطاعت إيقاف القتال وسحب قوات الطرفين إلى مسافة 15 كلم على جانبي الحدود تمهيدا لتسوية سلمية مرضية للطرفين[3]، وجاء موقف المنظمة تكريسا لمبدأ قدسية الحدود الموروثة عن الاستعمار.

بعد ذلك طرأ تغيير على سياسة الصومال بعد تغير الزعامة فيها في 1967 بتقلد عبد الرشيد شارماركي رئاسة الوزراء فيها، فتبنت سياسة قائمة على المصالحة بشأن النزاع الحدودي، فكان من نتائج سياساته تلك مقتله ومجيء الرئيس سياد بري إلى الحكم بانقلاب

---

[1]- نجوى أمين الفوال، "انهيار الدولة في الصومال"، مرجع سابق، ص 23.

[2]- محمود خليل، "الأزمة الصومالية وتأثيرها على الأمن القومي العربي"، في السياسة الدولية. ع111، يناير 1993، ص ص. 249-250.

[3]- صلاح الدين حافظ، صراع القوى العظمى حول القرن الإفريقي. سلسلة عالم المعرفة، ع 49، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1982، ص 125.

عسكري في نوفمبر 1969، والذي عبر عن رغبته في تحقيق الوحدة القومية في إطار الصومال الكبير، انتهج الاشتراكية العلمية كخيار سياسي، لكن المفارقة جاءت بعد حدوث إنقلاب في إثيوبيا وتسلم الكولونيل مونغستو هايلي ماريام السلطة في سبتمبر 1974، فبدلا من أن بتقارب النظامان تباعدا وتواجها، حيث توجهت إثيوبيا نحو الاتحاد السوفياتي واتجهت الصومال نحو الولايات المتحدة الأمريكية فحدثت بذلك المواجهة العسكرية الثانية سنة 1977.

تجدّد الخلاف عام 1991 ببروز قوى جديدة في الصومال –خاصة القوى الإسلامية– حيث تبنت إثيوبيا سياسة معادية لهته القوى بسبب مطالبة هذه الأخيرة بعودة الصومال الغربي فعملت إثيوبيا على احتواء هذه القوى عبر وسيلتين:

– الوسيلة الأولى سياسية: ممثلة في عقد مؤتمر مصالحة وطنية يهدف إلى إيجاد نظام موال لها، دعت إليه عام 1998، باعتماد إستراتيجية جديدة أطلق عليها "كتل البناء"، تدعو إلى نهج فيدرالي من خلال كسب التأييد الدولي للسلطات الصومالية القائمة[1]، لكن الملاحظ أن هذه الجهود فشلت بعد رفض المعارضة المشاركة في أي تسوية إثيوبية المصدر.

من ناحية أخرى حاولت إفساد مؤتمر عرتة المنعقد بجيبوتي عام 2000، وذلك عبر جمع الفصائل المعارضة له بتأسيس "مجلس المصالحة وإعادة البناء الصومالي" في مارس 2001 حيث حضره أمراء الحرب[2].

وعقب أحداث 11 سبتمبر 2001، قامت إثيوبيا باتهام الحكومة الصومالية بدعمها للإرهاب وضمها عناصر كثيرة من تنظيم المحاكم الإسلامية إلى قوات شرطتها.

–الوسيلة الثانية عسكرية: تتمثل في التدخل من حين لآخر داخل الأراضي الصومالية لصد هجمات حزب الاتحاد ولتأمين الحدود الفاصلة بين الجانبين البالغة طولها 1000 كلم.

[1]- إبراهيم نصر الدين، "الصومال: في انتظار المرحلة الأصعب "، في سلسلة ترجمات. الإمارات: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، يناير 2007. ص 7.

[2]- وهو ما كشف عنه بعض قادة أمراء الحرب مثل موسى سودي يلحو عام 2005، أمام الصحفيين في مقديشو معلنا بأن إثيوبيا أمدته هو وزملاؤه من زعماء الفصائل بالسلاح لإجهاض الحكومة الانتقالية بقيادة عبد القادر صلاد حسين، المنبثقة عن مؤتمر عرتة.

هذا ويمكن القول بوجود عدة أسباب وراء تزايد مخاوف إثيوبيا من هيمنة المحاكم الإسلامية على العاصمة مقديشيو في 2006، بعدما ظلت مقسمة بين مختلف الفصائل الصومالية منذ انهيار نظام سياد بري عام 1991، هذه المخاوف بعضها يرتبط بجوانب أيديولوجية وبعضها الآخر يرتبط بمصالح سياسية ، يمكن حصرها في العداء التاريخي بينها وبين تيار الإسلام السياسي في الصومال، والذي طالما طالب باستعادة إقليم الأوجادين المحتل، ولعل قيام دولة إسلامية في البلاد من شأنه تكريس هذه المطالب ،خاصة وأنها تدرك أن هؤلاء ينظرون إليها كدولة مسيحية أرثوذكسية في محيط عربي.

هذا وهدفت إثيوبيا من خلال تدخلها في الشأن الصومالي إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها[1]:

– حتى لا تنشئ أية تسوية أوضاعا تتعارض مع مصالحها خاصة وأن أي عملية تسوية لا بد أنها ستعكس ميزان القوى السياسي والأمني القائم على أرض الواقع والذي يميل بقوة لصالح المحاكم .

– الرغبة في الحفاظ على الوضع السياسي للحكومة الانتقالية الموالية لها، ويتردد أنها هي التي عرضت فكرة تدخل قوات تابعة لها في البلاد بالرغم من أن الحديث كان يتردد في حينها على نشر قوات حفظ سلام أفريقية من غير دول الجوار لتسوية الأزمة.

– الرغبة في استمرار بقائها كقوة إقليمية فاعلة في المنطقة خاصة في ظل منافسة إريتريا لها بعد الاستقلال عنها عام 1993، ونفس الأمر إلى حد كبير بالنسبة لكينيا.

– الرغبة في الحفاظ على منفذ بحري لها على البحر الأحمر، خاصة وأنها تحولت لدولة حبيسة بعد استقلال إريتريا، كما أن موانيء جيبوتي لا تكفي لعملية التبادل التجاري بين أديس أبابا والعالم الخارجي.

[1]- الهيئة العامة للاستعلامات، "حرب الصومال: الإنعكاسات الداخلية واحتمالات المستقبل"، في مجلة آفاق إفريقية ، ع 25، صيف 2007، من الموقع الإلكتروني: www.news.sis.gov.eg/ar/story.aspx!sid=3513 ، تاريخ الدخول 30 جانفي 2010 .

– الحفاظ على إقليم الأوجادين من خلال نقل المعركة إلى الداخل الصومالي، وبقاء الصومال ضعيفا .

– الرغبة في بقاء حكم الأقلية التيجرانية التي ينتمي إليها زيناوي في حكم البلاد أكبر فترة ممكنة، وذلك من خلال افتعال أزمة داخلية من أجل صرف الأنظار عن أزمة الديمقراطية التي تعاني منها البلاد في ظل حكم الأقليغ .

وفي الأخير يجب أن نشير إلى أن إثيوبيا أرسلت قوات مسلحة إلى الصومال في جويلية 2006 لمساندة الحكومة الإنتقالية ضد ميليشيات اتحاد المحاكم الإسلامية، أعقب ذلك تقديم 18 وزيرا ووزيرا منتدبا في الحكومة الانتقالية الصومالية استقالاتهم احتجاجا على قرار رئيس الوزراء بنشر القوات الإثيوبية في البلاد[1].

–إريتـــــــيــــــريا:

كانت إريتيريا بحكم موقعها الجغرافي معبرا لأجناس مختلفة، منها السامية والحامية والزنجية، نتج عنه مجتمع متعدد القوميات شكل المجتمع الإريتيري الحديث، وهذا باعتراف الجبهة الشعبيسة لتحرير إريتيريا[2]، هذا ونشير إلى أن زعماء التحرير الاريتيري حصلوا على جوازات سفر صومالية للتحرك بها في دول العالم لشرح قضيته م، وعليه يأتي الاهتمام الإريتيري بالأزمة الصومالية في إطار نوع من رد الجميل للشعب الصومالي.

بناءا على ذلك، وبعد استقلالها الفعلي عن إثيوبيا عام 1991، طالبت مجلس الأمن في نوفمبر 1993 بالتدخل لتحقيق الاستقرار في الصومال، والملاحظ أن إريتيريا لم تكن لها مبادرات خاصة بها في هذه الفترة، لذا عمدت على تأييد جهود إثيوبيا بشأن المصالحة الوطنية، لكن ما لبثتت العلاقة بين إريتيريا وإثيوبيا أن تتدهور في 1997[3]، فحدث إنقسام في دعم كل منهما للفصائل الصومالية المتناحرة، حيث ساندت غريتيريا حسين محمد فارح عيديد، إبن

[1]- الهيئة العامة للاستعلامات، "جمهورية الصومال الديمقراطية: نظرة تارخية"، في مجلة آفاق إفريقية ، ع 22، خريف 2006، من الموقع الإلكتروني: www.news.sis.gov.eg/ar/story.aspx!sid=3499 ، تاريخ الدخول 30 جانفي 2010.

[2]- ابراهيم نصر الدين، الاندماج الوطني في إفريقيا والخيار السوداني. القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، 1983، ص 11.

[3]- وصلت العلاقات المتدهورة بين إثيوبيا وإريتيريا إلى درجة الحرب في الفترة من 1998 إلى 2000. بسبب النزاع على الحدود المشتركة، وأدت إلى مصرع 70 ألف شخص.

الجنرال الذي قاوم القوات الأمريكية في مقديشو، في حين ألقت إثيوبيا بثقلها وراء عدد من الفصائل المعادية لعيديد، مثل جيش رحانوين للمقاومة، وأرسلت اسمرة عدد مئات من مقاتلي جبهة تحرير أرومو بعد تدريبهم للانضمام إلى عيديد[1].

ولقد حرصت أسمره خلال هذه المرحلة على طرح مبادرات بديلة للمبادرات الإثيوبية التي تم انتقاده ا. فقامت في عام 1998 بتقديم مبادرة لمعالجة الأزمة في الصومال مركزة فيها على رفض التدخل الأجنبي –إقليميا كان أو عالميا– في الشأن الصومالي، كما دعمت في الوقت ذاته المحاكم الاسلامية.

ويرجع أسباب الاهتمام الإريتيري بالنزاع في الصومال لاعتبارين هامين [2]:

– الخروج من العزلة الدولية والعربية المفروضة عليها بسبب توجهات سياستها الخارجية المعادية للعرب بصفة عامة . حيث رأت في تسوية أزمتي دارفور والصومال منفذا للعب دور عربي وإقليمي.

– مواجهة النفوذ الإثيوبي المتنامي والمتمثل في دعم الحكومة الانتقالية، فتأييدها المحاكم الإسلامية يرجع إلى سياسة التوازنات مع إثيوبيا[3].

ولتنفيذ أهدافها عملت إرتيريا على الحيلولة دون إنفراد إثيوبيا بعملية التسوية في إطار الإيجاد،خاصة فيما يتعلق بإرسال قوات من دول الجوار ن لذا أرسلت 2500 جندي، وقامت ايضا استضافة قادة الفصائل الصومالية المعارضين للحكومة الانتقالية مثل رئيس المحاكم الإسلامية الشيخ شريف شيخ احمد ونائب رئيس الوزراء حسين عيديد الذي استقال من منصبه الحكومي بعد سحب حقيبة الداخلية منه، وتردد أنهما بصدد تشكيل جبهة معارضة موحدة لمواجهة الحكومة الانتقالية وإثيوبيا.

[1]- إبراهيم نصر الدين، مرجع سابق، ص 15.
[2] - الهيئة العامة للاستعلامات، "حرب الصومال: الإنعكاسات الداخلية واحتمالات المستقبل"، مرجع سابق.
[3]- حيث من المعروف أن الرئيس أسياس أفورقي –المسيحي العلماني-من أشد المعارضين للأفكار الإسلامية ليس في الصومال فحسب، ولكن في المنطقة بصفة عامة .

وفي عام 2002 أقيمت علاقات دبلوماسية بين إريتيريا والحكومة الانتقالية الصومالية حيث قدم السفير الإريتيري أوراق اعتماده إلى رئيس الوزراء الصومالي في فبراير 2002، مع كونه يتخذ نيروبي مقرا له. ومن ناحية أخرى ساهمت إريتيريا في جهود منظمة الإيجاد التي تمخضت عنها في 2004 الحكومة الصومالية الانتقالية في نيروبي[1].

- كـــيـــنـــيا:

ارتبطت نشأة الدولة في إفريقيا برحيل المستعمر وتسليم السلطة لنخب محددة، وقد ورثت الدولة الإفريقية المستقلة وظيفة الإدارة الاستعمارية، كما ورثت أبنيتها ومؤسساتها، وكان ذلك في الواقع جزءا من استراتيجية الدول الغربية في إنهاء الاستعمار[2].

ولم تشكل كينيا استثناءا لهذه القاعدة حيث قام المستعمر البريطاني بضم إقليم النفد (وهو حاليا المقاطعة الشمالية لكينيا) الصومالي إلى كينيا في الفترة من 1941 إلى 1950، وعقب استقلالها، رفضت كينيا إعاد ة الإقليم للصومال بالرغم من أن غالبية سكانه من الصوماليين 80%، مما أدى إلى اندلاع المناوشات العسكرية بين الصومال وكينيا خلال الفترة من 1963 إلى 1967 . أدت هذه الظروف إلى توقيع معاهدة الصداقة وتعاون مشترك بين كينيا وإثيوبيا في 1979 وذلك لإنشاء جبهة مشتركة ضد الصومال.

وقد استطاعت كينيا الوصول إلى تسوية مع الصومال في إطار منظمة الوحدة الإفريقية التي قامت بالتقريب بين الطرفين إلى أن تم التوقيع على مذكرة التفاهم في أكتوبر عام 1976 بمدين أروشا بتنزانيا، اعترفت خلالها الصومال بحرمة الحدود القائمة بين البلدين[3].

قامت كينيا بتقديم الدعم العسكري لحركات المعارضة ضد النظام الصومالي، كما استضافت مفاوضات المصالحة الوطنية التي انعقدت في مدينة الدوريت فيما بين 2002 و2004 والتي أسفرت عن تشكيل حكومة جيدي واختيار عبد الله يوسف رئيسا للبلاد.

---

[1]- الهيئة العامة للاستعلامات، "جمهورية الصومال الديمقراطية: نظرة تارخية"، مرجع سابق.

[2]- نجوى أمين الفوال، "إنهيار الدولة في الصومال"، مرجع سابق، ص 22.

[3]- عبد السلام إبراهيم البغدادي، الوحدة الإفريقية و مشكلات الأقليات في القرن الإفريقي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1993، ص 17.

ويمكن القول بأن الاهتمام الكيني بالنزاع الدائر في الصومال يعود لجملة أسباب لعل أهمها:

- إن الأزمات الداخلية المتوالية للحكومة الكينية كان سببا لمحاولة إحراز تقدم على المستوى الخارجي لتوجيه الأنظار، كما أنها تخشى من تعاون الحزب الاسلامي المتنامي بها بقيادة خالد بلالة مع المحاكم الاسلامية.

- التنافس بينها وبين كل من أوغندا وإثيوبيا للسيطرة على المنطقة، خصوصا وأن هاتين الدولتين أبديتا اهتمامهما بالنزاع الدائر في كل من السودان والصومال بدرجات متفاوتة.

- التشجيع الأمريكي لكينيا والتي كانت واحدة من أبرز الدول المرشحة لاستضافة القوات الأمريكية الدائمة في المنطقة لمراقبة تنظيم القاعدة، حيث تعتبر واشنطن كينيا الشرطي وحارس المنطقة في ظل الاهتمام الأمريكي البالغ بالملفين السوداني والصومالي والقرن الإفريقي بصفة عامة[1].

- إن كينيا لا ترغب في استقرار الصومال خشية من مطالبتها بإقليم النقد، بالرغم من أنها تعاني من تدفق اللاجئين الصوماليين إليها والذي قدر عددهم بحوالي 100 ألف.

- قامت كينيا باحتضان المنظمات الاقتصادية التي كانت تقدم المساعدات الاقتصادية للصومال وبات ميناء ممباسا الكيني مكانا لتصدير الثروة الحيوانية الصومالية الهائلة إلى الدول العربية بسبب الحرب الأهلية التي أدت إلى إغلاق ميناء مقديشو[2].

[1]- حيث ركزت الولايات المتحدة الأمريكية على ميناء ميمباسا الاستراتيجي على المحيط الهندي، وتحملت تكلفة الغاطس التابع للميناء من أجل التمكن من استضافة السفن الحربية الأمريكية العملاقة، حيث يمكنها ذلك من مراقبة تطورات الأوضاع ليس فقط في شرق إفريقيا وإنما في الجناح العربي الآسيوي بصفة عامة، ولعل ما حدث عام 2001 من قيام سفن ألمانية وأخرى أمريكية بالتواجد قبالة سواحل كينيا بعدما تردد عن وجود رغبة أمريكية لضرب الصومال عقب أفغانستان خير دليل على ذلك.

[2]- الهيئة العامة للاستعلامات، "حرب الصومال: الإنعكاسات الداخلية واحتمالات المستقبل"، مرجع سابق.

ب –تاثير الدول العربية

– جـــــيبوتـــــي:

حصلت على استقلالها في جويلية 1975 بعد استفتاء شعبي أشرف عليه مراقبون من منظمة الوحدة الإفريقية والجامعة العربية وقد أعلنت الصومال قبل استقلال جيبوتي أنها سوف تعترف بها كدولة ذات سيادة معتمدة في ذلك على أن أكثرية السكان هم من قبائل العيسى الصومالية، وقد كان الاعتقاد الراسخ في الدوائر الصومالية المختلفة أن الانسحاب الفرنسي من المنطقة سوف يعيد جيبوتي إلى الصومال بعملية سياسية وليس من خلال عملية عسكرية، ذلك خلال سنوات من استقلالها، غير أن فرنسا كانت قد رتبت مع صومال العيسى إجراءات الاستقلال مع استمرار الوجود العسكري الفرنسي فقد اهتمت فرنسا وغيرها من الأطراف الفعالة في المنطقة بقضية حياد جيبوتي، فلا يخفى أن إثيوبيا تقف إلى جانب استقلال جيبوتي نظرا لأنها تشكل منفذا بحريا هاما لأكثر من 60 % من تجارتها للاستيراد والتصدير[1].

هذا ونشير على أنه تاريخيا كانت جيبوتي جزء من الصومال، تسمى بـــ الصومال الفرنسي، جزؤها الجنوبي يشكل امتدادا للقبائل الصومالية القاطنة في شمال الصومال وشرق إثيوبيا على حد سواء، حيث أن العلاقات القبلية قوية بينها.

بالرغم من ذلك نجد أن كلا من الصومال وإثيوبيا أعلنتا خلال مؤتمر القمة الإفريقي الذي انعقد في جوان 1975 في العاصمة الأوغندية كامبلا، تنازلهما الرسمي عن أي مطالبة بضم جيبوتي[2].

وبما أن القومية العفرية بجيبوتي تعارض الحكومة المركزية، كان لا بد على جيبوتي أن تناصر الحكم الوطني في الصومال بمنع إنفصال الشمال حتى لا تنتقل العدوى إليها، وبناءا على ذلك استضافة جيبوتي مؤتمر المصالحة الوطنية في مدينة عرته في ماي 2000[3].

ومن نا حية أخرى عملت جيبوتي على إجراء اتصالات مع الجامعة العربية، كينيا، ومع فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية من أجل عقد مصالحة وطنية تضم كل القوى العسكرية في

---

[1]- أحمد إبراهيم محمود، "السياسة العسكرية الإيرانية في التسعينيات"، مرجع سابق، ص 251.

[2]- عارف عبد القادر عبده سعيد ، التنافس الدولي في منطقة القرن الإفريقي منذ نهاية الحرب الباردة. القاهرة: جامعة القاهرة، 2007، ص 114.

[3]- شارك في اجتماعات المؤتمر أكثر من ألفي عضو يمثلون الفصائل العسكرية والقبلية، فضلا عن قوى المجتمع المدني، والذي أسفر عن تشكيل حكومة وطنية ، برلمان انتقالي، فضلا عن اختيار رئيس مؤقت للبلاد.

الصومال، لأنها رأت أنه أولى من إجراء تدخل إقليمي، لكن الملاحظ أن الصومال اتهمت جيبوتي بالتآمر ضدها واعتبرت موقفها متناقض على اعتبار وجود قوات متعددة الجنسيات بأراضيها في الوقت الذي ترفض نشر قوات أجنبية في الصومال.

- مصر:

يعد الإهتمام المصري بالصومال إهتماما تاريخيا يعود إلى عصر الفراعنة، نظرا للأهمية الاستراتيجية للقرن الأفريقي ، والتي كانت تعرف في اللغة المصرية باسم بلاد البونط أو البونت Punt land ، وقامت بإقامة علاقات تجارية معها .ولم ينقطع الاهتمام المصري بالمنطقة عامة خاصة في ظل التنافس الإقليمي المستمر بين مصر وإثيوبيا ،حيث برز هذا الدور بصورة كبيرة بعد محاولة الاغتيال الفاشلة التي تعرض لها الرئيس حسني مبارك في أديس أبابا عام 1995،ومنذ ذلك الحين سعت مصر للحيلولة دون انفراد إثيوبيا بتسوية الأزمة بمفردها خشية من تأثير ذلك على الأمن القومي المصري[1].

فعملت القاهرة على استضافة الفرقاء الصوماليين عام 1997، وتم خلالها توقيع اتفاق للمصالحة في مايو ، ثم اتفاق أخر في 22 ديسمبر ،حيث شارك في توقيعه أكبر فصيلين صوماليين في حينها وهما المؤتمر الوطني الصومالي بزعامة حسين عيديد والذي يضم 18 فصيلا فرعيا ، ومجلس الإنقاذ الوطني الصومالي بزعامة علي مهدي محمد والذي يضـــــم26فصيلا[2] .

لكن هذا الدور شهد تراجعا بعض الشئ منذ أوائل عام 2000، خاصة وأن مصر كانت تؤكد على وحدة أراضي الصومال وتعارض إنفصال الشمال الذي يتمتع بعلاقات وثيقة مع إثيوبيا، كما أن بعض الفصائل الأخرى اتهمت مصر بالانحياز ، بل وصل الأمر إلى اتهامها بمحاولة نسف مفاوضات عرته سنة 2000 بجيبوتي.

---

[1]- الهيئة العامة للاستعلامات، "حرب الصومال: الإنعكاسات الداخلية واحتمالات المستقبل"، مرجع سابق.

[2]- المرجع نفسه.

كما تراجع الدور المصري بصورة كبيرة أثناء مفاوضات الدوريت بكينيا بسبب هيمنة كينيا وإثيوبيا عليها .ولقد فرضت الأحداث الأخيرة -بعد بروز المحاكم -على القاهرة ضرورة الاهتمام بالموقف الصومالي مرة ثانية، بل إن البعض انتقد هذا الموقف خاصة فيما يتعلق بقبول مبررات إثيوبيا في التدخل العسكري بدعوى حماية أمنها القومي، ولعل ذلك كان بمثابة أداة ضغط على الخارجية المصرية لاتخاذ موقف أكثر حسما من هذا التدخل والمطالبة بالانسحاب الإثيوبي الفوري من الأراضي الصومالية يمكن القول بأن الاهتمام المصري بتطورات الأزمة الصومالية منذ اندلاعها عام 1990 و حتى قبل بروز المحاكم يرجع لعاملين أساسيين [1]:

1 - تنامي الإحساس المصري بالخطر من إثيوبيا خاصة بعد تصريحات وزير الخارجية الإثيوبي عام 1996 بشأن مياه النيل ، والتي جاء فيها أن مياه النيل إثيوبية ،علاوة على ذلك فقد ازداد الخطر بعد قيام البنك الدولي بتقديم قروض لإثيوبيا عام 1996 بلغت 2.5 بليون دولار لإقامة 38 سدا عند منابع النيل .

2- الخوف المصري من بروز جماعات إسلامية متطرفة في الصومال في ظل حالة عدم الاستقرار، خاصة مع تنامي الخلافات مع نظام الخرطوم ذو التوجهات الإسلامية في حينها وأيضا مع إثيوبيا بعد محاولة اغتيال الرئيس مبارك.

و لم تبد مصر معارضة للتدخل الإثيوبي في الصومال في ديسمبر 2006 ، بل على العكس أبدت القيادة المصرية تفهمها له باعتباره يهدف الى الحفاظ على الأمن القومي الإثيوبي بالرغم من أنها كانت قادرة في حينها على تحريك مجلس السلم والأمن - التي كانت ترأسه آنذاك - لإتخاذ قرارات رادعة ضد هذا التحرك، و كانت زيارة رئيس الوزراء الإثيوبي "ميليس زيناوي" للقاهرة بعد التدخل بعدة أيام ، وهو الأمر الذي أثار حفيظة العديد من القوى السياسية المعارضة خاصة جماعة الإخوان المسلمين التى طالبت الحكومة المصرية باتخاذ موقف واضح ضد الغزو الإثيوبي.

[1]- نفس المرجع السابق.

الســــــودان:

أيدت السودان الحكومة الصومالية المؤقتة، حيث أكدت على التسوية السلمية للنزاع الدائر، حتى يتم تحقيق الاستقرار في إطار الوحدة الصومالية، ولتأكيد دورها أدت السودان جهودا معتبرة من أجل إيجاد حل للنزاع، وهو ما يظهر من خلال مؤتمر المنظمة الحكومية لتنمية شرق إفريقيا المنعقد في جانفي 2002 في الخرطوم لتسوية النزاع في الصومال[1]، والذي تمخض عنه توصيات أكدت على وحدة الأراضي الصومالية ودعت كل من كينيا وإثيوبيا وجيبوتي إلى تنسيق جهودها اتجاه الصومال تحت مظلة المنظمة.

ويمكن القول بأنه تظافرت عدة عوامل زادت من الاهتمام السودان بالشأن الصومالي، أولهما الخوف من تنامي السياسة الإقليمية لإثيوبيا والذي ستكون منافسة للسياسة السودانية لا محال، فالدولتان تحاولان لعب دورا إقليميا فاعلا في المنطقة، خصوصا الأزمات المحلية التي يعاني منها الداخل السوداني، والتي تحتاج إلى إنجازات خارجية تحسب للحكومة السودانية، كما أن رئاسة السودان للإيجاد وللجامعة العربية مكناها من لعب دور في النزاع الصومالي، حيث قامت باستضافة جولات الحوار الصومالي، الأولى والثانية، حيث أقنعت المحاكم الإسلامية بالمشاكة فيها بعد جهود مضنية.

أما عسكريا، فيمكن القول بأن السودان تبنت سياسة مفادها الموافقة على إرسال قوات عسكرية إلى الصومال بشرط أن تكون في طليعتها وهو ما اكدت عليه من خلال قرار الإيجاد عام 2005، إلا أن دخول القوات الإثيوبية في الحرب وصدور قرار الاتحاد الإفريقي بإرسال قوات عسكرية من غير دول الجوار أحال دون الأهداف السودانية.

إلا أن المفارقة التي وقعت فيها السودان أنها وفقت –بعد ضغوط خارجية– على إرسال قوات تابعة للاتحاد الإفريقي، مع العلم أنها تعتبر أن التدخل الخارجي سوف يساهم في تعقيد النزاع في الصومال، فموافقتها على مبدأ التدخل الخارجي –في نظرها– قد يستخدم كذريعة للتدخل من أجل من أجل نشر قوات دولية في دارفور[2].

---

[1]- الهيئة العامة للاستعلامات، "جمهورية الصومال الديمقراطية: نظرة تارخية"، مرجع سابق.
[2]- الهيئة العامة للاستعلامات، "حرب الصومال: الإنعكاسات الداخلية واحتمالات المستقبل"، مرجع سابق.

وبالرغم من الموافقة السودانية تلك، إلا أنها عارضت التدخل العسكري الإثيوبي، لإن الحل السلمي يمكن أن يساهم في وصول المحاكم الإسلامية –التي تحظى بتأييد السودان– إلى السلطة وهو ما قد يعارضه التدخل الإثيوبي.

– اليـــــمـــــن:

يعود الاهتمام اليمني بالنزاع في الصومال لكون أن أي توتر يحدث في المنطقة سينعكس بالضرورة على أمنها القومي، لأنه تاريخيا، جميع الهجمات الاستعمارية التي تعرض لها اليمن منذ القرن 14 ميلادي كانت تأتيه عبر البحر.

وبداية يمكن القول بأن اليمن عارضت انفصال أرض الصومال عام 1991، لأنها ترى بأن أمنها القومي مرتبط بدرجة كبيرة باستقرار الصومال، لذا قامت باطلاق عدة مبادرات منها استضافة قادة الفصائل لتحقيق المصالحة الوطنية، حيث إلتقى في سبتمبر 1996 في صنعاء ما يقارب 87 % من ممثلي القوى السياسية الصومالية، فتم ترتيب هذا اللقاء بالتنسيق مع الجانب الإثيوبي حتى يكون للتحرك فعاليته اللازمة[1].

في 1997 استضافت اليمن لقاء مصالحة بين حسين عيديد وعلي مهدي محمد، تم بموجبه توجيه الدعوة لكل الفصائل الصومالية بضرورة عقد لقاء في صنعاء لتسوية النزاع، كما مهدت اليمن في 1998 لمؤتمر عرته بإقناع الفصائل التي لم توافق على ما جاء فيه للإنضمام إليه.

كما لعبت اليمن دورا هاما في التوفيق بين رئيس البرلمان الذي يرى أن مقر هذا الأخير يجب أن يكون في مدينة مقديشو، وبين رئيس الجمهورية الذي يرى أنه من الأنسب أن يكون مقر البرلمان في مدينة جوهر، كما كثفت اليمن اتصالاتها مع المحاكم الاسلامية بعد ظهورها كقوة في البلاد.

[1]- الهيئة العامة للاستعلامات، "حرب الصومال: الإنعكاسات الداخلية واحتمالات المستقبل"، مرجع سابق.

المطلب الثاني: تأثير البيئة العالمية.

- الولايات المتحدة الأمريكية:

إذا كانت الفترة ما بين 1945-1990 لا تمثل القارة الإفريقية سوى منطقة صراع بين المعسكرين الشرقي والغربي، فإن الفترة بين 1990-2001 تحول الصراع الجيوبوليتيكي إلى صراع إقتصادي ، وبعد مرحلة تأرجح اتخذت السياسة الأمريكية أخيرا بنية محددة ارتكزت على محاور ثلاث[1]:

- محاربة الإسلاماوية الراديكالية والتي بدأت تسيطر على عديد من المناطق والأقاليم.
- السيطرة على السوق الإفريقية تحت مظلة تحقيق التنمية والديمقراطية.
- محاربة السيدا.

أما اتجاه الصومال، ف تتحدد السياسة الأمريكية بمتغيرات ثلاث أساسية: مكافحة الإرهاب، تشجيع المصالحة الصومالية والحوار السياسي، مساعدة الحكومة.

ونشير إلى أن الولايات المتحدة بالإضافة إلى أربع دول أخرى عينتها الأمم المتحدة لتقديم توصية حول استقلال الصومال، واستطاعت الولايات المتحدة الأمريكية جلب الصومال إلى جانبها بعد حرب الأوجادين في 1977 كما تم الإشارة إليه فيما سبق.

هذا ومثل التدخل العسكري الأمريكي في الصومال في ديسمبر 1992 بـــ 28 ألف جندي تحولا جذريا في الاستراتيجية الأمريكية العازفة عن تورط في النزاعات الإفريقية بصفة عامة، لكن تداخلت عدة عوامل من أجل دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى التحرك العسكري في القرن الإفريقي:

- من ناحية أصبحت الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة واللاعب الرئيسي في الساحة الدولية، حيث جربت امكانات آلياتها العسكرية في "عاصفة الصحراء" أحرزت فيها نجاحا دعم مكانتها الدولية لم تكلفها خسارة تذكر، فإغراءات تكرر الموقف في الصومال أصبح يشكل ضغطا على صانع القرار الأمريكي خصوصا مع انهيار الدولة هناك.

[1]- Frederic Leriche, « La Politique Africaine des Etats-Unis : Une Mise en Perspective », dans Afrique Contemporaine. Automne 2003, p 8.

– ومن ناحية أخرى أراد الرئيس الأمريكي في النصف الثاني من 1992 اكتساب مزيد من الأضواء على دوره الشخصي في توطيد المكانة العالمية للولايات المتحدة الأمريكية خصوصا أن الانتخابات الرئاسية كانت قد بدأت، يرى البعض أن هذا القرار يمثل نوعا من الضغط على الرئيس الجديد كي يستمر في تنفيذ توجهات الرئيس السابق من حيث أهمية التركيز على السياسة الخارجية خاصة وأن كلينتون قد طرح شعار الاهتمام بالشؤون الداخلية أثناء الحملة الانتخابية ، وهو شعار "الاقتصاد الأمريكي أولا".

هذا وقد قدرت تكلفة الوجود العسكري الأمريكي في الصومال خلال الشهور الأولى بـــ: 1,5 مليار دولار أمريكي طبقا لما أعلن عنه في مناقشات الكونغرس الأمريكي، وذلك بدون حساب نفقات الإغاثة الإنسانية حيث أوردت بعض التقارير أن تسعة أعشار المبالغ المخصصة للمهمات الانسانية في العملية الدولية في الصومال كانت تصرف لمهمات وأغراض عسكرية وليست إغاثية، الأمر الذي يعكس غلبة الهدف العسكري للعملية على الأهداف الإنسانية والتحول من مسارها من مهمة إنقاذ الضحايا إلى حرب مدمرة[1].

إلا أن سياسات الولايات المتحدة اصطدمت مع الجنرال الراحل عيديد الذي شعر بأنه تم تهميشه وإقصاءه من الساحة السياسية. وللرد علي هذه الاستفزازات الأمريكية هاجم أنصاره صبيحة 5 جوان 1993 وحدة من الجيش الباكستاني كانت تقوم بعمليات إغاثة في أحد أحياء وسط العاصمة الصومالية فقتلت علي الفور 24 باكستانيا، بالتالي بالرغم من إنسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من قيادة العملية الدولية في الصومال في 4 ماي 1993 وتولي الأمم المتحدة زمام المبادرة[2]، عادت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تدعيم وجودها العسكري بإرسالها فرقة من القوات الخاصة للمساهمة في إلقاء القبض على الجنرال عيديد تنفيذا لقرار مجلس الأمن حول مسؤوليته عن العملية المذكورة آنفا.

هذا بالاضافة إلى قيام الولايات المتحدة الأمريكية بم هاجمة أهدافا تابعة لعيديد وصدرت يوم 19 جوان 1993 مذكرة توقيف بحقه مع إعلان مكافأة مقدارها 25 ألف دولار لمن

[1]- نجوى أمين الفوال، "إنهيار الدولة في الصومال"، مرجع سابق، ص. 66.
[2]- تحت ما يعرف "عملية يونوصوم 2"، حيث خفضت الولايات المتحدة الأمريكية قواتها إلى 1200 جندي.

يدلي بمعلومات تساعد علي القبض عليه ،مما أدي إلي اختفائه عن الأنظار وقد ذكر أحد مساعديه لاحقا أنه كان يختفي بحي هروا غالبا مع تنقلات ليلية للإشراف علي المقاومة.

أدت الهيمنة الأمريكية على عملية التدخل الدولي في الصومال –سواء من حيث حجم المساهمة في القوات الدولية أو من حيث سيطرتها على صنع القرار– إلى حدوث العديد من الانشقاقات والخلافات بين أجنحة القوات الدولية، خاصة من جانب القوات الفرنسية والإيطالية[1].

لكن يمكن القول بأن أحداث النصف الثاني من 1993 شكلت نقطة تحول أخرى في الموقف الأمريكي، حيث شهد يوم 8 أوت تدمير مركبة عسكرية من نوع "هامر" عن طرق لغم أرضي تم التحكم فيه عن بعد في حي مدينة يعتقد أن إسلاميين تم تدريبهم من قبل القاعدة كانوا وراءها، مما أسفر عن مصرع 4 من قوات الشرطة العسكرية الأمريكية ، وكان يومي 3 و4 أكتوبر 1993 من أسوأ أيام الجيش الأمريكي ، حيث كانت حصيلة المواجهات الدامية التي استمرت 17 ساعة بين أنصار عيديد وعناصر الجيش الأمريكي مقتل 18 جنديا أمريكيا وجرح 84 آخرين، وتم إسقاط طائرة مروحية وتم سحب جندي أمريكي في شوارع العاصمة الصومالية، إلي أن تم إحراقه من قبل الأهالي وقتل ثلاثون جندياً أميركياً طيلة المواجهات[2] .

أظهرت هذه الأحداث فزع الرأي العام الأمريكي خاصة بعدما تناقلته وسائل الإعلام والأنباء ومحطات التليفزيون العالمية عن الأهوال والمخاطر التي يتعرض لها الجنود الأمريكيون في مقديشو، ورجعت إلى الأذهان "عقدة الفيتنام" فتحركت آلياته للضغط على صانع القرار بانسحاب القوات الأمريكية من الصومال. لكن الإدارة الأمريكية أصدرت قرارها بزيادة عدد قواتها إلى 5300 جندي أمريكي، مع تحديد موعد 1 مارس لإنهاء هذه القوات مهمتها في الصومال[3].

وعلى الجانب الصومالي كانت الخسائر فادحة وقدرت السلطات الأمريكية أن قرابة 1000شخص من المليشيات والمدنيين قتلوا جراء المواجهات، مما أدى إلى أفول نجم الجنرال

---

[1]- نجوى أمين الفوال، "الصومال: ما بعد التدخل الدولي"، مرجع سابق، 144.

[2]- الهيئة العامة للاستعلامات، "حرب الصومال: الإنعكاسات الداخلية واحتمالات المستقبل"، مرجع سابق.

[3]- يجب الإشارة إلى أن تطور الأحداث أوضح للإدارة الأمريكية مدى القوة التي بلغها التحالف الوطني الصومالي بقيادة الجنرال عيديد، فسعت للتحاور معه مستعينة بمبعوثها السفير روبرت أو كلي، فقامت بسحب الوحدات الخاصة "رانجرز" واستبدالها بقوات "المارينز" كتعبير عن توجه جديد، في المقابل أفرج الجنرال عيديد عن الطيار الأمريكي الأسير "دورانت" وأصدر تصريحا عن الآثار الإيجابية لتحول الموقف الأمريكي على العلاقات الثنائية بينهما، هذا التحول الذي لخصه وزير الدفاع الأمريكي في ذلك الوقت في عبارة "استخدام سياسة العصا والجزرة" أي الضغط العسكري للوصول إلى الحل السياسي.

عيديد، حيث استطاعت أمريكا تجنيد ساعده الأيمن عثمان علي عاتو والذي انشق عليه بعد إطلاق سراحه من قبل القوات الأمريكية ودخل عيديد بعد رحيل القوات الدولية عن الصومال في ربيع عام 1995 حروبا أهلية مع قبائل الهوية ومع ساعده الأيمن –الذي ينتمي لنفس الفرع من القبيلة– وانتهى الأمر بمقتله على يد قناص صومالي في 2 أوت 1995م ويذهب بعض المحللين الصوماليين إلى أن المخابرات الأمريكية كانت وراء مقتله.

وجاء تدمير سفارتي الولايات المتحدة الأمريكية في كل من نيروبي ودار السلام من قبل خلايا القاعدة سنة 1998 لتعيد الاهتمام الأمريكي بمنطقة القرن الإفريقي بعد أن تجاهلتها من 1995 لغاية 1998، حيث تشكل استراتيجية محاربة الإرهاب العامل المهم الذي يحدد سياستها اتجاه الصومال. وبالرغم من حاول الرئيس الجديد عبد القاسم صلاد (بعد اختياره في مؤتمر عرته2000) التودد للإدارة الأمريكية بالقضاء على المحاكم الإسلامية عبر إبعاد رئيسها الشيخ حسن كويني من الصومال إلى الخارج بعد تعيينه في القنصلية الصومالية في مدينة جدة وإخراج الشيخ حسن طاهر عويس من الصومال، وتندرج سياسات صلاد في إطار مساعدة الولايات المتحدة في مكافحة ما تعتبره إرهابا، إلا أنه بعد هجمات 11 سيتمبر 2001 كادت الولايات الأمريكية توجه ضربات جوية إلي الصومال، ولكن بفضل الإعلام وبجهود حثيثة قامت بها جيبوتي، تراجعت الولايات المتحدة، وقد أقنعتها جيبوتي بإنشاء قاعدة تراقب الوضع عن كثب للحيلولة دون أن يصبح الصومال ملاذا آمنا للإرهاب الدولي[1].

إذن أصبحت المهمة الرئيسية للولايات المتحدة الأمريكية تتمثل في شن وتنظيم حملات دولية ضد الارهاب الدولي لتمزيق وتحطيم المنظمات الارهابية المتواجدة في منطقة القرن الإفريقي، مهاجمة قادتها وقياداتها، السيطرة على نظم الاتصالات، وأساليب الدعم المختلفة[2].

بالتالي فالسياسة الأمريكية الجديدة في الصومال لم تأت كسابقتها، ردا عن الفراغ السياسي والأمني الداخلي، والاستراتيجي الخارجي، الذي خلفه انهيار نظام سياد بري، وإنما تأتي في سياق الرغبة في إيجاد نظام أو وضع جديد في الصومال يلبي مصالح واشنطن، ويعكس تصوراتها لما يجب أن تكون عليه منطقة القرن الإفريقي ضمن حسابات الدوائر

---

[1]- المرجع نفسه.

[2]- الاستراتيجية الأمنية الدولية للولايات المتحدةالأمريكية : سبتمبر 2002، من الموقع الإلكتروني: www.merln.ndu.adu/whitepapers/usness-arabic.doc ، تاريخ الدخول: 16 جويلية 2004.

الإقليمية القريبة منها، وضمن منظومة من التصورات المتكاملة للوضع العالمي كما يجب أن يكون وفق للرؤية الأمريكية[1].

وإذا أردنا الحديث عن التواجد العسكري الأمريكي فيمكن القول بأن الولايات المتحدة شكلت قيادة فرعية في 19 أكتوبر2002، ضمن القيادة الوسطى الأمريكية الممتدة من القرن الأفريقي لآسيا الوسطى USCENTCOM، وتسمى هذه القيادة الفرعية قوة التدخل المشتركة في القرن الأفريقي Combined Joint Task Force in the Horn of Africa, CJTF-HOA والنطاق الجغرافي لهذه القوة هي الصومال واليمن والسودان وكينيا وإثيوبيا وإريتريا.

و عن مهام هذه القوة قال الجنرال جون ساتلر المسؤول عن البعثة الأمريكية في القرن الإفريقي هي ضمان عدم وجود ملجأ آمن للإرهابيين في القرن الأفريقي وتعقب وهزيمة الإرهابيين واختصرها بـــ "الرصد، العرقلة، الهزيمة والمنع ". مضيفا "يجب ألا نمنح الإرهابيين الفرصة لاستعادة التوازن، عن طريق حرمانهم مما يعتقدون أنه ملجأهم الآمن وحجب المساعدات الخارجية والدعم المعنوي عنهم ". وأصبح معسكر "ليمونير" في الأراضي الجيبوتية مقر القوات الأمريكية في القرن الأفريقي ويقع علي مقربة من الحدود الصومالية ويتمتع المعسكر بحراسة مشددة للغاية وتحيط به أيضا الأسلاك الشائكة ويوجد بداخله قوة عسكرية تقدر بـــ 1300 جندي أمريكي .بينما يقع مقر قيادة المعسكر في المياه، حيث يوجد 400 جندي على متن السفينة البحرية الأمريكية "يو اس اس ماونت ويتني" .

هذا وقد صاغ البنتاغون الأمريكي مهمة القوة المتمركزة في جيبوتي في نقاط معينة أهمها:

- دعم الجيوش المحلية وعلى رأسها جيوش إثيوبيا وأوعندا وتدريبها وتزويدها بالمعدات ليكونوا حلفاء لأمريكا وخط الدفاع الأول في الحرب على الإرهاب.
- القيام بمهام مدنية إنسانية مثل مساعدة ضحايا الفيضانات، هدفه تكريس الوجود العسكري بردع المتطرفين دون استعداء الأهالي.
- خدمة عمليات عسكرية مباشرة والتي سبق شرحها[2].

[1]- سامح راشد، "الصومال بين صعود المحاكم الاسلامية وحسابات واشنطن"، في السياسة الدولية. ع 167، جانفي 2007، ص.190.
[2]- منار الشوربجي، "الموقف الأمريكي من الصومال"، في أزمة الصومال بين الداخل والخارج. القاهرة: برنامج الدراسات المصرية الإفريقية، 2007، ص 51.

هذا وأدركت الولايات المتحدة الأمريكية منذ البداية أن الحكومة الصومالية المنبثقة عن مصالحة نيروبي ديسمبر 2004 [1] لا تحظى بتأييد شعبي بدليل أنها منعت من الدخول إلى العاصمة مقديشو لمدة عام كامل، لذا راهنت على زعماء الفصائل الصومالية في مجال مكافحة الإرهاب، لكن نجاح المحاكم الاسلامية في هزيمة التحالف من أجل السلام، غير من النظرة الأمريكية للحكومة الصومالية.

وبعد إتمام سيطرة المحاكم على العاصمة وإجراء الجولة الأولي من المفاوضات مع الحكومة في الخرطوم جوان 2006 تحت رعاية جامعة الدول العربية، حدثت تغييرات وتم تشكيل قيادة جديدة لها ضمت المجموعات التي حاربت زعماء الفصائل والتي لم تقتصر فقط على المحاكم الإسلامية، ولكن ضمت أيضا : "مجموعة الشباب أو المجاهدين"، "هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر"، "مجموعة الشيخ حسن التركي"، مجموعة جهادية تتمركز في أقصى جنوب الصومال جاءت للمشاركة في القتال بجانب المحاكم، و"مجموعة الدفاع عن الدين والوطن"، و"رابطة علماء الصومال "، و"قوات الحاج أبو بكر عمر عداني " و"منظمة الإنقاذ والمصالحة"، و"قوات الشيخ يوسف إنطعدي"، كل هؤلاء شاركوا في طرد زعماء الفصائل من العاصمة، وأدى هذا الأمر إلي توسيع وتشكيل قيادة جديدة للمحاكم مع تغيير اسمها لـــ "مجلس المحاكم الإسلامية في الصومال "بدلا من "اتحاد المحاكم الإسلامية".

ونشير إلى أنه نتيجة للفوضى والإنفلات الأمني وانهيار مختلف أوجه الحياة الطبيعية للمواطنين في كل مكان بالصومال، كان من الطبيعي أن تنشأ وسط هذه الظروف قوة جديدة تنطلق بدوافع ذاتية وبتنظيم شعبي تلقائي، وعلى أسس مغايرة لا ترتبط بالاعتبارات السياسية أو القبلية، فضلا عن عدم ارتباطها بالأطراف الخارجية، هذه القوة جسدتها "إتحاد المحاكم الاسلامية"[2].

وبصفة عامة يمكن القول بأن علاقة المحاكم الإسلامية مع الولايات المتحدة لم تكن ودية، بل كانت واشنطن تتهم بعض قادتها مثل الشيخ حسن طاهر عويس والشيخ حسن التركي

[1]- تمخض عنه اختيار عبد الله يوسف أحمد رئيسا للصومال وشريف حسن الشيخ آدم رئيسا للبرلمان وعلي محمد جيدي رئيسا للوزراء. والذين جاؤوا إلى السلطة بتاييد إثيوبيا ونفوذها في مؤتمر كينيا.

[2]- سامح راشد، مرجع سابق، ص 190.

وآدم حاشي عيرو بأنهم إرهابيون، بالإضافة إلي اتهام المحاكم أو بعض أجنحتها –مجموعة الشباب– بإيواء كل من فيصل عبد الله وأبو طلحة السوداني وصالح علي صالح النبهاني وهم أشخاص تتهمهم واشنطن بأنهم قادة تنظيم القاعدة في الشرق الإفريقي.

وفي نيروبي تم اللقاء بين الشيخ شريف الشيخ أحمد وبين السفير الأمريكي في كينيا والمسئول عن ملف الصومال، لكن تلك اللقاءات باءت بالفشل، وبالمقابل دعمت واشنطن دبلوماسيا الحكومة الصومالية بقيادة عبد الله يوسف، كما تعاونت مع إثيوبيا عسكريا لإخراج المحاكم الإسلامية من اللعبة السياسية في الصومال.

والملاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية أقنعت إثيوبيا بعدم نشر قوات في الصومال تحسبا لأن يؤدي ذلك إلى تفاقم الوضع ويعزز موقف الراديكاليين داخل المحاكم الاسلامية، لكن في أواخر 2006 تحولت هذه السياسة، حيث أعطت إثيوبيا ضوءا أخضر ضمنيا لغزو الصومال[1].

فضلا عن تأييد التحرك الإثيوبي السياسي والعسكري ضد المحاكم الاسلامية، ونتيجة تعثر هذا التحرك وتماسك قوات المحاكم وتمتعها بالتاييد الشعبي، فتحت الولايات المتحدة الأمريكية خطا موازيا للعمل ضد المحاكم، فجاء قرار مجلس الأمن رقم 1725 في 6 ديسمبر 2006 بالسماح بإرسال قوات إفريقية إلى الصومال ليجسد محاولة أمريكية أخرى لانتزاع الصومال من أيدي المحاكم الاسلامية.

ويظهر من خلال تصريحات "جنداي فرايز" مساعدة وزيرة الخارجية الأمريكية في أفريقيا والمسئولة الرئيسية عن ملف الصومال أمام جلسة الاستماع التي عقدتها لجنة العلاقات الخارجية الأمريكية بالكونجرس حول السياسات الأمريكية تجاه الصومالفي 6 فبراير 2007، أن سياسات الولايات المتحدة تجاه الصومال لها ثلاثة مرتكزات وهي :

– السعي لعقد محادثات سلام أو حوار سياسي بين الصوماليين:

وأوضحت فرايز في هذا الصدد أن واشنطن تعمل لتحقيق مصالحة شاملة يشارك فيها رؤساء العشائر وخاصة قبائل العاصمة -قبيلة هوية -والمثقفين والعلماء والمعتدلين من المحاكم الإسلامية بجانب الحكومة ، لتشكيل حكومة وحدة وطنية، ولكن مشاركة بعض قيادات المحاكم

[1]- إبراهيم نصر الدين، الصومال في انتظار المرحلة الأصعب، مرجع سابق، ص 17.

الإسلامية في المصالحة والحوار لا تحظى بقبول الحكومة الانتقالية، ويرفض الجميع بمن فيهم الرئيس عبد الله يوسف أي حوار مع المحاكم الإسلامية .

-تحقيق الأمن والاستقرار ومحاربة الإرهاب:

حيث رأت الخارجية الأمريكية أن تحقيق مصالحة صومالية في إطار الحكومة الانتقالية سيفضي إلي استقرار، وذلك من خلال دعم الدول الأفريقية المشاركة في قوات حفظ السلام الأفريقية والتي يفترض أن يصل عددها إلى 8 آلاف جندي، وقد قدمت الولايات المتحدة للقوات الأوغندية التي كانت طليعة هذه القوات حوالي 10 مليون دولار.

كما أبدت الولايات المتحدة قلقها من الإرهاب في الصومال حسب وصفها وأعلنت أن بلادها تحارب الإرهاب في الصومال وتواصل دعم وتدريب الدول المجاورة لزيادة قدرتها على التصدي للإرهاب وهذا يعني مواصلة تحالف واشنطن مع أديس أبابا.

- تقديم المساعدات الإنسانية ودعم مؤسسات الحكومة

فلأول مرة يتم إدراج بند مساعدة مؤسسات الحكومة في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصومال، أما البند الآخر وهو المساعدات الإنسانية فقد كان ثابتا وحاضرا دائما. وقد خصصت واشنطن حوالي 60 مليون دولار كمساعدات إنسانية ولدعم مؤسسات الحكومة ،وتسعي الولايات المتحدة لحث دول ومنظمات "مجموعة الاتصال الدولية حول الشأن الصومالي "لتقديم مساعدات مماثلة للحكومة الصومالية وبرنامج المصالحة[1].

ب - الدول الأوروبية:

يرجع الاهتمام الأوروبي بالمنطقة إلى الروابط التاريخية والثقافية التي تعود للفترة الاستعمارية، وقد ظلت هذه المنطقة من أهم المناطق الاستراتيجية بالنسبة للدول الأوروبية بحكم موقعها وخط الملاحة الدولية[2] -باب المندب وقناة السويس- الذي ساهم في الماضي في تحقيق الطفرة الصناعية الحضارية الحديثة التي شهدتها أوروبا وعلى الخصوص فرنسا، صاحبة

---

[1] -الهيئة العامة للاستعلامات، "حرب الصومال: الإنعكاسات الداخلية واحتمالات المستقبل"، مرجع سابق.

[2]- عماد قدورة، " نحو أمن عربي للبحر الأحمر"، في دراسات استراتيجية. ع22، أبو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1998، ص 2.

التواجد العسكري من خلال قاعدتها في جيبوتي لمراقبة المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، وتعمل دول الاتحاد الأوروبي على دعم الأمن والاستقرار في المنطقة لخدمة مصالحها وحماية الأنظمة الحليفة لها.

وإن كانت جميع دول المنطقة قد خضعت للاستعمار الأوروبي وتركت بصماتها على مختلف نواحي الحياة فيها، فإنه بمجرد استقلال هذه الدول تراجع النفوذ الأوروبي في المنطقة في ظل نظام الثنائية القطبية واشتداد الحرب الباردة من جهة، وانشغال الدول الأوروبية بترتيب أمورهم الداخلية وبناء اوروبا الموحدة.

وبمجرد إنهيار جدار برلين وتوحيد ألمانيا وسقوط المعسكر الشرقي، حاولت أوروبا ملء الفراغ الذي تركته، وأخذ مكانة في الساحة الدولية باستقلال قرارها عن السياسة الأمريكية[1].

وحرصا على تعميق وتأطير العلاقات مع دول القارة الإفريقية، فعمل بدايةعلى تجديد إتفاقية لومي وإحلال إتفاقية كوتونو محلها، وأيضا وضع إطار عام للشراكة الاستراتيجية الجديدة، خاصة في مؤتمر القمة الأوروبي–الإفريقي، الذي انعقد في القاهرة عام 2000، وعلى نفس السياق تبنت المفوضية الأوروبية في أكتوبر 2005 مبادرة "استراتيجية الاتحاد الأوروبي من اجل إفريقيا: نحو ميثاق أورو–إفريقي من أجل التعجيل بالتنمية في إفريقيا"، وتستند على أساس صياغة إطار عمل لدول الاتحاد والمفوضية الأوروبية من أجل مساعدة إفريقيا في تحقيق الأهداف الإنمائية لألفية الأمم المتحدة عام 2010، تتجلى تلك الاستراتيجية من خلال التواجد الفرنسي في جيبوتي من خلال قاعدتها العسكرية .

ساندت أوروبا مسار التسوية للنزاع الدائر في الصومال، إقليمية كانت أو عالمية، حيث طغى على مساعيها الدعم المالي واللجوستي غير المباشر. فدوليا ساند الاتحاد الأوروبي الأمم المتحدة في مساعيها لإحقاق المصالحة، بتصويتها على جميع قرارات المجلس الأمن وكذا السعي في تنفيذها، أما إقليميا تحمل الاتحاد الأوروبي الدعم المالي لجميع مؤتمرات المصالحة مقدما المشورة السياسية لها، حيث قدم الاتحاد حوالي 47 مليون أورو[2].

---

[1] للمزيد من التفاصيل ارجع إلى:
Gorm Rye Olsen ; « The European Union and Africa » , in Colin Legu, ed. Africa Contemporary Record. Vol 27, 1998-2000, p.A68

[2] Ibid, p.70.

وفي إطار المساعي الحميدة، وافق الاتحاد الأوروبي على مشاركة بعض الأطراف الإقليمية في عملية المصالحة الأوروبية على عكس التوجهات الأمريكية التي ساندت التدخل الإثيوبي وعارضت دور الأطراف العربية، في حين رأى الاتحاد الأوروبي أنه للدول العربية دورا يمكن أن يساعد في التسوية السلمية للنزاع في الصومال.

كما ظهر الدور الأوروبي في نزاع الصومال من خلال تأكيده على وحدة الصومال، حيث عارضت بريطانيا وإيطاليا، إعلان شمال الصومال انفصاله وتكوين جمهورية أرض الصومال، هذا الموقف الذي تبنته أيضا الولايات المتحدة الأمريكية.

ويمكن تلخيص الدور الأوروبي –إلى جانب مسار التسوية والمصالحة– في مسار الإغاثة الإنسانية، حيث قام الاتحاد الأوروبي بتقديم المساعدات للشعب الصومالي، بواسطة المنظمات الخيرية غير الحكومية، وعبر وكالات الإغاثة التابعة للأمم المتحدة، بالتالي أيد الاتحاد الأوروبي كل عمليات التدخل الإنساني فدعمت الجهود المختلفة في هذا الشأن، بل شجعت على قيام هيئة مختصة بتنسيق المعونات في الصومال.

أرسل الاتحاد الأوروبي وفود إلى الصومال برئاسة ليندا تشوكر (وزيرة التنمية البريطانية عام 1992) لتفقد الأوضاع الصومالية ووضع تصور لما يمكن القيام به للخروج من الأزمة الصومالية. وفي نوفمبر 1992 شاركت قوات من إيطاليا وبريطانيا وبلجيكا وألمانيا في غطار العملية بلغت حوالي 3880 جندي من غير القوات الفرنسية التي تقدر بـــ 2000 جندي، في إطار القوات متعددة الجنسيات المعروفة باسم اليونتاف، من أجل[1]:

- المشاركة في حماية تقديم المساعدات الانسانية للشعب الصومالي.
- فرض الأمن وتوفير مناطق آمنة للسكان,
- المساهمة في فض الاشتباكات العسكرية بين الفصائل الصومالية المتحاربة.
- مواجهة السياسة الأمريكية الرامية إلى السيطرة على النظام السياسي المقبل في الصومال بعد استقراره من أجل تنصيب حكومة موالية لها.

لذا ظهرت الكثير من الاختلافات والتناقضات في إطار قوات اليونتاف بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، التي اعترضت على السياسات الأمريكية الرامية لفرض هيمنتها فيما يتصل بحل الأزمة وفق أجندتها.

[1]- عارف عبد القادر عبده سعيد، مرجع سابق، ص 246.

هذا وانتهجت فرنسا سياسة خاصة اتجاه القضية الصومالية حيث زاد الاهتمام بها مع تدهور الأوضاع الإنسانية والأمنية، والقلق من انتقال تداعياتها إلى دول الجوار ، لذا أرسلت فرنسا قوات عسكرية إلى الصومال إنطلاقا من قاعدتها بجيبوتي، بهدف وقف إطلاق النار حيث دعمت نزع أسلحة الميليشيات الصومالية، معتبرة ذلك أهم خطوة في طريق إعادة الأمن والاستقرار للصومال.

كما أبدت فرنسا نيتها في البقاء في الصومال شريطة أن تتحول مهمة قوات الأمم المتحدة من حفظ السلام إلى صنع السلام، بمعنى ألا تقتصر على التحكيم والفصل بين القوى المتصارعة فقط، وإنما ضرورة القيام بعمليات قتالية مؤثرة وقوية لفرض السلام. إذن لم يكن من الغريب أن تقترح فرنسا شراء الأسلحة الثقيلة من الفصائل الصومالية، على أن يستثمر أموالها في عملية الإعمار.

لكن السياسة الفرنسية هاته، تغيرت بعد المواجهة الأمريكية مع عيديد في أكتوبر 1992 حيث أرادت التركيز على الجانبين السياسي والاجتماعي في المعالجة الأزمة الصومالية، ويعود التحول في السياسة الفرنسية إلى استبعادها من القرارات التي تتخذها هيئة الأركان الخاصة بعملية الأمم المتحدة في الصومال، إضافة إلى عدم تمثيلها في القيادة بما بتناسب وحجم قواتها المشاركة وهو ما أدى بانسحاب فرنسا من الصومال مع الإبقاء على 100 جندي خلال 3 أشهر.[1]

هذا ونتيجة للتنافس الأمريكي الأوروبي، انسحبت القوات الأوروبية عام 1994 مع بقية القوات الدولية، حيث أضحت كل قوة تأخذ تعليماته المباشرة من دولتها وليس من قيادة التحالف ومنذ ذلك الوقت ليس هناك وجود عسكري للاتحاد الأوروبي في الصومال باستثناء بعض القوات العسكرية المتواجدة قبالة السواحل الصومالية في إطار الحملة الدولية على الإرهاب.

والملاحظ أنه خلال 2006 مع التدخل العسكري الإثيوبي في الصومال، تبنت فرنسا سياسة معارضة لإثيوبيا، حيث أعتبر وزير خارجية فرنسا السابق فيليب دوست بلازي، أن الحل لن يأتي إلا من خلال الصوماليين، معربا عن رفضه لأي حل عسكري، وحذر من عدوى انتشار الحرب على المنطقة الإقليمية ككل، وهو ما يعكس قلق فرنسا من السياسة الأمريكية

[1]- المرجع نفسه ، ص 230.

المؤيدة لإثيوبيا والتي ترمي إلى فرض سلطتها على منطقة القرن الإفريقي والذي سيكون لا محال على حساب النفوذ التقليدي لفرنسا.

المطلب الثالث: تأثير المنظمات الدولية في النزاع.

أ- تاثير المنظمات الاقليمية:

- جامعة الدول العربية:

كان دور الدول العربية إزاء الأزمة الصومالية بمراحلها المختلفة استطلاعيا وإنسانيا أكثر من كونه دورا أساسيا فاعلا، حيث حصلت الصومال على مساعدات عربية مختلفة، منها قروض من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، بلغت منذ 1974 إلى نهاية 2005 حوالي 40.7 مليار دينار كويتي، وحصلت أيضا عهلى مساعدات وقروض من صندوق النقد العربي بلغت منذ 1978 إلى 2002 حوالي 17.2 مليار دينار عربي حسابي، وفي الإطار الثنائي حصلت من بعض الدول العربية على مساعدات سنوية بمبلغ 100 مليون دولار تحصل عليها أساسا من: السعودية، قطر، الامارات وليبيا[1].

هذا وتعددت زيارات وفود كل من والسعودية وليبيا والامارات وجيبوتي واليمن، فمصر مثلا فإنه إلى جانب مشاركة قواته مع قوات التحالف الدولي منذ ديسمبر 1992، قامت مصر باعتبارها رئيسة منظمة الوحدة الافريقية في تلك الفترة، بالتنسيق مع جهات إقليمية من دول ومنظمات، من أجل التوصل إلى الحل الإفريقي للنزاع، وذلك باعتبار أن الدول الافريقية أقدر على تفهم طبيعة النزاع وعلى التواصل مع أطرافها، وعلى صعيد آخر قامت السفارة المصرية بمقديشو العديد من الاتصالات مع الفصائل الصومالية بهدف تنفيذ اتفاق أديس أبابا للمصالحة الوطنية، باعتباره الأساس للحل السياسي[2].

والملاحظ أنه حتى حينما قدمت جيبوتي مؤتمرا للمصالحة الوطنية الصومالية، كان الوجود العربي في المقعد المراقب، وبالرغم من تداعيات حرب الخليج الثانية وآثارها على آداء

[1]- الصندوق العربي للانماء الاقتصادي، من الموقع الاليكتروني www.arabfund.org/arindex.htm ، تاريخ الدخول: 13 افريل 2009.

[2]- نجوى أمين الفوال، "الأزمة الصومالية وعام من التخل الدولي"، في السياسة الدولية. ع 115، يناير 1994، ص 65.

النظام العربي والجامعة العربية تجاه الأزمة الصومالية والذي تمثل في تعطيل وإرجاء تشكيل اللجنة الوزارية العربية الخاصة بالصومال، فقد برز اهتمام خاص لدى الأمين العام للجامعة[1] فبادر منذ اندلاع النزاع إلى إرسال مبعوثين للصومال لمتابعة الموضوع عن كثب وعرض الموضوع على مجلس الجامعة في عدة دورات عادية وطارئة.

بعد نشوب االنزاع مباشرة، بذلت الجامعة العربية جهودا مختلفة لتحقيق السلام في الصومال، وبادرت بمناقشة تداعيات النزاع حيث أصدر مجلس الجامعة قرارا في سبتمبر 1991 برقم 5097 بشأن الأزمة الصومالية ليكون ذلك أول قرار على الصعيد الإقليمي والدولي بهذا الشأن، رحبت به جميع الفصائل الصومالية في ذلك الوقت، بل واتخذت منه المنظمات الإقليمية والدولية بعد ذلك منطلقا لها في تعاملها مع الأزمة الصومالية[2].

غير أن هذا القرار واجهه الفشل بسبب عدم التزام الفصائل الصومالية بما جاء به رغم ترحيبها به في البداية، بعهدها استمرت الجهود العربية، لاسيما بعد اشتداد المعارك في مقديشو حيث حاول الجامعة العربية تشكيل لجنة وزارية عربية تختص بالنزاع في الصومال، وتعمل على الاتصال بأطراف الصراع المختلفة ودعوتهم للاجتماع في مقر الجامعة، غير أنه –كما أشرنا سابقا– بسبب الخلافات بين الدول العربية لم تر هذه اللجنة النور ولم تجتمع.

اتجهت الجامعة العربية إلى التنسيق مع الجهود الإقليمية والعالمية الهادفة إلى حل النزاع والتعاون معها، ودمت أول قرار اصدره مجلس الأمن في 23 جانفي 1992 تحت رقم 733 واعتبرته خطوة مهمة على طريق تكامل الجهود الدولية الساعية لحل النزاع في الصومال.

وبناءا على ذلك، ساهمت جامعة الدول العربية في عمليتي الأمم المتحدة، حيث شاركت ست دول عربية في قوات حفظ السلام في الصومال: مصر، السعودية، الكويت، الإمارات تونس والمغرب. واستمر دعم الجامعة العربية للمبادرات الإقليمية لحل النزاع في الصومال حتى عام 2000 والذي شهد انعقاد مؤتمر عرته للمصالحة الصومالية، حيث رحب مجلس جامعة الدول العربية في مارس 2000 بالمبادرة وقدمت الأمانة العامة دعما ماليا بقيمة 220 ألف دولار لجيبوتي لمساعدتها في مواصلة عملية المصالحة. كما شاركت الجامعة في افتتاح مؤتمر عرته في 2 ماي 2000 بوفد عال المستوى، وناشدت مختلف الفصائل الصومالية بالتمسك بالاتفاق وعدم تضييع هذه الفرصة.

[1]- محمود خليل، مرجع سابق، ص ص 252-253.
[2]- عارف عبد القادر عبده سعيد، مرجع سابق، ص 256.

ثم جاء موقف الجامعة العربية مؤيداً للتطورات التى شهدتها الصومال خلال النصف الثانى من عام 2004، حيث أشاد إعلان الجزائر الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة فى دورته العادية السابعة عشرة، التى عقدت فى الجزائر يومى 22-23 مارس 2005، بالتطورات الإيجابية –على حد وصف المجلس – فى الصومال، والمتمثلة فى انتخاب رئيس للدولة واختيار برلمان فيدرالى انتقالى كخطوة هامة فى طريق استرجاع الصومال لوحدته واستقراره وأمنه، وقرر المجلس تقديم دعم مال ي عاجل للحكومة الصومالية عن طريق صندوق دعم الصومال لمواجهة احتياجاتهـا العاجلة .وناشد مجلس جامعة الدول العربية فى دورته الثامنة عشرة التى عقدت فى السودان يومى 28-29مارس 2006، الصوماليين لاستكمال بناء مؤسسات الدولة وتعزيز مسيرة المصالحة الوطنية، كما دعا المجلس إلى الإسراع فى تقديم الدعم العاجل للحكومة الصومالية لتمكينهـــــــا من أداء مهامها[1].

وبالتالي يمكن استنتاج أهداف الجامعة العربية في جميع محاولات تدخلها في النقاط التالية:

- أهداف سياسية: الحفاظ على وحدة الصومال، وتأمين تدفق مياه النيل إلى مصر والسودان، تحجيم النفوذ والتغلغل الإسرائيلي في المنطقة ومحاصرته من القيام بأي دور مؤثر في البحر الأحمر، العمل على الحد من التواجد الأجنبي في المنطقة والذي يعتبر أحد مصادر عدم الاستقرار هناك.
- أهداف أمنية: العمل على حل النزاعات في المنطقة، تحقيق أمن الدول العربية وتأمين مصالحها المختلفة، الحفاظ على سلامة واستقرار الأنظمة السياسية في المنطقة والحيلولة دون انتقال عدوى انهيار الدولة في الصومال إلى بقية دول المنطقة، تأمين طريق باب المندب الذي يمر عبره معظم صادرات الدول العربية من البترول، وأخيرا العمل على إيجاد بيئة أمنية آمنة في المنطقة والتصدي لأي تهديدات أيا كان مصدرها يمكن أن تؤثر على الأمن الإقليمي العربي[2].
- أهداف إقتصادية: المحافظة على المصالح الاقتصادية للدول العربية، فتح أسواق جديدة في المنطقة والسلع العربية المختلفة، العمل على ربط مصالح دول المنطقة اقتصاديا

[1]- الهيئة العامة للاستعلامات، "حرب الصومال: الإنعكاسات الداخلية واحتمالات المستقبل"، مرجع سابق.
[2]- جهاد عودة، "السياسة المصرية في القرن الإفريقي"، في السياسة الدولية. ع 54، أكتوبر 1978، ص 46.

بالسواق العربية، العمل على استغلال الثروات المشتركة بين الطرفين، تفكيك وزيادة التعاون والتبادل التجاري بين الجانبين وزيادة الاستثمارات العربية هناك.

وفور تصعيد الصراع بين اتحاد المحاكم الإسلامية والحكومة الصومالية، قامت الجامعة العربية بجهود وساطة بين الطرفين لتسوية الصراع، وبالفعل عُقدت الجولة الأولى من المحادثات بين الجانبين فى الخرطوم تحت رعاية الجامعة العربية فى الفترة من 22-23 جوان 2006، ووقع الجانبان خلال تلك الجولة على اتفاق إعلان المبادئ .

وكان مقررا عقد الجولة الثانية من المفاوضات فى 15 جويلية من ذات العام ولم تنعقد الجولة الثانية من المفاوضات بين الجانبين فى الموعد الذى كان مقررا لها، وذلك بسبب استمرار نشر قوات إثيوبية فى الأراضى الصومالية ومطالبة المحاكم الإسلامية بخروج القوات الإثيوبية كشرط أساسى لاستئناف المفاوضات، وبفضل جهود الوساطة المكثفة التى بذلها مسئولو الجامعة العربية والأفارقة تم استئناف المفاوضات بين الجانبين فى الثالث من سبتمبر 2006، وأسفرت هذه الجولة الثانية من المفاوضات عن توقيع اتفاق الترتيبات الأمنية بين الجانبين، وتضمن ذلك الاتفاق إنشاء قوات مسلحة مشتركة تشارك فيها قوات المحاكم الإسلامية والحكومة والمليشيات الصومالية الأخرى، وكذلك احترام مبادئ التعايش ورفض التدخل من جانب أية دولة مجاورة. كما تم الاتفاق على تشكيل لجنة مشتركة مع الجامعة العربية ومراقبين سودانيين لمراقبة تنفيذ الاتفاق .وتم الاتفاق على استئناف الحوار حول اقتسام السلطة فى أواخر أكتوبر من ذات العـــام.

بالرغم من هذه الرؤية للمنطقة من قبل جامعة الدول العربية، إلا أنه يمكن القول بأنه لا يمكن الحديث عن إستراتيجية عربية واحدة للتعامل مع المنطقة وقضاياها المختلفة، لعدم وجود هذه الاستراتيجية أصلا، وكل ما هناك عبارة عن سياسات وتوجهات فردية تتقوم بها بعض الدول العربية إنطلاقا من اعتبارات مصالحها القطرية ودون أي اعتبار في معظم الحالات لمسألة الأمن العربي الجماعي.

- الاتحـــــاد الإفريـــــقي:

أدى الاتحاد الإفريقي بعض الخطوات فيما يخص القضية الصومالية، حيث تبنت جمعية رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في دورتها العادية السابعة التي استضافتها دولة جامبيا

يومي الأول والثاني من جوان 2006 إعلانا خاصا بالوضع في الصومال، وتناول ذلك الإعلان عدة نقاط من أهمها ما يلي[1]:

– الدعم الكامل للحكومة الانتقالية الصومالية باعتبارها السلطة الشرعية في البلاد، والعمل على تمكينها من القيام بمسئولياتها وواجباتها على نحو يحقق السلم والأمن في الصومال.

– مناشدة كافة الأطراف الصومالية الامتناع عن القيام بأعمال تؤدى إلى تفاقم الوضع في الصومال، واللجوء للحوار باعتباره الطريق الوحيد لحل الخلافات وتحقيق السلام الدائم.

– العمل إلى جانب الهيئة الحكومية للتنمية (الإيجاد) واتخاذ كافة الإجراءات الضرورية لنشر بعثة IGASOM في الصومال، والتي وافق عليها مجلس السلم والأمن الأفريقي في 12 ماي 2005

– الترحيب بخطة الاستقرار والأمن القومي التي تبناها البرلمان الاتحادي الانتقالي في 14 يونيو2006

– التصديق على نتائج اللقاء التشاوري حول المصالحة والسلام في الصومال، والذي عقدته مفوضية الاتحاد الأفريقي والإيجاد والشركاء الدوليين في 19 يونيو 2006 في أديس أبابا

– دعوة شركاء الاتحاد الأفريقي لتقديم الدعم السياسي والمالي واللوجيستي لتيسير عملية المصالحة وتحقيق السلام في الصومال.

ونظرا لأن قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1725 الصادر عام 2006 رفض مشاركة الدول المجاورة للصومال في قوات حفظ السلام التابعة للإيجاد في الصومال IGASOM ، لذلك أصبح نشر هذه القوات أمراً عسيراً بالنسبة لباقي دول الإيجاد غير المجاورة للصومال (السودان، إريتريا، أوغندا)، وأكد استحالة نشر تلك القوات ما ذكرته تقارير مختلفة من أن نشر تلك القوات (ثمانية آلاف جندي) لمدة عام واحد يتطلب 335 مليون دولا[2]ر.

ولذلك قرر مجلس السلم والأمن الأفريقي يوم 19 يناير 2007 نشر مهمة أوسع تشارك فيها دول أخرى من خارج الإيجاد (ولكنها أعضاء في الاتحاد الأفريقي) لتحل محل

[1]- الهيئة العامة للاستعلامات، "حرب الصومال: الإنعكاسات الداخلية واحتمالات المستقبل"، مرجع سابق.
[2]- مجلس الأمن الدولي، تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال، 7 نوفمبر 2007، ص ص.5-9.
من الموقع الإليكتروني: www.onu.org ، تاريخ الدخول 17 جوان 2009.

IGASOM، وأطلق على البعثة الجديدة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال African Union Mission to Somalia، تتكون من تسعة كتائب، ويبلغ إجمالي عدد قواتها ثمانية آلاف جندي.

في الدورة الثامنة لقمة الاتحاد الأفريقي بأديس أبابا، والتي عقدت في الفترة من 29– 30 يناير 2007، حذر رئيس مفوضية الاتحاد آنذاك "ألفا عمر كونارى" من أن الصومال سيغرق في الفوضى في حالة عدم نشر قوات حفظ السلام التي أقرها الاتحاد بشكل سريع، كما أشادت القمة بالتطورات الأخيرة الإيجابية في الصومال والتي نتجت عن تدخل إثيوبيا بناء على دعوة من الحكومة الاتحادية الانتقالية الشرعية للصومال، بما وفرَّ فرصة غير مسبوقة لإحلال سلام دائم في هذا البلد، كما رحبت القمة بقرار إثيوبيا بسحب قواتها من الصومال، ودعوة مجلس السلم والأمن، والدول الأعضاء إلى الإسهام بقوات لتفادى حدوث فراغ أمنى بعد انسحاب القوات الإثيوبية من الصومال.

موافقة مجلس الأمن الدولي في 21 فبراير 2007 على إرسال قوات إلى الصومال بهدف تحقيق الأمن والقيام بعمل عسكري إذا تطلب الأمر، وتدريب القوات الصومالية، وطالب المجلس الأمين العام بحث إمكانية نشر قوات حفظ سلام دولية إذا ما انتهت مهمة الاتحاد الأفريقي.

ترحيب مجلس الأمن الدولي في قراره رقم 1744 الصادر في 21 فبراير 2007 بإنشاء بعثة للاتحاد الأفريقي في الصومال، وحدد المجلس مهام تلك البعثة على النحو التالي[1]:

- دعم الحوار والمصالحة الوطنية في الصومال .
- حماية المؤسسات الاتحادية الانتقالية ومساعدتها على أداء مهامها المتعلقة بالحكم .
- مساعدة سائر الأطراف في تنفيذ الخطة الوطنية للأمن والاستقرار، لاسيما إعادة إنشاء قوات أمن صومالية شاملة لجميع الأطراف وتدريبها بصورة فعالة.
- الإسهام في تهيئة الظروف الأمنية الضرورية لتقديم المساعدات الإنسانية .

وقد حظيت بعثة الاتحاد الأفريقي التي تقرر نشرها في الصومال بالدعم والمساندة من جانب الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، حيث أعلنت واشنطن في يناير 2007 تعهدها بتقديم

[1]- المرجع نفسه،ص 8.

40 مليون دولار كمساهمة في نشر قوات حفظ سلام في الصومال، وفي ذات الشهر تعهد الاتحاد الأوروبي بتقديم 15 مليون يورو لهذا الأمر .

في محاولة لإرساء الاستقرار في الصومال، تم البدء في نشر بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال اعتباراً من السادس من مارس 2007، ورغم ذلك فقد وجد الاتحاد الأفريقي صعوبة في إقناع الدول الأعضاء فيه بإرسال قوات للمشاركة في القوة، حيث انتشر حتى الآن أكثر من ثلاثة آلاف عنصر من ثمانية آلاف هو عدد القوة المقررة، وبينهم جنود أوغنديون موجودون على الأرض وبوروندیون وصلوا أخيرا إلى مقديشيو

و نشرت أوغندا نحو 1500 من قواتها في الصومال منذ شهر مارس 2007 في إطار مهمة حفظ سلام تقوم بها قوات تابعة للاتحاد الأفريقي. وكان يفترض أن ينشر الاتحاد الأفريقي أساسا قوة قوامها 8 آلاف مقاتلاً من عدة دول أفريقية ، بيد أن أوغندا انفردت على مدى بضعة شهور بقيادة القوات الأفريقية حيث شاركت بـــكتيبتين، قبل أن تنضم إليها في ديسمبر 2007 قوات عسكرية من بوروندي[1]، وكان من المفترض أن يكون بلغ عددها نحو 1500 مقاتل في فبراير 2008، إلا أن الاتحاد الأفريقي واجه صعوبات خطيرة تتعلق بالجوانب المالية واللوجستية وغيرها حال دون نشر القوات التي يفترض أن تلحق بالكتيبتين الأوغنديتين اللتين سبق نشرهما في العاصمة الصومالية.

وضع مجلس الأمن الدولي في 15 ماي 2008 شروطا لتولي قوات حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة حفظ السلام في الصومال من الاتحاد الأفريقي وحث الأمم المتحدة على نقل مكتبها السياسي من كينيا إلى الصومال. وتم تبني قرارا بهذا الشأن بالإجماع لأول مرة والذي نظر في نشر قوات حفظ سلام في وقت مناسب في حالة حدث تقدم في جهود المصالحة السياسية والأوضاع الأمنية على الأرض. ودعا القرار كافة الدول إلى تقديم أموال وقوات ومعدات من أجل دعم قوة حفظ السلام الأفريقية التابعة للاتحاد الأفريقي المرابطة حاليا على أرض الصومال قبل استبدالها بقوات من الأمم المتحدة[2] .

وقعت منذ 21 سبتمبر 2008 هجمات لم يسبق لها مثيل على مواقع بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، كانت حصيلتها مقتل جنديين من أفراد حفظ السلام وجرح أربعة آخرين. ووقعت

---

[1] ـ المكان نفسه.

[2]ـ الهيئة العامة للاستعلامات، "حرب الصومال: الإنعكاسات الداخلية واحتمالات المستقبل"، مرجع سابق.

أيضا عدة هجمات على مواقع بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في أوت أسفرت إحداها عن مقتل جندي، هذا بالرغم من وصول عدد القوات الإفريقية إلى 3400 جندي بعد نشر الكتيبة البورندية الثانية في أكتوبر، وبلوغ عدد موظفيها في مقر القيادة 70 موظف دوليا و 67 من أفراد الشرطة[1].

لكن هذا العدد عرف تطورا، حيث بلغت القوات الإفريقية 4300 فرد في 30 جوان 2009، موزعة كما يلي: 3 كتائب من أوغندة وكتيبتين من بورندي، ذلك العدد لم يمثل سوى 54 % من العدد المأذون به ألا وهو 8000 فرد بــ 9 كتائب، وكان ذلك نتيجة لنقص الدعم المالي واللوجستي اللازم، حيث كان يفترض إلحاق كتيبتين من سيراليون ومالاوي بعد حث الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي بنشر قوات إضافية في البلاغ الصادر عن الاجتماع 194 لمجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي الذي انعقد في أديس ابابا في 16 جوان 2009[2].

هذا وبلغت قوات الاتحاد الإفريقي في جانفي 2010 حوالي 6 كتائب أي ما يقدر 65 % من العدد المأذون به، وقد أخرت القيود اللوجستية لكتيبة إضافية من كل أوغندة وبورندي إلى جانب 400 جندي من جيبوتي، وطالب الاتحاد الإفريقي مساعدة متخصصة إضافية في مجالات الطب والهندسة والشرطة العسكرية[3].

ب – تاثير المنظمات الدولية العالمية:

– منظمة الأمم المتحدة:

إن التدخل الدولي في الصومال يعتبر النموذج الأكثر بروزا في عقد التسعينيات من بين حالات التدخل في النزاعات الإفريقية، بالرغم من ذلك واجهت الأمم المتحدة منذ بداية النزاع

---

[1] - مجلس الأمن، تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال، 14 مارس 2008، S/2008/178، من الموقع الإليكتروني: www.onu.org. ، تاريخ الدخول: 17 جوان 2009، ص 6.

[2] مجلس الأمن، تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال، 20 جويلية 2009، S/2009/373. من الموقع الإليكتروني: www.onu.org. ، تاريخ الدخول: 15 مارس 2010، ص 5.

[3]- مجلس الأمن، تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال، 8 جانفي 2010، S/2009/684. من الموقع الإليكتروني: www.onu.org. ،تاريخ الدخول: 15 مارس 2010، ص ص.15-14.

وتفاقمه انتقادات حادة، اتصل بعضها بتراخيها في مواجهة النزاع في مراحله الأولى، بينما دار البعض الآخر حول الأسلوب الذي اتبعته في معالجتها بالتدخل العسكري[1].

هذا وحملت الحالة المتدهورة في الصومال، مجلس الأمن على تبني القرار 733 الصادر بتاريخ 1992/07/23 الذي جاء فيه أن "التدهور السريع للوضع في الصومال... وعواقبه على الاستقرار والسلام في المنطقة، وأن استمرار هذا الوضع يشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين" بناءا على ذلك شرع المجلس في حظر السلاح على الصومال، وفي رسالة مؤرخة في 1992/11/22 أوصى الأمين العام للأمم المتحدة بإجراء مراجعة لمقدمات الإجراء الصادر عن المنظمة فيما يتعلق بالصومال من أجل ضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى السكان وتوفير الأمن لعمال الإغاثة في وجه الفوضى العارمة والعنف في شتى أنحاء البلاد، وأكد أن الصومال أصبح بلدا دون حكومة أو سلطات سياسية أخرى يمكن التفاوض معها حول أساس النشاطات ذات الطابع الإنساني، وأن المجلس سيضطر إلى العمل بموجب الفصل السابع من أجل التعاطي مع قضية المساعدة الإنسانية، وذلك من شأنه أن يدعم بصورة غير مباشرة هدفا أوسع لبذل المساعي حول تسوية سياسية وإعادة بناء حكومة من جديد إضافة إلى الشرطة والقوات المسلحة.

كما قام مجلس الأمن بتفويض الدول الأعضاء باستخدام جميع الوسائل الضرورية لإقامة بيئة مأمونة قدر الإمكان لعمليات الإغاثة الإنسانية في الصومال، واعتبر الأمين العام أن إقامة بيئة مأمونة أمر يعتمد إلى حد بعيد على نزع السلاح طوعا أو كرها للجماعات الصومالية.

إذن جاءت بداية تحرك الأمم المتحدة في جويلية 1992، عندما قرر مجلس الأمن إرسال حوالي 5000 جندي لحماية وصول المساعدات الإنسانية إلى المناطق المتضررة في الصومال، ثم بادرت باقي الدول إلى المساعدة في عملية التدخل الدولي في الصومال، وقد تحددت الأهداف العسكرية لهذه القوات في: فتح طرق الامدادات خلق المناخ المناسب لنقل الامدادات، وأطل على هذه العملية إسم: عملية إستعادة الأمل، حيث تولت الولايات المتحدة الأمريكية قيادة هذه العملية تحت إسم "اليونوصوم"، ليصل العدد الإجمالي لهذه القوات إلى 35 ألف فرد[2].

والجذير بالذكر أن أهداف الأمم المتحدة أتسع نطاقها لتكلف بـــ: نزع أسلحة الفصائل الصومالية المتصارعة، حماية موظفي الإغاثة العاملين في مختلف أنحاء الصومال، حفظ الأمن

[1]- نجوى أمين الفوال، " الأزمة الصومالية وعام من التدخل الدولي" ، مرجع سابق، ص 67.
[2]- أحمد إبراهيم محمود، الحروب الأهلية في إفريقيا، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2001، ص.207.

والسلم في البلاد. وقد وصل الأمر إلى درجة استناد قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالصومال إلى الفصل السابع من الميثاق الخاص بتفويض قوات حفظ السلام باستخدام القوة المسلحة في تنفيذ الأهداف الموضوعة لها، الأمر الذي أدى إلى إنغماس الأمم المتحدة بشكل تدريجي في النزاع الصومالي وتكبدها خسائر جسيمة، مما اضطر الولايات المتحدة الأمريكية وباقي الدول الغربية المشاركة في عملية التدخل الدولي إلى وضع جدول زمني لسحب قواته من الصومال[1].

إن وقوع ضحايا في صفوف قوات الأمم المتحدة، دفع مجلس الأمن إلى زيادة مستوى التسليح المتاح للقوات الدولية في الصومال، وتزويدها بالأسلحة الثقيلة ومنها العربات المدرعة والطائرات الهجومية، لتمكينها من آداء مهامها كاملة.

هذا وأصر الأمين العام للأمم المتحدة على إسناد مهمة نزع سلاح الفصائل الصومالية المتصارعة إلى قوات الأمم المتحدة، حيث تبين ذلك من خلال القرار رقم 814 الصادر في مارس 1993 والذي انطوى على توسيع نطاق مهام عمليات الأمم المتحدة في الصومال، خاصة من حيث بدء أعمال نزع السلاح، وبلغ عد القوات المشاركة في هذه العملية حوالي 19 ألف فرد، وترتب على هذه المرحلة إدخال الأمم المتحدة طرفا مباشرا في النزاع الداخلي في الصومال، حيث تحولت قوات الأمم المتحدة في نظر فئات عريضة من الشعب الصومالي إلى قوات إحتلال، وهو ما ترتب عليه عقد تحالفات داخلية ضدها، وهو ما دفع الدول المشاركة في التحالف نحو تخفيض قواته بشكل جذري خصوصا بعد مقتل العديد من جنودها على أيدي قوات التحالف الوطني الصومالي.

وفي 4 نوفمبر 1994 اتخذ مجلس الأمن قرار إنهاء عملية حفظ السلام في الصومال في موعد أقصاه 31 مارس 1995 متضمنا رسالة إلى زعماء الفصائل بأن منظمة الأمم المتحدة قد نفذ صبرها من الألاعيب السياسية، لا سيما بعد أن نفذت الأمم المتحدة مهمتها في إنهاء المجاعة في الصومال، كما صرح السكرتير العام للأمم المتحدة أن المنظمة قد سحبت قواتها بعد أن تأكد لها أن وجودها لم يعد سببا كافيا لتعزيز المصالحة الوطنية[2].

وما يمكن قوله حول عمل الأمم المتحدة في هذه الفترة أن إنحيازها ضد بعض الفصائل وعدم فهمها لطبيعة النزاع ودخولها طرفا في النزاع العسكري بينها أدى إلى انهيار مصداقيتها

[1]- للمزيد من التفاصيل إرجع على:
Rakiya Omaar, « Somalia : At War with Itself », Current History. Vol.91, N565, May 1992, p233.
[2]- نجوى أمين الفوال، " الأزمة الصومالية وعام من التدخل الدولي" ، مرجع سابق، ص. 144.

كطرف محايد في تحقيق المصالحة حيث عجزت في جمع زعماء الفصائل في مؤتمر للمصالحة حول ترتيبات إعادة بناء الدولة في الصومال، بل إن إسناد الأمم المتحدة دورا مباشرا لبعض دول الجوار على غرار إثيوبيا وكينيا في عملية المصالحة الصومالية، قد ترك آثارا سلبية نظرا لحساسية تقليدية بين الصومال وتلك الدول.

وعلى الرغم من كل ذلك يمكن القول بأن التدخل الإنساني قد حقق بعض أهدافه متمثلة في وصول المساعدات الدولية إلى كافة المناطق الصومالية، وإنهاء المجاعة التي أودت بنحو 350 ألف صومالي فيما بين 1991 و 1992.

مع ذلك، كلف مجلس الأمن عام 2007 في القرار 1772 الأمين العام بوضع خارطة طريق من أجل عملية سلام شاملة ولوضع حد للصراع في الصومال، وأنشئت فرقة عمل متكاملة معنية بالصومال، برئاسة إدارة الشؤون السياسية، في المقر في نيويورك، وقامت في جانفي 2008 بإيفاد بعثة للتقييم الاستراتيجي إلى الصومال . وضمت البعثة –التي تولت قيادتها إدارة الشؤون السياسية والتي حظيت بالدعم من مكتب دعم بناء السلام– كلا من إدارة عمليات حفظ السلام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب منسق الشؤون الإنسانية وإدارة شؤون السلامة والأمن ومكتب مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية ، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، فضلا عن مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال وفريق الأمم المتحدة القطري[1].

وقد تزامنت هذه العملية مع بعثة لتقصي الحقائق بقيادة إدارة عمليات حفظ السلام إلى المنطقة، كلفت من جانب مجلس الأمن بوضع خطط للطوارئ من أجل نشر إحدى عمليات حفظ السلام ولتحديد خيارات من أجل مواصلة دعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال .

والصومال هو أول بلد طبقت فيه المنهجية الخاصة بآلية التقييم الاستراتيجي الذي ويوفر الوسيلة اللازمة للاضطلاع باستجابة متكاملة للحالة في الصومال ويسمح لكبار صناع القرار تحديد الشكل الملائم لاشتراك الأمم المتحدة .وهو يقدم بيان الإمكانيات المتاحة للأمم المتحدة لزيادة الاتساق والتركيز والأثر إلى أقصى حد . وما يمكن قوله أن مجلس الأمن أكد –بناءا على التقرير– استعداده لدعم حل سياسي دائم ولتفادي مواصلة اتخاذ تدابير مؤقتة لسد الثغرات.

هذا وقد تضمن التقرير العوامل المحركة للنزاع في الصومال والتي قال بأنها معقدة ومتعددة الجوانب، لذا عرض خمس نتائج رئيسية، ربطها بالاجراءات ذات الأولوية التي يتعين

[1]- مجلس الأمن، تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال، 14 مارس 2008، مرجع سابق، ص ص.29-30.

على الأمم المتحدة اتخاذها، ولخص قائمة الاجراءات التي يراد منها توجيه أنشطة الأمم المتحدة في حل النزاع وهي[1]:

– النتيجة الأولى، وهي عملية سياسية قابلة للتطبيق، تتضمن: تعزيز ومواصلة حوار منظم بين الحكومة الاتحادية الانتقالية والمعارضة؛ وإدارة المصالح السياسية والأمنية والاقتصادية الإقليمية على نحو يدعم العملية السياسية.

– النتيجة الثانية، وهي تتعلق الحد الأدنى من الأمن، وتتوقف على بناء القدرات الأمنية الصومالية؛ وتخطيط وإعداد ونشر وجود دولي لإحلال الاستقرار دعما لعملية سياسية.

– النتيجة الثالثة، بناء مؤسسات اتحادية معززة، والتي تتم عن طريق تسريع وتيرة بناء قدرات الحكومة الاتحادية الانتقالية، المؤسسات الاتحادية الانتقالية، والمساعدة على إثبات التقدم المحرز في المرحلة الانتقالية؛ ومساعدة الحكومة الاتحادية الانتقالية على تيسير الانتعاش الاقتصادي وتقديم الخدمات؛ وتعزيز التلاحم الوطني من خلال مؤسسات اتحادية معززة.

– النتيجة الرابعة، حكم محلي راسخ، عن طريق دعم المصالحة المحلية وبناء مؤسسات الحكم، بما في ذلك مشاركة النساء والشباب؛ وربط الحكم المحلي بمؤسسات سيادة القانون على الصعيدين المحلي والاتحادي؛ وبناء القدرة على الحكم المحلي ودعم تسوية المنازعات على الأراضي.

– النتيجة الخامسة، تلبية الاحتياجات الإنسانية وتحقيق الانتعاش الاقتصادي وتوفير الخدمات الأساسية، عن طريق تقديم مساعدة إنسانية غير منحازة؛ وتوفير الخدمات الأساسية على أساس تحقيق الانتعاش بما في ذلك الصحة والتعليم؛ وتعزيز سبل كسب الرزق الحالية واستكشاف سبل الكسب البديلة؛ وإشراك دوائر الأعمال في تطوير اقتصاد السلام.

وفي 13نوفمبر 2009 قدم الأمين العام تقريره المتعلق بالقرصنة وأعمال السطو المسلح قبال سواحل الصومال، وبتنفيذ القرار 1846–2008 وفي 30 نوفمبر اتخذ مجلس الأمن القرار 1897–2009 الذي قام فيه ضمن جملة امور، بتحديد الصلاحية التي يخولها للدول والمنظمات الإقليمية المتعاونة مع الحكومة الاتحادية الانتقالية في مكافحة القرصنة والسطو المسلح قبال سواحل الصومال، لمدة 12 شهرا . وعقد الفريقان العاملان إجتماعين في 16 و 17 نوفمبر ويومي 26 و 27 نوفمبر على التوالي، تقييما هاما للاحتياجات اللازمة لوضع إطار القدرات الإقليمية لمكافحة القرصنة.

[1]- المرجع نفسه ، ص ص.32-33.

وقد أخذ القراصنة نهجا آخر باستهدافهم سفن تبعد عن سواحل الصومال بـــ 1000 ميل بحري داخل المحيط الهندي وأصبحت عملياتهم أكثر تتطور بوجه عام، وفي 17 نوفمبر مدد وزراء الخارجية والدفاع في الاتحاد الأوروبي لمدة سنة إضافية لعملية أطلنطا لمكافحة القرصنة في المحيط الهندي، وبقيت السفن الحربية لحلف الشمال الأطلسي وعملية أطلنطا، إلى جانب المبادرات الفردية التي تقوم بها دول مثل: الصين، اليابان، جمهورية إيران الإسلامية، جمهورية كوريا، والاتحاد الروسي، مما صعب العمليات بالنسبة للقراصنة وجعلها باهضة التكاليف[1].

[1]- مجلس الأمن، تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال، 8 جانفي 2010، مرجع سابق، ص ص.6-7.

الخـــاتــمـــة:

تتميز منطقة القرن الإفريقي بالتوتر وعدم الاستقرار، فمن جهة موقعها الاستراتيجي جعلها محل أطماع القوى الاستعمارية الكبرى في الماضي كبريطانيا، فرنسا، ايطاليا.ولإحكام سيطرتها على المنطقة كان لا بد عليها من استغلال التنوع العرقي ،الإثني والقبلي لهده الدول وعملت على تقسيم المنطقة بينها دون مراعاة أي تجانس يخضع هدا التنوع لوحدات سياسية مستقلة فيما بعد، ماجعل العديد من القبائل والإثنيات وحتى العائلات تتوزع على مختلف دول القرن الإفريقي .

وبمجرد حصول هذه الدول على استقلالها، وجدت نفسها في نزاعات بينية لمناطق متنازع عليها ، تطالب بها دول لاستكمال إستقلالها وتوحيد أقاليم كانت تابعة لها قبل استعمارها،وأخرى تتمسك بأقاليم مكتسبة تدعمها أغلب القوى والمنظمات الدولية الإقليمية وفقا لمبدأ تقديس الحدود الموروثة عن الإستعمار.

وقد استغلت النخب الحاكمة هذه الضروف في إحكام سيطرتها على الحكم، مستمدة شرعيتها من نضالها ضد الاستعمار، وبقائها لإستكمال وحدة أقاليمها، فقامت أغلب الحكومات في ظل غياب أي استراتيجيات تنموية واضحة بتدعيم سلطاتها الدكتاتورية وذلك بإقامة تحالفات داخلية تتألف أغلبها من إثنيات او قبائل ينتمى إليها صناع القرار والعسكريين النافدين، وكبح أي معارضة بالقوة، مما عزز الشعور بعدم الأمن والإنتماء في كثير من الأحيان لأغلب التركيبات الاجتماعية المهمشة، وعملت بدورها على إقامة تحالفات داخلية وخارجية سرية في البداية ثم علنية للإطاحة بأنظمتها الحاكمة.

فسادت الانقلابات العسكرية في ظل الأحلاف الداخلية والخارجية،المنطقية حينا واللاعقلانية أحيانا كثيرة، والعامل الموحد لها دائما كان الوصول الى السلطة بأي ثمن ، دون الحاجة الى اعتماد أي برنامج سياسي،اقتصادي،اجتماعي أو حضاري مسبق.

وكان للتحولات الكبرى في النظام الدولي الأثر البارز على المنطقة ، ففي ظل الحرب الباردة والسباق المحموم للولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتى سابقا على المنطقة باعتبارها تضمن تأمين تدفق المواد الأولية لإقتصادياتها، ومراقبة تحركات الطرف الآخر عسكريا واقتصاديا ، سعت

كل منهما إلى تدعيم دول المنطقة لتبنى نظمها الاقتصادية والإيديولوجية، ومن المفارقات العجيبة تبني الدول نفسها مقاربات إيديولوجية متعارضة على فترات ليست بالمتباعدة، كالصومال الذي غير من تحالفه الاول مع الاتحاد الوفياتى سابقا بمجرد دعمه لانقلاب "منجستو" في إثيوبيا ، وتوجه إلى الولايات المتحدة ، في حين كانت اثيوبيا اهم حليف لها .

وحتى بعد نهاية الحرب البارة وتراجع العامل العسكري لصالح العامل الاقتصادي،وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على السياسة الدولية، بقيت المنطقة تشهد توترا كبيرا،واستمرت الحروب الأهلية بإثيوبيا والصومال وشهد السودان أزمة جديدة في دارفور تضاف إلى أزماته السابقة في الجنوب والشمال . وزادت أهمية المنطقة بعد أحداث 11 سبتمبر وظهور مفهوم الإرهاب العابر للقارات ، حيث تعد دول المنطقة خاصة السودان والصومال ملاذا آمنا للإرهابيين حسب الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تتهم أنظمة الحكم هناك التي لا تسيطر على أقاليمها بصفة كاملة بدعم وإيواء بل وتصدير إرهابيين متشددين للعالم.

كما ان ظاهرة القرصنة استنفرت مؤخرا أغلب الأساطيل العسكرية للدول الكبرى لحماية أساطيلها التجارية من هذه الظاهرة قبالة السواحل الصومالية.

ومفهوم الامن الجديد لدولة تقع في امريكا الشمالية وأوروبا اصبح مرتبطا بسواحل الصومال ، والأمم المتحدة اليوم ومجلس الأمن يصدر العديد من القرارات تخص القرصنة باعتبارها تهدد الأمن الدولي.

وإذا نظرنا إلى إقليم دارفور نجده يتمتع بمميزات تجعله صوب هدف كل دولة غربية بسبب موارده الطبيعية وفي مقدمتها البترول وتليها الموارد المعدنية حيث يتمتع الإقليم بـإحتياطي ضخم من الفوسفات يضاهي احتياط الصحراء الغربية ناهيك عن ما يتمتع به من ثروة حيوانية و سمكية.
إضافة إلى موقعه الاستراتيجي المتميز إذ يعتبر منطقة عازلة بين النفوذ الفرنسي في تشاد وإفريقيا الوسطى والنفوذ الأنجلوساكسوني، كذلك يلامس إقليم دارفور في موقعه الجغرافي كلا من مصر والتي تعتبر كدولة محورية و ليبيا تعتبر كدولة نفطية، وبالتالي فان محاولات التدخل العسكري الغربي في الإقليم أمر مفهوم وواضح بعيد عن أي دوافع إنسانية .

ولقد كان إقليم دارفور منذ القديم موطنا للعديد من القبائل العربية والإفريقية فقد كان يسود فيها قوانين القبيلة والعشيرة إلا أنه تغير الوضع أصبح إقليم دارفور تابعا لحكومة الخرطوم خاضع لقوانين

البلاد ومنذ ذلك الوقت بدء الإقليم يعرف قلقا واضطرابا داخليا إضافة إلى عوامل أخرى كإهمال الإقليم وسوء التنمية فيه بأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية حيث استطاعت أن تشعل فتيل الفتنة في الإقليم وتجعله من أولويات الدول الكبرى بعدان فشلت السودان في وضع حد لهذا النزاع رغم المحاولات المتعددة فقد استطاع النزاع أن يهز كيانها وصورتها في العالم ، لهذا فان محاولات التدخل الغربي زادت يوما بعد يوم ، وبهذا فان إقليم دارفور يخترنه تشابك في العوامل التي شكلت أزمته وقد أدى تفاعل هذه العوامل إلى الوصول بالأزمة إلى حد الانفجار

وقد أسهمت العديد من العوامل الداخلية منها والخارجية في تأجيج النزاع في دارفور حيث كان للبيئة الخارجية كبير الأثر على النزاع لارتباطها بأطماع القوى الكبرى ورؤيتها لإدارة مصالحها الجيوبوليتيكية في الشرق الأوسط والعالم.

بدأ النزاع في دارفور شأنه في ذلك شأن أي نزاع داخلي وذلك بظهور استياء شعبي لحالة الإقليم لكن ضعف الدولة السودانية وإهمالها لمطالب سكان الإقليم أدى بتحوله إلى مناوشات عسكرية وذلك بلجوء إلى البديل العسكري غير أن تضافر حملة من الأحداث وأيضا عجز الخرطوم عن حل المشكلة أدى إلى انفجارها على الساحة الدولية، وبتدخل أطراف أجنبية زاد من تعقيد النزاع ، غير أن مواقف الدول قد تباينت فيما يخص النزاع في دارفور وكذلك فيما يخص الحكم على السودان باعتبار أن إقليم دارفور أحد الأقاليم السودانية وعجز هذه الأخيرة عن إيقاف نزيف النزاع الذي أصبح يهدد السلام و الأمن الدوليين.

لذا نجد لهجة الدول الكبرى كالولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا قوية وشديدة على السودان ، يتضح ذلك من خلال قرارات مجلس الأمن بفرض عقوبات على السودان ، إذ لم تجد حلا لهذا النزاع نجد في المقابل دول أخرى كالصين وروسيا مؤيدة للسودان ورافضة أي عقاب يفرض عليها وهذا خوفا على مصالحها هناك، إضافة إلى مواقف الدول المجاورة التي تدعم السودان وترى ضرورة حل النزاع داخليا وهذا خوفا لما سوف تتكبده إذا ما جاء الحل على يد الدول الكبرى بعد أن تطأ أقدامها الإقليم.

إلا أن هناك دول غذت النزاع ودعمته وذلك بهدف القضاء على حكومة الخرطوم نتيجة الأحقاد المتبادلة و أيضا استعملها الغرب كأداة مثل :إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية من أجل تصعيد الأزمة و تأجيجها في الإقليم وذلك خدمة لمصالحها هناك.

ويظهر التباين كذلك في مواقف المنظمات بين الإقليمية والعالمية، فجامعة الدول العربية تعمل جاهدة على إيجاد حل سلمي داخلي لمشكلة دارفور دون أن تتصاعد لتصل إلى حد أزمة دولية إذ هي ترحب بأي اتفاق بين الحكومة المتمردين وتدعمه ومن جهته عمل الاتحاد الإفريقي على حماية المواطنين وعلى نشر السلم والأمن في المنطقة إلا أنه لم يوفق في مهمته حيث أحالها إلى المنظمات الدولية التي تسير في كنف الدول الكبرى فان قراراتها صارمة و قاسية على حكومة الخرطوم وكل هذا بحجة حماية المواطنين وحماية حقوقه و لعل هذا ما تنادي به في الظاهر أما في الباطن تحقيق للمصالح .

عرف النزاع في دارفور تداخل في الأبعاد السياسية والإنسانية وفي تعدد مستويات التدخل محليا وإقليميا وعالميا وهذا بعد تطور الأحداث من مشكلة داخلية أساسها التهميش وطبيعة التركيب الاجتماعي والتكوين البيئي المقترن بهذا الإقليم شأنها في ذلك شأن الأقاليم السودانية الأخرى إلى أزمة تهدد المنطقة و أصبحت تهدد السلم و الأمن الدولي على حد زعم القوى الكبرى ، حيث أضحى ملفها من أهم ملفات الأمم المتحدة ، غير أن أسباب الأزمة تعددت فهناك من يردها إلى علاقة المركز والأطراف، وحالة التهميش التي يعانونها ، وهناك من يشير إلى دور العامل الخارجي ، ولكن ما حدث هو سوء إدارة من قبل حكومة الخرطوم لأزمة نتج عنها كوارث إنسانية ومبررات لتدخل دولي إضافة إلى عوامل أخرى زادت من حدتها ومن الواضح أن إنهاء هذه الأزمة وبعدما استطاعت أن تنفلت من أيدي حكومة الخرطوم لتتعاطى معها أطراف إقليمية ودولية في ظل التصعيد الدولي المتسارع لن يتم إلا بتنازلات من طرف الحكومة السودانية ويتم هذا عن طريق اتفاقات كالتي جرت مع فصائل التمرد في الجنوب ويبدو أن هناك محصلة نهائية للسير باتجاه سيناريو السودان الجديد و الذي يقوم في الحقيقة على إعادة رسم خارطة السودان من خلال عملية تجزئة و تفتيت لتصبح عدة دول متناحرة وهذا ما تفضله الدول الغربية و تسعى إليه. لكن في المقابل ترى قوى سياسية أن مصالحها تكمن في وحدة السودان و مستقبله السياسي وسلامة أراضيه من أي تدخل أجنبي.

كما أن أي دارس للمنطقة لا يمكنه إغفال الحالة الصومالية الفريدة من نوعها في إفريقيا، فغياب الدولة المركزية القوية عزز من حالة الفشل والانهيار المستمر الى غاية اليوم وحالة النزاع الدائم وعدم الاستقرار داخل الصومال وفي منطقة القرن الإفريقي.

ويتجلى الاهتمام الدولي بالصومال نظرا لموقعه الاستراتيج ي الهام المطل على البحر الحمر والمحيط الهادي وهو ما جعله محط أطماع القوى الاستعمارية الكبرى التى تنافست على الإقليم ، وقسمت بين قوي استعمارية أربع: فرنسا، بريطانيا، إيطاليا، أثيوبيا.

و يتميز شعب الصومال بلوحدة العرقية والدينية والتاريخية واللغوية ولهذا يعتبر الصومال أكثر دولة افريقية ينطبق عليها المفهوم الأوروبي للدولة الأمة و بالرغم من الهوية القومية ظلت القبلية السمة الرئيسية للمجتمع الصومالي ، لكن الاستعمار عمل على تفتيت وتمزيق هذه الامة على العديد من دول القرن الافريقي : اثيوبيا، كينيا و جيبوتى وقد رفض الصوماليون في اقاليم الدول الاخرى الاندماج هناك. كما عمل على القضاء على النظام القبلي التقليدي الرعوي الدى يمتلك آلياتة الخاصة التى توفر له احتياجاته الأساسية في مجالات التنشئة وتسوية النزاعات، باعتبار القبيلة المؤسسة الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية، وانشاء نظم للإدارة والحكم حديثة في الصومال.

وبعد الاستقلال مباشرة سنة 1960 اتحد الصومال الإيطالي والبريطاني، بهدف أساسي يتمثل في تحقيق وحدة البلاد واسترجاع الأقاليم الصومالية المتبقية، لكن عملية بناء الدولة عانت من فشل التجربة البرلمانية المحدودة في عقد الستينيات، وجاء استئثار سياد بري للسلطة، وتبنيه لنظام حكم يقوم على الديكتاتورية وافتقاره إلى إيديولوجية متبلورة، وغياب أدوات تنظيمية للسلطة و قاعدة جماهيرية مساندة، فلجأ إلى استخدام العوامل الإثنية من أجل إحكام السيطرة على السلطة، وادى تدهور الأوضاع الاقتصادية الى تفاقم الانقسامات الإثنية الداخلية و تزايد الشعور بالسخط بين القبائل نتيجة تركيز كل الثروة والسلطة لدى القبائل القريبة من الرئيس.

ولإعادة اضفاء بعض الشرعية على النظام رفع شعار إحياء المطالبة بضم الأقاليم الصومالية الضائعة وخاصة الأوجادين، مما أسفر عن تدخل عسكري في إثيوبيا وحرب استنزفت طاقات البلد الشحيحة أصلا ، وكانت الخسارة التى مهدت للمعارضة الضروف لتنظيم تحالفاتها والاستعداد للاطاحة بالنظام.

لتدخل البلاد في حرب أهلية طويلة ومدمرة ، وتنهار جميع مؤسسات الدولة بعد الإطاحة بسياد بري سنة 1991 ، وعجزت أي من الفصائل المتمردة عن إقامة نظام حكم مركزي جديد في البلاد، بعد ان اندلع صراع بينها حول من له احقية تولي السلطة ، و ظهرت في كل مرة تقسيمات للبلاد على أساس سيطرة الجماعات المسلحة والقبائل المتحالفة معها على ارض الواقع ووصل الامر

الى حد الإعلان عن الانفصال في الإقليم الشمالي ارض الصومال، والإقليم الشمالي الشرقي ارض البونت.

وكان الاهتمام الدولي بالحرب الدائرة في الصومال كبيرا، للإعادة الأمل للصوماليين في بناء دولتهم، فجاء التدخل ألأممي حاملا هدا الاسم، لكن كان الانسحاب في الأخير حالة فريدة أخرى تميز الصومال وهي إنسحاب المنظمة من دون تحقيق أهدافها في إعادة الأمل وبناء الدولة المنهارة.

ورغم المحاولات العديدة للمصالحة و إيجاد تسوية مقبولة لجميع الفصائل الصومالية إلا أنها باءت بالفشل رغم أنها تحظى بالاعتراف والشرعية الدولية كونها تهمل البحث عن أسباب انهيار الدولة ومحاولة معالجتها و تعكس اختيارات وتحالفات داخلية وخارجية ضيقة تقوم على تهميش وإقصاء بعض القوى الفاعلة في المجتمع ، ولا تطرح قضايا الصراع الأساسية في الصومال ، وركزت فقط علي ضرورة بناء الدولة وقيام حكومة مركزية.

كما تتحمل الأطراف الخارجية وأجنداتها السياسية وحساباتها الخاطئة هي الأخرى جزءا من المسؤولية لمساندتها في كل مرة تيارات موالية لها وإهمالها أطرافا مهمة في المعادلة الصومالية ، الأمر الذي أفقدها حيادها كطرف وسيط ونزيه ، و جاءت النتيجة المنطقية متمثلة في وجود حكومات موالية لها ولإثيوبيا ومعادية للإسلام السياسي ومعبرة عن بعض التحالفات الضيقة . ولعل ذلك كله هو الذي مهد الطريق أمام المحاكم الإسلامية لكسب مزيد من الشرعية والتأييد السياسي بين الصوماليين في الداخل وفي الخارج .

وهو ما أعاد الاهتمام مجددا وبصفة غير مسبوقة بالمنطقة، خاصة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية في سياق الحرب الأمريكية المعلنة على الإرهاب عقب لأحداث 11 سبتمبر 2001 والخوف من الجماعات الإسلامية المتطرفة وارتباطها بالقاعدة من خلال إيواء ودعم التنظيم. فدعمت إثيوبيا في تدخلها للإطاحة بالمحاكم الإسلامية وكان لها ذلك .

أما اليوم فإقامة دولة مركزية قوية في الصومال هو مطلب ليس الصوماليين فقط ، فالتهديد الآخر الآتي من السواحل الصومالية والمتمثل في القرصنة هو مدعاة لاجتماعات طارئة في مجلس الأمن الدولي باعتباره يهدد الأمن والسلم الدوليين ويتطلب تنسيق الجهود الدولية لمكافحة الظاهرة التى تهدد حركية التجارة الدولية.

هدا الاتحاد الدولي اليوم يمثل في إعتقادي الأمل المتبقى لإنهاء حالة الانهيار الدائم في الصومال، في ظل توافر إرادة دولية تمثل الأهمية الاقتصادية لها الأولوية ، والتي قد تؤثر في

الأجندات السياسية للدول التي تغدي الصراع في الصومال ونعنى هنا دول الجوار ، والرغبة الداخلية في إنهاء حالة الحرب والتفرغ لإعادة إعمار الصومال الذي سيؤدي لا محالة إلى خلق روابط مصلحيه جديدة بين الفصائل في إطار دولة فدرالية حديثة تعتمد التوازن في تمثيل وتوزيع السلطة على الصوماليين.

وفي الأخير نستخلص من هده الدراسة أن النزاعات في إفريقيا في مرحلة ما بعد الحرب الباردة هي نزاعات سلطوية بالدرجة الأولى تجد مبرراتها في التعدد الاثنى، اللغوي العرقي و الديني لدى بعض الدول، لكن النشأة المشوهة للدولة الافريقية ، ومخلفات المرحلة الاستعمارية وغياب قيادة سياسية رشيدة تنظم الأدوار والمصالح وتضمن التوازن بين تركيبات تلك المجتمعات غدّى الشعور بالحرمان والظلم لدى بعضها، وكان إستنادها دوما للاختلاف تحت مسميات إثنيات وأقليات، وكان لهذا الإختلاف مبرراته في ظل القمع والإضطهاد الذي ميّز الأنظمة الحاكمة في إفريقيا لمعارضيها .

ان المعضلة الاثنية في إفريقيا تبتعد عن مثيلتها الأوروبية فالدافع السلطوي هو المحرك في النزاعات الافريقية ، حيث أن الجماعات والأقليات المضطهدة لا تجد مبررا للصراع في ظل توافر التوازن والفرص المتكافئة بل ويصل الامر في بعض الاحيان الى طلب الإنطواء والاتحاد في جماعة أكبر إن كانت تحقق مصالح الجماعة الأصغر ، وهو الحال نفسه الدي كانت عليه القبائل الإفريقية قبل الاستعمار ، لكن نجد العكس عندما تشعر أقلية معينة بالحرمان والقهر تتجه نحو العنف وتنظم نفسها لحماية أبناءها والحفاظ على مصالحهم .

قـــائمـــة المـــراجـــع

أ- الكتب

1 -باللغة العربية:

1 - إبن خلدون (عبد الرحمن) ، مقدمة ابن خلدون. بيروت: دار صادر، 2000.

2 - أبو الخزام (أبراهيم)، الحروب وتوازن القوى. عمان: دار الأهلية للنشر والتوزيع، 1999.

3 - أبو الهيف (علي صادق)، القانون الدولي العام. ط.1، الإسكندرية: منشأة المعارف، 1992.

4 - أبو عامر (علاء)، العلاقات الدولية: الظاهرة والعلم- الدبلوماسية والإستراتيجية. ط.1، الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2004.

5 - أحمد (عباس عبد البديع) ، العلاقات الدولية: أصولها وقضاياها المعاصرة . القاهرة: مكتبة عين شمس، 1988.

6 - إسماعيل (عبد القادر)، م وقف دول الجوار من أزمة دارفور و اتفاق السلام . د،م،ن : مدونات مكتوب،2007.

7 - الأشعل (عبد الله)، المؤامرة القانونية على سوريا . ط1، القاهرة: د،م،ن، 2006.

8 - البحيري (ولاء) ، إدارة الأزمة، سلسلة مفاهيم . القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، فبراير 2008.

9 - برنامج الأمم المتحدة للإنماء ومكتب العمل الدولي، نحو القضاء على الفقر في السودان: تحليل لقصور القدرة البشرية وأساس الإستراتجية. الخرطوم: 1999.

10 -بسيوني (عبد الغني) ، النظم السياسية. القاهرة: منشأة المعارف، 1991.

11 للبغدادي (عبد السلام إبراهيم)، الوحدة الإفريقية و مشكلات الأقليات في القرن الإفريقي . بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،1993.

12 -بوعشة (محمد) ، مدخل إلى إدارة النزاعات الدولية. الجزائر: دار القصبة للنشر، 2007.

13 -توفيق (سعد حقي) ، مبادئ العلاقات الدولية. الأردن: دار وائل للنشر، 2001.

14 -تيزة بكر (مصباح)، تطور الفكر السياسي في العصور القديمة والوسطى . طرابلس: منشورات جامعة قار يونس، 1994.

15 -جاسور (ناظم عبد الواحد)، موسوعة علم السياسة. عمان: مركز الدراسات العربي، ط.1. 2004.

16 -جراد (عبد العزيز) ، العلاقات الدولية. الجزائر: موفم للنشر، 1992.

17 -جمال (حمدان)، إفريقيا الجديدة: دراسة في الجغرافيا السياسية. القاهرة: مكتبة مدبولي، 1996.

18 -حافظ (صلاح الدين)، صراع القوى العظمى حول القرن الإفريقي . سلسلة عالم المعرفة، ع 49، الكويت:المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1982.

19 حتي (ناصيف يوسف) ، النظرية في العلاقات الدولية. بيروت: دار الكتاب العربي، ط1، 1985.

20 -حداد (ريمون)، العلاقات الدولية: نظرية العلاقات الدولية، أشخاص العلاقات الدولية، نظام أم فوضى في ظل العولمة. ط.1، بيروت: دار الحقيقة، 2000.

21 -حرب (أسامة الغزالي)،العلاقات المصرية السودانية بين الماضي و الحاضرو المستقبل. القاهرة : مركز البحوث و الدراسات السياسية،1990.

22 -حسن (لويد)، تفسير السياسة الخارجية. ترجمة بن احمد مفتي ومحمد السيد سليم، الرياض: عمادة شؤون المكتبات، 1989.

23 -حسين (عدنان السيد)، العلاقات الدولية: الحرب والسلم ومفاهيم أساسية . ط. 1، بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، 1994.

24 -الخزرجي (ثامر كامل) ، العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات . الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتزيع، 2005.

25 -الخضيري (محسن)، إدارة الأزمات والإدارة بالأزمات . القاهرة: الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة، 1993.

26 -دوروتي (جيمس) ، بالتسغراف (روبرت) ، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية. ترجمة وليد عبد الحي، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 1985.

27 -رأفت (إجلال) ، إبراهيم (أحمد) والشوربجي (منار)، أزمة الصومال بين الداخل والخارج . القاهرة: برنامج الدراسات المصرية الإفريقية، 2007.

28 -رأفت (إجلال) و نصر الدين (إبراهيم) ، القرن الإفريقي: المتغيرات الداخلية والصراعات الدولية. القاهرة: دار النهضة العربية، 1985.

29 -رأفت (إجلال)و الآخرون ، السودان على مفترق الطرق بعد السلام. لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006 .

30 وسلان (أحمد فؤاد)، نظرية الصراع الدولي : دراسة في تطور الأسرة الدولية المعاصرة. الهيئ ة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1986.

31 وسلان (هاني)، ماذا يجري في دارفور: طبيعة الأزمة الجهات المقاتلة،الأدوار الخارجية. القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتجية،2003 .

32 -سعد (فاروق)، تراث الفكر السياسي قبل الأمير وبعده. ط.12. بيروت: دار الآفاق الجديدة، 1989.

33 -السعودي (محمد عبد الغني)،السودان. القاهرة:المكتبة الأنجلومصرية، 1995.

34 -السيد (عبد الله محمد قسم)، التنمية في الوطن العربي، لبيا: دار الكتاب الحديث، 1994.

35 -السيد حسن (عدنان)،العرب في دائرة النزاعات الدولية. ط1، بيروت: مطبعة سبيكو، 2001.

36 -الشاعري (صالح يحي)، تسوية النزاعات الدولية سلمي ط1، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2006.

37 -صبري مقلد (إسماعيل)، الإستراتيجية والسياسة الدولية: المفاهيم والحقائق الأساسية . بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1979.

38 -ـــــــ ـــــــ، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات . القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1991.

39 -ـــــــ ـــــــ، نظريات السياسة الدولية. الكويت: جامعة الكويت، ط1، 1986.

40 -عامر (صلاح الدين)، المقاومة الشعبية المسلحة في القانون الدولي العام . القاهرة: دار الفكر العربي، 1977.

41 عبد الغفار (محمد أحمد)، فض النزاعات في الفكر و الممارسة الغربية : الديبلوماسية الوقائية و صنع السلام : مقدمة في علم النزاعات و نظام الإنذار المبكر. ج1، دار هومة، الجزائر، 2003.

42 عبده (عارف عبد القادر)، التنافس الدولي في منطقة القرن الإفريقي منذ نهاية الحرب الباردة . القاهرة: جامعة القاهرة، 2007.

43 -ـــــــ ـــــــ، سياسة اليمن الخارجية تجاه قضايا القرن الإفريقي 1990-1999. القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2002.

44 -عليوه (السيد)، إدارة الأزمات والكوارث: مخاطر العولمة والإرهاب الدولي . ط.2. القاهرة: دار الأمين للنشر والتوزيع، 2002.

45 -عودة (المالك)، دور السياسة المصرية ومياه النيل في القرن العشرين . القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 1999.

46 -عوض (محمد محي الدين)، "واقع الإرهاب واتجاهاته"، في مكافحة الإرهاب. الرياض: أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، 1999.

47 -فلاتي (الطيب عبد الرحيم)، الفلاتة في إفريقيا ومساهمتهم الإسلامية والتنموية في السودان. الكويت: دار الكتاب الحديث، 1994.

48 -قرني (بهجت) و الآخرون ، صناعة الكراهية في العلاقات العربية الأمريكية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003.

49 -القوزي (محمد علي)، دراسات في تاريخ العرب المعاصر. بيروت:دار النهضة العربية للطباعة والنشر،1999.

50 -الكيالي (عبد الوهاب)، الموسوعة السياسية. ج3، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط3. 1997.

51 -لبلوك (تيم)، العقوبات و المنبدون في الشرق الأوسط، العراق، ليبيا، السودان. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2001.

52 -مانع (جمال عبد الناصر)، التنظيم الدولي. عنابه: دار العلوم للنشر و التوزيع، 2006.

53 -مبارك (أحمد)، العرب و الدائرة الإفريقية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، د، س، ن.

54 -المجذوب (محمد)، الوسيط في القانون الدولي. بيروت: الدار الجامعية للطباعة والنشر، 1999.

55 -مجمل (شوقي عطا الله) ، تاريخ المسلمين في إفريقيا ومشكلاتهم. القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1996.

56 -محمد (صفاء) ، الـحــــرب. بيروت: دار النفائس، د.س.ن.

57 -محمد عبد المنعم (عبد الخالق) ، الجرائم الدولية: دراسة تأصيلية للجرائم ضد الإنسانية والسلام وجرائم الحرب. القاهرة: دار النهضة العربية، 1989.

58 -محمود (أحمد إبراهيم) والآخرون، حال الأمة العربية 2006-2007 أزمات الداخل و تحديات الخارج. بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ،2007.

59 -محمود (أحمد إبراهيم)، الحروب الأهلية في إفريقيا. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2001.

60 -محمود مصطفى (نادية)، ملامح النزاع في دارفور، الأزمة والأفق المستقبلية. ط1، مصر: مركز البحوث و الدراسات السياسية، 2004.

61 -محمودي (عبد القادر)، النزاعات العربية-عربية وتطور النظام الإقليمي العربي. الجزائر: المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، 2002.

62 - مصباح (زايد عبيد الله)، الدبلوماسيــة. بيروت: دار الجيل، 1999.

63 -ــــــــ ــــــــ، السياسة الدولية بين النظرية والممارسة. بيروت: ط 1، دار الكتب العلمية، 2002.

64 -مصباح (عامر)، الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006.

65 -منير (شفيق) ، علـم الحـرب. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط3، 1993.

66 -مهنا (محمد نصر)، العلوم السياسية: دراسة في الأصول والنظريات. د.م.ن. المكتب الجامعي الحديث، 2005.

67 -ــــــــ ــــــــ، العلوم السياسية بين الحداثة والمعاصرة. الإسكندرية: منشأة المعارف، 2002.

68 -مهنا (محمد نصر)، معروف (خلدون ناجي)، تسوية المنازعات الدولية، مع دراسة لبعض مشكلات الشرق الأوسط. القاهرة: مكتبة غريب، د.س.ن.

69 -ميرل (مارسل)، سوسيولوجيا العلاقات الدولية. ترجمة حسن نافعة، القاهرة: دار المستقبل العربي، ط1، 1986.

70 ناي (جوزيف س.)، المنازعات الدولية مقدمة للنظرية و التاريخ. ترجمة د. أحمد أمين الجمل و مجدي كامل، ط1، الجمعية المصرية لنشر المعرفة و الثقافة العالمية، القاهرة، 1997،

71 -نصر الدين (إبراهيم)، الاندماج الوطني في إفريقيا والخيار السوداني. القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، 1983.

72 -نعمة (كاظم هاشم)، العلاقات الدولية. ج1، بغداد: مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، 1979.

73 -الهيتي (صبري فارس)، الجغرافيا السياسية. بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، 2000.

74 -والي (خميس حزام)، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع إشارة إلى التجربة الجزائر. ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 2003.

75 -وجيه (حسن محمد) ، مقدمة في علم التفاوض الاجتماعي والسياسي. في سلسلة عالم المعرفة، ع.190، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، أكتوبر 1994.

76 -وهبان (أحمد)، الصراعات العرقية و استقرار العالم المعاصر،دراسة في الاقليات والجماعات و الحركات العرقية. الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2000.

77 -يوسف (أحمد) و زيادة (محمد) ، مقدمة في العلاقات الدولية. القاهرة: مكتبة الأنجلومصرية، 1985.

2- باللغة الأجنبية:

78- Alescander Droma, Fondement de la Psychologie Politique. Paris : P.U.F, 1998.

79- Chaliand Gérard et Rageau Jean-Pièrre, Atlas Stratégique : Géopolitique des Nouveaux Rapports de Force dans le Monde l'après Guerre Froide. Bruxelles : Edition Complexe, Aout 1994.

80- Claude Mosse, Histoire des Doctrines Politiques Grece. Paris : P.U.F. 1969.

81- Dario Battistella, Théories Des Relations Internationales. Paris: Presses de sciences Po , 2003.

82- David Charles Philippe, La guerre et la paix : approches contemporaines de la sécurité et la stratégie. Presse de sciences politiques, Paris, 2002.

83- F.S. Northedge, M.D. Donelan, International Disputes : The - Political Aspects. London: Europa Publications, 1971.

84- Goodby James E., Regional Conflicts : The Chalenges To US-Rusian Co-operation. Sweden: S.I.P.R.I, Oxford University Press, 1995.

85- Hussein M. Adam, "Somalia: A Terrible Beauty Being Born?", In William Zertman, Collapsed States: The Disintegration and Restoration of Legitimate Authority. London: Lynne Rienner Publishers, 1995.

86- Icg good ,Oil and country.changing the logic of war in Sudan. international crisis group.2002.

87- Jean-Jacque Roche, Théories Des Relations Internationales. 2eme ed. Paris : Montchrestien, 1997.

88- Jean-Jacques Chevalier, Les Grandes Œuvres Politiques. Paris : Armond Colin, 1996.

89- John Baylis and Steve Smith, The Globalisation of world politics: an introduction to International Relations. oxford university press,2003

90-John Burton, Deviance, Terrorism and War. Oxford: Mant in Naberst on Company, 1979.

91- Jonathan M. Roberts, Decision-Making During International Crisis. London: Macmillan Press, 1988.

92- Julian H. Frank, Jean Bodin et la Naissance de la Théorie Absoluste. Paris : PUF, 1993.

93- Michael Edward Brown, Nationalism and ethnic conflict. Edition: 2 revised Publié par MIT Press, 2001.

94- Noemi Gal, International Cooperation : Supper Terrorism. London : Room Helm, 1985.

95- Paul C strern, Daniel Druckman, International Conflict Resolution after The cold war. National Academic Press, 2000.

96- Paul Viotti, Mark Kauppi, International Relations Theory : Realism, Pluralism, Globalism and Beyoud. 3 ed. London: Allyn Bacon, 1999.

97-Peter Wallensteen, Understanding Conflict Resolution : War, Peace and the Global System. Edition: illustrated, reprint, 2002.

98-Philippe Le Marchand, L'Europe Centrale et Balkanique. Bruxelles : Edition Complexe, 1995.

99-Roberts Buijtenhuijs, Le Mouvement Mau Mau: Une Révolte paysanne et anti-coloniale en Afrique noire. Edition: Mouton, 1971.

100- Serge Sur, Les Relations Internationales. Paris : Montchrestien, 1995.

101- W Zartman, W.I. ed. Collapsed States: The Disintegration and Restoration of Legitimate Authority. Boulder, Colorado: Lynne Rienner Publishers.1995.

ب- الدوريات

1- باللغة العربية:

102 -أركون (ميكائيل) وآخرون، "تعريفات معطيات الصراع ومصادرها والمنهجيات الخاصة بها"، في التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي. استوكهلم: معهد استوكهلم لأبحاث السلام الدولي، ط 1، 2003.

103 -أمين الفوال (نجوى)، "الأزمة الصومالية وعام من التدخل الدولي"، في السياسة الدولية. ع 115، يناير 1994.

104 -ــــــــ ــــــــ، "إنهيار الدولة في الصومال"، في السياسة الدولية. ع.112، أفريل 1993.

105 -بينغ (حه ون) ، "الصين قوة بناءة لحل مشكلة دارفوًر"، شبكة اخبار الصين. تاريخ الدخول: 2007/09/28.

106 -الجزولي (كمال)،"الحقيقة في دارفور"، جريدة السفير. العدد 67، تاريخ الصدور : 2007/10/02.

107 -جلال عبد الله (معوض) ، "ندوة العنف والسياسة في الوطن العربي"، في المستقبل العربي. ع.101. جويلية 1987.

108 -الحسيني (محمد تاج الدين)، "التدخل وأزمة الشرعية الدولية"، في أكاديمية المملكة المغربية، هل يعطي التدخل شرعية جديدة للاستعمار؟، الرباط: مطبوعات المملكة المغربية، 1992.

109 -الخضري (أنور قاسم)،"أوضاع الصومال في القرن الإفريقي وأثرها على الأمن في إقليم البحر الأحمر"،في مجلة قراءات افريقية،ع.2، سبتمبر2005 .

110 -خليل (محمود)، "الأزمة الصومالية وتأثيرها على الأمن القومي العربي"، في السياسة الدولية. ع 111، يناير 1993.

111 -خليل (هاني)، "استراتيجيات الردع النووي"، في مجلة معلومات دولية. ع.47، دمشق، 1997.

112 -داغي (الدين قرة)،"قضية دارفور في السودان"، البصائر. تاريخ الصدور: 2007/04/23.

113 -راشد (سامح)، "الصومال بين صعود المحاكم الاسلامية وحسابات واشنطن"، في السياسة الدولية. ع 167، جانفي 2007.

114 -زكي محمد (فاضل)، "إستراتيجية إدارة الأزمة"، في مجلة العلوم السياسية. ع18، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1999.

115 -شاهين (عبد العزيز راغب)، "التنوع والصراع السياسي في بعض مجتمعات حوض النيل: دراسة في الإنثروبولوجيا السياسية"، في إبراهيم نصر الدين وآخرون، الصراعات والحروب الأهلية في إفريقيا. القاهرة: جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، 1999.

116 -شنوف (رضا)، "الجنجويد قطاع طرق"، جريدة الخبر. العدد 5045، تاريخ الصدور: 2006/06/21

117 -الشوربجي (منار)، "الموقف الأمريكي من الصومال"، في أزمة الصومال بين الداخل والخارج. القاهرة: برنامج الدراسات المصرية الإفريقية، 2007.

118 -ضلع (جمال محمد)، "الحرب الأهلية في الصومال"، ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر السنوي للدراسات الإفريقية حول الصراعات والحروب الأهلية في إفريقيا. القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، 29-30 ماي 1999.

119 -الطيب (التيجاني) ، "تشريح الاقتصاد السوداني"، جريدة الأيام. العدد 9051، تاريخ الصدور : 2008/03/06.

120 -عبد الحليم (أحمد)، "أمن البحر الأحمر: الماضي، الحاضر، المستقبل"، دراسات يمنية. ع.2، صنعاء: مركز دراسات المستقبل، صيف 1997.

121 -عبد الرحمن (حمدي)، "الصراع في القرن الإفريقي و انعكاساته على الأمن القومي العربي" المستقبل العربي . العدد157، 1992/03.

122 -علاء (رصد)، "أمن الدولة اخذ يتلاشى لصالح أمن الإنسان "، الصحافة الديموقراطية للسلام و الوحدة . العدد5221، 2 فبراير2008.

123 -عودة (جهاد)، "السياسة المصرية في القرن الإفريقي"، في السياسة الدولية، ع 54، أكتوبر 1978.

124 -غالتونغ (يوهان)، "أزمة الشرق الأوسط ونظرية الصراع"، في مجلة السياسة الدولية. ع.30، أكتوبر 1972.

125 -القرعي (أحمد يوسف)،"الخريطة السياسية للقرن الإفريقي"، في السياسة الدولية. القاهرة: مؤسسة الأهرام، ع 45 أكتوبر 1978 .

126 -كاملً (انس مصطفى)، "نحو بناء نظام دولي جديد للتعاون الاقليمي في حوض النيل" ، السياسة الدولية. العدد105، يوليو1991.

127 -كرام (محمد الأخضر)، "قطع العلاقات الدبلوماسية: المفهوم والأسباب"، في المجلة العربية للعلوم السياسية. ع.16، أكتوبر 2007.

128 -الكردي (مسعد)، "مشروع القرن الافريقي الكبير"، الملف السياسي . تاريخ الصدور : 2008/01/05.

129 -كلية (سلامة)، "أي تنمية تلغي التبعية في الوطن العربي"، مجلة الوحدة. العدد 45، 2007/09/11.

130 -لكريتي (إدريس)، "إدارة الأزمات الدولية في عالم متحول: مقاربة للنموذج الأمريكي في المنطقة العربية"، في المستقبل العربي. عدد 287، 2003.

131 -محمد (خليل)، "الأزمة الصومالية وتأثيرها على الأمن القومي العربي"، في السياسة الدولية . العدد 111، يناير 1993.

132 -محمد عبد الله (زكرياء) ، "أمن البحر الأحمر والأمن القومي"، شؤون عربية. ع.88، القاهرة: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، ديسمبر 1996.

133 -محي (علي)، "القوى و المنظمات الدولية المؤثرة في صراع دارفور"، مجلة البصائر . العدد423، تاريخ الصدور: 2007/04/23.

134 -المشاط (عبد المنعم)، "الأمم المتحدة ومفهوم الأمن الجماعي"، في السياسة الدولية. ع. 84، 1986.

135 -ميرغني (إبراهيم)، "الصراع الإقليمي في منطقة البحر الأحمر: البحر الأحمر المعطيات الإستراتيجية والمضامين الأمنية"، سلسلة أوراق إستراتيجية. ع. 1، الخرطوم: مركز الدراسات الإستراتيجية، أفريل 1998.

136 -نصار (وليم)، "القانون الدولي واللجوء إلى التحكيم"، في المجلة العربية للعلوم السياسية. ع.18، أفريل 2008.

137 -نصر الدين (إبراهيم)، " إريتريا ومسار الاستقلال"، في المستقبل العربي. ع. 166، ديسمبر 1992.

138 -______________، القرصنة في الصومال: تهديدات للتجارة العالمية وإذكاء للحروب المحلية، في ترجمات. الإمارات: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، 2008.

139 -______________، "الصومال في انتظار المرحلة الأصعب"، في ترجمات. الإمارات: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، يناير 2007.

2- باللغة الأجنبية:

140- A.J.R. Groom, Alexis Heraclides, “Integration and Disintegration”, in: Margot Light, A.J.R. Groom, International Relations. London: Frances Pinter, 1985.

141- Amadine Gnanguênon, « La régionalisation Africaine ou l’émergence d’un nouveau mode de gestion des conflits ? ». Les champs de mars. Paris, 2ième semestre 2005

142- Baker, P.H. & Ausink, J.A.. "State Collapse and Ethnic Violence: Towards a Predictive Model". Parameters. 1996.

143- C.R. Mitchell, “ Conflict, War and Conflict Management”, in Margot Light and A.J.R. Groom, International Relations. London: Frances Pinter, 1985.

144- Charles Odhiambo-Mbai, « Public Service Accountability and Governance in Kenya », African Journal of Political Science. vol.8, n°1, June 2003.

145- Cornwell, R. «The Collapse of the African State», in Peace, Profit or Plunder? The Privatization of Security in War-torn Societies edited by J. Cilliers & P.Mason. Halfway House: Institute for Security Studies.1999.

146- Daniel Bourmaud, « Les élections au Kenya : victoire ou répit ? », Politique Africaine. n°49, Mars1993.

147- Daniel-Constant Martin, « Le Multipartisme, pour quoi faire ?: Les limites du débats politique : Kenya, Ouganda, Tanzanie, Zimbabwe », Politique Africaine. n°43, Octobre1991.

148- Doornbos, M. The African State in Academic Dabate: Retrospect and Prospect. The Modern Journal African Studies. June,1990.

149- Emmanuel Decaux, "Conseils de sécurité des nouvelles compétences", dans Défense Nationale, n° 3, Mars2000.

150- F.Lortan, "Africa Watch Rebuilding the Somali state" , AFRICAN SECURITY REVIEW. VOL 9; PART 5/6,2000.

151- Frederic Leriche, « La Politique Africaine des Etats-Unis : Une Mise en Perspective », dans Afrique Contemporaine. Automne 2003.

152- Gérard prenier, "Darfour, la chronique d’un génocide ambiguë". le monde diplomatique. 03/2007.

153- Gunther Schlee, « Redrawing the Map of the horn : The Politics of Difference”, Africa Journal. Edinbargh University Press, Vol.73, N3, 2003

154- Hervé Maupeu, Jérôme Lafargue, « La société civile kenyane : entre résilience et résistance » Politique Africaine. n°70, juin 1998.

155- J.W. Burton, « World Society and Human Needs », in Margot Light and A.J.R. Groom, International Relations. London: Frances Pinter, 1985.

156- Jackson, R.. «Violent Internal Conflict and the African State: Towards a Framework for Analysis». Journal of Contemporary African Studies.2002.

157- James Ngoba, « Centralisation Administrative et Clientélisme: le Développement sans participation au Kenya », Annuaire du Tiers-monde. vol.8, 1984.

158- Jean Christophe Mabire, « Somalie, L’interminable Crise », Hérodote. N 111, 4 trimestre 2003.

159- Jean De La Roche, « Probleme De La Corne De L' Afrique » , Politique Etrangère . Vol 23, N6 ; 1958.

160- Jean-Philippe Remy, « Daniel Arap Moi, une histoire Africaine », Le Monde. n°17967, 31 Octobre 2002.

161- Jeans Hawkins, « L’Economie du Kenya », Problèmes Economiques. n°2139, Septembre1989.

162- Jonathan Di John, « CONCEPTUALISING THE CAUSES AND CONSEQUENCES OF FAILED STATES: A CRITICAL REVIEW OF THE LITERATURE » in (Crisis States Research Centre : Crisis States Working Papers Series No.2)January 2008.

163- Joyce Robinson, « Kenya : les appétits s'aiguisent », Politique Africaine, n°25, Mars 1987.

164- K.Menkhaus, "The crisis in Somalia: Tragedy in five acts", AFRICAN AFFAIRS .LONDON- ROYAL AFRICAN SOCIETY 2007, VOL 106; No 424.

165- Ohaegbulam, F.U The Dynamics of the State Boundaries in Post-Colonial Africa: The Prospects for the Future, in State and Society, in Africa Perspectives on. 1995.

166- Philippe Gibbon, « introduction », in Philippe Gibbon (ed.), The New Local Level Politics in East Africa, Uppsala, The Scandinavian Institute of African Studies, 1994.

167- Richard Little, « Structuralism and Neo-Realism », in Margot Light and A.J.R. Groom, International Relations. London: Frances Pinter, 1985.

168- Rotberg, R.. 'The New Nature of Nation-State Failure', Washington Quarterly, XXV. 2002.

169- Rotberg, R.I. "Failed States in a World of Terror". Foreign Affairs. 2002.

170- Stephen Brown, « Theorising Kenya's protracted transition to democracy », Journal Of Contemporary African Studies. n°22, September 2004.

171- Tony Hawkins, « L'Economie du Kenya », Problèmes Economiques. n°2139, septembre1989.

172- United nations development programme. link between development and growth,usa.january 2000.

ج- مواقع الأنترنت:

1 -باللغة العربية:

173- إبراهيم علي إبراهيم، جدل الهامش و المركز في الصراع على السلطة في السودان : من الموقع الالكتروني: [:http//www.sudani.net/] تاريخ الدخول: 2003/12/12.

174 -إبراهيم غالي،دليل الدولة الفاشلة :الفوضى تهدد العالم، من الموقع الالكتروني :
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/DF592F53-FC47-4C27-8CDB-BC31FAF93422.htm.

175 -أشرف راضي، الحرب على "الإرهاب" ومشكلات التعامل مع "الدول الفاشلة"، من الموقع الالكتروني: http://www.dr-abumatar.com/boeken/boek-11september/14.htm

تاريخ الدخول :2010/03/20.

176- الإدارة، "مساهمة الثروة الحيوانية في الاقتصاد" في غرفة التجارة والصناعة والزراعة الصومالية، من الموقع الإلكتروني:
http://www.somalilandchamber.com/arabic/index.php?option=com_content&task=view&id=27 ، تاريخ الدخول 17 أفريل 2010.

177- الإستراتيجية الأمنية الدولية للولايات المتحدة الأمريكية : سبتمبر 2002، من الموقع الإلكتروني:
www.merln.ndu.adu/whitepapers/usness-arabic.doc

تاريخ الدخول: 16 جويلية 2004.

178- الشرق الأوسط ، سؤال و جواب أزمة دارفور السودانية ، الموقع الالكتروني :[http//bbc arabic-com] تاريخ الدخول: 2008/12/15.

179- الهيئة العامة للاستعلامات، "جمهورية الصومال الديمقراطية: نظرة تارخية"، في مجلة آفاق إفريقية، ع 22، خريف 2006، من الموقع الإلكتروني:
www.news.sis.gov.eg/ar/story.aspx!sid=3499 تاريخ الدخول 30 جانفي 2010 .

180- الهيئة العامة للاستعلامات، " حرب الصومال: الإنعكاسات الداخلية واحتمالات المستقبل "، في مجلة آفاق إفريقية، ع 25، صيف 2007، من الموقع الإلكتروني :
www.news.sis.gov.eg/ar/story.aspx!sid=3513 تاريخ الدخول 30 جانفي 2010 .

181- بدر حسن شافعي، "القرن الإفريقي: وجبة أمريكية على الطاولة العراقية"، من الموقع الإليكتروني:
http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=116962672355 2&pagename=Zone-Arabic-News%2FNWALayout، تاريخ الدخول: 16 جانفي 2010.

182- حمدي الحسين :اهالي دارفور واقتصاديات البقاع الموقع الالكتروني:
[http/www.islamon line.net:] تاريخ الدخول 2008/03/09.

183- حيدر إبراهيم، الدولة الفاشلة أو المخفقة،، من الموقع الالكتروني:
http://www.alsahafa.info/index.php?type=3&id=2147490670
تاريخ الدخول :2010/03/20 .

184- خالد أبو أحمد، "نظرة على القرن الإفريقي"، مجلة الحوار المتمدن . ع 1285، 13 أوت 2005، من الموقع الإليكتروني
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=43037 ، تاريخ الدخول 23 ماي 2009.

185- د.ك.م، " الصومال "، أطلس العالم الإسلامي ، من الموقع الإلكتروني:
http://www.islamonline.net/Arabic/Atlas/Somalia/index.shtml تاريخ الدخول 13 مارس 2010.

186 - د.ك.م، "صراع المنبع والمصب يطل من نهر النيل . . . مصر والسودان تنتقد تقاسم المياه بدونهما"، من الموقع الإليكتروني:
http://www.doualia.com/2010/05/15/eaux-du-nil-legypte-rejette-un-entre-quatre-pays-dafrique-de-lestèaccord/، تاريخ الدخول: 28 ماي 2009.

187- راشد الغوثي، "أنواع الصراع ومفهومه"، من الموقع الإليكتروني:
http : // www, al ahram,org, eg/edec ، تاريخ الدخول 20 مارس 2007.

188- عز الدين جوهري، "القرن الإفريقي: الأهمية الاستراتيجية والصراعات الداخلية"، في مجلة علوم إنسانية، السنة السابعة، ع 45، من الموقع الإلكتروني:

http://www.ulum.nl/E70.html ، تاريخ الدخول: 25 ماي 2010.

189- محمد جمال عرفة، سلطنة دارفور ،حصان طراودة لتقسيم السودان، الموقع الالكتروني:
[http/wwwmeshket.net/new/contentsphp] : تاريخ الدخول:2007/10/06.

190- محمد عاشور،الحركات الإسلامية الصومالية.. ذريعة أمريكا للتدخل والتقسيم، استخلصت من الموقع الإلكتروني:

http://www.islamonline.net/Arabic/politics/2002/01/article5.shtml تاريخ الدخول : 13 نوفمبر 2009.

191- محمد عوض، "ما هو اتحاد المحاكم الاسلامية في الصومال؟"، من الموقع الإليكتروني
http://www.aljazeeratalk.net/forum/showthread.php?t=756 تاريخ الدخول 13 نوفمبر 2009.

192- مركز أنباء الأمم المتحدة، "الأمم المتحدة تقول أن الاقتصاد الصومالي أفضل حالا من دول عديدة في إفريقيا"، الأمم المتحدة، من الموقع الإليكتروني:
http://www.un.org/arabic/news/fullstorynews.asp?newsID=8594 تاريخ الدخول 2010/5/10.

193- مصطفى عثمان، ما يجري في دارفور، من الموقع الالكتروني: [http//www.sudatel.com:] تاريخ الدخول: 2009/10/10.

194- مصعب الطيب، دارفور وتوطين الأزمة ، الموقع الإلكتروني:

[http//www.meshket.net/new/content .php] تاريخ الدخول : 07-06-2006 .

195- الصندوق العربي للانماء الاقتصادي، من الموقع الاليكتروني:
www.arabfund.org/arindex.htm تاريخ الدخول: 13 افريل 2009.

196- برنامج الامم المتحدةالانمائي،الموقع الاكتروني: http/www.rbas.unp.org تاريخ الدخول:2007 /11/10.

197- غازي دحمان' الدولة الفاشلة مشروع استعماري أبيض: من الموقع الالكتروني:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/DF592F53-FC47-4C27-8CDB-BC31FAF93422.htm
تاريخ الدخول:2010/03/20.

198- ميثاق الأمم المتحدة، من الموقع الإليكتروني:

http://www.un.org/arabic/aboutun/charter/chapter1.htm.

2 - باللغة الأجنبية:

199- Alain Litzellmann, « Halford J. Mackinder, la théorie du pivot », Dans : http://alain.litzellmann.free.fr/Mackinder.htm, Consulté le 20 Mars 2009.

200- Andrew Moravicsik, « Taking preferences seriously : a liberal theory of international politics » , in: http://www. Prio,no/page/Publication-details/, consulté le 04-06-2007.

201- Cordula Reimann, "All you needs is love…and what about Gender", center for conflict resolution(department of peace studies), university of BRAD FORD, January 2002,in: http://www.bard.ac.UK/acad/confres/paper.htm, consulté le : 15-04-2007 .

202- Cour Internationale De Justice, dans : http://www.icj-cij.org/court/index.php?p1=1, Consulté le : 25 Mars 2009.

203- David K. Levine, What is Game Theory, in : http://levine.sscnet.ucla.edu/general/whatis.htm, Consulté le 22 Mars 2009.

204- Harvard Hager, « The limits of the liberal peace », international peace research institute, also (PRIO),June 1999, in: http://www.Prio,no/page/Publication-details/, consulté le: 18-05-2007.

205- http:// www.Usaid.gov/regions/Afr/ghai/Strategy-1197.html. consulté le 15 juin 2009.

206- Iyad Rahwan, Peter McBurney , Liz Sonenberg, Towards a Theory of Negotiation Strategy (A Preliminary Report). In : http://homepages.inf.ed.ac.uk/irahwan/docs/gtdt2003.pdf. Consulté le 24 Mars 2009.

207- Jack A. Goldstone, Population and Security: How Demographic Change Con Lesd to Violent Conflict, Journal of International Affairs, vol 56, N°1, 2002, p.10, in: http: //Sipa.columbia.edu/PDE, Consulté le: 17-03-2007.

208- Jacob Bercovitch, Article Summary of "Mediation in International Conflict: An Overview of Theory, A Review of Practice, in:http://www.crinfo.org/articlesummary/10043/, Consulté le 24 Mars 2009.

209- Jean-David Levitte, Le Role Du Conseil De Sécurité Dans La Prévention Des Conflits Aarmes, dans: http://www.un.int/france/eu/speeches/cs/0720F.htm, Consulté le 25 Mars 2009.

210- John Burton , « conflict resolution: The human needs dimensions», journal of peace, vol 3, N°1, 1988. in: http://www,gnu.edu/academic/jips/vol 3-1, Burton, html, Consulté le 23-05-2007.

211- Julie Merttus, « The role of Racism as a Cause or Factor in War and Civil Conflict", Geneva, international conciel on human rights policy, December 3.4- 1999, p 02,in : http:// www, international-council,org/public/print, php, Consulté le: 22/05/2007.

212- Peter Wallensteen, War and Peace and the Global System. Edition: illustrated, reprint, 2002,.in:http://books.google.fr/books?id=8SsDQJ9oWkUC&printsec=frontcover&dq=paul+stern+daniel+Druckman&source=gbs_similarbooks_r&cad=3_2#PPA8,M1, consulté le 6 Mars 2009.

213- Philippe Rekacewicz, "Le Hold-up colonial", dans: http://www.monde-diplomatique.fr/cartes/holdupcolonial, consulté le 20 decembre 2009.

214- Richard. E, Robeston, « basic human needs, the nest in theory », journal of peace studies, in:http://www.gmu,edu/academic/jips/vol g-1 Robeston, html, Consulté le 23-05-2007.

215- Robert Powell, "Nuclear Deterrence Theory: The Search for Credibility", dans: http://www.gotterdammerung.org/books/reviews/n/nuclear-deterrence-theory.html, consulté le: 24 Mars 2009.

216- - SOUDAN , Demographie, dans le site electronique : http://www.studentsoftheworld.info/informations_pays.php?Pays=SDN&Opt=population, Consulté le 23 avril 2010**.**

217- Stephen.G.Brooks, Duelling Realism In International Relations, International Organization, Vol, 51 no03, Summer 1997,In: http:/www.Mitholyoke,edu/ acad /Intel/ books,htm, Consulté le: 16-03-2007.

218- The Central Asia Beat, Collective Security: Revisiting a theory, in :http://centralasia.foreignpolicyblogs.com/2007/08/06/collective-security-revisiting-a-theory/, Consulté le 24 Mars 2009.

219- Barry R Posen, "The security dilemma and ethnic conflict".survival,vol25,n1nspring1993,pp.27-45.disponible sur:http://web.mit.edu/polisci/rsearch/posen/psenparent bosnie.pdf.

د- مواد غير منشورة:

220- مصطفى بخوش، التحول في نظريات الصراع الدولي بعد نهاية الحرب الباردة. (مذكرة ماجستير غير منشورة)، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2004-2005.

221- عدار محمد، دور المقاربة القيمية في الصراع الدولي. (مذكرة ماجستير غير منشورة)، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2005.

222- سعداوي كمال، التسوية السلمية للنزاعات الحدودية الإفريقية: دراسة نظرية وتطبيقية. (مذكرة ماجستير غير منشورة)، جامعة قسنطينة: قسم القانون الدولي، 1996-1997.